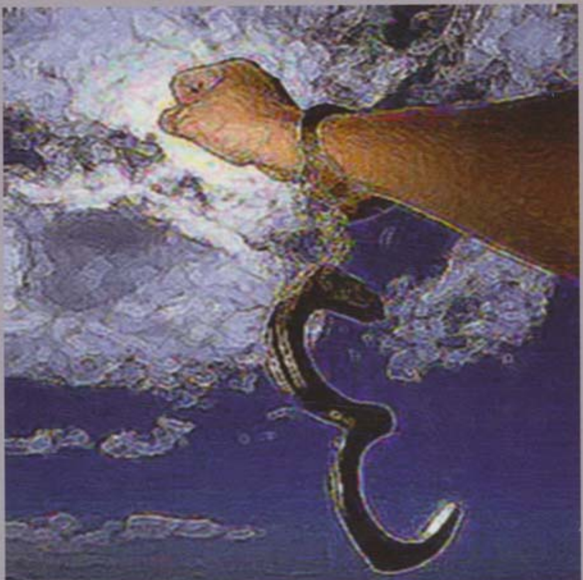
عبد الإله بلقزيز

ثوْراتٌ وخيْبات

في التغيير الذي لم يكتمل



تقديم

محمد الحبيب طالب

منتدى المعارف
alMaaref Forum

عبد الإله بلقزيز

ثوْراتُ وخيْبات

في التغيير الذي لم يكتمل

تقديم

محمد الحبيب طالب

منتدى المعارف
alMaaref Forum

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

بلقزيز، عبد الإله

ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل/ عبد الإله بلقزيز؛ تقديم محمد الحبيب طالب.

٣٢٠ ص.

ISBN 978-614-428-009-6

١ . البلدان العربية ـ الأحوال السياسية. أ. طالب، محمد الحبيب (مقدم). ب. العنوان.

320

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

إلى معن بشّور

المحتويــات

تقديـــم

ربما من حق القارئ أن يعرف رأي المتحدث في المؤلف، فقد يكون في ذلك ما يوسع من حريته في تشكيل رأيه الخاص:

يجمعني بالصديق عبد الإله بلقزيز ما هو أكبر وأثمن من الصداقات الإنسانية العادية؛ تجمعني به أواصر فكرية سميكة الصلابة، واقتناعات مبدئية وقيمية مشتركة ومتماثلة. ولذلك، لا يفاجئني، بالمرة، إعجابي بكل ما يكتبه في ميدان الفكر أو في المواقف السياسية.

وليس مجاملة، ولا مغالاة، إن اعتبرته، من بين جيله من المثقفين المغاربة، مثقفاً من عيار خاص، لا يميز إلا أقلية قليلة من بينهم. تشهد على ذلك، بحوثه المتعددة؛ والتي ما تركت عنواناً في القضايا الإشكالية، التي ينوء بثقلها الفكر العربي المعاصر، إلا وكانت له فيها اليد الطولى في التنقيب والنقد والتجديد: بَحثَ في التراث الإسلامي وتَشَكُّل مجاله السياسي، وناقش الخطاب القومي وجدَّدَ الفكر فيه، وحاور وقيَّم كل مشاريع المفكرين العرب الكبار المعاصرين، وأعاد الوصل النقدي بين فكر النهضة ومشاريع الإصلاح والتحديث في الماضي والحاضر. كما أعاد النظر في ماهية المثقف وأدواره. وفي الممانعة الثقافية في

عصر العولمة. . . وتابع وناقش وقوم مسارات ومشاريع الحركات الإسلامية واليسار العربي والمقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية. . . في كل هذه العناوين العريضة، وسواها، كان رائزه، دائماً، البحث المعرفي الخالص، لكنه المسكون، أيضاً بهواجس الوصول إلى أفضل الطرق الموضوعية، وأقصرها تاريخياً، وبالقدر الذي تُمكننا منه البيئة العربية والوطنية المعاصرة، نحو التقدم والحداثة في كل تجلياتها الجامعة لنهضة متجدّدة للأمة العربية ولمجتمعاتها المختلفة.

وفي إشارة مني لسعة ثقافته وقدراته، أضيف إلى انشغالاته الفكرية السابقة ذات الأولوية، كتابات أخرى منه في: الموسيقا والشعر والرواية، تشي بمواهب دفينة، أَوْرَثْهَا جانباً أولويات فكرية وجودية لديه.

بيد أن ما ميز الصديق من بين العديد من مثقفي جيله، أنه صاحب الموقف الفاعل في الساحة العربية؛ يتخطى به بعيداً، ما قد يكون للبعض من غيره، مجرد احتراف لصنعة الكتابة، أو حتى مجرد وجهة نظر أو رأي. وهذا ما تدل عليه كتاباته السياسية في كل القضايا التي يشهدها الصراع في الوطن العربي وفي جميع آنِيّاته الزمنية. وليس هذا وحسب، فمن يعرف الرجل لا يماري في أنه يكاد يكون الوحيد في الساحة المغربية الذي له معرفة تفصيلية ودقيقة ومباشرة بمثقفي وأحزاب وقيادات وتيارات الساحة العربية وتضاريسها السياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة والمتنوعة. ومعرفته تلك لا تدور في خانة الصحبة العادية، بل هي فاعلة بالحوار والنقد الصريحيْن والبنّائين، ودائماً من أجل الانتصار لقضايا الحرية والتقدم وتجميع القوى لما هو أفضل.

في هذه الخاصية، يذكرني الأستاذ بلقزيز بالراحليْن المغربييْن

الفريديْن من هذا النوع. فهو يجمع بين مزاياهما؛ الأول المفكر الراحل محمد عابد الجابري في حضوره الدائم بالموقف السياسي، زيادة على مشاغِله الفكرية النظرية. والثاني، الراحل الباهي محمد، والذي ما كان يضاهيه أحد من المغاربة في صلاته ومعرفته بالساحة العربية، وفاعليته المباشرة فيها. وما كان له ذلك (أي الأستاذ بلقزيز) لولا جمْعُهُ بين نشاطه المعرفي، وبين مسكونيته وجدانياً وأخلاقياً بقضايا أمته ووطنه.

وأما في هذا الكتاب الذي هو اليوم بين يدي القارئ: فلعل أول ما يشدك إليه، وقبل الوقوف على مضامينه، وكما هي العادة في كل كتابات المؤلف، دفقه اللغوي الجميل؛ فالمفردات العربية الأصيلة تنساب من قلمه انسياباً سلساً في معاني دقيقة، وتركيب فكري يصل مبتغاه بلا حشوٍ منفِّر ولا تعقيد مستغلق ومُبهم.

فبشذى العبارة، ورشاقة الأسلوب، وأصالة المفردات، ودقة المعنى، يقدم الكاتب «روايته» عما سُمّي من قبل الغرب «الربيع العربي». والكاتب يتحاشي، عن حق، استعمال هذا الوصف المجازي الأجنبي والمخدِّر، ليخوض في الدلالات الواقعية والممكنة لما يمكن أن ننعته بالثورة أو الانتفاضة أو الحراك الشعبي، وبحسب الأحوال في كل بلد عربي.

ولولا خشية الإطالة، لأتيت في هذا التقديم بالعديد من الفقرات أو الجمل أو المقولات، والتي تشهد لصاحبها بالقوة التعبيرية الضاربة منها: عندما يصف الكاتب «زواج» حكم الاستبداد بالسلطة، وتلاعباته بالدستور «مثنى وثلاث ورباع... وما ملكت...» لإدامة حكمه، جامعاً في هذا التعبير القوي بين إيحاء أحكام شرعية لأسرة تقليدية ولّى زمانها وعصرها، وبين استمرار الاستبداد السياسي التقليدي المتجدد.. ألا يحق لنا، والحال

هكذا، أن نفتش عما وراء هذا الكلام التلقائي على الأرجح، ولكنه الواعي أيضاً لقصده، عن الخط الواصل والمباطن بين الأسرة التقليدية، ووضعية المرأة فيها وفي المجتمع، وبين استمرار أنظمة حكم الاستبداد لدينا نحن المسلمون؟ استطرادٌ مني على حاشية القول، لكني لا أظنه خارج الموضوع.

والكتاب، كما قلت، يكاد يكون «رواية» قريبة من المعنى الأصيل للعبارة الأدبية. أو هكذا، على الأقل، كان إحساسي بمجرد ما أتممت قراءته وأغلقت دفتيه. فأنت تبدأ مع الكاتب تفاؤلاته باندلاع ثورة تونس ثم مصر، غير المتوقعيْن، وبعد سبات عميق وممتد، وتعيش معه فرحته واندهاشته وإكباره للدور الذي فاجأنا بِه جيل جديد من الشباب في البلدين، وفي باقي البلدان العربية المتحركة؛ لكن سرعان ما يأخذنا معه، صعوداً مع التسلسل الزمني، إلى أجواء أخرى مليئة بمشاعر التوتر الدرامي لشخوص الثورة والانتفاضات في كل بلد على حدة... رواية تركت مصائر أبطالها الثوريين مفتوحة على المستقبل، وعلى ما سيتخيله القارئ لها أيضاً.

في المقدمة التي وضعها الكاتب لمؤلفه، طرح أهم وأبْعدَ ما يمكن استخلاصه من أفكار ناظمة لمتابعاته النقدية لمجريات الأمور في هذا النهوض العربي الجديد، و«الذي لم يكتمل بعد...»، ولذلك، ليس لي في هذا المقام سوى وضع حاشيتين تكميليتين أو توضيحيتين، ربما يكون لهما فائدة ما لدى القارئ:

الحاشية التكميلية **الأولى**، أختزلها في الموضوعة التالية: عندما يتسلح المرء بالعقلانية الموضوعية، التاريخية والجدلية، في منظوره وتحليلاته، لا يعود لديه مكان لذلك الانقسام الإيديولوجي المتخشب، والحامل لإعاقة إبستيمولوجية سادت طويلاً بين

الدعوتين، الثورية والإصلاحية. فالثورة هي، في نهاية المطاف، إصلاح أيضاً. والإصلاح قد يبلغ في مستوى معين مراتب الثورة وغاياتها.

قصدي من وراء هذا التعميم الخاطف، والناقص بالضرورة، تنبيه القارئ إلى ما قد يظهر له مفارقة، بين موقف الكاتب من الثورة في تونس ومصر، وبين موقفه في كل من سورية والمغرب.. وإلى حدّ ما موقفه من الثورة في اليمن، التي خصها بتثمين عالٍ، لكنه ترك الأبواب مفتوحة لسواعد الثوار ولمشيئتهم في ما بعد التسوية التي تمت بين المعارضة والحكم. وإذا كان موقفه من الثورة في تونس ومصر، ينحاز بالكامل لجانب استمراريتها وصولاً إلى أهدافها الكبرى، ويقوم في هذا الشأن بتنبيهها من مغبة أخطائها ونواقصها؛ فإنه في المغرب يقف صراحة مع الدعوة إلى الإصلاح، ومع ما أنتجته العملية الإصلاحية والاستباقية من دستور جديد؛ تمَّ عرضُه في هذا الكتاب، بعين سياسة فاحصة ودقيقة لأوجه التقدم فيه، ولسعة التغييرات الإصلاحية التي ينطوي عليها، أخذاً في الاعتبار تناسُب القوى في شموليتها المجتمعية وآنيتها التاريخية القائمة.

وبناء عليه، كان، ولا بد من تنبيه حركة ٢٠ فبراير، والتي لم يبخسها حقها في تسريع وتيرة الإصلاح، إلى مضار «الإضراب السياسي» الذي أعلنت عنه في موقفها وشعاراتها تجاه الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتفرعة عن الدستور الجديد. كما طالبها بمراجعات نقدية ضرورية لاستمرارها لكي تستثمر أفضل استثمارٍ مبادهتها ومطالبها في إسقاط الفساد، والوصول بذكاء إلى نظام الملكية البرلمانية.

وبنفس الروح الإصلاحية التوافقية، خاطب كلاًّ من الحكم

والمعارضة في سورية، بقوله «إن من يتناول الأوضاع في سورية، اليوم، بالتحليل أو الاستشراف لا بدّ واجدٌ نفسه أمام خيارين، لا ثالث لهما: إما التفكير في تسوية مّا ممكنة لأزمة تُفْرِجُ عن خيار الإصلاح الديمقراطي المتدرج (. . .) أو التفكير في حل جذري للأزمة المديدة، لن يكون بغير المزيد من الدماء، ولن يكسبه أحد، في المطاف الأخير، حتى لا نقول، إن سورية ستخسر فيه من استقرارها، وربما من وحدتها وسيادتها، لا قدر الله». تعمدت الإتيان بهذا الاستشهاد وفي هذه القضية، بالذات، لأنني أعتبرها، لحساسيتها القومية مع «سهولة» اتخاذ الموقف في قضايا الثورات الأخرى، هي المحك الفاصل، والامتحان الأكبر، في الحكم غداً على مدى تمثل القوى العربية للعقلانية السياسية.

وتتصل الحاشية التكميلية **الثانية**، بحصيلة الثورات والانتفاضات الجارية، بأفقها القومي وخاصة في الصراع ضد الصهيونية والدولة الإسرائيلية. تتجلى الحصيلة لدى الكاتب، وعن حق، فيما اعتبره مفارقة بين «المنتصرون في الاقتراع، والمنتصرون في الثورة». وبتعبيره في «عنفوان البدايات وتواضع النهايات»: فقد «كانت قسمةً ضيزي تلك القسمة التي حصلت بين الفريقين: أطاح الشباب بالأنظمة القائمة، وأتى من يرثها في السلطة من خارجهم (. . .) ناب الشباب عن الأحزاب في تدمير السلطة، وتنوب الأحزاب عن الشباب في إقامة سلطة». وإذا أضفنا إلى هذه المفارقة، نقده في «خطاب صريح إلى الحركات الشبابية»، ومن مضامينه «إقامة الفعل السياسي على مقتضى تحريره من أي «قيد» نظري أو فكري مما يصيب نضالات الشباب «بداء التجريبية، وانعدام الرؤية، والافتقار إلى برنامج العمل. . . وإن أخذنا بتلك المفارقة في ميزان الحصيلة، وأرفقنا ذلك بالنقد المسبوق أعلاه،

فلا بد من أن نستخلص من ذلك، أن الثورات العربية حتى وإن بدت في الظاهر على غير المعهود في القواعد الكلاسيكية للثورة، ومنها أساساً «غياب التنظيم الثوري» القائد لدينامية الانتفاضة الشعبية وموجهها، فإنها تظل مع ذلك مقيدة في الحصيلة. بما يقوم مقام هذا الغياب، أي أن الثورة لا تحصد، في نهاية المطاف، إلا ما كان في حوزتها من قدرات حزبية جماهيرية منظمة، وذات برامج عمل واضحة.

ولكي تكتمل الصورة أكثر، وأقرب إلى الواقع العيني للثورات والانتفاضات العربية، ولاحتماليتها الرابحة، كان من الضروري، بجانب الوقوف على ما أتت به المبادرات الثورية للشباب من جديد ثمين، الالتفات أيضاً إلى مشاركة الجماهير الشعبية «المتواضعة الحال»، والتي لولاها لما كانت هناك ثورة لا في المبتدأ ولا في الخبر. الالتفات إليها للوقوف مليّاً على مخزونها الثقافي والسياسي، وخبراتها وتعاطفاتها الحزبية، لأنها ستكون حتماً هي العامل الحاسم في الحساب الأخير. لقد أسقط الشباب العربي فرضية «الاستثناء العربي» الذي لم يكن، في الظاهر، يعرف تصريف فعل الثورة. وإذا كنا لم نكسب بعد، الدولة الديمقراطية الحداثية والاجتماعية، فلقد كسبنا، لا محالة، سقوط (ما سماه الكاتب) إمبراطورية الخوف. وكسبنا مع سقوطها المواطن الذي بات مستعداً للنضال السياسي من أجل حقوقه في الحرية والعيش الكريم. سقوط «فرضية الاستثناء» يعني من الوجهة التاريخية، انفتاح عصر الثورة الديمقراطية الدائمة، أي دخولنا إلى التاريخية الحية.

وأقاسم الكاتب نفس المشاعر المتوجسة من الصمت المريب لأبطال الثورات والانتفاضات، وللمستفيدين منها، تجاه الحقوق

القومية والصراع مع الصهيونية والدولة الإسرائيلية. لقد أثبت لنا التزامن بين الثورات العربية، وكأنها أواني مستطرقة، أن الأمة العربية ليست من ذكرى الماضي، أو أن كلّ ما تبقى منها لغة عالِمة ورواسب مكلسة لمشاعر تاريخية مجيدة، بل هي أمة حيّة وناظرة إلى المستقبل. إلا أن هذه الحيوية المستقبلية لم تذهب بعيداً بعد، وما زال يغشاها شيءٌ من الضبابية في كل أهدافها الكبرى، وليس حصراً في قضية فلسطين والحقوق القومية الأخرى؛ ضبابية، قد تسمح لنا بالاستنتاج المخيف التالي: إن الديمقراطية لا تتطابق حتماً، وفي كل الظروف، مع المطالب القومية والوطنية، ولعوامل متنوعة ومنها اختلاف المصالح في التركيبات الاجتماعية للأوطان القائمة. لكنها المَعْبَر الوحيد لهذا التطابق، الذي تفرضه حقائق موضوعية في التحرر والتنمية والتقدم الحضاري. وهي الحقائق التي تجد في الجماهير الشعبية خزانتها وصائنتها وفاعلها..

وأخيراً إنها مجرد حواشي على متنٍ لصاحبه خلفية فكرية متينة، تقيه من ردود الأفعال العابرة، وإن كانت لا تقيه، قطعاً، من وجدانه وحبه لأمته ووطنه.

محمد الحبيب طالب

سلا، ١٩ فبراير ٢٠١٢

مقدمة

ليس تفصيلاً عادياً ما جرى، على امتداد العام ٢٠١١، من وقائع وأحداث، في الوطن العربي، في سياق ما بات يُعْرَف بالثورات والانتفاضات العربية؛ فالأحداث تلك غيَّرت في الكثير من معطيات مشهد السياسة والسلطة وتوازنات القوة في المجال العربي، وكان سقوط أنظمة، وصعود نخب جديدة إلى السلطة، من أظهر تلك التغييرات التي طرأت على المشهد ذاك. غير أن هذه لم تكن وحدها النتيجة التي أفضى إليها الحَرَاك الثوري والاحتجاجيّ العربيّ، وإنما تلازمت معها أشكال أخرى من الفوضى والحروب الداخلية كانت بلادٌ عربية أخرى مسرحاً لها ـ وما برحت ـ نتيجة امتناع عملية التغيير بالوسائل السلمية، ناهيك بأن تدخلات خارجية عدّة دخلت على خط «الحراك الثوري»، فأخَذَتْهُ إلى اتجاهات لم تكن متوقَّعَة، وأدْخَلَت معه البلاد تلك إلى المجهول.

من المبكّر جدّاً الحكم على ما جرى من تحوّلات عربية، لأن سياقاتها ما تزال ممتدة، وتداعياتها متفاعلةً، وتأثيراتها متنقلة، وقواها الاجتماعية في حالةِ سيولة، وبيئاتها الحَاضنة متعددة المصادر وليست داخلية حصراً، وملامح السلطة القادمة والناشئة لم تتبيَّن على نحوٍ من الوضوح كافٍ، والْتباسات الصّلة بين التغيير

وبين «رُعاةٍ» خارجيين تُلقي بظلالها على المشهد كلِّه... إلخ. كان الخطاب الاحتفالي بالثورة مبرَّراً تماماً في شهريْها الأوَّلين: حين سقط نظاما بن علي ومبارك في لحظة زمنية قياسية، ومن دون أكلافٍ دموية فادحة. لكن لحظة التساؤل أزفت بعد أن صار الثمن غالياً، وبعد أن باتت حصة المتظاهرين في فعل التغيير تتساوى وحصّة آخرين من خارج البلد...، ثم بعد أن بدأ الجميع يستشعر أن الثورة تتسرب من بين أصابع مَن صنعوها حين تنتقل إلى صندوق الاقتراع فتُسْفر عن حقائق سياسية أخرى.

من المبكّر الحكم على ما جرى ويجري قبل أن تستقر ملامحه، وتستنفذ عملية التكوين زمنها الموضوعي. غير أنه يسعنا، منذ اللحظة، أن نشدّد على جملة حقائق ـ تاريخية وموضوعية ـ لا سبيل إلى قراءة لوحة المعطيات الناشئة، في سياق ما دُعِيَ بـ «الربيع العربي»، بمعزل عنها كمقدمات نظرية، أو كموجِّهات للتفكير.

أوّل تلك الحقائق أن مفهوم الثورة، في وضعه الاعتباري النظري، يعني **التغيير الجذري للنظام الاجتماعي ـ الاقتصادي** وليس للنظام السياسي فحسب؛ لا تكفي أن تسقط نخبة سياسية حاكمة، بوسائل الانتفاض والضغط الشعبي، وتَحُلّ محلّها نخبة جديدة، ولو من طريق سياسي شرعي وانتخابي، حتى يَصْدُقَ على عملية التغيير هذه صفة الثورة. إذِ الثورةُ ليست هَدْمَ نظامٍ سياسيّ قائم، بل هدم نظام اجتماعي، وبناء نظام جديد. والثورة، بهذا المقتضى، **حركةٌ تراكمية إلى الأمام**، فلا تكون ثورةً إلّا متى خطت بالمجتمع نحو نظام سياسي واجتماعي ـ اقتصادي أكثر تقدّماً من سابقه، وإلّا كانت ارتكاساً إلى وراء وثورة مضادة. وليس معلوماً لدينا ـ حتى الآن ـ ما إذا كانت التغييرات التي وقعت خلال هذا العام، في قسم من البلدان العربية، تحمل في جوفها مشروع نظامٍ اجتماعيّ ـ اقتصاديّ

جديد، أم هي مجرّد تغيير طاقم حاكم بآخر سيعيد إنتاج نفس النظام الاجتماعي! كما ليس معلوماً لدينا إن كانت نتائج «الثورة» ستقود نحو عملية تراكمية إلى الأمام، ولا ترتد إلى خلف، أو تَنْقَضّ على مكتسبات الماضي: الاجتماعية ـ الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، معتمدةً في ذلك غياب عقْدٍ اجتماعيّ مشترك ومتوافَقٍ عليه، ومتوسلةً سلطة الأغلبية وصناديق الاقتراع!

وثانيها أن **الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب، يُحْتَكَم إليها فتَقْضي بأحكامها بين المتنافسين، وإنما هي اتفاقٌ وتعاقد على مشروع مجتمعيّ وعلى نظام سياسيّ مدنيّ.** ثم إن الديمقراطية ليست محض انتخابات، وأغلبيةٌ وأقلية، وتوازن سلطات، وإنما هي ـ فوق ذلك ـ توافُقٌ على مشتَركاتٍ في المجتمع الوطني، وخاصة في مراحل البناء الديمقراطي الأولى: عقب استقلال سياسيّ للكيان، أو عقب ثورة شعبية على نظام مستبد، أي حين تكون العلاقة بالحياة الديمقراطية طريَّةَ العود في مجتمعٍ لم يتعود عليها، وفي مجتمع تبلغ الانقسامات السياسية والثقافية فيه حدوداً بعيدة كالمجتمعات العربية؛ التي تعاني نقصاً فادحاً في التجانس والاندماج. والثابت أن تغييب الحاجة إلى التوافق، لا يتولّد منه نظام ديمقراطيّ؛ لأن لعبة الأغلبية/ الأقلية لا تستقيم في مجتمع لا عقدَ اجتماعيّ يحكمه، وليس من شأن هذه **الداروينية السياسية** سوى أن تُفْضي إلى التسلّط والاستبعاد واحتكار السلطة باسم «الشرعية الديمقراطية» وحاكمية صناديق الاقتراع! وهي داروينية «ديمقراطية» سهلة النجاح إذا ما ركبت مَرْكب الشعبوية. وليس واضحاً لدينا، حتى الآن، ما إذا كان الأفق الديمقراطي العربي ما يزال مفتوحاً مع سزيان مفعول هذه الداروينية السياسية في البلدان التي شهدت ثورة، ودخلت مرحلة «البناء الديمقراطي».

أما **ثالثها**، فهو أن الثورة، أو التغيير الاجتماعي لأوضاع سياسية قائمة، لا يتحصّلان المشروعية إلّا متى كَانَا **بإرادةٍ من الشعب**، وقواه الاجتماعية الفاعلة، **ومن طريق أدواته الذاتية الخاصة**. إن أصالة أية ثورة إنما تأتي من استقلالية إرادتها وقرارها، ومن وطنيّة القائمين عليها، وارتفاعهم عن شبهة الارتباط بالأجنبي تحت أيّ عنوان، ولو كان باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. الثورة التي لا تعتمد على شعبها وقرارها الوطني، فيدعو مَن يدعو فيها الأجنبيّ إلى التدخل، العسكريّ أو السياسي، لنصرتها والقيام مقامها في تغيير الأوضاع، ليستْ ثورة، ولا تدخل في معنى الثورة. ثمة حقائق لا يملك أحدٌ لَيَّ عنقها قصد تزوير معناها، وأوّلها أن المعارضات التي تضع نفسَها تحت تصرف إرادة الأجنبي و«أجنْدَتِه» السياسية، كي تحظى منه بالدعم، إنما تخوض المعركة ضدّ الوطن واستقلاله وسيادته، لا ضدّ النظام القائم واستبداده، وإنْ هي ادَّعت ذلك. السلطةُ عندها أهمّ من الوطن والسيادة، وأمّا الديمقراطية فذريعةٌ للظفر بالبُغية ولو «بعد خراب البصرة»! وعندنا أن **الديمقراطية لا تكون إن لم تتأسّس على مضمون وطني**. . .، وهي كذلك في معناها العميق، وعند غيرنا من الشعوب المتحضرة التي أنجزتها بسواعد الشعوب والمناضلين، لا بجحافل الغزاة الأجانب والمتعاونين! ولسنا نعلم، حتى الآن، ما إذا كان هذا السيناريو الخبيث، الذي بدأ مع غزو العراق، وصَنَعَ على مقاسه معارضات، سيندحر ويتراجع في واقعنا العربيّ أم سيستمر صعوداً وانتعاشاً باسم الثورة والديمقراطية.

آن أوانُ الخروج من عموميات لغة اللحظة السياسية، وتسيُّب مفرداتها، واستبداه معناها المحمول على ظاهر لفظها، لإعادتها إلى أصولها الفكرية والنظرية الحاكمة، وعيارها بذلك الميزان، وفي

قلبها مفردات: الثورة، الديمقراطية، الشعب، الشرعية، الدولة، السلطة...، وسواها من مفردات ذاع استخدامها، في العام ٢٠١١، وفَشَا التصرّف فيها بغير معانيها في وسائط الإعلام والاتصال، وفي الخطابات العربية لنشطاء المنظمات غير الحكومية. ليس هنا مكان التّصدي لذلك، لكنه مكانٌ مناسبٌ للتنبيه. إذِ الكتاب هذا ليس نصّاً نظرياً في المفاهيم، لكنه ـ وقد اصطدم بها في تناوله وقائع الثورات والحركات الاجتماعية العربية، واستخدمها نحواً من الاستخدام ـ نبَّه على الوجوه الخاطئة في استخدامها العمومي، في الوسائط والخطابات تلك، ونبّه على مخاطر التسليم بها واستبداه معانيها، غيرِ المطابِقة، لفداحة ما يفضي إليه ذلك من استنتاجات ومواقف تُبْنَى على مقدماتها الخاطئة.

*

جمعتُ، في هذا الكتاب، الأعمّ الأغلب من مقالاتي التي كتبتُها، خلال العام ٢٠١١، في قراءة أحداث الثورة والحركات الاحتجاجية العربية؛ ما نُشِر منها، وهو الأغلب، وما لم يُنْشر، وهو أقل. ولم أشأ أن أغيّر فيها، إضافةً أو حذفاً، محترماً تاريخيةَ رأيي في الأحداث، بأحلامه وأوهامه، بطوباهُ وواقعيته، بخدره ونقديته، بتفاؤله ويأسه. وإنْ وجَدَ القارئ الكريم جُملةً «أضيفت» أو أخرى «حُذِفت» من مقالةٍ ما ـ إن شاء المضاهاة بين نصّها المنشور في الصحف ونصّها المنشور في الكتاب ـ فإنما الحذف ليس من عندي، وإنما من المنابر التي نشرت لي، والتي يُحْرج بعْضَها أن ينشر جملة أو فِقْرة لا يريد أن يتحمّل مسؤوليتها لحساسيتها. وما «أضيفَ» إلى المنشور من المقالات، عند جمعها في كتاب، إنما هو الجزء المحذوف منها عند نشرها في الصحف. لذلك اعتمدتُ الأصول المكتوبة عندي، لا المواد المنشورة في الجرائد العربية والمغربية.

وقد فضلت أن أضعها في الكتاب متسلسلةً، حسب تاريخ كتابتها(*) المثبت في نهاية كلّ مقالة، مُعْرِضاً عن تصنيفها إلى أبواب يتعلق كلّ باب منها ببلدٍ من البلدان العربية التي تناولتِ الأحداثَ فيها. وقد قصدتُ هذا الاختيار حتى أترك لقارئها فرصةَ **الحكم على وعيٍ في تاريخيته**، في احتفاليته وحزنه، في أمله وخيبته، في إيمانيّته ونقديته، وهي وجوهٌ متباينة ـ ومتعاقبة ـ من وعي كاتب هذه المقالات.

عبد الإله بلقزيز
الرباط، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

(*) وهو لا يوافق في التسلسل تاريخ نشرها، فبعضها نُشِر بعد شهر أو يزيد من كتابته، لأسباب تتعلق ببرمجة النشر لدى الصحف التي نشرتها. كما أن إثبات تاريخ كتابتها ـ لا نشرها ـ يحيل إلى ظروفها التي كتبت فيها.

إذا الشعبُ يوماً أراد الحياة...
التاريخُ إذْ يبدأ من تونس

الشعبُ الذي أنْجَزَ أوَّل ثورة شعبية في تاريخ العرب المعاصر، ومَهَرَها بتوقيعه في الرابع عشر من يناير ٢٠١١، هو أكثر شعوب العرب مسالَمَةً ونبذاً للعنف وتَشَبُّعاً بالمعنى العصريّ للسياسة، كَتَدَافُعٍ سلْميّ، وليس في تاريخ حَرَاكِهِ الاجتماعي والسياسي دماء إلاّ ما كان من دماءٍ أهرقَتْها السلطة في انتفاضة العام ١٩٧٨، أو في مناسباتِ صدامٍ أخرى بين المجتمع وسلطة ٧ نوفمبر ورصاص أجهزتها. ومع ذلكَ، ثَارَ الشعبُ المسالِم المتحضّر فأسقط الطاغية. إذن، فالثورة ممكنة حتى في البيئات الاجتماعية التي توحي بأنها أبعد البيئات عن ظاهرةٍ كبيرةٍ مثل ظاهرة الثورة.

والنظام القويُّ بجبروت حَاكِمِهِ وأجهزة سلطانه، من أمنٍ ومخابرات، وبدعم القوى الأجنبية له (مكافأةً على تصفيته الدموية للحركة الإسلامية)، وبصمت الأحزاب عن بطشه، وخوف الناس من عسفه، سقط صريعاً في شوارع العاصمة ومدن صفاقس، والقيروان، ونابل، وقابس، وسواها، وكأنه لم يكن ينشر الرعب. ومعنى ذلك أن سقوط أيّ ديكتاتور أو طاغية لم يعد أمراً في عداد المستحيل إنِ ارتفعَ حاجز الخوف، وتدفقتِ الإرادة التي يَكِلُ إليها

شاعرُ تونس (أبو القاسم الشابي)، بنفحة معتزلية، دورَ صُنْع التاريخ (= الحياة).

والأجهزة الأمنية التي كانت ترتعد لها فرائص المواطنين، في بلد الثورة الغرَّاء، من شدّة بطشها بهم وامتهانها لكرامتهم طيلة ثلاثٍ وعشرين عاماً من الكابوس القمعي المديد، هي عينُها الأجهزة التي منعت أفراداً من عائلة الطاغية من مغادرة الأراضي التونسية لاتصالها بالفساد الذي خرَّب عمران بَلدِ ابن خلدون. ومعنى ذلك أن الثورة لحظةٌ صانعةٌ لصحوة الضمير حتى لدى من يعتقد الطغاةُ أنهم جندُهُم وخَدَمُهُم في السّرّاء والضرّاء.

هي، إذن، حقائقُ ثلاث تذكِّرنا بها الثورة الشعبية الغرّاء في تونس، بعد أن كادت حقبة اليأس والحُبُوط العجفاء تأخذ أذهاننا إلى الذهول عنها: الثورةُ ممكنة، وسقوط الطواغيت والديكتاتوريات أقرب إلى الاحتمال من سقوط المطر في سنوات القحط، وانقلاب الأجهزة على حكّامها أشبه بانقلاب الليل على النهار. لا شيء يستحيل مع الإرادة: إنها المفتاح السحريّ لفهم أسرار السياسة ومستَغْلَقَاتها. **والإرادةُ ليستِ الإرادوية** لأن الأولى حالةٌ واعية ناضجة، والثانيةَ افتعالٌ واصطناع. وحين تكون تونس البلد الذي نتلقّن الدرسَ مجدَّداً من تجربته، فَعَلَى كلّ مَن اغتصب السلطة بالقوة ومكث فيها ما شاءتْ له نفسُه، فتزوّج ولاياتها «الدستورية» مَثْنى وثُلاث ورُبَاع، أن يتَّعِظَ بما حَصَل لحاكم تونس وآل بيته، وعلى كل شعبٍ أن يدرك أنه يستحق الحياة إذا ما أراد الحياة، على مثال ما أرادها شعب ابن خلدون وأبي القاسم في لحظةِ صَحْوٍ وعِزٍّ ونخوة.

لا تقف دروس الثورة الشعبية التونسية عند هذا الحدّ فقط، تفيض تعليماً وإفادة. تقول لنا، مثلاً، إن الثورة الاجتماعية إذا كانت

ما تزال ممكنة ـ وهي قطعاً ما تزال على ما تشهد على ذلك تونس ـ فهي ممكنة فقط، أو بشكلٍ رئيس، في مجتمع بلغ فيه الوعيُ السياسيّ حدّاً من التراكم والنضج يفتح أفق التغيير المُنْسَدّ. الديكتاتورية والقمع البوليسي وحدهما لا يكفيان لإطلاق ثورة؛ قد يُغلقان عليها الطريق لأجيال. لا بدّ لهذه من شرط يسبقها ويفتح لها أسباب الإمكان. درسٌ تاريخيٌّ عريقٌ هذا الدرس، لكن تجربة الثورة في تونس تقيم عليه دليلاً متجدّداً. والحقّ أن معدّل الوعي السياسي في تونس أعلى من غيره في معظم المجتمعات العربية. فإلى أن نسبة التعليم عالية في البلاد (لا تُقَارَنُ بها نسبة التعليم في أيّ بلد من بلدان المغرب العربي أو مصر)، فإن تونس تتمتع بنخبة ثقافية حيّة ومبدعة، وحياةٍ أكاديمية رفيعة، مقارنة بجاراتها، ومعارضة سياسية عميقة الجذور. حتى حركتها الإسلامية كانت الأكثر انفتاحاً وعصرية ووطنيةً مقارنة بغيرها من الحركات الإسلامية في البلاد العربية المعاصرة. من يملك أن يجْحد ما لهذا الميراث من أثر في توليد تلك الدينامية الذاتية المذهلة في المجتمع التونسي التي أسقطت نظام الطاغية وعهده البوليسي البغيض؟

لا أتخيَّل أن نظاماً سياسيّاً نشر الخوف والرعب في المجتمع والناس، وأحصى الأنفاس، وكَبَتَ الحريات، وأَطْلَقَ مافيات النهب والفساد في مقدرات الشعب والوطن، مثل نظام بن علي، وبعض مَن يُشْبهه ممَّن يتحسَّر على رحيله. لقد ابتلينا في الوطن العربي بنظم حكم ديكتاتورية اغتصبت السلطة بالحديد والنار والانقلابات العسكرية. لكنها على سوئها جميعاً، وعلى فقرها الحادّ إلى الشرعية الدستورية، لم تبلغ في البطش والإرهاب ما بلغه نظام الطاغية المخلوع. لعلّ الفارقَ بينها أنّ النظام البوليسي أشدُّ وحشيةً من النظام العسكري، ولعلّ الفارقَ أمراً آخر لم نتبيَّنْهُ بعد. لكن

زمن القهر والقمع، وإن عُمِّر وامتدّ، ينصرم في اللحظة التي يرتفع فيها حاجز الخوف، ويبلغ فيها وعي الناس درجة الشعور بمسؤوليتهم عن صنع مصيرهم بأنفسهم، وتتحقق فيها إرادة العمل المشترك بين القوى الحية في المجتمع لإنهاء الفساد. وهي اللحظة التي انطلقت في الهزيع الأخير من العام الماضي لتصل ذروتها في الرابع عشر من يناير ٢٠١١.

الثورة التونسية ليست ثورةً عادية، ولا تشبه غيرها من «الثورات» العربية السابقة، إنها ثورة شعبية حقيقية وكبيرة، ولا تُقاس إلّا بنظيراتها الكبيرة في التاريخ كالثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الإيرانية (وإنْ كنّا لا نتمنى لها من المآلات إلّا مآل الثورة الأولى). هنيئاً لتونس بثورتها، وهنيئاً للعرب بتونس. هي الثورة الأولى في تاريخ العرب. لكنها ـ قطعاً ـ لن تكون الأخيرة. . . إذا ما الشعبُ يوماً أراد الحياة.

الرباط، ١٥/ ١/ ٢٠١١

لحظاتٌ ثلاث في ثورة تونس...

كان يمكن أن تشهد الثورة الشعبية التونسية فصلَها الختامي، في الرابع عشر من يناير ٢٠١١، حين سقط النظام السياسيّ الحاكم وفرَّ الطاغية من البلاد باحثاً عن ملجإ وملاذ. فالذي حققته الثورة حتى ذلك اليوم العظيم، في تاريخ تونسَ والوطن العربي، ليس قليلَ الشأن؛ فإلى أنها مثلت أول ثورة اجتماعية وشعبية حقيقية في التاريخ العربي المعاصر (لم يَقُدْها جيْشٌ أو طائفة أو مذهب أو قبيلة. . . وإنما مجتمع مدنيّ حيّ ومندمج)، لم يكن قليلاً أنها أتَتْ على نظامٍ ديكتاتوريّ بغيض، وعلى رمز بوليسيٍّ له حَكَمَ البلادَ والعباد، بالقهر والإرهاب، ردحاً من الزمن قارب الربع قرن. ولَعَلّ فرار الطاغية، وبعض آلِ بيته معه، كان وحده يكفي كي يقال إن ثورةَ شعب ابنِ خلدون نجحت في اقتلاعِ شوكة الاستبداد والفساد من البلاد، وأنَّها ـ بالتَّبَعِ ـ نجحت في الظَّفر ببُغْيَةٍ كانت، إلى أقرب عهدٍ، في حُكْم المستحيلِ من التوقُّع والإسْتِمْكَان.

لكن ثورة تونس ما اكْتَفَتْ بمَا رَسَتْ عليه سفينتُها في الرابع عشر من يناير، إذِ الذي رَسَتْ عليه ما كان بالنسبة إلى رجالاتها الكبار من الشباب شطَّ أمان، فَفِرَارُ الديكتاتور لا يكفي وحده كي يُخْرج البلادَ من عهده الظلاميّ المَديد، والذين أخرجتْهم الثورة

من الباب قد يعودون إلى السلطة من النوافذ؛ محاولين ركوب موجتِها تائبين من دون اعتذار، متملّصين من دون تقديم حساب. لذلك استمرَّ فِعْلُ الثورةِ في الشارع بالزّخم عينِه الذي به بدأ وامتدّ وأيْنع. ولقد كان تقدير جيش الثورة الأبيّ من الشباب تقديراً صحيحاً؛ فما هي إلّا ساعات قليلة على هروب الطاغية، حتى نصَّب الوزير الأوّل في الحكومة المنحلَّة، السيد محمد الغنوشي، نفسه رئيساً مؤقَّتاً للبلاد بمقتضى أحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور. وبصرف النظر عن أن سيرة السيد محمد الغنوشي لا تشوبُها شائبة حتى في أوساط معارضيه، إلّا أن التنصيب هذا عُدَّ ـ لدى الشارع التونسي المنتفض ـ اغتصاباً لسلطةٍ استعادها الشعب بدمائه من العصابات والمافيات التي سرقتها منذ ربع قرن، فما كان من جمهور الثورة اليقظ إلّا أن عاد إلى الشارع مستأنفاً ثورتَه، ماسكاً زمامَ مصيرٍ صَمَّمَ على أن لا يقرّرَهُ عنه أحد.

تلك كانت اللحظة الثانية في الثورة، لحظة النضال من أجل صوْنَ مكتسبات عملية التغيير التي أطاحت بالديكتاتورية ورمزها. لو شئنا الدقة في تعيينها قلنا إنها لحظة الانتقال من هدف النضال من أجل الإطاحة بالرئيس إلى هدف الإطاحة بالنظام السياسي، الذي كان بن عليّ رمزاً له، والذي يحاول العودة إلى صدارة المشهد موحياً وكأن معركة الشعب إنما كانت مع رجُلٍ فرد ـ وبطانةٍ صغيرة ـ وليست مع نظامٍ سياسيّ. هي طريقةٌ لتبرئة نظامٍ من جرائم فرد. قد يكون في بعضها وجْهُ حق، وفي كثيرها وجْهُ باطل، لكنها قطعاً طريقة مفضوحة للالتفاف على مكتسبات الثورة وإجهاضها. ولقد وعَتِ الطبقة السياسية التونسية درسَ الاحتجاج الشعبي العارم على سيناريو نقل السلطة في موكب الفصل ٥٦ من الدستور، فسارعت ـ ربما بنصائح أجنبية ـ بنقل المسألة من نطاق الفصل ٥٦

إلى نطاق الفصل ٥٧، بعد فتوىً من المجلس الدستوري بوجود حالٍ من الفراغ في منصب رئاسة الجمهورية، لِتُسَلِّمَ السلطة الانتقالية لرئاسة مجلس النواب. لكنّ ذلك لم يَنْطَلِ حيلةً على أحد، فرأْس النظام برمَّته ـ نظام ٧ نوفمبر المشؤوم ـ ظل مطلوباً في الشارع، فكان أن انتقلت الثورة إلى لحظتها الثالثة.

يختصر هذه اللحظة مطلب إخراج «التجمع الدستوري» ـ الحاكم سابقاً ـ من مشهد السلطة والسياسة في البلاد بحسبانه حزب النظام البائد، أو الذي قام عليه النظام البائد وحَكَمَ البلاد باسمه بالحديد والنار. بدأ المطلب في صورة احتجاج على مشاركة وزراء منه في الحكومة الانتقالية، وتطوّر إلى المطالبة بحلّه. كان ضغط الشارع قوياً في هذه اللحظة الثانية من الثورة، مثل سابقه في لحظتيْها المنصرمتين، وآيُ ذلك أن أشكالاً من التجاوُب الاضطراري مع هذا المطلب بدأت تجهر بنفسها من استقالة محمد الغنوشي، الوزير الأول، وفؤاد المبزّع، الرئيس المؤقت، من «التجمع الدستوري الديمقراطي»، إلى إعلان كلّ منهما منفرداً عن اعتزام الحكومة الانتقالية الإقدام على إجراءات الفصل التام بين الحزب والدولة، بما في ذلك استعادة أموال الدولة وأملاكها التي وقع تفويتُها إلى الحزب في العهد الديكتاتوري. ولا يبدو حتى الآن ـ في اليوم السادس من نجاح الثورة ـ أن هذه الإجراءات أَرْضَتِ الشارع التونسي أو صرفته عن المطالبة بحلّ حزب النظام.

أنجزتِ الثورة، في هذه الأيام الستة الأولى، منها جملة من المكتسبات في غاية الأهمية والجذرية: إسقاط الديكتاتور وإجباره على الفرار، وبعض عائلته، إلى خارج البلاد، حلّ أجهزة أمنه الخاص الرئاسي، التي كانت تمثّل دولةً داخل الدولة، وضْع اليد على الأملاك والأموال العامّة المسروقة من الشعب باسم الرئيس

وزوجته وصهره وقرابته، تشكيل حكومةٍ ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية ـ على ما في شأن الحكومة وتركيبتها من جدل ـ التوافق على الإصلاح السياسيّ والدستوري، التحقيق في ملفات الفساد، الاتفاق على محاكمة المسؤولين عن القمع في العهد الديكتاتوري والترويع وبثّ الفوضى بعد نجاح الثورة، فكّ الارتباط بين الحزب والدولة، الترخيص للأحزاب والصحف الحُرّة، التحضير لانتخابات نزيهة بإشراف هيئة مستقلة، الاتفاق على إعلان عفو عامّ تشريعي على المعتقلين السياسيين والمغتربين. وهذه، وغيرها من الوقائع، ما كانت لتُبصر النور في بحر أيام معدودات لولا تلك اليقْظة الكبرى التي أبداها شبابُ الثورة صوْناً لتضحياتهم ولدماء الشهداء والجرحى.

ولا بدّ لهذه اليقْظة من أن تَستمر من أجل الهدف عينِه. ولكن لا بدّ فيها من بعض الانتباه إلى أن سَهْم الأخطاء الذاتية للثورة لا يقل خطراً عن كيْد أعدائها في الخارج والداخل، بل إنّ الكَيْد هذا إنما يتغذى، ويصبح ذا أثر، كلما مكّنَتْه الأخطاءُ تلك من المادة الضرورية القابلة للاستعمال. وهنا، فإن أخْشى ما نخشاه أن يوجد هناك من يتربّص بالثورة مستفيداً من صراعات السياسيين وتنازُعِهم، ومزايدات بعضهم على بعض، واندفاع المندفعين إلى المطالبة بما تنوء بحمله المرحلة. في مكان ما ـ في الخارج كما في الداخل ـ من ينتظر استفحال تناقضات الثورة للانقضاض عليها باسم حفظ الأمن وبأدوات دستورية. . . !

الرباط، ٢٠/ ١/ ٢٠١١

مسألتان في مستقبل الثورة التونسية

يوفّر قرار قيادة الجيش في تونس بحماية الثورة ومكتسباتها ضمانة قويّة لصونها من مخاطر الالتفاف عليها من وراء حال عدم استقرار العلاقة بين الشارع والحكومة المؤقتة، ويقدم بعض الطَّمْأَنة لهواجسَ نَمَت، في الأيام الأخيرة، وكان موضوعُها ـ وما يزال ـ الخوف من مشهد الفراغ الدستوري فيما لو سقطت الحكومة القائمة تحت وطأة الضغط الشعبي. والحقّ أن المرءَ إذْ يجد في قرار الجيش درعاً جديداً واقياً للثورة من خارجها الحَرَكي، يخشى من أن تتفاعل تناقضات قواها من الداخل على نحوٍ قد يأخذ الأمور نحو الفراغ الدستوري. ولذلك كان الاقتران في كلام قيادة الجيش بين طَمْأَنَةِ المجتمع على مستقبل الثورة وعلى تحذيره، في الوقت عينه، من خطر الفراغ اقتراناً مشروعاً ومتوازناً ومسؤولاً.

ليس لأحد منّا، وخاصّةً من خارج تونس وأجواء ثورتها الشعبية العظيمة، أن يُمْلي على شباب الثورة ما عليهم أن يفعلوه، وما عليهم أن يتجنبوه، حتى وإن كان ـ مثلنا ـ من أنصار تلك الثورة؛ فهُم أدْرى بشعاب قضيتهم ومطالبهم، وهُمْ أقاموا من أدائهم الرفيع أوفر الأدلّة على نضجهم ومسؤوليتهم عن مصير

ثورتهم، ورفعوا عن أيّ واحدٍ منا شعور المخافة. غير أن واجب النصرة، ومشاعر الحرص على مستقبل الثورة الديمقراطية، يفرضان علينا أن نقول رأياً صريحاً في ما بتْنا نخشاه؛ ونحن نعاين هذه الحال من الاستقطاب الحادّ في تونس بين فريقيْن يَعْتَرِكَان على النفوذ في البلاد. ونحن هنا نَبْسُطه ـ في نطاق ما يسمح به حيِّزُ مقالة ـ في مسألتيْن رئيسَتَين وشديدتيْ الأهمية والحيوية، بل والمصيرية، في هذه اللحظة من تجربة الثورة المستمرة فصولاً ووقائع:

أولاهما تتصل بما نبَّهنا عليه من محاذير، وأدْعَاها إلى الحيطة والتيّقظ محذور **الفراغ السياسيّ والدستوري** الذي يمكن أن يفاجئ الثورة، في أية لحظةٍ، إنِ استفحلت أزمة العلاقة بين «الشارع» والحكومة، وانتهت الأمور إلى انفراط الأخيرة. وهذا الاحتمال ـ وإن لم يكن سهْل الوقوع في اللحظة الراهنة ـ ليس عسير الإمكان، خاصةً إنْ وَجَدَ مَن ينفخ في جَمْرِهِ من خارج الثورة. عليَّ هنا أن أتحرَّى الوضوح والدقَّة طلباً لرفع الإبهام عن موقفي، وموقف كثيرين غيري ممّن يتقاسمون المخاوفَ عينَها؛ لستُ أعتقد أن الحكومة المؤقتة القائمة اليوم هي «الحكومة الثورية» التي ترتضيها الثورة، وتجد فيها صورتَها السياسية والقيادية: فالثورة لم يُطْلِقْها حزبٌ، ولم يَقُدْها حزبٌ أو حلفٌ حزبيّ، ولم يظفر بها كي يقيم حكومةً من هذا النوع. لقد كانت ثورةَ شعبٍ بكامله من دون قيادةٍ حزبية. ليس يجوز أن يقال عنها إنها ثورة عفوية، لأن معنى ذلك أنها غير منظَّمة ـ والحال إنها كشفت عن مستويات من التنظيم لم يتوقَّعها أحد ـ وإنما الأدقّ أن يقال إنها انطلقت واتسعت نطاقاً وانتصرت من دون قيادةٍ حزبية لها.

إنها ليست «حكومة ثورية»؛ لأن الثورة عانت حالاً من الفراغ

القيادي، ولأن الذين يكوّنون هذه الحكومة ليسوا قادةً للثورة، وإن كانوا ممَّن صَنَعُوا مقدّماتِها وأسبابَهَا ووعيَها وشعاراتها: إنْ سلباً ـ وهم الأقل في أعضاء الحكومة ـ أو إيجاباً: وهم الأكثر فيها من المعارضين السابقين، سياسيين ونقابيين وحقوقيين وناشطين مدنيين. هي، بهذا المعنى، ليست الحكومة «المثالية» التي يرضاها التونسيون، وتُناسِب تطلعاتهم الكبرى، لكنها ـ قطعاً ـ أفضل ما هو متاح في الظرف الراهن. هي، على الأقل، جنّبَتِ البلادَ ويْلات الفراغ السياسي والدستوري الذي كان من الممكن أن يقع بعد سقوط نظام الطاغية العميل. وهي قامت باتفاق بين سياسيي تونس من حساسيات ومشارب مختلفة ولم يُنَصِّبْها احتلالٌ أجنبي، كما حَصَل في العراق («مجلس الحكم الانتقالي» ثم «الحكومة المؤقتة»)، حتى تُتَّهَمَ في وطنيتها. نعم، هي ناقصة على صعيد التمثيل. لكنها شديدة التفاعل مع مطالب الثورة، وسريعة التجاوُب، ويفتح برنامجُها أفقاً أمام انتقالٍ هادئ وسَلِسٍ للسلطة إلى الشعب عبر من سيختارُه في الاقتراع الديمقراطي الحُرّ. هذا ـ طبعاً ـ دون أن نتحدث عن بعض حقائق تكوينها، ومنها أن في جملتها رجالاً كانوا رموزاً للمعارضة الديمقراطية الشجاعة في عهد الديكتاتور ونظامه الظالم، وأن تاريخهم النضالي ومَقَامَهم الرمزيّ أعلى من أن يُزَايَدَ عليه...

نتأدّى من هذه المقدّمات إلى القول إنّ الأوان آن للانتقال من الجدل حول كينونة الحكومة إلى حوارٍ حول نطاقها التمثيلي، وبرنامجها السياسي الانتقالي. نحن لا نقول إنَّ مطلب حلِّها لا يفتح أفقاً أمام تشكيل بديلٍ حكوميّ أوْسَع تمثيلاً، وإنما نخشى من أن لا يكون هذا الأفق هو الإمكان الوحيد الذي يُنْتِجُه إسقاط هذه الحكومة، أي ـ بالتَّبَعِ ـ نخشى أن يكون حلُّها مدخلاً إلى الفراغ

حين يتعذر التوافُق على ترتيب سياسيّ بديل. لذلك نميل إلى الاعتقاد أنّ الخيار الأكثرَ واقعيةً، والأقلّ كلفةً، هو الحوار حول تطوير تركيبتها، وتوسيع تمثيليتها، وترشيد جدول أعمالها السياسي الانتقالي.

وثانيهما تتصل بالحاجة إلى خروج المجتمع السياسي التونسي، والحزبيّ منه خاصة، من حال الجدل السياسوي حول الحكومة ومن يكون فيها، ومن لا يكون، بما يَسْتَجِرُّه ذلك الجدل على القوى السياسية من استنزافٍ للجَهْد والوقت، وما يكرّسه من عادات وقيم غير سليمة وغير صحّية في العلاقات المتبادلة بينها...، إلى حالٍ أخرى من الجدل الخصب والضروري حول مستقبل البلد وثورته. والإطار الأنسب لذلك ليس الحكومة، بما هي جهاز تنفيذي مدعوّ إلى إدارة مرحلة انتقالية تمهيداً للانتخابات، وإنما **مؤتمر وطنيّ** تشارك فيه القوى السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية كافة، يكون مدارُ مناقشاته على مسألة المستقبل الديمقراطي لتونس، بعد ثورتها المظفرة، وينصرف إلى بناء **رؤية وطنية** وهندسةٍ سياسية لذلك المستقبل على قاعدة **التوافق الوطني** بين الأطراف كافة.

نخشى على تونس من أن تستقبل غَدَها الديمقراطي من دون رؤية شاملة للمستقبل، يتواضع فيها التونسيون على المبادئ قبل القواعد والآليات، أو أن يقع **ترحيل هذه المهمة الحيوية إلى آماد لاحقة تحت عنوان حاكمية صناديق الاقتراع** واقتران أية خيارات سياسية بنوع النتائج التي ستسفر عنها. وما أغناني عن القول إن النخبة الفكرية التونسية تدرك قبل غيرها ـ وربما أكثر من غيرها ـ أن **الديمقراطية ليست آليات عمل** نظيفة فحسب، وإنما هي في المقام الأول **رؤية** مجتمَعية للسلطة والمجال السياسي، وللعلاقات

المتبادلة بين الدولة والمجتمع، وأن **الديمقراطية لا تنجح في مجتمع لمجرَّد أنها تؤمِّن انتخابات حرَّة ونزيهة وتداولاً للسلطة إن لم تَقُمْ على مشروع مجتمعيٍّ متعاقَدٍ ومتوافَق عليه**: هو الذي يجري عليه التنافس والتدافُع السلميّ والتداول على مسؤولية تحقيقه عبر سلطة الدولة.

لعلّها الورشة الفكرية ـ السياسية التي تحتاج إليها تونس اليوم، خلال هذه الفترة الانتقالية، لتزويد مستقبلها بالأدوات الضرورية للبناء والتحصين. وإذا كانت الثورة تنتظر شيئاً من نخب المجتمع، تساهم به فيها وفي ترشيد مسيرتها، فهي تنتظر مثل هذه الورشة التي توفّر لها رؤيةً ودليلَ عمل.

الرباط، ٢٣/ ١/ ٢٠١١

شعبُ ابن خلدون:
الحراك الشعبي.. الوعي والعفوية والتنظيم

«الظّفر بالبُغيَة» ـ والتعبير لابن تونس الكبير عبد الرحمن بن خلدون ـ هو ما انتهت الثورة التونسية الغرّاء إلى تحصيله في اليوم الرابع عشر من يناير/ كانون الثاني من هذا العام الواعد بالمزيد من الخصب الاجتماعي. وبُغيتها التي ظفرت بها إنما هي إسقاط نظام الدكتاتور، وإجبار رأسه على الفرار إلى الخارج بحثاً عن «ملاذٍ آمن»، ثم الانتقال من محطة الإسقاط إلى محاصرة حزب الرئيس والنظام بمطلب التصفية السياسية والحلّ. والبُغية هذه خامرت شعب تونس منذ سنوات عديدة، بعد أن كشف نظام ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني عن قسوته الأمنية الإرهابية في مواجهة المجتمع والمعارضة والحريات العامة، منذ العام الثالث لانقلاب ابن علي على الرئيس الحبيب بورقيبة وتراثه الوطني والتنويري، وبعد أن اكتشف شعب ابن خلدون أن عمران المجتمع والدولة آيلٌ إلى خرابٍ في ظل حكم عصبية البوليس الغالبة، وفي امتداد انفلات منازع الفساد في بطانة النظام والرئيس من كلّ عِقال.

هي خامرت التوانسة منذ زمن بعيد، لكن الظفر بها ما كان في الوسع. وكيف يكون في الوسع انتزاع سلطة من أيدي المخابرات

وأجهزة الأمن؟ ثم كيف كان يمكن تحصيل البُغية تلك ونظام الدكتاتور يحظى بأوسع أشكال الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وألمانيا.. إلخ؟ وحين وقعت الواقعة، ونجحت الثورة، لم يكن أحد ليتوقع مثل هذا النجاح: لا في الداخل ولا في الخارج. فلقد ظل المعارضون السياسيون محجمين ـ حتى آخر لحظة ـ عن الدعوة صراحة إلى إسقاط نظام الدكتاتور، وظل الرعاة الغربيون لنظام الطاغية يؤيدونه حتى الساعات الأخيرة التي سبقت فراره إلى خارج البلاد. لم يكن ليدور في خلد أحد أن الطاغية بهذا الضَّعف، وأن الثورة بهذه الشجاعة وقوة التحطيم، فلقد كان هؤلاء وأولئك، الذين ما زالوا سادرين في وعي لا يكاد يدرك من علاقات السياسة والصراع إلا ما كان منها في حكم المألوف إدراكُه بأدوات التحليل التقليدية، ذاهلين عمّا حصل من طارئٍ ومتغيّر على صورة الصراع في المجتمع، وعلى معنى التغيير والثورة.

في ثقافةٍ سياسية مديدةِ الوجود والسلطان، تداولتها أجيال متعاقبة من القوميين واليساريين والإسلاميين والليبراليين في البلاد العربية المعاصرة، منذ ثلاثة أرباع القرن، عنتِ الثورةُ جملة ظواهر وحقائق وأوضاع لا تقوم من دونها ولا تنجح أو يكتب لها بقاء: أزمة سياسية ـ اجتماعية مستفحلة وممتنعة على الاستيعاب، ووعيٌ سياسيٌ بالحاجة إلى التغيير سبيلاً واحداً إلى كسر نطاق أزمة السلطة، ثم تنظيم سياسي طليعي ينهض بدور التوعية والتعبئة والتمثيل والقيادة والإنجاز «نيابة» عن المجتمع كله. إذا كان من نوافل القول أن يشار إلى أن الشرط الموضوعي للتغيير (أزمة السلطة) متوفر على الدوام، فإن الانتباه كثيراً ما يُشَدّ إلى العامليْن الأخيرين (الوعي السياسي والتنظيم) لكونهما التعبير المباشر عن نضوج الشرط الذاتي لأي تغيير.

تَفَاجَأَ الكثيرون بظاهرتين كشفت عنهما تجربة الثورة في تونس: جمهور ثورة من الشباب غير المهجوس بالسياسة، ولا المتشبع بثقافة سياسية، وثورة تنجح من دون تنظيم أو حزب يقودها ويضع لها برنامج عمل. والظاهرتان معاً إنما تضعان عقيدةً سياسية كاملة في أزمة، لأنهما تنسفان يقينياتها التقليدية حول شروط الثورة، وممكناتها، وأدواتها الوظيفية، وتفرضان، من ثمة، إعادة نظر شاملة في مفاهيمها واليقينيات. دَعُونَا نتحرى بعض الدّقة في استخدام المفردات، فنلقي على عموميات المعنى فيها بعض التخصيص، وعلى الْتباسها بعض التبديد، من خلال السؤالين التاليين:

ـ هل لا يملك شباب الثورة في تونس حقاً وعياً سياسياً على نحو ما يُشاع؟

ـ وهل كانت ثورتهم تلقائية، عفوية، خلواً من أي شكل من أشكال التنظيم والقيادة والتوجيه؟

علينا أن نقرر، ونحن نتناول السؤال الأول، في مسألة لا تقبل المداورة: هل يمكن إنجاز ثورة سياسية من دون وعي سياسي؟ وهل يمكن تحقيق هدف سياسي كبير، من طراز إسقاط نظام سياسي، من دون رؤية وشعار سياسيين؟ نحن ـ هنا ـ لا نتحدث عن إضراب نقابي وطني، ولا حتى عن عصيان مدني يتغيّا إجبار نظام حاكم على النزول عند مطالب المحتجين والتجاوب معها، وإنما نتحدث عن ثورة تُعَرِّف هدفها بأنه **إسقاط نظام سياسي**. مثل هذه الثورة لا يمكن تعريفها إلا بوصفها **فعلاً سياسياً**، والفعل السياسي لا يكون كذلك ـ أي فعلاً سياسياً ـ إلا متى كان مسبوقاً بوعي سياسي. والحق أن المسألة، هنا، لا تحتاج إلى استنتاج منطقي أو نظري، فهي أسفرت عن نفسها في الواقع على

نحو لا لبس فيه. من يقرأ شعارات شباب الثورة مثل: الحرية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التغيير.. يتبين مدلولها السياسي من دون كبير جَهْد، ويتبين أيضاً معه ما تنطوي عليه من مستوى معتبر من الثقافة السياسية لدى جيلٍ جديد أخطأنا جميعاً إدراك مستوى وعيه السياسي. والبرهان الأسطع على ذلك، في ثورة تونس، أن شبابها ما توقفوا عن حَرَاكهم بعد فرار الطاغية من البلاد؛ فهم ما اختزلوا غضبهم في شخص، وإنما استمروا يحطّمون نظامه السياسي وأجهزته الأمنية والاستخبارية وصولاً إلى المطالبة بحل الحزب، الذي قام عليه نظامه، بعد أن أجبروا الحكومة المؤقتة على التخفف من كثير من رموزه. من الخطأ الظن، إذن، أن جيش الثورة يملك غضباً واندفاعةً، ولا يملك وعياً سياسياً.

في المسألة الثانية، مسألة العفوية والتنظيم، من الخفة وسوء الفهم أن يَحْسَب المرء عفوية الحَرَاك الشعبي وتلقائيته في تونس قرينة على فوضويته وعدم تنظيمه. العفوية، أو التلقائية، ليست الفوضى. حدث في الأحداث الأخيرة أن «المنظِّمين» في أطر وأجهزة، كالنخب الحاكمة، والأجهزة الأمنية، والأحزاب الحاكمة، نشروا الفوضى والفلتان والرعب في الشارع، وضربوا الاستقرار والأمن الاجتماعي في الصميم، بينما نجح العفويون والتلقائيون في تنظيم احتجاجات ومسيرات واعتصامات سلمية وحضارية ناجحة. وهم ما لجأوا إلى الرشق بالحجارة إلا دفاعاً عن أنفسهم ضد من اعتدوا عليهم بخراطيم المياه، والقنابل الغازية المُدْمِعَة، والرصاص المطاطي، والسكاكين والسواطير، والعِصِيّ، والحجارة، والزجاجات الحارقة، وقنابل المولوتوف: أكانوا من أجهزة القمع أو من الزُّعْران و«البلطجية».

خَلْف العفوية، التي تبدو على سطح الحَرَاك، قَدْرٌ من التنظيم مُذْهِل: لم تصنعه الأحزاب والتنظيمات السياسية، هذه المرة، لأنها لم تعد تستطيع أن تنظّم أحداً، وإنما صنعه شباب أتقن استخدام وسائط التواصل الحديثة الالكترونية من الـ «فيس بوك» والـ «تويتر»، والرسائل النصية المحمولة عبر الهواتف الخليوية. إن إخراج كل تلك الحشود الشعبية إلى الشوارع والميادين والساحات العامة، وصوْغ شعارات حَرَاكها، إنما هو فعلٌ تنظيمي بامتياز، وسيمر زمنٌ قبل أن نستوعب المعنى الجديد للتنظيم الذي لم نألفه.

بيروت، ١/ ٢/ ٢٠١١

ليلة رحيل حسني مبارك

اختار السيّد حسني مبارك أن يُنْهِيَ عهدَهُ السياسيَّ الطويل أسوأَ نهايةٍ لا يَليق برجُلِ دولةٍ أن ينتهيَ إليها، ويُنْهِيَ بها سيرتَه وتجربتَه في السياسة، خاصَّةً حينما يكون المَعْنيُّ رئيسَ دولةٍ كبيرةٍ وعريقةٍ كالدولة المِصْرية، وأن يكون عهدُهُ امتدَّ على رأسها ثلاثين حوْلاً. حتى يوم الخميس السابع والعشرين من يناير ٢٠١١، عشية «جمعة الغضب»، كان يَمْلك أن يُنْهيَ عهدَه نهايةً لائقةً، وينسحب بشرف، من دون أن يُعَرِّض نفسَه، وصورتَه لذلك النزيف السياسيّ والأخلاقيّ الحادّ الذي تعرَّض له من قِبَلِ شعبٍ ناقِمٍ عليه أشدّ ما تكون عليه النقمة. لكن حسني مبارك لم يكن ـ على ما يبدو ـ حريصاً على ما تبقَّى من صورته حرصَهُ على «ما تبقَّى» من سلطته!

لم يكن السيّد حسني مبارك رئيساً مُقْنِعاً في نظر شعبه، كان رجلاً عاديا من عامَّة الناس من حيث مَلَكَاتُه الذهنية، وأدرك الشعبُ ذلك منذ اليوم الأوّل لتَقَلُّدِهِ الرئاسة ـ قبل ثلاثين عاماً ـ فأَمْطَرَهُ بوابل من النّكات المناسبة. الصدفةُ وحدها أتت به إلى سُدَّةِ الرئاسة من رئيسٍ سابق ـ مصروع ـ يُشْبِهُهُ في المَلَكَات، و«خفّة الدّم»، والسياسات المُهِينة لِمِصْرَ وشعبها وتاريخها ومركزها

في محيطها العربيّ! ولكن يبدو أن رئيس مصر لم يدرك أنه رجلٌ محدود الإمكانيات، وأن الصدفةَ ـ لا الكفاءة ـ هي من جاء به إلى سدَّة السلطة، فاستمرَّ يعتقد ـ على يقينٍ ـ أن مِصْرَ من دونه آيلةٌ إلى فوضًى وتَفَكُّكٍ وانقراض، وأنه إذْ يتمسَّكُ بالسلطة، إنما يفعل ذلك من أجل بلدٍ لا يقْوى على البقاء من دون «الرَّيِّسْ». وربّما وُجِد في جملةِ مقرَّبيه وبِطَانته من صوَّر له الأمرَ على هذا النّحو، الذي تَلَبَّسَ وعيَه، فَصَدَّق أن مِصْر تَضِيع إن أضاعَتْه وافتقرتْ إليه. وما أصعب ـ وأسوأ ـ من أن يكون المرءُ ضحية جهله. ولكن، بينما يمكن لمثل ذلك الجهل أن يكونَ محدود التَّبِعات والعقابيل، فلا يتجاوز نطاق صاحبه/الضّحيّة الفرد، فإن خطورته تكبر وتتضخم حين يكون ضحيتَها رئيسُ دولة: حينها يدفع الشعبُ كلُّهُ ثمن ذلك الجهل من استقراره وأمنه ومصيره!

إنّه لَأَمْرٌ جَلَل أن يثور شعبٌ ضدَّ حاكِمِهِ، ثورةَ غضبٍ بركانيّ، فتخرج حشودُهُ إلى الشوارع والميادين والساحات العامَّة بالملايين مطالبةً برحيله، وتُخَاطِبُهُ شعاراتُها ونداءاتها بمنتهى التصميم والحَزْم على فرض التنحّي عليه، وتَبْلغ مفرداتُها الاحتجاجية مَبْلَغ الإهانة والتجريح، وتستمر الانتفاضةُ بالعزيمةِ نفسِها على مدار الساعة، لأيَّامٍ عشرةٍ ويزيد، فيما يُصِرّ الحاكمُ المُدَانُ من شعبه على البقاء فيٍ السلطة! وتبلغ به الزرايَةُ بالنفس حدَّ استجداء الناس أشهراً أخرى قليلة في المكان السلطويّ الأثير والوتير!

أين الكرامةُ الشخصية في مثل هذه الحال؟ وكيف لرجل دولةٍ أن لا ينتبه إلى أن سقوط شرعيته في الشارع أَمْرٌ لا يَقْبَل الترميم؟ كيف له أن يتمسَّك بما يَجُرُّ عليه المهانة، في لحظةِ رفضٍ جماعيّ، من دون أن يَحْرِص على حفظِ بقيّةِ كرامةٍ هُدِرَت من

الجموع ومُرِّغت؟! كيف يمكن للشغف بالسلطة أن يتحوَّل إلى مرضٍ مزمنٍ إلى هذا الحدّ؟ أسئلةٌ كثيرةٌ من هذا النوع تفرض نفسَها على المرء وهو يطالع هذه الحالة السياسية الباتولوجية التي يعانيها نوعٌ من الحكّام. هي أسئلةٌ من النوع الذي لا ينفع معه تحليلٌ سياسيّ عقلانيّ، تحتاج - أيضاً - إلى تحليلٍ نفسيّ.

علينا أن نعترف بأن حاكم مصر ليس الوحيد من الحكّام الذي أصيب بداءِ الإدمان على السلطة، ثمة أشباهٌ ونظائر له ممَّن تزوّجوا السلطة في ولايات «رئاسية» لا تنتهي، آخذين لأنفسهم رخصة مفتوحة إلى ما شاء الله. بعضهم زُفَّت إليه مَثْنَى وثُلَاث ورُباع بعدد «الولايات الدستورية»، وبعضهم لم يكلف نفسه حتى إجراء انتخابات البيعة الرئاسية له، فَحَكَم الناس لما يزيد عن أربعين عاماً! لكن إدمان هؤلاء لم يصل بعد إلى اللحظة التي ينفجر فيها المجتمع مطالباً إياهم بالرحيل، كما حصل في تونس ومصر. ولكن لا يبدو أنهم اتَّعظوا من درس هذين المِصْريْن من أمصار العرب، فوفّروا الحدَّ الأدنى من شروط تجنيب أنفسهم مصائر بن علي ومبارك! بل لعلَّك واجدٌ من بينهم من يؤاخذ طاغية تونس على سرعة هروبه، ويرى في «صمود» مبارك نهجاً سياسيّاً سليماً وجديراً بالاقتداء عند الاقتضاء!

هل في وسع أحدٍ منّا أن يلتمس عذراً لرئيس مصر على استمساكه بالسلطة من طريق القول إن الرجل، الذي كان يتخيّل نفسَه «زعيماً كبيراً»، صُدِم بحجم الرفض الشعبي له، وبحجم المهانة التي تلقاها من شباب مصر، وصَدَمَهُ أكثر أنه أول حاكم في تاريخ مصر تُسْقطه ثورة شعبية؟ من النافل القول إنه مصدوم ومذهول ومحاصَرٌ بشعور الإهانة. ولكن، هل يدرك أنه أهان مصرَ وشعبَها، ومرَّغ كرامتَها كدولةٍ كبيرة في الوحل، وحوَّلها إلى دولةٍ

صغرى تأتمر بأوامر الأجانب والصهاينة وتجترئ عليها أصغر دويلات العرب؟ هل يدرك أنه أهان حقوق الناس البسطاء؛ حين أطلق في البلاد مافيات النهب والفساد، وباع ممتلكات الدولة للأقارب والأصدقاء والأجانب، فأوصل الفقر في مصر إلى مستويات خيالية قياسية؟ هل يدرك أنه أهان تاريخ مِصْر حين جعلها تتحالف مع «إسرائيل» في مواجهة المقاومات التي قامت ضدّها في فلسطين ولبنان، وتقف مع أمريكا في حلف «حفر الباطن» ضدّ العراق، وتحرِّض أولمرت ـ ليفني ـ عمير بيريتس ضد «حزب الله» في حرب تموز ٢٠٠٦، وتحاصِرُ غزة وتُقيمُ جدار عزلٍ فولاذيّ فاصلٍ يمنعها من التزوُّد بالغذاء والدواء؟ هل يُدْرك أن المصريَّ الذي كان أستاذاً في مدارس العرب وجامعاتها، يتفاخر التلامذة والطلاب العرب بأنهم تتلمذوا له، أصبح ـ في عهده ـ عاملاً أجيراً فقيراً يبحث، في بلاد النِّفْط، عن لقمةِ خبز ولو من طريق عملٍ لا يليق بكرامته؟ هل يدرك أن مِصْر التي كان يحسب العالم حسابها في أيةِ مسألةٍ ذاتِ صلةٍ بالمنطقة، ويحسب العرب حسابها في كلّ شيء: حتى في شؤونهم الداخلية، لم يَعُد أحدٌ يقيم لها اعتباراً في عهده الذي انتقل فيه مركز القرار إلى دمشق والرياض... ثم إلى الدوحة!؟

لا ينبغي لِمَنْ أهان ثمانين مليوناً من المصريين أن يستغرب كيف أن شعبه أهانَهُ في الشارع، وأنْهى حُكْمَه بالثورة المدنية عليه، مثلما أنهى حكم السادات قبلَهُ بالرصاص، فالسيّد حسني مبارك لم يترك للمصريين ما يجعلهم يذكرون عهده بخير، ويختارون له نهايةً مشرّفة. الحقُّ أنهم لم يصنعوا له هذه النهاية، وإنما هو من صنعها لنفسه؛ بسياساته التي كانت وصمةَ عارٍ على جبين مصر وتاريخها العظيم الذي كان مبارك طارئاً عليه كسابقِهِ.

إن أفضلَ قرارٍ، وأعْقَل قرارٍ، يمكن أن يكون السيّد حسني مبارك قد اهتدى إليه خلال عهدِهِ السياسيّ كلِّه، هو الذي لم يفعله بعد، والذي نتمنى صادقين أن يفعله: قرار التنحي عن منصب رئاسة الجمهورية. إنْ فَعَلَ ذلك، سيختصر على شعب مِصْرَ الكثيرَ من المعاناة والدّم والاضطراب، وسيختصر على نفسه طريق الذهاب إلى المجهول. سيرحل، سيرحل لا محالة، فقد انتهى عهدُهُ في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. ولكنه الرحيلُ الذي نتمنَّاه سريعاً ومشرِّفاً وليس «بعد خراب البصْرة».

بيروت، ٤/ ٢/ ٢٠١١

الثورة والفراغ... والبحث عن الأمن الذاتي

ليس من وجْهِ شَبَهٍ بين عمليات السَّلب والنّهب والاعتداء على أمن المواطنين، التي جرت أثناء الثورة التونسية، وبين مثيلتها التي تجري، اليوم، في خضمّ انتفاضات مصرَ في القاهرة، والإسكندرية، والسويس، والإسماعيلية، وسائر المدن والمحافظات الأخرى. الأولى أتت بتدبير من أمن الرئاسة، وفلول أجهزة النظام المخلوع، سعياً وراء ترويع المواطنين، والانتقام لسقوط نظام الطاغية؛ ذلك ـ على الأقل ـ ما أثبتَتْهُ اعتقالات عصابات القتل والنهب في تونس، واعترافات الموقوفين في الحوادث. أمّا الثانية، وهي أوسعُ مدًى وأشدُّ أثراً، فانطلقت من بيئات اجتماعية هامشية ومُفقَرة، من سكان العشوائيات المحيطة بالقاهرة، اقتنص شبابُها المحرومون حالَ الفراغ الأمني الرهيبة في البلد ليزحفوا على قلب المدينة وأحيائها، وليَعِيثوا عبثاً وفساداً في الممتلكات الخاصّة والعامّة انتقاماً لفقرهم وحرمانهم، وانتقاماً من مظاهرِ ثراء كانت تستفزّ فاقَتَهم.

ليس من شَبَهٍ بين الحالتين إنْ نظرنا إليهما من زاوية الفاعلين (= عصابات أمنية رسمية/ مهمَّشين مسحوقين)، ولا من زاوية الثّقل والوطأة (= أمن اجتماعي منتهك في تونس وأمن اجتماعي مستبَاح من دون حدود في مصر). وجوهُ الشبه بين الحالتيْن تقع في مكان

آخر، وتعبّر عنها مفردات سياسية أخرى. ولعلَّ وجهيْن منها هما الأمْيَز في ما رأيناهُ حتى اليوم؛ **أوّلهما** أن مقدّمات الفوضى الأمنية في الثورتين ـ وإن اختلفَتْ قوًى وفاعلين ـ تقود إلى النتائج السياسية عينِها، وأشدِّها خطراً اليوم: الإساءة إلى صورة الثورة والتغيير السياسي الديمقراطي، وتمريغها في الوحل. وسواء كان العابثون بالأمن من بقايا عصابات بن علي ـ السّرياتي، أو من مهمَّشي العشوائيات المفتقِرين إلى الحدّ الأدنى من الحسّ الآدمي (وإن كانوا غير مسؤولين عن دونيَّةِ قيَمهم الاجتماعية)، فإن المآل واحد: النَّيْل من منزلة حدث التغيير والزراية على صورة جمهوره، والتمكين لأعدائه في الداخل والخارج بما يُسَوِّغ المطاعنَ عليه. **وثانيهما** أن الفوضى وانتهاك الأمن الاجتماعي، في الحالتين، اسْتَفْحَلَا على نحوٍ تَعَصًّى على استيعاب رسمي ـ وخاصة من قبل مؤسسة الجيش (=المحايدة) ـ فزاد من معدلات النيل من صورة مؤسسات الدولة وهيبتها وصدْقيتها، مما أفضى بالمجتمع إلى تغطية حال الفراغ الأمني بالبحث عن الأمن الذاتي؛ من طريق تأليف لجان شعبية في الأحياء لحماية أمن المواطنين والممتلكات من عبث العصابات الرسمية والأهلية.

منزلق خطير في تجربة الثورة لم تكن ـ هي ـ مسؤولة عنه بالضرورة. لكنه كلّفها كثيراً من صورتها ومن شرعيتها، وهل قليلٌ أن ترتفع أصوات ـ من هنا ومن هناك ـ مطالبةً بالأمن «بأي ثمن»؟ حتى ولو كان هذا الثمن وقفَ فِعْلِ الثورة عند الحدود المتواضعة التي بلغها في أيامه الأولى؟ ألم يكن هذا، أيضاً، ما سعى فيه من نشروا الفوضى؟!

هل معنى ذلك أن الثورة كانت بيضاء ونظيفة، ولم تَشُبْهَا شائبة إلّا من هوامشها السلبية التي ذكرنا؟

يَسَع المرء أن يقول، بالإجمال، إنّ التيار العام الذي سارت فيه الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر لم يَحِد عن الانتفاض السلميّ والحضاري: في الشعارات، والأساليب، كما في العلاقة بالممتلكات الخاصة والعامة التي ظلت خارج أيّ استهداف. وأكثر ما يلفت انتباه المتابع لوقائع تلك الاحتجاجات أنها اتخذت ذلك المنحى السلميّ المنظم على الرغم من طابعها العفوي، وخلوّها من أيّ مظهر من مظاهر التأطير الحزبيّ، وهو ما يقع في حكم النادر من الأمور. ولم تبدأ الاشتباكات مع قوات الأمن والشرطة، من طريق رشقها بالحجارة، إلّا دفاعاً عن النفس في وجه خراطيم المياه، والقنابل الغازية المُدْمِعَة، والرصاص المطّاطي، ثم الرصاص الحيّ.

بدأ الاحتجاج يسلك سبيل العنف الثوري مع بداية سقوط عشرات الشهداء، ومئات الجرحى من المتظاهرين، برصاص أجهزة الأمن. على أن هذا العنف لم يكن عشوائيّاً أو أعمى ولم يمسّ الأمن الاجتماعي، أمن المواطنين والممتلكات، وإنما كان عنفاً سياسيّاً واعياً هَدَفَهُ؛ إذ هو انصرف إلى رموز النظام من أجهزة القمع: مراكز الأمن والمخابرات، مرْكَبات الشرطة، السجون. . . إلخ. والأدعى إلى الاهتمام أن العنفَ هذا ما توجَّه به المتظاهرون إلى مؤسَّسة الجيش، وإنما وقَع تحييدُها تحييداً كاملاً في المواجهات، والتصرّف معها باحترام شديد بَادَلَ احترامها للمتظاهرين وحقّهم في الاحتجاج السلمي. وإذاً كان في طريقة تصرُّف المنتفضين مع الجيش ما يقوم به دليلٌ إضافي على أنهم لم يلجأوا إلى العنف إلّا من باب الدفاع المشروع عن النفس، في مواجهة عنف أجهزة الشرطة، فإن في اختلاف التصرُّف مع جهازيْ الأمن والجيش ما يسمح بالاعتقاد أنّ قدراً من الوعي السياسي، غيرَ قليل، يتمتع به هذا الجيل الجديد من الشباب المنتفض.

إن التمييز بين أجهزة الأمن ومؤسّسة الجيش ليس يُرَدُّ إلى إدراكٍ حسّيّ مقتضاه أن الأولى جنحت لقمع المتظاهرين، وأن الثانية أحجمت عن إتيان ذلك، وحفظت لهم حقّهم في التظاهر، فحسب، ولا هو يُرَدّ إلى شعور جموع المنتفضين بحجم الارتِكَابات التي اقترفَتْها عصابات أمنية منظمة، في حقّ الممتلكات والمواطنين، حين أقدمت على ترويع الناس، ونشر الفوضى، ونهب البيوت والمتاجر، ورَدَّ الجيش عليها - في حالة تونس - بالملاحقة والاعتقال. . .، وإنما يُرَدُّ (التمييزُ) أيضاً إلى **وعي بالفارق بين السلطة أو النظام السياسي وبين الدولة**. ترمز أجهزةُ الأمن إلى النظام السياسي، ويرمز الجيش إلى الدولة. الأولى تحفظ أمن النظام القائم، والثاني يحفظ أمن الدولة والمجتمع. إنه إدراك دقيق لوظيفة مؤسسات الدولة وأجهزة النظام ينطوي على ثقافة سياسية لدى جمهور الانتفاضة. ولعلّه الإدراك عينُه لدى مؤسسة الجيش لوظيفتها الأمنية الحيادية في الداخل، الذي دفعها إلى سلوك ذلك المسلك الحضاري مع المتظاهرين.

بيروت، ٥/ ٢/ ٢٠١١

خطران يتهدّدان الحراك الشعبي في مصر

كلُّ يومٍ يضيفه الرئيس المصري إلى سجلّه في سدَّة الرئاسة يكلّف الاقتصاد المصري خسارة مليار دولار في اليوم الواحد: على ما تقول الأرقام الرسمية! إنْ أُضيفَ هذا إلى خسارات البورصة ـ وقد بلغت في نهاية الأسبوع الأوّل للثورة ١٢ مليار دولار ـ وإلى التدهور المتدرّج لقيمة الجنيه، وتعطّل المؤسسات الإنتاجية والمدارس والجامعات. . . ، تكون صورةُ الموقف من القتامة إلى حد مخيف. يَتعقّد الموقف أكثر مع إصرار الرئيس المصري على عدم التنحّي، وإصرار ملايين المتظاهرين على حمْلِهِ على ذلك من طريق الضغط الشعبي المدني. وإلى أن هذه المعركة الدائرة بين الإرادات ـ إرادة التنحية وإرادة البقاء في السلطة ـ تكلّف مصرَ كثيراً في قُوت يومها، وفي مستقبلها الاقتصادي، الذي سيدفع كثيراً ضريبة الأزمة المستفحلة اليوم، فإنّها تكلّف المصريين سياسيّاً ونفسيّاً الشيء الكثير: أحياناً أرواحهم وسلامة أبدانهم، وأحياناً أمنهم الاجتماعي الذي استباحته عصابات «البلطجية»، وأحياناً الثقة بينهم؛ التي انهارت مع استفحال حال الاحتقان.

خَلْف هذه الصورة من حال الامتناع والانسداد، التي تلُفّ

المشهد السياسي المصريّ، وهو يراوح بين حبال حلبةِ معركةِ الإرادات تلك، ثمة ما يبعث على قلقٍ حادّ في المواقف المعلنة حول مستقبل السلطة في مصر: السلطة الحالية والسلطة القادمة. والقلقُ هذا إنما هو مِنْ أن ينجح المتسلقون أكتاف الشباب في تَنَاهُب ثورتهم وسرقة مكتسباتها.

لشعب مِصْرَ أن يطالب رئيسه بالتنحّي، ذلك من صميم حقوقه المشروعة، التي يضمنها له دستور البلاد؛ فالدستور هذا ينصّ على أن الشعب مصدر السلطة، وهو، لذلك، يملك أن يمنحها لمن يشاء وأن ينزعها ممّن يشاء. لكن غير المصريين ـ وخاصة مَن يملكون السلطة والقرار في دولهم ـ لا يملكون أن ينصحوا رئيس مصر بالتنحي أو بالبقاء، ليس لأنهم يتدخلون في الشؤون الداخلية المصرية، مثلما يقول أركان السلطة، وإنما لأنهم يَعْتَدون، بتدخلهم ذاك، على حقٍّ حصْريّ لشعب مصر الذي وحده يملك أن يقرّر مصيره ويختار نظامه السياسي.

يريد الأمريكيون والأوروبيون أن يكفّروا عن أخطائهم القاتلة في إيران وتونس، بعد أن تبيّنوا قدرةَ الحَرَاك الشعبي المصري على هزّ توازن السلطة والنظام، من طريق كسب جانب الشارع المصري وشبابه، والإيحاء ـ بل إشاعة الوهم ـ بأن دولهم كانت شريكاً في التغيير السياسي، من أجل ترتيب مصالحهم مستقبلاً، بل وبقصد المشاركة حالاً في هندسة النظام السياسي الجديد واستحصال حصّةٍ فيه! حيلة يعرفها كثيرون من شباب الثورة ويردّون عليها كلما أتيح لأحدهم أن يتحدث إلى وسيلة إعلام مرئية. لكنها الحيلة الخبيثة التي تضع في حوزة السلطة القائمة ذريعة لتوجيه المطاعن على الثورة وشبابها، ورجمها بتهمة الارتباط بالخارج أو بـ «أجنْدات» غير وطنية، كما يروّج الإعلام الرسمي

وألسنة الحزب الحاكم. إن أفضل ما يقدّمُهُ الأجانب لثورة الشباب أن يمسكوا عن الكلام في مستقبل النظام السياسي في مصر، وكيف ينبغي أن يكون، وأن يكتفوا بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على المتظاهرين. ذلك خيرٌ لهم إن كانوا يعلمون.

لشعب مصر أيضاً، ولقواه الديمقراطية وأوّلها الشباب، الذين صنعوا الحدث التاريخي، أن يتحدث باسمه ويختار منه من يمثله، سواء في المفاوضات ـ إن كان لا بدَّ من مفاوضات مع المؤسسة العسكرية أو مع نائب الرئيس ـ أو في إدارة المرحلة الانتقالية أو ما شابه. وليس من شك في أن أولئك الذين سيتحدثون باسم الشعب والثورة ـ تكليفاً منهما لا نيابةً عنهما ـ لا يمكنهم أن يكونوا إلّا من قادة الانتفاضة من الشباب، ممن لا نعرف عنهم إلّا القليل، ومن قوى المعارضة الديمقراطية التي ناضلت منذ ثلاثين عاماً ضد أحكام الطوارئ، ونظام الحزب الواحد، والنهب والفساد، وضد «كامب ديفيد»، ونشرت في المجتمع الثقافة الديمقراطية، ودفعت غرامات فادحة على معارضتها: سجناً وتحريضاً وعزلاً . . .

في المشهد السياسي المصري اليوم، وفي مجتمع الثورة بالتحديد، تنازُعٌ حادّ على الدور القيادي والتمثيلي. قد يكون ذلك مشروعاً إلى حدٍّ ما ـ وإنْ كان غيرَ صحّيّ ـ بين القيادات السياسية المعارِضة ذات التاريخ النضالي. لكن المشكلة في أنّ وجوهاً أخرى تدخل المعترَك من دون أن تكون لها شروط القيادة ومواصفاتها. كلّ موارد القوة التي لديها أنها مقبولة في العواصم الدولية، وأنّ ولاءها قد يكون مضموناً أكثر. لقد أتت فجأة إلى قلب الأحداث، بعملية إسقاطٍ مظلّي، لِتُنَافِسَ من شبّوا وشابوا في العمل النضالي وفي السجون. وما أغنانا عن القول إن «شراكتها» في القيادة

والتمثيل محاولة مفضوحة لسرقة عملية التغيير وأخذها إلى اتجاهاتٍ أخرى قد تعادل تجويفها أو إجهاض مضمونها.

خطران، إذن، يتهدّدان اليوم ثورة الشباب: خطر التدخل الأجنبي السافر في شؤون الثورة ومستقبل النظام، وخطر النزاع المبكّر على السلطة بين القيادات، وما يتلَبَّسُه من دسٍّ وخَرْق. ومن دون كفٍّ آثار هذين الخطريْن، يُخشى على عملية التغيير في مصر من أن تنتهي إلى غير ما انطلقت من أجله.

الرباط، ٦/ ٢/ ٢٠١١

حسني مبارك باق،
فلتشربوا البحر!

حسني مبارك رجُلٌ لا يفهم، وأيْمُ الله رجلٌ لا يفهم. هذه ليست من قبيل الدعابة، ولا هي تُشَايِعُ تقليداً في الشارع المصري دَرَجَ فيه الناس على تصويره، كذلك، في مئات النكات التي أمطروهُ بها. إنه حقّاً لَكَذلك. لستُ أعْلَمُ مَن يكونُ الذي أشار عليه بإلقاء خطاب العاشر من فبراير ٢٠١١ ومَن يكون الذي حرَّرَهُ له؟! لكن الذي فَعَل ذلك هو ـ قطعاً ـ أساء إلى حسني مبارك، وقدَّم عنه أسوأ صورة يمكن أن يقدّمها حاكمٌ عن نفسه في الهزيع الأخير من عهده. ولست أشُكُّ في أنه «مستشار» سوء، و«مدبِّج» سوء، تبرَّعَ على معارضي رئيسِه بدليلٍ جديد على أن مبارك لم يَعُد يملك أن يباشر مهامَّه بالقدر الكافي من الأهلية المعنوية، وأنه لم يعد يعرف كثيراً ما يجري في البلد، ولم يبلغه أن ثمانية مليون متظاهر تطالب برحيله. . . !

في لحظةٍ فاصلة، كان عشراتُ الملايين من المصريين، ومئات الملايين من العرب والمسلمين، وملايير من البشر أجمعين، ينتظرون منه قراراً صريحاً بالتنحّي عن السلطة. من رويترز والسّي إنْ إنْ حتى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

وميدان التحرير. انتظر الجميع أن يقف مبارك وراء عدسات الكاميرات ليقول إنه يستقيل من منصبه كرئيسٍ للجمهورية نزولاً عند رغبة الشعب، ورغبة في تمكين الانتقال السلميّ للسلطة من التحقّق. لكنه فاجأ البشرَ والشجرَ والحجر بخطاب من المرّيخ يقول فيه إنه ما زال رئيساً للبلاد حتى نهاية ولايته، و«سيسهر» ـ يا لَلسُّخرية ـ على تطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية التي طالبت بها الثورة (وكأن الثورة اندلعت ضدّ جمال عبد الناصر أو الملك فاروق!)، مفوِّضاً شريكه في الأزمة ونائبه فيها، عمر سليمان، سلطات «رئيس الجمهورية»! هذا كان معنى «نقل السلطة» في عقل حسني مبارك وفهمه. وهكذا نفَّذ ما فهمه من أحاديث الجميع عن وجوب نقل السلطة!

لم يَخْلُ خطاب حسني مبارك من مفارقات مضحكة ـ مُبْكية: تأسَّف لسقوط شهداء في الثورة، وأبْدى مشاعر الحزن لرحيلهم، وكأنه ـ وأجهزة أمنه ـ بمعزلٍ عن المسؤولية في إزهاق أرواحهم، كأنهم انتحروا انتحارا جماعيّاً، أو قضوا برصاص رفاقهم الثوار! وأسهب في استعراض «بطولاته» الوطنية منذ ستين عاماً مستغرباً كيف لا يعرف شعب مصر من هو حسني مبارك، ومستهجناً أن يوجد من المصريين من يجحد دوره «الوطني». حيّاً الثورةَ والشعب وشَتَمَهُما؛ بصمةٌ في السياسة لا يترك مثلها إلّا رجلٌ مثل حسني مبارك!

هُوَ رجُلٌ لا يقيم في القاهرة أو في مصر، ولا حتى في شرم الشيخ التي حوَّلها ـ منذ سنين ـ إلى عاصمة مُلْكِه؛ يقيم في مكان ما خارج الكرة الأرضية. يتحدى شعبه وجيشه. عشرات الملايين من الأصوات التي تهتف في الشوارع، ليلاً ونهاراً، مطالِبةً برحيله لا تعنيه. هي، في أفضل حالاتِ وعْيِهِ لها، أصواتٌ مُغَرَّر بها من الفضائيات، مسلوبة الوعي ولا تدري ما تقول! وموقف المؤسَّسة

العسكرية وبيان مجلسها الأعلى ـ رقم ١ ـ لا يهمُّه لأنه هو الجيش والدولة والشعب، والآخرون هباء. يُهينُه الغاضبون متقصّدين، عسى ذلك يفيد في استنفار النخوة والكرامة، ويترجَّاهُ الأصدقاء والمعتدلون كي يُلِينَ العريكة ويُذِّلَل ما يستعصيه، لكنه يأبى إلّا أن يُنْفِذَ ما يراهُ، ويراهُ له الرَّئيُّ المشيرُ عليه.

ولَكَمْ كان مُضْحِكاً أن يتقمَّص الرجلُ دورَ الزعيم الوطنيّ، الذي يَتَأَبَّى الخضوع لإملاءات الدول الأجنبية، فيعلن في أهل مصر تَمَسُّكَهُ بالقرار الوطني المستقل، وبإبايةِ الخضوع لها تحت أيّ ظرف! والمصريون يعرفون ـ والعالمُ معهم أجمع ـ أنه ما من رئيسٍ في العالم بَزَّ رئيسَ مِصْر (السابق بإذن الله) حسني مبارك في الامتثال لأوامر الأجنبي، والإذعان لها، وإن كان ثمن ذلك إهانة مِصْرَ وشعبها. فأيُّ «ذكاء» سياسيّ هذا الذي أوحى للخطاب بالكذب على ذقون المصريين الذين يعرفون عن عبودية نظامهم للأجنبي ما ينساه مدبّج الخطاب؟!

حتى خطابِهِ هذا، كان حسني مبارك مسؤولاً أمام الله والشعب والتاريخ عن كلّ نكبات مصر خلال الثلاثين عاماً العجفاء الماضية. بعد هذا الخطاب، أصبح مسؤولاً عن أية قطرةِ دم تُرَاق من أجل رحيله، عن أيّ رغيفِ خبز يَعِزّ قبل رحيله، عن أيِّ أمنٍ اجتماعيٍّ يُسْتَبَاح قبل رحيله، عن أيّ انهيارٍ في الدولة يحصُل قبل رحيله. . .، عن أيّ تباطؤٍ منه في رحيله.

الرباط، ١٠/ ٢/ ٢٠١١

الثورة باقية
وأنظمة الاستبداد والفساد إلى زوال

بين سقوط طاغية تونس، في الرابع عشر من يناير ٢٠١١، وسقوط قرينِهِ في السياسة ونظيره في المآل في مصر، في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١، أربعة أسابيع بالتَّمام والكمال. كلاهُما خَرَجَ من السلطة والتاريخ في اليوم عينِه: الجمعة. واليومُ هذا من الرمزيةِ في الذاكرةِ والمتخيَّل الجماعيَّيْن بما لا حاجة للاستزادة في بيانه. ولكن، بينما يمكن لهذه الجمعة البَنْعَلِويَّة والمُبَاركية أن تستعير - بالصدفةِ - معناها المسيحي ك «جمعة حزينة» (=جمعة الصَّلب والآلام في المسيحية)، يمكن لها أن تكون - في الوقتِ عينِه - جمعة الجماعة في الاعتقاد الإسلامي، حيث جَمْعُ الجماعة ينتظم كما لا ينتظم طيلة الأيام الأخرى. والحقّ أنها جمعة حزينة للرئيسين السابقين: الفارّ والمخلوع، ولنظاميْهما السياسيَّيْن البغيضين، وجمعة سعيدة لشعبيْن ظفرا بالحرية بعد عظيم تضحيات.

أخذتْ تلك التضحيات من شعب تونس قرابة أربعة أسابيع، وأخذت من شعب مصر ثلثي هذه المدة. في الحالتيْن، لم تتكلّف الثورةُ وقتاً طويلاً كي تنتصر وتَشْطُبَ من تاريخها المعاصر لحظةً سوداءَ وعجفاء مُظْلِمة، ولم يكن نظامَا الطاغية والفرعون يحتاجان

إلّا إلى قليلٍ من الزمن كي يندحرا ويطويهما النسيان. القليلُ من الوقت ذاك كان يكفي كي يكشف عن المخبوء/ المجهول: للشعب طاقةٌ عاليةٌ قد لا يثق بها، وللنظام ثقة زائدةٌ بالنفس زائفة. اصطدمت الطاقةُ العالية بالثقة الزائفة في تونس ومصر، فكشف اصطدامُهُما عن الفارق الماديّ بين الواقعيِّ والمتخيَّل، بين الحقيقةِ والوهم، بين عظمةِ الثورة وثورةِ العظمة. في لحظةٍ سريعة بَدَا الديكتاتور والمُفْسِد في الأرض حالتيْن كارتونيتيْن؛ بعد ردْحٍ طويلٍ من زمنِ الصناعةِ العبثية لقامتيْهما الزعاميتيْن المخيفتين! تبخَّر الرجلان، وحزباهما ونظامهما، وكأنهما من أبطال روايةٍ تاريخية سوريالية!

ما الذي يجمع بين المخلوعيْن ونظاميْهما وصورتيْهما المصطنعتين؟ وما الذي يجمع بين ثورتين أَلْقَتَا بهما في المكان المناسب؟

كثيرةٌ هي وجوهُ الشَّبَهِ بين المخلوعيْن: التمسُّك المَرَضيّ بالسلطة من خلال مسلسَلٍ متَّصل من الولايات الرئاسية، ومُسَلْسَلٍ متَّصل من التعديلات «الدستورية» ـ والأصحّ القول: التعديلات على الدستور ـ لفتْحِ تلك الولايات على ما شاء الله من فُرَص الإمكان «الشّرْعي» المتكرّر، الانغماس في الفساد المالي من طريق نَهب الثروة الوطنية وسرقة ممتلكات الشعب والدولة، ومراكمة الثروات الخرافية غير المشروعة على حساب حقوق الناس، وعلى نحوٍ شديد الاستفزاز لفقر غالبية الشعب وفاقتها وإملاقها، وإطلاق يَدِ الأهل والأقارب ـ من أبناءٍ وأصْهار ـ في الثروة الوطنية والممتلكات العامة للنّهب والاغتناء غير المشروع؛ الإفساد المنهجيّ للحياة السياسية من طريق العبث المستمرّ بالدستور وتفصيله على مقاس الحاكم بأمره، ومن طريق تزوير الانتخابات وتشكيل المجالس «التمثيلية» الصورية، وتمكين الحزب الحاكم من سلطة الدولة كاملةً ومن دون منازع، ثم

القمع المُنَظَّم والعشوائي للحريات العامّة وحقوق الإنسان، والزجّ بالمعارضين في المعتقلات والسجون، والعدوان على حرية الصحافة، والمسّ الخطير باستقلالية القضاء، وتكريس الطابع الأمني ـ الاستخباري للسلطة. . . إلخ.

فَعَل المخلوعان ذلك وهُمَا في ذروة الانتشاء بالسلطة المطلقة التي كانت لديهما، وفي ذروة الشعور بأنهما يحكمان قطيعاً من الحيوانات الأليفة التي لا تجترئ على شيء. وقد صوّرتْ لهما أجهزة الأمن والاستخبارات أن هيبتَهُمَا في الخليقة إلى أعلى، وأنهما على كل شيءٍ في البلاد يَقْوَيان، فأزالتْ عنهما أيَّ مظْهرِ تَحَفُّظ كان في مُكْنِه كبْحَ جِمَاحِ شهوتيْهما في الذهاب إلى حدِّ الجنون. وهَلْ مِن قرينةٍ على مثل ذلك الجنون أفصحُ من التحضير لتوريث السلطة للإبن والصهر كما تُوَرَّث الأملاكُ الخاصة؟!

وبين الثورتَيْن وجوهُ شَبَهٍ لا تُحْصَى أيضاً؛ **أولها** أنهما احْتَازَتَا النّصابَ الشرعيَّ الشعبي احتيازاً كاملاً، فلم تَكُونا ثورةَ طبقةٍ أو فئةٍ اجتماعيةٍ بعينها، كالثورة الفرنسية أو الثورة البلشفية مثلا، وإنما ثورةَ شعبٍ بطبقاته وفئاته كافة. **وثانيها** أنهما اندلعتا وانتصرتا من دون أن يُطلقَهما أو يقودهما حزبٌ سياسيّ، أو تحالفُ أحزاب، شأن ثورات أخرى سبقت، وإنما كان لشباب البلدين، من الطبقات كافة، الدورَ الرئيسَ في المبادرة والتنظيم والإدارة. **وثالثها** أن رجالَ الدين والحزبيّين الإسلاميين لم ينهضوا فيها بدور قياديّ أو توجيهي ـ مثل الثورة الإيرانية ـ ممّا كرَّس شعاراتها السياسية المدنية، ورفَعَ الحرج عن مشاركة قوًى اجتماعية تتحسَّس من شعارات الإسلاميين وبرامجهم السياسية. **ورابعها** أنهما لم تُسَاوِمَا على أهدافهما البعيدة، تحت أيّ ظرف، فَنَاضَلَتَا من أجلها حتى حينما كانت أحزاب المعارضة تتفاوض مع النظام المترنّح للحصول منه على تنازلات.

وخامسُها أنهما شَهِدَتا، في برنامجهما وجدول أعمالهما السياسي، شكلاً من الترابُط بين المسألتين السياسية والاجتماعية في صورة نضالٍ مُعْلَن ضدّ ثنائية الاستبداد والفساد. . . إلخ.

فرارُ بن عليّ ورحيلُ مبارك عن السلطة حدثٌ غيرُ عاديّ في يوميات السياسة في الوطن العربي الحديث والمعاصر. ربما احْتَجْنَا إلى وقتٍ طويل حتى نفهم، على اليقين، كيف حصل ذلك كله؛ كيف بَدَا النظام الأمنيُّ الديكتاتوري هشّاً إلى حدّ العجز عن الصمود أمام مظاهرات سلميّة لأكثر من أسبوعين أو ثلاثة؟ كيف بدتِ الثورةُ قويةً ذاتَ شوكة وهي الخارجة من عهد الاستضعاف الطويل؟ كيف كانت وقفة الجيش إلى جانب الثورة شامخةً وبالغةَ الأثر الإيجابي في مجرى عملية التغيير الثوري؟ كيف خسر النظامُ الجيشَ وكسبه الشعب؟ كيف فاجأنا الشبابُ بقوةِ وعيهم السياسيّ ورباطة جأشهم، وتجاوزوا حدود ظنوننا وتوقعاتنا؟. . . إلخ.

كثيرة هي المُبْهَمَات من الأسئلة التي تحتاج منا تفكيراً وتبديداً، ووقتاً مناسباً للفهم والتحليل. إلى أن يَحينَ أمرُ ذلك، ثمة حقيقة جديدة في المشهد: رَحَلَ «زعيمان» ونظامان كَانَا، في عُرْفِ العالم كله، الأكثر استقرارا في البلاد العربية. هل هذا قليل؟!

الرباط، ١٥/ ٢/ ٢٠١١

ثورتان
وأزمةُ تَوَقُّع

فاجأتِ الثورتان التونسية والمصرية الجميع؛ بات ذلك في حكم اليقين العام. لم يكن للحَدَثَيْن مقدّمات أرعدتْ، أو حتى أرهصت، لتستنفر الانتباه والانتظار. جرتِ الأمورُ في البلديْن وكأنها من دون مقدمات (معلومة على الأقل). لا غرابة إذن إن كان الاهتمام بحوادث الثورتين ـ والأولى منهما خاصة ـ فاتراً في الأيام الأولى قبل أن يصبح وطيسُهُ حامياً؛ حين بدأ توازنُ النظام يهتز، وأركان قوَّته تترنّح تحت ضغط زحف الثورة اليومي. وما إن وقعت الواقعةُ في تونس، وأعقبتْها مظاهرات مصر ـ بعد عشرة أيام من انتصار الأولى ـ حتى ارتفع مؤشر الاهتمام بما يجري من وقائع الاحتجاج الشعبي العارم. لم يعد أحد من المتفاجئين متفاجئاً؛ الثورة في مصر ذاهبةٌ إلى نهايتها الحتمية: النصر. في لحظةٍ قصيرةٍ من الزمن، لا تتجاوز شهراً، انتقلنا من حالِ المفاجأة، وعدم التوقع، والذهول، إلى اليقين بحتمية انتصار الثورة الثانية (لمجرَّد أن الأولى انتصرت)، ثم لم نلبث أن انتقلنا ـ بعد انتصار الثانية ـ إلى اليقين بحتمية انتصار الثورة في الوطن العربيّ كلِّه أو قسمٍ كبير منه.

ليست المناسبةُ مناسبةَ شكٍّ في إمكان قيام الثورة ونجاحها في أمكنة أخرى من الجغرافيا العربية. لكن القَطْعَ بأن ذلك أمرٌ حتميّ لا ريْب فيه ضربٌ من **اليقين الميتافيزيقي** نعوّض به عن التحليل والتشخيص والتوقّع. ويُخْشى من أن يزدهر وتتكرَّس مفرداتُه في الخطاب السياسي، فيمنعنا ذلك من ممارسة المسؤولية الفكرية عن فهم ما يجري أو ما قد يجري. فالثابت أن وعينَا بما وقع مازال اليوم، وحتى إشعارٍ آخر، في طور الذهول. وهي حالٌ لا يمكن الخروج منها إلّا بالفهم العلمي ـ التاريخي لما حصل؛ أمّا الذهاب إلى اليقين الحتمويّ، فقفزةٌ في الهواء وقَفْزٌ على المطلوب.

ليس يضيرنا في شيء أننا لم نتوقع حصولَ ثورةٍ في تونسَ ومصر، وليس العجز عن ذلك ممَّا يَقْدَح في عَقْل النخب المثقفة والسياسية العربية، ذلك أن القدرةَ على الاستشراف والتوقّع ـ وإن ارتفعَ معدَّلُها بتدخُّل عوامل القياس العلميّ ـ لا تُطَابِقُ دائماً احتمالات الواقع الموضوعيّ ومفاجآته غير القابلة، دائماً، للقياس والتكميم؛ فالثورة «مثل المَيّ» لا أحد يملك أن يَرُدّ تدفُّقَهُ؛ كما تقول عبارةٌ نبيهة في إحدى مسرحيات الرحابنة ـ فيروز، ولا أحد يملك أن يتنبَّأ بالمدى الذي قد يكون في وسع ذلك التدفّق أن يبلغه، أو النتائج التي يمكن أن يستجرَّها وتنجُم منه. وقد تكون المقدّمات مرهِصة، بل واضحة ومعلومة لدى من يتابعون الأوضاع ويقرأونها هنا وهناك. لكن المقدّمات ليست دائماً بِمُفْضِيَةٍ إلى نتائجَ تنجم منها على وجه الحَتْم. كما قد تكون مجهولةً، أو غيرَ باديةٍ، لمن يقرأ ويراقب، لكنها ـ في لحظة عدم التوقّع ـ تَفْجَؤُه وترمي بوعيه في حالٍ من الذهول. . . على نحو ما فَعَلَتْ بوعينا ثورتا تونس ومصر المجيدتان.

ليست حالُنا، نحن الشعوب والنخب غير الحاكمة، مع هذا

العجز الفادح في التوقّع أسوأ من حال النظم الحاكمة؛ لم تكن أحزابنا ونقاباتُها ونخبُنا ومراكز الدراسات الأكاديمية عندنا وحدها مَن فوجِئ بالثورة ووقف أمام سيْلها الجارف مذهولًا؛ أنظمتنا السياسية وأجهزتُها الأمنية والاستخبارية شاطرَتْنَا العجزَ نفسَه والتوقُّع. لكن اللبيب يدرك حجم الفارق بين عجز المجتمع وعجز السلطة في توقّع الأحداث. فبينما تملك السلطةُ المعلومات ومصادرَ المعلومات، ويفرض عليها موقعُها السياسي تحرّي الدقة في كلّ شأنٍ يتصل بالسياسة والشأن العامّ، لا يوجد في حوزة المجتمع المدني ومؤسساته ومثقفيه غير النزر اليسير من المعلومات، والكثير من الفرضيات التي قد تَصْدُق أو لا تصْدق! وعلى من يؤاخذ المعارضات على سوء تقدير الموقف أن يوزّع المسؤولية على الجميع توزيعاً عادلاً، وحينها سيكتشف أن حصّة النخب الحاكمة أعلى. وهي كذلك (=أعلى) مرتيْن: مرةً لأنها تملك من المعلومات، ومن القدرة على تحصيلها، أضعافَ أضعافِ ما تملكه المعارضات ـ البعيدة جدّاً عن مصادر تلك المعلومات ـ ومرَّةً أخرى لأنها تدفع ثمن عجزها عن التوقُّع مضاعفاً: رَأْسَها!

ولقد يهون أَمْرُ عجز النظم الحاكمة عن التوقُّع حين ندرك أنّ ذلك أيضاً مما ينطبق على غيرها من الدول الكبرى في العالم، ممّن يملك من وسائل التقدير والتحسُّب ما لا يملكه مثلُ هذه النظم المتخلفة. يكفينا، في مثل هذا المعرض، أن نسوق مثلاً لذلك ولايات أمريكا المتحدة؛ فهذه الدولة العظمى، التي تحصي أنفاس العالم، وتمسح أقمارها الصناعية في الفضاء، وجواسيسُها المشاة المنتشرون في العالم كلِّه، الكرةَ الأرضيةَ شبراً شبراً، وكانت استخباراتُها تتباهى بأنها تستطيع أن تتعرَّف من الفضاء

الخارجي عن نوع الملعقة والشوكة اللتين يستخدمهما الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. . . ، لم تَقْشَعْ شيئاً ممّا يجري تحت الرماد في تونسَ ومصر، فأتتِ الثورتان تفاجئانها مثلما فاجأتِ الشعوبَ والحكّام في بلاد العرب أجمعين، حتى أن البيت الأبيض لم يُخْفِ امتعاضه من فشل استخباراته في معرفة الجنين الناشئ في الرَّحِمَيْن التونسية والمصرية، وما جرَّه عليه ذلك الفشل من تخبُّطٍ بَدَا واضحاً في موقفه من ثورة تونس، قبل أن يستدركه في الموقف من الثورة المصرية.

من الثورات ما يشبه السُّحُب المُؤْذنة بالإمطار وحتى ما يشبه الأعاصير، فيكون شأنُها في حُكم التوقُّع. ومنها ما يشبه الزلازل والبراكين المفاجئة لا يَقْبَل التوقّع؛ وثورتا تونسَ ومصر من هذا النوع الأخير. ليس من فرقٍ كبيرٍ، إذن، بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع سوى أن الثانية أعقد، أو أكثر استعصاءً على التبيُّن العلميّ.

الرباط، ١٩/ ٢/ ٢٠١١

صورة جديدة للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي

صورة جديدة مختلفة تقدّمها المؤسسة العسكرية في الوطن العربي عن نفسها إلى الناس والرأي العام، في هذه الأيام، بمناسبة الثورتيْن المجيدتيْن في تونسَ ومصر. من حيث الشكل، وقفت موقف حيادٍ في لحظة المعركة الفاصلة بين الشعب والنظام، فلم تَنْحَزْ إلى الأخير - كما فعلت في انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر - ولم تشتبك مع المتظاهرين أو تعرقل احتجاجاتهم. أما من حيث المضمون، فكان حيادها إيجابيّاً: حفظت الأمن والنّظام اللذيْن احترمهما المتظاهرون، ولم يُخِلّوا بهما حتى حينما اعتُدِيَ عليهم برصاص أجهزة الأمن وقنابلها اليدوية، وحَمَتْ - في الوقت عينه - الثورةَ وحقَّ شبابها في التعبير الحُرّ والتظاهر والنضال من أجل إسقاط النظام. وحين نجحتِ الثورةُ في البلديْن، أعلن الجيش تمسُّكه بإرادة الشعب، واحترامَه إيّاها، ووفَّر للثورة بيئةَ الأمن والاستقرار المناسبة التي تحتاجها الثورةُ تلك كي تضع - في المرحلة الانتقالية - لبنات التحوُّل نحو النظام الديمقراطي.

تصرَّفت المؤسسة العسكرية في البلدين، أثناء الثورتيْن، كما

ينبغي لأية مؤسّسة عسكرية متحضرة في العالم المعاصر، تحترم رسالتها الوطنية، أن تتصرف. احترمت تكليفها الدستوري، ولم تَحِدْ عن منطوقة ومعناه، وتحمَّلت مسئوليتها في حماية المجتمع والدولة معاً من الانهيار. لا غرابة، إذن، في أن يقابلها الشعب بالترحاب والورود وعبارات الثقة، وأن يعامِلها الثوار معاملة الشريك في الثورة، ويسلّموا لها بدورٍ سياسيّ مؤقت في المرحلة الانتقالية، وأن يَعْظُم قدْرُها ومكانتُها في وجدان الشعب. وإذا كان من النافل القول إنّ تلك المكانة ظلت محفوظة لها في مصر، بما هي المؤسّسة التي أنجبتِ «الضباط الأحرار» وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخاضت الحروب ضد الكيان الصهيوني في الأعوام ٤٨ و٦٧ و٧٣، فإن الأدْعى إلى الارتياح أن تصبح تلك صورةُ المؤسّسة العسكرية في تونس، أيضاً، التي كان يُعْتَقد أن عهد الطاغية بن علي غيَّر من عقيدتها الاستراتيجية.

علينا أن نقول، من باب الأمانة، إن هذه السيرة الحَسَنَة والرفيعة للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي ليس جديدة تماماً؛ فقد عَايَنَّا بعضَ ملامحها في مرحلةٍ سابقة ـ منذ أواسط الثمانينيات حتى اليوم ـ في بلديْن عربيَّيْن، هما السودان ولبنان، كانَا الأسبق في تنبيهنا إلى ثقافة عسكرية جديدة تنمو في أحشاء الجيوش العربية وتعيد مصالحتها مع شعوبها في الوقت عينِه الذي تُعيد فيه ـ هي ـ بناء صورتها في وعي المجتمعات العربية بوصفها جيوشاً للأوطان لا أجهزةً في أيدي الأنظمة.

حين اندلعت الثورة الشعبية في وجه نظام جعفر نميري الفاسد في السودان، في العام ١٩٨٥، تدخّل الجيش، بقيادة طيّب الذّكر الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، ليستلم السلطة مؤقتا ويسلّمها

إلى المدنيين. كان تدخّلُه، بعد انهيار النظام البائد، حاسماً وحكيماً في حينه؛ ذلك أن انهيار نظام نميري وَضَعَ البلاد في حالٍ من الفراغ الأمني، مثلما وَضَعَ السلطة موضع صراع مفتوح بين القوى السياسية (والطائفية) الثلاث الأقوى: طائفة الأنصار وحزبها («حزب الأمة») بزعامة الصادق المهدي، وطائفة الخَتْمِية وحزبها («الاتحادي الديمقراطي») بزعامة المِيرغَنّي، ثم «الجبهة القومية الإسلامية» بزعامة حسن الترابي. ولم يتأخر وعد الفريق سوار الذهب بتسليم السلطة إلى المدنيين، فقد نظم انتخابات نزيهة وحرة قادت إلى تشكيل نظامٍ سياسيّ مدني اقتسمت فيه القوى الثلاث» مؤسسات السلطة: الرئاسة، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، قبل أن يَنْقَضّ عليه الانقلاب العسكري الذي أنتج النظام الديكتاتوري، منذ العام ١٩٨٩، بزعامة عمر حسن البشير.

شيءٌ من ذلك حصل في لبنان على نحو مختلف. وقع انقسام في البلد، عقب استشهاد الرئيس رفيق الحريري، في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، واستفحلت الأزمة السياسية بين فريقيْ ١٤ آذار و٨ آذار، فوقف الجيش موقفاً محايداً في مختلف محطات الأزمة؛ لم يعترض حقَّ المتظاهرين في التظاهر، أثناء حكومة عمر كرامي في ١٤ آذار، ولم يتدخل لفض الاعتصام في الوسط، أثناء حكومة فؤاد السنيورة في أواخر العام ٢٠٠٦ وأوائل ٢٠٠٧، ولم يَنْحَزْ إلى طرف في المواجهات المسلّحة التي اندلعت في بيروت والجبل والشمال في ٧ و٨ مايو ٢٠٠٨. تصرَّف كجيش وطني للبلد كلِّه أيّاً كانت النخبة السياسية التي في السلطة، وانصرف إلى حفظ النظام العام والسِّلم المدنية، فعزَّزَ صورتَه في المجتمع كمؤسسة وطنية جامعة وغير طائفية، كما كان يُتَّهم بذلك في سنوات الحرب

الأهلية قبل عشرين عاماً، بل هو عزّزها بما هو المؤسّسة الوطنية الوحيدة غير الطائفية في بلَدٍ ينهش هذا الدّاء الفتّاك في جسمه السياسيّ والمؤسَّسيّ.

لحظتان ابتدائيتان في مجرى سيرةٍ جديدة للمؤسسة العسكرية العربية كانتا تينك اللحظتين، في السودان ولبنان، قبل أن يُكرّسهما سلوكُها السياديّ والحضاري الذي طَالَعَتْنا به في تونسَ ومصر إبّان ثورتيهما المجيدتيْن. والحقُّ أن أداءَها الداخلي، في مواجهة حدثٍ جليل مثل حدث الثورة، ما كان ينبغي أن يكون مفاجأةً لنا؛ لأنه من صميم دورها الطبيعي والمطلوب في مثل هذه الأحوال. لكن المفاجأة فرضت نفسها على الجميع لأن معنى المؤسّسة العسكرية تعرَّض للتزوير في حقبة الاستبداد، فاختطفتها النظمُ الحاكمة، وتوسَّلَتْها في أغراضٍ داخلية ليست ذاتَ صلةٍ بحماية سيادة الوطن وأمنه وأمن المواطنين، وزجَّت بها في مواجهات داخلية أهانتِ العسكريةَ العربية وحوَّلت الجيش إلى شرطة! وكانت النتيجة: فقدان الثقة بالجيش لدى أوساط عريضة من الشعب والرأي العام بما هو جهاز قمع، وخاصة في الحقبة السياسية العجفاء التي عطَّلت فيها النخبُ الحاكمة دورَهُ الوطني في مواجهة العدوّ الخارجي باسم التسوية و«السلام»!

اليوم، تخرج المؤسسة العسكرية العربية من منطقة الالتباس هذه، المفروضة عليها من قِبل عصابات سياسية حاكمة وفاسدة، لتصحّح صورتها في الوعي الجمْعيّ، وتنظّفها مما عَلِقَ بها من تشويهٍ وإساءات، ولكي تعيد تعريفَ نفسِها بما هي المؤسسة الوطنية الضامنة للسيادة والاستقلال والشرعية الشعبية. وإذا كان

الشعب قد تحرر بالثورة من حكم هذه الأوليغارشيات المستبدة، ليأخذ مصيره بيده، فلقد تحرر معه الجيش من الأصفاد التي ضربها عليه طويلاً القرارُ السياسي لتلك الطغمة البائدة، كي يعود إلى أداء دوره الوطني.

الرباط، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١

الجيش والثورة:
نظرة جديدة

ينبّهنا الموقف الإيجابي للمؤسسة العسكرية من عملية التغيير الثوري في تونسَ ومصر إلى نظرة جديدة لهذه المؤسسة إلى نفسها، وإلى دورها في النظام الاجتماعي وفي كيان الدولة. إذا كان من تحصيل الحاصل أنها تدرك هذا الدور جيّداً في مستواهُ السياديّ والأمنيّ العام لِكيان الدولة، بما هي المؤسسة الحارسة للسيادة والاستقلال والأمن الوطني، فإنّ ما يَقْبَل أن يُحْسَب جديداً هو أثر ذلك الإدراك في نظرتها إلى المجتمع الوطني، وإلى علاقة المجتمع بالدولة، وموقع السلطة السياسية في هذه العلاقة. هنا نَحْسَب أن جديداً طرأ في مفاهيم العسكرية العربية لعلاقةٍ كانت ملتبسة، أو كانت المصالح تجعلها تبدو كذلك في ما مضى. وهو طرأ على النحو الإيجابي الذي يحفظ للمؤسسة العسكرية معناها وموقعها الصحيحين.

والحقُّ أن ما نَعُدُّهُ جديداً في موقف هذه المؤسَّسة، خاصة في مِصرَ وتونسَ ولبنان، وإنما هو في حقيقة أمره ليس أكثر من التزامها تكليفَهَا الدستوري كمؤسَّسةٍ من مؤسّسات السيادة. وقد يكون حَصَلَ الْتباسٌ مقصود في معنى السيادة كان الجيش، مثل

الشعب، من ضحاياه خلال فترة الاستبداد الطويلة، التي تعرضت فيها السياسة للتحريف، والحقوقُ والحرياتُ للهدْر والانتهاك؛ فلقد قُصِد دائماً أن تُقْرَن السيادةُ برئيس الدولة، وتُخْتَزَلَ فيه، والحال إن مؤسسة رئاسة الدولة ليست أكثر من واحدة من مؤسسات السيادة، حتى ولو كان هو ـ في التعيين الدستوري ـ القائد الأعلى للقوات المسلّحة، والممثل الرسمي للدولة في نظر القانون الدولي. السيادة كما يقول جان جاك روسو، وكما هي في الفلسفة السياسية الحديثة وفي الفقه الدستوري المعاصر، لا تَقْبَل التجزئة وإن كانت تَقْبَل التوزيع على مؤسّسات تمثلها بحصصٍ متفاوتةٍ، ومختلفة الحُجُوم من نظام إلى آخر. فلا معنى، إذن، لمثل ذلك الاختزال الذي ظل يغمط الجيش، كما الشعب، حقوقه.

من النافل القول إن صاحب السيادة، في نظام الدولة الحديثة، هو الشعب على ما تنصّ على ذلك دساتيرها التي تردّد المادةَ المفتاحية التي تقول إن «الشعب مصدر السلطة». وليس لموقعٍ أو منصبٍ في الدولة أن يصادر من الشعب هذه السيادة التي له، والتي هي مبدأ قيام الدولة كتعبير مؤسَّسي عنها. على أن الشعب السيّد، أو المالك الأوّل للسيادة، لا يمارس السلطة مباشرة (ـ ماخلا في الوهم «الجماهيريّ» الليبيّ!)، وإنما يختار من يمارسها باسمه ممّن ينوبون منابه في التشريع والرقابة على السلطة السياسية التنفيذية. ويمثل هذا التفويض منه لذلك الجسم السياسيّ التمثيلي جزءاً من ممارسته السيادة. وهو، بهذا المقتضى، يملك أن يمنح السلطة إلى من شاء، وأن ينزعها ممَّن شاء لأنه ـ ببساطة ـ مصدر السلطة.

ما موقع الجيش في هذه الهندسة الكيانية للدولة الحديثة؟

الجيش نظريّاً هو الشعب، تماماً مثلما نقول إن البرلمان هو

الشعب، لأن من مقتضيات سيادة الشعب، وممارسة هذه السيادة، أن يحافظ الشعب على سيادته وأمنه الذي قد تتهدَّده أخطار من الخارج. على أن الشعب الذي لا يستطيع كلّه أن يمارس السلطة مباشرة، فَيَكِل أمرها إلى جسمٍ سياسيّ نائب، كذلك لا يستطيع كله أن يتفرغ لحفظ السيادة وحماية الأمن القومي، فَيَكِل أَمْر القيام بذلك ـ نيابة عنه ـ إلى جسمٍ مؤسَّسي هو الجيش.

على أن بعض الالتباس يبدأ من هنا؛ أن يحميَ الجيشُ سيادةَ الدولة وأمنَها الخارجي أمْرٌ في غاية الوضوح، وقد يختصره القول إنه مؤتَمَنٌ على صوْن استقلال الدولة والوطن وترابهما. وأن يحمي أمن الدولة القومي يعني، في جزء آخر منه أيضاً، حماية استقرارها بما هي الكيان المؤسَّسي المعبِّر عن سيادة الشعب والإدارة العامّة. غير أن عبارة «حماية الاستقرار» تُحْمَل على أكثر من وجْهٍ في صراعات السياسة؛ فالنخب الحاكمة، خاصة في المجتمعات غير الديمقراطية، لا تفهم منها سوى أن على الجيش أن يتدخل لحماية استقرار نظام سياسي تَهَدّدتْهُ ثورةٌ اجتماعية، أي تَهَدَّدَتْهُ حركةٌ اجتماعية من خارج المؤسسات «الشرعية». أمّا عند الشعب والمعارضة، فالعبارة تعني أن على الجيش أن يحميَ استقرار الدولة لا النظام، وأن يتدخل حين تُصَادَر السلطة من الشعب، أو حين يقع الانقضاض الأوتوقراطي، أو الأوليغارشي، على النظام الديمقراطي.

لا يمكن إدراك وجاهَة رواية الشعب والمعارضة لمعنى حماية الجيش للدولة والشرعية إلّا متى أخذنا في الحسبان أن مؤسّسة الجيش، كمؤسّسة من مؤسّسات السيادة، **نصابٌ** في الدولة **مستقل** عن حركة الصراع الاجتماعي الداخلي، ومحايد إزاءها. إنها ليست جهازاً في يد السلطة الحاكمة؛ إلّا في الحالة التي يتعرض فيها الوطن وكيان الدولة إلى تهديد أو خطر خارجيّ يمسّ الأمن

القوميّ والسيادة والاستقلال. وهي، في هذه الحال، جهاز في يد الشعب أيضاً، بل أساساً. أمّا في ما غير تلك من الحالات، في حال الصراع بين الشعب والسلطة، بين النخب المعارِضة والنخب الحاكمة، مثلا، فلا مجال لانحياز الجيش إلى فريق، لأن في مثل ذلك الانحياز مسّاً بوظيفة المؤسّسة العسكرية. وقد تكون الحال الوحيدة لتدخّله في الصراع الداخليّ هي التي يقع فيها اعتداء على الدستور، كتعبير عن الإرادة العامّة، أو على الشرعية الشعبية باسم الشرعية الدستورية. وقد يكون التدخل هنا مباشراً، بإزاحة النخبة الحاكمة المنتهكة للشرعية، وتسليم السلطة للمدنيين من طريق تنظيم انتخابات حرّة، على مثال ما حصل في سودان الانتفاضة على نظام جعفر نميري، كما قد يكون تدخّلاً غيرَ مباشر من طريق حماية الثورة، أو عدم الصّدام معها على الأقل، على مثال ما حصل في الثورتين التونسية والمصرية.

على أن الذي يدعو إلى الارتياح الكبير، ونحن في غمرة هذا الشتاء الثوري العربي، الذي يوشك أن يمتد زمناً فيصير ربيعاً ثوريّاً، أن الوعي الحادّ بالفارق بين الدولة والنظام السياسيّ لدى العسكرية العربية ـ وهو تحوُّل استراتيجي في تاريخها المعاصر ـ لا يضارعه في القيمة سوى الوعي النظير بالفارق بينهما لدى الشعب. هكذا شهدنا عزوفاً شعبيّاً، في ثورتيْ تونس ومصر، عن الصدام مع الجيش أو الاحتكاك به ليس في حقيقته أكثر من إدراك لديه بأن **الثورة لا تقارع الدولة، وإنما تقارع النظام الحاكم.**

الرباط، ٢٤/ ٢/ ٢٠١١

عن تونس ومصر وليبيا:
قيمة الزمن في بورصة السياسة

تبدأ الثورات الشعبية بمطالب إصلاحية، ترفعها نخبةٌ أو يهتف بها جمهورٌ، قبل أن يستفحل أمرُها فتنقلب إلى راديكالية، ويمتنع معها حوارٌ أو تسوية. يحصل ذلك غالباً حينما يُشاح بالوجه عن تلك المطالب، وتُهْمَل فلا يَحْفل بشأنها مَن يُخَاطَبُون بها من أهل السلطة؛ إمّا استهانةً منهم بالمطالِبين، أو إعْظَاماً للتنازل لهم عمّا هو في حُكْمِ غيرِ القابلِ للتفريط به، أو خشية أن يُقْرأ التجاوبُ مع المطالب وهْناً وضَعْفا وصَغاراً! ولا تكادُ ثورةٌ في التاريخ المعاصر تشذُّ عن قاعدةِ البدايات المطلبية المتواضعة إلّا في قليلِها النّادِر، والنادر لا حُكْمَ له.

الحاكِمُ اليَقِظُ والنّبيه هو من يَسْتَبِقُ لحظةَ الثورة استباقاً ويستوعبها؛ لا بالقمع الدمويّ كما يحصل في ليبيا، منذ السابع عشر من فبراير، وإنما التجاوبُ الشجاع مع المطالب الإصلاحية المتواضعة والمشروعة التي لا يهتزّ توازنُ النظام القائم إنْ هو أجابَهَا إيجاباً. والاستيعابُ اليقظ هذا إصغاءٌ ذكيّ لحقائق السياسة يَحْسُن بأيّ نظامٍ سياسيّ عاقل أن يأتيَهُ طواعيةً، من دون إكراه،

وخاصة في الأوقات الصعبة التي تتغير فيها كثافةُ الزمن والأحداث، فتتعادل الكفَّتان بين السنوات والأيام، بين الأشهر والساعات، الأسابيع والدقائق، ويغدو أيُّ تباطُؤٍ في المبادرة لأيامٍ أو ساعات مغامرةً سيّئةَ العقابيل.

ليس هذا قدْحاً في الثورة ومعناها، أو محاولة للقول إنها محضُ صدفةٍ نضجت لها الظروفُ من دون سابقِ خيارٍ أو تصميم؛ إنه ـ بالأحرى ـ تعريفٌ موضوعيٌّ لشروطها التي لا تكونُ ثورةٌ من دونها. وما أغنانا عن الحاجة إلى كبير شرحٍ لبيان حقيقةٍ هي أن في جملة شروط الثورة تلك أخطاءَ السلطة، وسوءَ تقديرها؛ ذلك أن الثورةَ، أيَّةَ ثورة، لا تتغذّى من قوةِ اندفاعتها الذاتية، ومِن طاقةِ جمهورها وموارِدِهِ الذاتية، فحسب، وإنما هي تتغذى أيضاً ـ وربّما أساساً ـ من أخطاء خَصْمها وهو يدافِعها أو يحاول كفَّ آثارها عليه. وإلى ذلك يُضاف أن الثورات المندلعة في الوطن العربيّ اليوم إنّما الغالبُ عليها التِّلْقَاءُ؛ فهي ما انطلقت بتخطيطٍ وتصميم مسبق من حزبٍ أو ائتلاف أحزاب حتى نقول إنها محسوبة الأهداف والمراحل، وعصية على المفاجآت والطوارئ، وإنما هي نَمَت وتطوّرت في كنف معطياتها الواقعية، وهكذا بدأت متواضعةً واحتجاجية ـ على الاستبداد والفساد والتوريث ـ لتنتهي إلى هدفٍ راديكالي: إسقاط النظام. وليس لذلك أن يعني سوى أن استيعابَها الإيجابيّ كان ممكناً لدى مَن وَقَعَ عليهم فعلُها لو أنهم تحلّوا بما يكفي من الحكمة والعقلانية في التعامل معها: مطالبَ وشعاراتٍ وحَرَاكاً.

تأخَّر زين العابدين بن علي ثلاثة أسابيع قبل أن يُبْدِيَ تفهُّما لمطالب الشعب والثورة. وحين تنازَل مضطرّاً، كان كلّ شيء قد

انتهى ولم يعد ثمة مجال للتراجع عن هدف أعلى أنضجه، في وعي «الشارع» وإرادتِه، تلكُّؤُ السلطة في الاستجابة، وبطشُها بالمتظاهرين بطشاً أزهق الأرواح وألْحَقَ الأذى بالأبدان والنفوس. بَدَا ـ وهو يتفهَّم متأخّراً ـ كَمَن يتوسَّل الناس وهو في حالٍ من الذِّلَّةِ لا يمكنها إلّا أن تفتح مزيداً من الشهية للتغيير.

ومثلُه تأخّر حسني مبارك قبل أن يوحي بأنه يتجاوب. ولو أنه أعلن في الأيام الأولى للثورة أنه لن يترشح ثانية، ولن يسمح بالتوريث، ووَعَدَ بإلغاءٍ سريع لقانون الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفع القيود عن الصحافة والأحزاب، وفتْح التحقيق في ملفات الفساد والإثراء غير المشروع، واحترام حُرمة القضاء واستقلاليته، وتوفير الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات، وتعديل المواد الدستورية المطعون فيها شعبيّاً. . .، لاختلف الموقف، ولأخذت الأحداث مجرًى آخر على الأرجح.

أمّا عقيد ليبيا، فهو لم يصل بعد إلى ما وَصَل إليه بن علي ومبارك متأخِّريْن. مازال يعتقد أنه يستطيع أن يتحدّى شعبَه ومطالبَه، وأن يَقْتُل ويدمّر من دون رحمة، وأن يصف الليبيين بالجرذان، ويتعامل معهم على مقتضى الوصف! مازال لم يملك بعد شجاعة الاعتراف بأن لشعبه حقّاً ينبغي أن يأخذه، ولذلك فهو لم يتأخّر مثل سابقيْه فقط، وإنما حَكَمَ على نفسه منذ اليوم الثاني للثورة، منذ تحدَّث ابْنُه مبشِّراً الليبيين بالحرب الأهلية، بأن ينتهي نهايةً بائسة أو ـ على الأقل ـ أقل حفظاً للكرامة من نهاية بن علي ومبارك.

في السياسة، الزمن لا يَرْحم؛ وهو أشدّ بطشاً في أوقات

الأزمات. مَن يُخْطِئ حسابَهُ حساباً عقلانيّاً يخسر الرّهان ويدفع الثمن حين تستفحل الوقائع والتطورات في وجهه. هكذا حصل للنظامين السابقين في تونس ومصر. أمّا مَنْ لا يقيم له اعتباراً من أساس ـ وتلك حال نظام العقيد ـ فإن خاتمته تكون دراماتيكية لا محالة.

الرباط، ٢٨/ ٢/ ٢٠١١

في ليبيا
«الشعب يريد بناء النظام»

ابتدع الليبيون، في خضمّ ثورتهم، شعاراً في غاية النباهة والحصافة والتعبير الأمين عن حال بلدهم: «الشعب يريد بناء النظام». لمسةٌ ليبية تُلَخِّص معاناة شعبٍ مع حقبةٍ سياسية عجفاء في تاريخهم المعاصر، وتَصُوغُها الصَّوْغَ اللغويَّ - السياسيَّ الدقيقَ والمناسب. لثوار تونس ومصر أن يرفعوا شعارهم الذي أصبح كلمة السّرّ في الشوارع العربية: «الشعب يريد إسقاط النظام»؛ فلقد كان في كلٍّ من البلدين نظامٌ سياسي. وهو وإن أثقَلَ ظهرَ الشعب، وجَثَم على الصّدر، ونشر الظلمَ والطغيان والفساد، كان فيه من مقوّمات النظام السياسي ما لم يختلف في شأنه زيْدٌ وعمْرو، وكان التونسيون والمصريون إنّما يعانون من وجوده كنظامٍ سياسيّ بالذات.

ليست هذه حال ليبيا، ولا حالُ الليبيين مع من يحكمونهم منذ اثنين وأربعين عاماً؛ هناك جهازٌ سياسيّ حاكم مختلف عمّا عرفته الكرة الأرضية، منذ الزمن القديم، من دول، وممالك، وإمارات، وإمبراطوريات، وجمهوريات. الرئيس ليس رئيساً، والوزير ليس وزيراً، والجيش ليس جيشاً، والأبناء ليسوا أبناء فحسب، والفوضى قانون عامّ، والخَبَلُ والمزاجيةُ شريعة، والجنونُ

عُرْفٌ، والقَتْل طقسٌ عاديّ، والسجن مأوًى للعقلاء، وثروةُ الشعب مِلْكيةٌ شخصية، والناس عبيدٌ لِـ «الزعيم الملهم»؛ وإن هُمْ أبوا تقديم السُّخْرة للحاكم بأمره، فهُم رعاع وعملاء، وإنْ ضاقت بهم الأرض بما رحبت، وانْسدَّتْ أمامهم السُّبُل فتمرّدوا، فهُم جرذان يستحقون الرشَّ بموادّ الإبادة!

النظام الوحيد في ليبيا «الجماهيرية» هو الفوضى. سمّاها العقيد، منذ «كتابه الأخضر» قبل ثلث قرن، «سلطةَ الشعب» الذي «يحكُم نفسَه بنفسه»، وأَوْجَدَ لها صيغة «مؤسَّسية» هي «اللجان الشعبية» التي تكاثرت، على نحوٍ طفيليّ، واخترقت نسيجَ المجتمع كلِّه عملاً بشعار «اللجان في كلِّ مكان». ولقد كان على الليبيين، في ضوءِ - بل قُلْ في ظلام - تلك «اللجان الشعبية»، أن يُوَطِّنوا أنفسَهم على أنهم يعيشون في كنف الغموض والالتباس والفوضى، وأن يتعايشوا مع حقيقةٍ لم يَعْرِفْها شعب قبْلَهم، منذ العهد البدائي، هي: غياب الدولة والنّظام والشِّرْعة والقانون! فلقد فرضت «سلطةُ الشعب» تلك و«لجانُها الشعبية» و«الثورية» شريعةَ الفوضى في مجتمعٍ حوَّلَهُ «الكتابُ الأخضر»، وصاحبُه، إلى قطيعٍ بشريّ يَسُوقُهُ الخَوفُ والرّعب ويتحكم في رقابه جمهورٌ منَ الموتورين المتنزّلين من الشعب منزلة «الممثّل» والناطق الرسمي!

كانت هذه حصَّةُ شعب ليبيا من «الدولة» و«النظام» منذ أربعين عاماً ونيّف. للبشرية جميعِهَا المَلَكيّات والجمهوريات، ولليبيا وحدها - من دون سائر الخليقة - «جماهيرية» ليس على رأسها ملكٌ أو رئيسٌ أو وزيرٌ أوّل، وإنما «زعيمٌ» و«قائدُ ثورة» يقول عن نفسه - ويقول عنه إعلامُهُ «الجماهيري» - إنه «لا يحكُم»، غير أن هذا «الزعيم» الذي يقول عن نفسه، ويقولون عنه، إنه «لا يحكم»، لا يشبه ملوك إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا حيث الملك هناك «يَسُود ولا

يَحْكُم»، كما لا يشبه «مرشد الثورة» في إيران، الذي «يتقاسم» السلطةَ مع رئيس الجمهورية المنتَخَب من الشعب، لأن «زعيم الجماهيرية» يسُودُ ويَحْكُم في آن، ولأنه يملك السلطة الدينية والمدنية: فَـ «يُرْشِد» المجتمعَ و«الثورة» إلى الحَتْف، ويَحْكُم ويتنصَّل من الحكم في الوقتِ عينِه!

على المرء أن يمتلك من الذكاء الخرافيّ والنَّبَاهةِ والحِذْق ما يسمح له بأن يَفُكَّ طلاسم هذه الكيمياء السياسية العجيبة، التي صنعت ملامح «النظام السياسي» في ليبيا «الجماهيرية»، ويفهم «فلسفتها» الضمنية المؤسِّسَة؛ ذلك أن «النظرية الثالثة» ـ المبسوطة في «الكتاب الأخضر» ـ هي أعقد النظريات السياسية في الكون على الإطلاق، وتجربتُها في التطبيق هي الأعصى استيعاباً على العقل البشري المعاصر. والمشكلة ليست في النظرية وكتابها الأخضر وتجربتها السياسية الحمراء، وإنما في العقل الذي يتلقّاها من دون أن يملك مفتاح فَهْم مستغْلَقَاتها. ولقد يكون على المرء في مثل هذه الحال، حيث تنقلب الحقائق والأشياء سافِلُهَا على عال، أن يقف على رأسه حتى يرى الأشياء بوضوح!

كيف أمكن لشعب ليبيا أن يعيش في كنف هذه الفوضى العارمة أربعين عاما ويزيد؟ كيف تدبَّر أمورهُ الحياتية في ظروف الفراغ السياسيّ والقانوني حيث المجتمع من دون دولة، وقُطَّاعُ الطرق يفرضون شريعتهم على يوميات الناس؟ كيف حَمَى هؤلاء أمنَهم من غَائلة الضّواري المنفلتة من كل عِقَالٍ سياسيّ أو قانونيّ أو أخلاقي، ومن دون وازعٍ يَزَعُ بعضَهم عن بعضٍ على قولِ ابن خلدون وتوماس هوبس؟ ليس في وُسْعِ علم الاجتماع السياسيّ أن يفسّر هذه «النازلة»، ولا تملك مفرداتُهُ أن تَفِيَ بغرض الإبانة عن مجهولها. لكنّ الليبيّين وحدهم يستطيعون أن يشرحوا للعالم كيف

أمكنهم أن يعيشوا في كنف الفوضى واللّانظام، وأن يقدّموا للبشرية وللمعرفة الإنسانية درساً في الصّلة الغريبة والاستثنائية بين المجتمع والدولة، على نحو ما عاشوها وعانوا مراراتها منذ عقود أربعة من تاريخهم المعاصر، قبل أن يتمردوا عليها فيرفعون شعارهم الحكيم: «الشعب يريد بناء النظام».

على أن العقيد الذي نشر الفوضى، وحَكَمَ في امتداد شريعتها، يأبى إلّا أن ينشرها ثانيةً وهو يرحل. عقيدُ الفوضى هو، والفوضى عقيدتُه... ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الرباط، ٣/ ٣/ ٢٠١١

جماهيرية «الجنون»

على مدخل معسكر لتدريب المدنيين المتطوعين في بنغازي، رُفعت لافتة كبيرة كُتب عليها «تسقط الجماهيرية الاستبدادية الفاشية العظمى». يختصر الشعار هوية «الدولة» الليبية التي أقامتها «ثورة» الفاتح على أنقاض الدولة والمجتمع معاً. ليس في كلمات اللافتة ما يشير إلى ليبيا، ولا إلى الصفات التي خلعها القذافي على جماهيريته من عروبة، وشعبية، واشتراكية؛ إنها جماهيرية مجردة من أية هوية سوى الديكتاتورية والقمع، وهي مفروضة على الليبيين باسم ليبيا كما تُفرض عليهم عبارة الليبي صفة لعقيدها الحاكم. ولأن العقيد «وحدوي»، فقد وحّد في جماهيريته ـ على نحو ما تُفصح اللافتة ـ بين أنواع الأنظمة السياسية المرذولة في التاريخ المعاصر كافة، فجمع إلى الاستبداد الشرقي الموروث النظامَ العسكريَّ القمعيّ، وحكم الأوليغارشية، وتَرَبَّعَ هو على عرش هذه الخلطة الكيميائية السياسية العجيبة.

يصف الشعار، ببالغ الدقة والنباهة، واقع الحال في مملكة الخوف والدّم التي أقامها الطاغية منذ قرابة جيلين، وطبيعة تلك «المملكة»، التي لا يجد المرء منا نظيراً لها ولا مثيلاً يشبهها أو يقارب. إنها صُنعت كي تكون عصية على المضاهاة ومتفردة، في

التكوين والشخصية، بحيث لا يضارعها نظامٌ سياسيّ في الكرة الأرضية. على مقاس مؤسِّسِها ومنزعِه إلى التفرد والتمايز عن البشر جميعاً، صُنعت كي تكون ما هو، على مثاله ومثال غرابته. شاذة هي عن المألوف شذوذ الخيال «السياسي» ـ الذي صنعها ـ عن كل خيال. وإذا كان العقيد قد أفلح في شيء، ففي أنه حوّل ليبيا وشعبها إلى مختبر لتصنيع «نظام سياسي» لم يهتدِ العقل البشري إلى مثله في أي مكان آخر في العالم، وتجريبه أو اختبار نجاعته في الاشتغال، وفي البقاء على قيد الحياة لمدة جيلين!

رُبّ بعض الإفاضة والتنفيل يفيد هنا في إماطة اللثام عن وجوه أخرى مَخْفية من هذه الكيمياء السياسية الجماهيرية؛ «دولة» العقيد مزيج من مؤسسات الضبط الاجتماعي الحديثة، مثل أجهزة الأمن، والمخابرات، والجيش، ومليشيات الأبناء المدربة والمنظمة على أحدث طراز، ومن بداوة سياسية تنضح منها ومن نظام اشتغالها. الخيمة المنصوبة في العراء، والجهازُ الأمني المندسُّ في تفاصيل النسيج الاجتماعي، رمزان لذلك التجاور الغريب بين البداوة و«الحداثة» في جماهيرية العقيد البائسة. في فضاءٍ بدويّ (= الخيمة)، وبعقلٍ بدويّ، يُصنع القرار، وبأجهزة وأدوات حديثة يُنفَّذ. إنْ تَحَرَّيْنَا الأمانة أكثر نقول: هي ليست سمة خاصة بجماهيرية القذافي، بل يشترك معه فيها عرب كُثر، لكنها أفقعُ عنده من غيره، أو هو بسلوكه يجعلها تبدو كذلك على الأقل.

من النافل القول، إن حُكمه المديد كان يفتقر، منذ اللحظة الأولى، إلى كل شرعية. فهو على صهوة الدبابة أتى إلى السلطة، وانْقَضَّ على عهدٍ سياسيٍّ تمتَّع فيه الليبيون بالحريات. وهو لم يأتِ مكتسباتٍ تنمويةً أو وطنيةً يعوّض بها عن فقدانه الشرعية الديموقراطية، ويصنع من طريقها شرعية الإنجاز. وإذا كان في ليبيا

نِفْطٌ، فليس هو من اكتشفه أو دلّ الناس عليه، وهو إلى ذلك بَدَّدَهُ في مغامراته الإرهابية والزعامية، وفي بذخ أفراد أسرتهِ، ورِشْوة زعماء الغرب للتستر على ارتكاباته. ولقد اشترى السلاح بوفرةٍ وكدّسه، ولم يستعمله إلّا لقصف شعبه في بنغازي والبريقة والزاوية. أما الحرب «الوطنية» الوحيدة التي خاضها، فقد خسرها في مواجهة مقاتلين حفاة عراة من تشاد، وكان ذلك فضيحة وعاراً على العرب جميعاً. ولقد قذف إسرائيل بوابل من صواريخه الكلامية من منصات الخطابة، ولم يستعمل في مواجهتها بندقيةَ صيْدٍ واحدة، وكل مساهمته الوحيدة، بعد «فلسفته» عن «إسراطين»، أنه شقَّ صفوف الثورة الفلسطينية، وأَوْسَعَ الشروخ فيها، وأرشد على اغتيال قادة فيها (= فتحي الشقاقي)، وأخرس أصوات مناصريها (= السيد موسى الصدر)، وما خفي أعظم.

كيف أمكن لرجل لا يملك أية شرعية أن يبقى في السلطة كل هذه السنوات، وأن تُفْلِتَ جرائمُهُ الداخلية والخارجية من كل عقاب؟!

من النافل القول إنه وفَّر البيئة الداخلية المناسبة لاستمرار حكمه؛ منذ اللحظة الأولى التي أنجز فيها انقلابه العسكري، أنهى السياسة والحياة السياسية في ليبيا، ووظّف ثروة البلد في بناء أجهزة أمنية ضاربة، وفي شراء ولاء القبائل، ومارس الارهاب الأعمى ضد المعارضين لحكمه، ونشر الخوف في المجتمع، وأطلق قوى القمع في تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، فَمَنَعَ أيَّ شكلٍ من أشكال التعبير او الاحتجاج، حتى أكثرها تواضعا وأقلها رمزية. وعلى المرء أن ينصف شعب ليبيا ويلتمس له العذر في عدم قدرته على وضع حد لجبروت نظام شرس من هذا النوع، فالشعب هذا كان مجرداً حتى من سلاح الكلمة، ولقد تركه العالم كلُّه

لِقَدَرِهِ تحت رحمة الإرهاب التي هطلت عليه من دون توقف.

لقد فعل طاغية ليبيا في «شعبه» أضعاف أضعاف ما فعلته الفاشيات العسكرية في أميركا اللاتينية في عهود عنفوانها الدموي. ولذلك، لم يكن في وسع الشعب الليبي أن يغيّر نظامه بالوسائل السّلمية الديموقراطية، على نحو ما فعل الشعبان التونسي والمصري، فلقد شاء العقيد أن يُنهي حكمه بمثل ما بدأه: بالسلاح والقتل، ولم يترك للشعب من سبيل سوى أن يحمل السلاح في وجهه، فيبدأ بتحرير وطنه ومصيره شبراً شبراً، بيتاً بيتاً، زنقة زنقة حتى النصر.

الرباط، ٥/ ٣/ ٢٠١١

التحليل النفسيّ
للوضع الليبي

العقيد القذافي يحتقر شعبه؛ ليس لأنه وَصَفَ «مواطنيه» بالجرذان، واستصغر عقول الناس وعيونَهم، التي تُبْصر، فَشَاءَ «إخبارهم» بأن الملايين الثائرة ضدّه هم جملةُ عشراتٍ أو مئات من «العملاء»! وإنما هو يحتقر شعبه لأنه يُزهق أرواح أبناء ليبيا بدم بارد وكأنه يرشّ ذباباً ببخّاخ كيماويّ! كأن القذافي مَنَح الناس الحياة حين شاء، وهو ينزعها عنهم اليوم إذْ شاء!

احتقارُهُ الشعبَ مَسْلَكٌ سلكه منذ عهدٍ طويل وأَدْمَنَهُ حتى بات سمةً تفرَّد بها حُكْمُهُ. جميعُنا يَذْكر أنه قال مرةً ـ وردَّد ذلك بعضُ أركان «نظامه» ـ إن الشعب الليبي لا يستحق «ثورة الفاتح» ونظامَهَا «الجماهيري» و«الكتاب الأخضر»، وإن هذه إنما تُنَاسب شعباً آخر متحضراً مثل الشعب السويسري! ونعرف، على وجه أدقّ، ما لقيَهُ الليبيون من بطشٍ وقمع من أجهزة حكمه الأمنية، وما أصاب المعارضين لسلطته من أذًى فَاقَ المعدَّل القمعي المعروف لدى أعتى الديكتاتوريات في العالم، ووصل ـ في كثير من الحالات ـ إلى التصفية الجسدية. ومثلما هو وصف المتظاهرين اليوم بالجرذان، وَصَفَ المعارضين أمس بـ «الكلاب الضالة»، وما خَفِي

أعظم في جعبة مفرداته التي تشهد على نوع الطِّينة التي ينتمي إليها «نظامُه»! و«الثقافة السياسية» السائدة فيه!

لا يستطيع العقيد الليبي أن يتخيل، ولِلَحظة، أن في ليبيا من يمكن أن يتظاهر ضده ويطالب برحيله، فكيف إذا كان المتظاهرون بالملايين لا بالعشرات والمئات! ولذلك، هو لا يكذب في خطبه ـ مثلها اتهمه المتظاهرون ـ حين يقول إن أية مظاهرة لم تخرج في بنغازي ودرنة والبيضاء وغيرها من المدن تهتف ضدّه، مثلما تتناقل وسائل الإعلام بالصوت والصورة، وإنما خرجت تؤيد «ثورة» الفاتح وزعيمها! وليس قولُهُ هذا من باب نقصٍ في المعلومات لديه، وحجْبٍ لها عنه من قِبَل مَن يحيطون به، وإنما يُرَدُّ إلى صورةٍ كوّنها العقيد عن نفسه وصدَّقها، وبات أسيراً لها لا يستطيع من قيدها فكاكاً. فالرجل زعيمُ زعماءِ عصره؛ قائدُ ثورةٍ لا سابقَ لها في التاريخ، ومُلْهِمُ البشرية بنظريةٍ ثالثة أودع أسرارها في «الكتاب الأخضر»، ومؤسِّسُ دولةٍ عظمى ـ كما يحمل إسمُها ـ وعميد الحكام العرب، وملك ملوك أفريقيا... إلخ. وهو فوق هذا لا يحكم، فالسلطة في بلده للشعب، فكيف يثور الشعب على نفسه؟!

لا يَسَعُ شعب ليبيا أن يثور مرتين؛ فلقد ثار مرةً واحدةً وإلى الأبد ضدّ الملكية ومن أجل نفسه، وذلك قبل نيّف وأربعين عاماً. الثورة الوحيدة عند العقيد هي ثورة الفاتح العظيم، ومن يَبْتَغِ غيرَهَا فلَنْ يُقْبَل منه، وهو إمّا مخدوع لأن مَلَكَاته العقلية لم تؤهِّلْهُ لفهم ثورة الفاتح وفلسفتها وكتابها الأخضر، ولا معنى سلطة الشعب التي منحها القائد لشعبه قبل أربعة وثلاثين عاماً، وإمّا عميل متعاون مع الأجنبي، من نوع هذه «الجرذان» التي تخرج من جحورها لتعيث فساداً في مطبخ الثورة وتنقُل الطاعون إلى الشعب!

ما الذي يريده هؤلاء «الجرذان»: الدستور؟ وماذا يكون «الكتاب الأخضر» غير الدستور الذي وضعه القائد العظيم للثورة العظيمة، والذي تتمناه شعوب الأرض كافة بعد أن اكتشفت النِّعَم التي أَنْعَمَ بها على شعب ليبيا؟ لو عَقِل «الجرذان» المسألة، ما كانوا ليقترفوا هذا الإثم العظيم تجاه نصٍّ لم يُكْتَب مثلُهُ في الأرض، وقد لا يستحقونَه، وهُمُ «الجَهَلَة»، أو يليق بأمثالهم وقد أحرقوا نُسَخه ودمّروا مجسَّماته وهُمْ لا يدرون ماذا يفعلون!

ماذا يريدون: الديمقراطية؟ وماذا تكون «سلطة الشعب» التي مُنِحُوا إياها، منذ العام ١٩٧٧، غير تلك الديمقراطية النموذجية التي لم تَهْتَدِ إليها أمّةٌ من أمم الأرض وشعبٌ من شعوبها غير شعب ليبيا وقيادته الاستثنائية؟ وماذا تكون «اللجان الشعبية» غير المؤسسات التمثيلية المباشرة التي لا تضاهيها برلمانات أو مجالس تسييرٍ ذاتيّ في العالم كلِّه في تمثيليتها وشفافيتها وسلطة القرار الواسعة فيها؟!

يريدون الحرية؟ وهل من شعب حُرّ مثل شعب ليبيا في العالم؟ أَلَمْ تحرِّرهُ الثورةُ من النظام الملكي، ومن النظام الجمهوري، ومن الليبرالية الغربية، ومن أفكار العصر الهدّامة كالفردية، والاختلاف، والحق في المعارضة، مما لا يليق بتقاليد البداوة وجماهيريتها؟

«جرذان» لا يفهمون زعيمهم لأنهم دون مَلَكَاته العقلية درجات؛ يطأطئون رؤوسهم فيما رأسُهُ على الدوام مرفوع بحيث لا تكاد عينُه تُبْصر غير الأعلى. الأفارقة وحدهم يفهمونه، ووحدهم يليق بهم أن يكونوا من رعاياه ومن حُمَاة ثورته. ولذلك هبّوا بعشرات الآلاف ـ من كل حدب وصوب ـ ليدافعوا عنه بالحديد والنار حين خانه «شعب الجرذان».

والعقيد يحتقر شعبَه لأنه أسيرُ شخصيته التي كونَّتَهْا أوهامُ العظمة عنده. ما يقولُه، ما يفعله، ما تقترفه يداه من كبائر...، ليس قابلاً للفهم والتحليل بمفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي. من يحاول ذلك بهذه المقدمات كمن يطبخ الحَصَى أو يَعْجن الماء والهواء! أمام حالةٍ باتولوجية، مثل هذه، لا سبيل إلى الفهم إلّا بتوسُّل أدوات التحليل النفسي.

الرباط، ٧/ ٣/ ٢٠١١

فـي المعـنى الصحيـح
لتعـريـب الأزمـة الليبيـة

بدأت السياسةُ الرسمية العربية تُبْدي تفاعلاً إيجابيّاً مع مطالب الشعب الليبي، أو هي ـ على الأقل ـ تبدي استنكاراً صريحاً لقمع النظام الوحشي له بعد انصرام أسبوعين من انطلاق ثورة ١٧ فبراير. كانت البداية متواضعة وشبه خجولة في بيان مجلس وزراء جامعة الدول العربية: عموميات وإيحاء بالحزم أقرب إلى رفع عتب منها إلى موقف سياسيّ جماعي حازم. غير أن محطة بيان اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي أنقذت الموقف قليلاً، فأفصح بيانُها عمّا أضمره بيان الجامعة العربية، ودفع بالخيارات السياسية والعسكرية إلى المدى الأقصى: المطالبة بفرض حظر جويّ على نظام القذافي، وفَتَحَ الباب أمام اجتماع جديد لمجلس وزراء خارجية الجامعة العربية.

هل نحن، في خضمّ هذه «اليقظة» السياسية العربية الرسمية، أمام منعطف جديد في مقاربة الأزمة الليبية يمكن أن يتخذ شكل تعريب لها يقطع الطريق على التدويل والتدخل الأجنبي؟ هل يَسَعُ السياسةَ العربية أن تضع جدولَ أعمالٍ سياسيّ تتكيف معه قرارات مجلس الأمن، وينجح في تحييد الخيارات العسكرية لحلف

«الناتو» والإدارة الأمريكية وحليفها البريطاني، أم ستنتهي إلى الانتظام تحت سقف القرار السياسي لهذه القوى الدولية؟ هل يملك النظام العربيّ الرسمي الإرادة السياسية لأخذ مصير ليبيا بيده، بمساعدة شعب ليبيا وثورته المجيدة، لئلّا يُخْتَطَف من الخارج مثلما اخْتُطِفَ مصيرُ العراق؟ وهل تملك الأدوات، إن مَلَكَتِ الإرادة، لتحقيق ذلك؟

أسئلة تتداعى في النفس، وتُلحُّ على التفكير، بمناسبة ملاحظة هذه «الصحوة» المباغتة في السياسة العربية الرسمية، «الصحوة» التي بها غادرت ـ لحسن الحظّ ـ الفكرة التقليدية عن «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية»، والتي ظلت تُسْتَعْمَل ذريعة لكي يَبْطش كل نظامٍ عربيّ بشعبه. لكنها إذْ تتداعى بهذه المناسبة، تقترن معها هواجس ومخاوف عدّة ليس أقلّها أن لا تُحْسِن السياسةُ العربية قطعَ المسافة الضرورية نحو الإمساك بالأزمة الليبية وتعريبها تعريباً كاملاً، لا إسباغ الغطاء العربي على تدويلها الجاري منذ نحوِ أسبوعين. والتعريب الذي نعنيه إنما هو البرنامج العربي المطلوب إنتاجُهُ لحماية الشعب الليبي من الإبادة، ونصرة حقّه في تقرير مصيره الوطني، وصوْن وحدة بلده الجغرافية والوطنية، وحماية سيادته وثروته من أية استباحة أجنبية قادمة تحت أيّ عنوان «سياسي». لا يكون التعريب تعريباً إلّا إذا هو انفصل عن أية علاقة اشتباه بغيره من المشاريع الخارجية المتزاحمة اليوم على مصير ليبيا، والمتحركة على إيقاع المصالح البترولية وصراعات قواها.

إذا كان العالم الغَرْبي اليوم يتحدث عن الحاجة إلى توفير غطاء جويّ للثورة، من طريق فرض الحظر الجويّ، أو تأمين الحماية الجوية للمناطق المحرَّرة، وعن الحاجة إلى تزويد الثورة بالسلاح والعتاد، والاستماع إلى مؤسساتها السياسية (= المجلس

الوطني الانتقالي)، فإنّ في وسع النظام العربي الرسمي أن ينهض بذلك بنفسه، دونما حاجة إلى توكيل غيره بذلك، وتغريم الشعب الليبي نتائج ذلك التوكيل على صعيد قراره الوطني المستقل. إنه يملك أن ينهض بمهمتين ـ على الأقل ـ نصرةً للشعب الليبي في مواجهة بطش حاكمه:

المهمّة **الأولى** سياسية دشنتها دول مجلس التعاون الخليجي بإسقاطها الشرعية عن نظام معمّر القذافي وإعلانها ذلك جهراً. وهذه ينبغي أن تُسْتَكْمَل بخطوتين سياسيتن متلازمتين: تعريب هذا الإسقاط من طريق تكريسه في قرار عربيّ جماعيّ وواحد يصدر عن جامعة الدول العربية، وإتْبَاعِهِ بالاعتراف بـ «المجلس الوطني الانتقالي» ممثّلاً شرعيّاً للشعب الليبي، ودعوته، بهذه الصفة، إلى حضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية إلى حين نهاية حكم عصابة القذافي، وإجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد، وانبثاق مؤسسات منها. ولقد أصبحت هذه المهمّة عاجلة الآن بعد أن بدأ المجلس الانتقالي يحظى بالاعترافات الدولية وأوّلها الاعتراف الفرنسي.

والمهمة **الثانية** عسكرية، وينبغي القيام بها على صعيديْن عمليَّيْن أو ميدانيين: أولاهما إمداد الثوار بالأسلحة الثقيلة والذخائر، من خلال الحدود البرية المصرية ـ الليبية التي تسيطر عليها الثورة، أو من خلال سفن ترسو في موانئ شرق ليبيا، أو جوّاً من خلال مطار بنغازي وغيره من المطارات العسكرية. وهذه مهمة مستعجلة لدعم صمود الثورة، ولتمكينها من حسم المعركة مع عصابات القذافي. وثانيهما فرض حظر جويّ على نظام العقيد يُكَلَّف الجيشُ المصري ـ بدعم سعودي وسوري ـ بالقيام به، مع استعمال قواعد جوية عربية مختلفة لأغراض لوجستية مثل

المطارات التونسية والسودانية، قصد تحييد سلاح الجوّ الليبي، واختصار طريق الخلاص من ظُلَامات القذافي.

هذا معنى التعريب عندنا، وهذا مفهومه الصحيح. وهو، إن حصل بهذه الآلية، سيكون سابقةً محمودةً يُبنى عليها نظامُ أمنٍ جماعيّ عربيّ جديد يكون الدفاعُ فيه عن الحرية قرينَ الدفاع عن الأرض والأمن القومي. أمّا توفير غطاء عربيّ للتدخل الخارجي، فأمْرٌ لا يشرّف الجامعة ودولَها.

الرباط، ١٢/٣/٢٠١١

الثورةُ التي نريدُها في ليبيا، التدخُّل الأجنبيّ الذي لا نريدُه

لن يذرف أحدٌ، يحترم نفسَه، دمعةً على القذافي وزبانيته، فهو رجلٌ لا يستحق الشفقة، وكلّ المشاعر الإنسانية النبيلة تتعطل على عتبةِ اسْمِهِ وذِكْرِه وصورته. لكن ما تتعرض له ليبيا من ضرْباتٍ عسكرية لا يُرْضي وطنيّاً منّا أيّاً تكن درجةُ كراهيته للطاغية ونقمته على الجرائم التي أقترفها في حق شَعْبِ «هِ» منذ تَسَلّط على حكم البلد، قبل نيّف وأربعين عاماً، وخاصة منذ انفجرت في وجهه ثورة ١٧ فبراير المجيدة.

لن ترضيَ وطنيّاً منّاً لأنها (= ضربات) تنفّذها أياد أجنبية لا يهمّ أصحابَها - قطعاً - حمايةُ الشعب الليبي والمدنيين من بطش القذافي ومليشياته. وإن قال قائل: وما العمل لحماية هذا الشعب من وحشية القذافي وعصاباته؟ قلنا إن ذلك كان ممكناً بقرارٍ عربيّ، وسلاحٍ عربي، وتنفيذٍ عربي، لو صَدَقَتِ النيات ورُغِبَ في ذلك. ولقد كنّا نتمنى لو أن الذين اجتمعوا في مجلس جامعة الدول العربية، قبل أيام، اتخذوا قرارات سياديةً شجاعةً من قبيل تسليح ثوار ليبيا بالعتاد المناسب، وتأليف قوة جوية عربية، على رأسها مصر، تُنفّذ قرار الحظر الجويّ، بل وحتى تشكيل قوة

عسكرية برّية ضاربة تدخل الأراضي الليبية لتنفيذ القرار العربي، وردْع عصابات القذافي عن جرائمها. لكنهم اختاروا سبيلاً محفوفاً بالمخاطر ومُهيناً لشعب ليبيا وثورته!

ولا سبيل إلى الردّ على هذا بالقول إن حفظ الأمن من مشمولات عمل مجلس الأمن، وإن الجامعة العربية حرصت على احترام القانون الدولي فخاطبت الجهة الدولية الوصيّة؛ طالبةً منها أن تنهض بمسؤولياتها في حماية المدنيين، وفرض الحظر الجويّ. فلقد سبق للدول العربية أن أرسلت جنودها إلى لبنان (= قوات الردع العربية) قبل أربعة وثلاثين عاماً لحفظ الأمن، ووقف القتال بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة، و«الجبهة اللبنانية» (المسيحية) من جهة ثانية، من دون حاجة إلى توسيط مجلس الأمن، وبقرارات عربية سيادية في مؤتمريْ الرياض والقاهرة (١٩٧٦)، وقام الجيش السوري - حينها - بتنفيذ القرار العربي. وإذا كان عمرو موسى، الأمين العام للجامعة، يبدي مخاوفه من أن الضربات العسكرية لليبيا تتجاوز إطار ما طلبتْه الجامعة من مجلس الأمن، من حظرٍ جويّ فحسب، فإنه كان على العرب أن يدركوا سلفاً أن جيوش الدول العظمى ليست جيوش مرتزقة تحت تصرّف قرار الجامعة العربية، وإنما وراءها استراتيجيات ومصالح عظمى و«جدول أعمال» خاص هي التي جاءت بها إلى ليبيا.

ولا يشبه الأخطاء العربية، في هذا الباب، إلّا أخطاء المعارضة الليبية. لقد وفَّر «المجلس الوطني الانتقالي» إطاراً سياسيّاً تمثيليّاً للثورة، وللشعب الليبي، في فترة فراغ مؤسساتي بعد اندلاع الثورة. واستقبله الجميع بالترحاب لخشيتهم من أن تصطدم الثورة بحالة الفراغ القيادي. ومع أن أحداً لا يملك أن يتجاهل ما

تعرّضت له الثورة المدنية من بطش، والثورة المسلحة الدفاعية من اقتلاع، إلا أن دعوة المجلس القوى الدوليةَ للتدخل (بدلاً من دعوة العرب إلى إرسال قوات عسكرية عربية إلى ليبيا والوقوف عند حدود هذه الدعوة)، وفَّر للقذافي وعصاباته فرصةً للطعن في وطنية المعارضة والنَّيل من صورتها لدى جمهور عريض من الليبيين والعرب، وثمة اليوم من بات يشبّهها بالمعارضة العراقية (السابقة) المتعاونة مع الاحتلال لأنها ارتضت توسيط السلاح الأجنبي في الصراع بينها وبين القذافي والتسويغ لتدخّله العسكري.

إذا تركنا جانباً تهمة التشبيه بالمعارضة العراقية، لأنها قد تُجحف في حق المعارضة الليبية وتنال من وطنيتها ومن أصالة ثورتها، فإن من مضاعفات دعوتها القوى الدولية إلى التدخّل العسكري نتيجتيْن سياسيتيْن لا تَقْبَلان التجاهل: **أولاهما** أن الموقفَ الخاطئَ هذا يتبرّع للطاغية بفرصةٍ مثالية للتغطية على جرائمه الشنيعة في حقّ الشعبي الليبي، ولكي يَبْدُوَ بمظهر القائد الوطني الذي يخوض الكفاح ضد القوى الاستعمارية دفاعاً عن استقلال الوطن وثروته، ويستنفر الشعب لمواجهة العدوان الخارجي. هكذا ننتقل من معركة ديمقراطية ضد الاستبداد والديكتاتورية، إلى معركة وطنية ضد العدوان الأجنبي! وخلطُ الأوراق هذا هو ما سعى فيه القذافي منذ اندلعت ثورة ١٧ فبراير في وجهه، ونجح فيه مستثمرا أخطاء المعارضة! **وثانيهما** أن الثورة الليبية إنْ نجحتْ ـ وهي ستنجح لا محالة ـ لن تكون، بكلّ أسف، بصفاء الثورتين التونسية والمصرية مثلما أمِلْنَا جميعاً، وإنما سيعتري أمْرَها الكثيرُ من الالتباس، وسنجد حينها من يتساءل عن حصّة الليبيين في هذه الثورة من حصة الأجانب! وما كان أغْنَى تلك الثورة البهيّة عن مثل هذا التساؤل الذي يَشْتَبِهُ في أمرها.

حرصُنا على هذه الثورة وحدهُ يدفعنا إلى مصارحة المعارضة الوطنية الليبية بما قلناه هنا. الأمل كبير في أن تُصحِّح أخطاءها سريعاً، في أن يتوقف قادتُها السياسيون والعسكريون عن تكرار القول إن «المجلس الوطني الانتقالي» ينسّق العمل الميداني مع قوات التحالف الدولي. ثمن ذلك فادح ومؤلم جدّاً: مع شعبها أوّلاً ومع العرب ثانياً.

الرباط، ١٤/ ٣/ ٢٠١١

الذين شَرْعَنُوا جريمتَهُ
من حيث «لا يَدْرون»

منذ انتحل صفة «الزعيم القوميّ الناصري»، بُعَيد انقلابه العسكري ـ السيئ الذكر ـ في سبتمبر ١٩٦٩، أثار عقيدُ ليبيا انتباه كثيرين كانوا في صفوف الحركة القومية العربية، ورأوا في «ثورته» دليلاً إضافيّاً على أن قوة الدفع التي أطلقتها ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تَضْمَحِلَّ أو تستنفذ طاقتها، على الرغم من نكسة الانفصال في ١٩٦١، ومن هزيمة ٥ يونيو ٦٧ الموجعة. فها هي مَلَكِية أخرى، تسقط، وها هي الفكرة القومية تُبْعَث من جديد: في غرب الوطن العربي هذه المرّة، وها هي مصر التي فقدت سوريةَ شرقاً تعوِّض عن فقدانها إياها بليبيا غرباً.

زاد الطلبُ القوميّ الحزبي على ليبيا العقيد بعد رحيل عبد الناصر، وانطلاق الثورة المضادّة التي قادها أنور السادات في مصر. وما لبث أنِ انضمّ الشيوعيون العرب، وفصائل من الثورة الفلسطينية، ومن اليسار العربي، إلى القوميين في الرهان على ليبيا: قاعدةٌ جديدة لحركة التحرُّر الوطني؟ فباتت طرابلس الغرب مَحَجّاً للوفود والمؤتمرات واللقاءات والجَبْهات والتحالفات، مثلما كانت قاهرة الخمسينيات والستينيات، وأصبح العقيد المرجع

والمُفْتي والمرشد. ومع الزمن، زادت صفاتُهُ تنوُّعاً بما أغدقَ عليه المَحَاسيب والمنافقون والانتهازيون من الواقفين على أعتابه يتسوّلون.

وفرت «جماهيرية» العقيد «الثورية» الأطر المؤسّسية لهذا الطَّيْف العريض من الأحزاب «التقدمية» العربية الوافدة إلى رحاب الحِضن الليبي أَرْسَالاً. كان «مؤتمر الشعب العربي» فاتحتَها، ثم تناسلت كالفطريات فخرجت أخرى كان آخرها ـ في ما أعلم ـ «ملتقى الحوار العربي الديمقراطي الثوري». وعلى مدار ربع قرنٍ أو يزيد، تحوّلت ليبيا ـ قبل انقلابها على العروبة نحو أفريقيا في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ـ مقصِد السياسيين والمثقفين المنتمين إلى فصيلة «حركة التحرّر الوطني»: يَنْتَبِرُون فيها من منابر الخطابة، فيكشفون عوْرات أنظمتهم متسترين على عورات النظام المُضيف، هذا إن لم يُغدقوا عليه عبارارت المديح (وما أكثر المَدَّاحين من هؤلاء)، ويقذفون أمريكا و«إسرائيل» بوابلٍ من القذائف اللغوية، وساحاتُهم الوطنية تزحف عليها الهدنة، وصحائفُهم وبرامجُهم المهادِنة تفضحهم! ولقد كان لكل واحدٍ من حُجَّاج ليبيا سِعْرٌ يعلو أو يهبط تبعاً لقربه أو بُعْده من «الخيمة المقدَّسة» والمقيمِ فيها، أو من زبانيته المتنفِّذين.

أفسد المال الليبي أخلاق حركة التحرر، وهَبَط بها عن المعدَّل المألوف في حركات التحرر في العالم، تماماً كما أفسدها الدعم الماديّ السوفييتي. لقد اشترى قرارَها واستأجر لسانها أو ـ في القليل ـ نال من صورتها لدى شعوبها وجمهورها، ومن صِدْقية ما تدّعيه من مبادئ. لنتذكر أن أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية كانت ما تزال تتدفق على ليبيا مع علمها باختطاف العقيد الإمامَ موسى الصدر، وأن جبهات اليسار الفلسطيني كانت تشد رحالها

إلى طرابلس مع علمها بما كان يحيكه العقيد من مكائد للثورة الفلسطينية، التي نَصَحَها بالانتحار الجماعيّ في بيروت بدلاً من أن يمدّ لها يد الدعم، وأن الأحزاب الشيوعية العربية لم تتوقف عن الحجّ إلى العقيد مع علمها بأنه من سَلّم قيادة «الحزب الشيوعي السوداني» لجعفر نميري، وأن الأحزاب الإسلامية ـ وأوّلها حزب حسن الترابي («الجبهة القومية الإسلامية» آنذاك) ـ ظلت ضيفاً دائماً على نظام القذافي مع علمها بما فعله من جرائم في حقّ «الإخوان المسلمين» و«الجماعة الإسلامية المقاتلة»، وأن المثقفين «الليبراليين» العرب ظلوا يزورون ليبيا أو يتعاملون معها مع علمهم بالمذابح اليومية إلتي يقترفها نظامها ضد الحريات وحقوق الإنسان!

فصْلٌ غيرُ مشرّف في التاريخ هو ذلك الفصلُ من التعامُل مع نظامٍ قدَّم أسوأ صورة يمكن أن يقدّمها فردٌ أو جماعةٌ أو نظام عن القومية، والوطنية، والاشتراكية، والإسلام، حيث ذهب في ابتذال معانيها إلى حدود لا يَبْلغُها خيالٌ بشريّ! ولم يكن يَسَعُ حاكم ليبيا أن يلبس لنفسه لباس «القومي» و«الثوري» و«الاشتراكي» و«الإسلامي» لولا وصيفات (= حزبية) أَلْبَسْنَهُ إكليل التمثيل القيادي لهذه المبادئ! ولم يفعل هذا الجيش العرمرم من حلفاء العقيد «التقدميين» العرب غير خلع الشرعية ـ أو إسباغها ـ على نظامٍ يفتقر إلى أية شرعية سوى شرعية القوة العمياء: يغطي عليها بإغداق المال على من هم جاهزون لتلميع صورة نظامه خارج ليبيا!

لم نسمع أحداً من هؤلاء التقدميين يقدّم نقداً ذاتيّاً لعلاقةٍ غيرِ مشرِّفة رَبَطَتْهُ بنظام القذافي، في ما مضى، على الرغم من أن موعدَ مثل ذلك النقد الذاتي أَزَفَ منذ ما قبل الثورة، منذ منتصف عقد التسعينيات على الأقل. لن ينسى الليبيون غداً مَن وقَفَ مؤيّداً

للطاغية، صامتاً عن جرائمه، مُشيحاً النظر عن آلام شعبٍ وكأنه لا يوجد على الخريطة! سيتذكرون كلَّ كلمةِ حقٍّ حُرَّةٍ قيلت وأزعجتْ نظام الطاغية، كلَّ كلمةِ نفاقٍ سيقت في مديحه، كلَّ موقفٍ سياسيٍّ حرام أهداهُ له حزبٌ أو لسانٌ طمعاً في مال. ذاكرةُ الشعب تشحذ نفسَها باستمرار، وتَعْتَاصُ على التسوُّس، فَمَن يُقْرِض شعبَ ليبيا ـ إذن ـ قَرْضاً حَسَناً أيّها التقدميون؟

الرباط، ١٨/ ٣/ ٢٠١١

الثورةُ اليمنيــة إذْ تصنــع الوحــدة الــوطنيــة

إلى حدود أيّام قليلةٍ قبل اندلاع الثورة، كانت اليمن تعيش حالاً من التمزّق والانشقاق الاجتماعي والسياسي والنفسي الداخليّ شديدةَ الحدّة، ومعطوفةً على وضْع أمنيّ لا يبشِّر بأمَلٍ في التماسك الوطني. كان الحَرَاك الجنوبيّ مندفعاً، بشكل حثيث، نحو ترجمة مطالبه استقلالاً عن الشمال، أي انفصالاً في معجم الوحدة اليمنية، مع اصطدام مطالبه السياسية والمناطقية بتعنُّت سلطةٍ أساءتْ إدارةَ عملية الوحدة، واستمرت في ممارسة عقاب جماعي للجنوب وأهله من وراء محاولة قياداته السابقة الانفصال قبل سبعة عشر عاماً. وكانت جراحات شمال الشمال، في صعدة، مازالت مفتوحة بأثر الاقتتال الدموي بين السلطة والحوثيين. أما القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة، فلم تكن قد عثرت بعد على الجامع السياسي المشترك الذي ينْسُج لحمتَها البرنامجية الداخلية، ويضع حدّاً لتنازُع خياراتها بين التفاهُم مع النظام، والالتقاء به في منتصف الطريق، و(بين) مقاطعته والاصطفاف مع القوى الجديدة المطالِبة برحيله.

وحين بدأت وتيرة الاعتراض الداخلي على نظام عليّ عبد الله

صالح تعلو على إيقاع نجاحات الثورة الشعبية في تونسَ ومصر، لم يكن أكثر المتفائلين منّا يتخيَّل أن انتفاضةً في اليمن تكفي لكي تَرْتَقَ مِزَقَ ذلك الأرخبيل السياسيّ اليمني، وتبعث فيه عوامل التوحيد وروح التماسك. حتى المعارضة اليمنية نفسها لم تصدِّق ـ في الأيام الأولى للثورة ـ أن هذه قادرة على هز أركان النظام القائم وعزله. كان شأنها في ذلك شأن المعارضتين التونسية والمصرية مع ثورة شعبيهما في أيامها الأولى، وكان عليها أن تنتظر قليلاً ـ مثلهما ـ قبل أن تحسم تردّدها فتتبنى مطالب شباب الثورة، وتنخرط في يوميات نضالها البطولي.

وحَّدَتِ الثورةُ مجتمعاً سياسيّاً مجزَّءاً ومفتَّتاً، بل وطَالَتْ وحدويَّتُها مجتمعاً أهليّاً منقسماً ـ منذ عهدٍ تاريخيّ طويل ـ على صعيد تركيبه الاجتماعيّ الذي تخترقه البُنى القبليَّة وتَخْلُق منه مجتمعاً عُصْبويّاً أو شيئاً بهذه المثابة. ومثلما نجحت قوى الثورة الشبابية ـ وهي قوى المجتمع المدنيّ الحديث الصاعد في اليمن ـ في إحداث الاختراق في جسم المعارضات السياسية وجذبها نحو ضفاف برنامجية جديدة في «ساحة التغيير»، كذلك نجحت في إحداث الاختراق عينِه في صفوف المجتمع الأهليّ التقليدي، وإخراجه من توازناته واصطفافاته العصبية. لقد أدخلت فيه السياسةَ بالمعنى العصريّ للكلمة، لا كآليةٍ صراعية تعيد إنتاج التضامنات القبليّة المألوفة في المجتمع اليمني، وتعيد رسم الحدود المُقْفَلَة بين هذه وتلك من القبائل، وهذه وتلك من المناطق، وإنما كآلية فرزٍ وتمايز في الاختيارات السياسية والاجتماعية داخل البنية المقفَلة عينها.

في الامتداد نفسه، فرضتِ الثورةُ أحكامها على البُنى السلطوية والدولتية، وأحدثتْ في تَمَاسُكها وراء النظام شروخاً حادَّةً

تنبئ بأن عهده يوشك على النهاية. ليس تفصيلاً عادياً ولا مألوفاً، في يوميات السياسة اليمنية، أن يقع الانشقاق في الدائرة الضيّقة للنظام ورئيسه؛ من حزبه الحاكم («المؤتمر الوطني»)، إلى كتلته النيابية في البرلمان، إلى رؤساء المحافظات، إلى السفراء في الخارج، إلى الوزراء. وليس مألوفا أن يصل مدى هذا الانشقاق إلى أجهزة الدولة، وليس السلطة فحسب، وأهمّها الجيش؛ فيعلن قادةٌ فيه وقطاعات منه الانضمام إلى الثورة. إنه تحوُّلٌ غيرُ مسبوق في التاريخ السياسي اليمني المعاصر ينطوي على فَرْزٍ سياسيّ عصري لم نشهد له مثيلاً قبْلاً، ولكأنّ اليمن الحديث يولد من رحم هذه الثورة المجيدة، ويُبْصر النور في أحضان هذا الجيل الجديد الرائع من شبابها: ذكوراً وإناثاً.

إن هذه الوحدة الشعبية العارمة، التي صنعتها ثورةُ الشباب اليمنية، هي ما يفسّر لماذا لم يلجأ المنتفضون إلى العنف الثوري ردّاً دفاعيّاً منهم على عنف النظام ورصاص أجهزته الحيّ. الضعيف وحده يلجأ إلى السلاح ولو كان لجوؤُهُ إليه دفاعيّاً، والثورة اليمنية قوية بهذه القاعدة الشعبية العارمة المُلْتَفَّة حولها والمشارِكة فيها، فلماذا تَجْنَح للعنف، إذن، وتقدّم للنظام هديةً ثمينة يبحث عنها في مثل هذه الظروف؟! اختارت ثورة اليمن السبيل السياسي الرشيد الذي سلكتْه قبلها الثورتان التونسية والمصرية، فأحسنتِ الاختيار.

لا بدّ من الاعتراف، في هذا المعرض، لشباب الثورة بمساهمتهم الحاسمة في تكريس الطابع المدنيّ والسلميّ لحركتهم، وحمايتها من إغراء السلاح السهل في مجتمعٍ لا يكاد يخلو فيه بيتٌ من قطعة سلاح. إن ثقافتهم ديمقراطية، وهي تختلف عن الثقافة السياسية التي سادت في اليمن، طيلة العقود السابقة،

فكلّفت الصراع السياسي في البلاد أثماناً دموية فادحة. ثم إن معركتهم هي من أجل الديمقراطية والتغيير الديمقراطي للنظام الاستبدادي القائم، فلا يُعْقَل أن يلجأ الديمقراطيّ إلى السلاح تحت أيّ ظرف.

اليمن خزينٌ تاريخي لصناعتين: السيف اليماني والحكمة اليمانية. اليوم تفيض منه البضاعة الثانية.

الرباط، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١

نداءُ الإصلاح في الوقت المناسب

في كل حالات الحَرَاك الشعبي التي تشهدها البلاد العربية، منذ مطلع هذا العام (٢٠١١)، من أبسط أشكالها ومظاهرها كالتظاهر حتى أرقاها صورةً ومضموناً كالثورة، لا يبدو أن النظام العربيّ الحاكم أَبْدَى استجابةً سياسية يقظة تجاه مطالب الشعب، ووفّر لها أجوبةً مناسبة تختصر المعاناة على البلد، وتضمن الحدّ الأدنى الضروري والمطلوب من الإصلاح السياسي والدستوري، ما خلا في حالةٍ واحدة واضحة (هي المغرب). وليس الإشاحةُ عن مطالب الملايين من المُتَظَاهِرَةِ في المدن والعواصم العربية، والإصرار إمّا على تجاهلها كلية ومواجهتها بالعنف الأمني، وإما على الإيحاء الخادع بالتجاوب معها، بعزل هذا الوزير أو ذاك، أو الوعد بإقالة هذه الحكومة أو تلك، إلّا قرينةً على أن هذا النظام العربي - الواحدَ سياسةً المتعدِّدَ جغرافيَا - لم يدرك بعد ما الذي تعنيه هذه اللحظة التاريخية التي دخل فيها الاجتماع السياسي العربي منذ الثورة التونسية المجيدة، وأيَّ نوع من الآفاق السياسية التي تبشّر بفتحها أمام الشعوب العربية في المدى المنظور.

الإصرارُ المَرَضيُّ على تحدّي مطالب الشعب في الإصلاح ومحاربة الفساد، والتسليم بالحقوق والحريات، هو ما أخذ

النظاميين التونسي والمصري إلى تلك النهاية الدراماتيكية التي انتهيا إليها، وهو ما يأخذ النظامين الليبي واليمني إلى القَدَر السياسيّ نفسِه. ولقد كان في وسْع أيٍّ من هذه الأنظمة، لو تحلّى الحاكمُ فيها بالحكمة وبُعد النظر، أن تجنّب نفسَها المصير الذي ساقت نفسَها إليه، لو أنها أحسنتِ الإصغاء إلى مطالب الإصلاح وتجاوبت معها في اللحظة المناسبة، فوفّرت على نفسها وعلى البلاد والعباد تلك الموجة من المعاناة التي أسالت الدماء، وأزهقت الأرواح، وتركت في النفوس جراحاتٍ عميقةً ستكون كلفتُها على المستقبل السياسي كبيرة.

بقدرٍ ملحوظٍ من الذكاء واليقْظة السياسيَّيْن الْتَقَط النظام السياسيّ في المغرب الحقائق الجديدة في «المشهد» العربيّ، وآثارَهَا الواقعة والمحتملة على الحياة السياسية المغربية، وأدْرَك أن ما كان في الوُسْع إرجاؤُهُ أمس، أو دفْعُه بالتقسيط، لم يَعُد ممكناً فِعْلُهُ اليوم بعد إذْ أخذَ الحَرَاكُ الشعبيّ العربيّ منحًى انعطافيّاً، وباتت نتائجُ ما جرى في ساحاتٍ عربية بعينها عابراً للحدود، وغيرَ قابلٍ للكفّ. وتقتضي الأمانة أن يعترف المرء بأن النظام المغربي لم يكن في حاجة إلى هزّات عنيفة، كتلك التي شهدتها تونس ومصر وليبيا واليمن، حتى يخرج عن صمته، ويُبْدي ما أبداهُ من تجاوُبٍ مع مطالب «شارعه» وشبابه. كانت تكفيه رسالةٌ سياسية رمزية من مظاهرات ٢٠ فبراير، ومن شعارات شبابها، كي يدرك ما الذي عليه أن يقوم به. ومثلما كان موقف حركة ٢٠ فبراير ناضجاً ومسؤولاً، كان الموقف الرسميّ ناضجاً ومسؤولاً، بقطع النظر عمَّا إذا كان التناسبُ كاملاً بين مطالب الإصلاح ووعود الإصلاح.

لم يكن الخطاب الملكي في ٩ مارس ٢٠١١ عادياً في

يوميات السياسة في المغرب. لعلّه أهمّ خطاب في تاريخ المؤسسة الملكية، في عصرها الحديث، بعد خطاب الاستقلال الذي ألقاه الملك محمد الخامس قبل خمسة وخمسين عاماً. ولعلّه يكون أبعد مدًى إن أَخَذَتْ خريطةُ الإصلاحات التي وَعَدَ بها الملك محمد السادس طريقَها إلى التنفيذ، وخاصةً ما اتَّصَل منها بقضايا الإصلاحات الدستورية، وإعادة توزيع السلطة على نحوٍ أكثر توازناً؛ من طريق تفعيل السلطة التشريعية والتنفيذية، وتوْسعة اختصاصاتهما، وتكريس القضاء سلطةً مستقلة. قد لا يَكون برنامج الإصلاحات هذا ممّا يرضي تطلعات من خرجوا إلى الشوارع في ٢٠ فبراير و٢٠ مارس، وقد لا يكون هؤلاء الشباب على يقينٍ من أن ما وُعِدوا به سيجد سبيله إلى التصريف الماديّ. غير أننا إن أخذْنا المُعْلن من مشروع الإصلاحات، بمعزل عن آليات التنفيذ، أي من زاوية ما هو «إعلان مبادئ»، نستطيع أن نقول ـ بغير قليلٍ من التردّد ـ إنه «برنامج عمل» غير مسبوق في تاريخ الدولة المغربية منذ الاستقلال. وهو، وإنْ بَدَا غير كافٍ بالنسبة إلى حركةٍ شبابية متطلّعة إلى الأكثر وإلى الأبعد، يتجاوز كثيراً ما كانت تطالب به الأحزاب والمنظمات السياسية المغربية ـ من المِلَل والنِّحَل كافة ـ منذ ردحٍ طويلٍ من الزمن.

ربَّ قائلٍ إنّ الوعود لا تعني شيئاً في ميزان السياسة والواقع إنْ لم تقترن بالتنفيذ، وإن المغاربة سمعوا وعوداً شتّى، منذ سنوات، ولم يروا في الواقع الماديّ ما يشهد لها بالصّدقية. والاستدراكان معاً مشروعان في حالتنا، عَدَا عن أنهما صحيحان من منظور قواعد السياسة. غير أن مَن يتمسَّك بهما حجَّةً على سبيل بيان أن النظام غيرُ جادٍّ في ما يعلن، وأن فكرةَ الإصلاح لم تنضُج بعد في خياراته السياسية، ينسى أن من قواعد السياسة أن الذين

يمارسونها يقع عليهم، هُمْ أيضاً، أن يكونوا شركاء في تحقيق المُعْلَن من وعود السلطة، وأن لا يتركوا للأخيرة وحدها أن تنفّذ ما وعدت به على النحو الذي شاءتْ. أمّا إذا كانت الوعود المعلَنة غيرَ كافية في نظرهم، **فليس من الحكمة، بل ولا من السياسة، تحويل ما هو «غيرُ كافٍ» إلى «غيرِ مقبول»**، لأن مَن يتصرَّف كذلك يساعد السلطة على عدم تنفيذ الحدّ الأدنى من الإصلاحات! وليس ذلك من السياسة في شيء...

بيروت، ٢٩/٣/٢٠١١

أرْبَعُ ثوْرات في كلّ ثورة

لا تنتهي الثورات عادةً بإسقاط النظام الحاكم، ممثلاً في رئيس الدولة والنخبة الضيقة المتنفذة المحيطة به، وليس زوال حكم هؤلاء معياراً دقيقاً لسقوطه؛ إذِ الثورة لا تَأْمن على مصيرها ونصرها إن هي وقفت عند هذه الحدود الابتدائية المتواضعة، ولا يوفّر لها مثلُ هذا الإنجاز ضمانةً ضدّ احتمال ثورة مضادة تعيد عقارب السياسة إلى لحظةٍ ما قبل الثورة. هكذا كانت حال الثورة الفرنسية، في طورها اليعقوبي العنيف وما تلاهُ من أطوار. وهكذا كانت حال الثورة البلشفية في تدرّجها من إسقاط القيصرية، إلى إسقاط حكومة كيرنسكي، إلى إقامة السوفييتات، إلى الخروج منتصرة من تجربة الحرب الأهلية.

لم يختلف الأمر في الثورتين التونسية والمصرية اللتين ما برحتا تعيشان، منذ مطلع هذا العام وحتى كتابة هذه السطور، مسلسلاً متّصلا من وقائع تغيير الأوضاع والحقائق والمعادلات في البلدين، على الرغم من زوال الطغمتين الحاكمتين السابقتين فيها، ورمزيْهما الكبيريْن غير المأسوف عليهما: زين العابدين بن علي وحسني مبارك. لم تَحْتَج الثورتان العربيتان الكبيرتان إلى ما احتاجت إليه ثورتا فرنسا وروسيا من زمنٍ مديد (سبْع سنوات في

فرنسا وثلاث سنوات في روسيا قبل أن يستقر أَمْرُ الثورة فيهما)، وإلى كل تلك الشلالات من الدماء، المتدفقة في باريس وسان بطرسبورغ، كي تُحَقِّقا ما حققتاه من مكتسبات، فمن طريق نضال سلميّ ومدنيّ حضاريّ خالٍ من أيّ مظهر من مظاهر العنف، وفي زمن قياسي (بين شهرين وثلاثة)، أنجزت ثورتا تونس ومصر معظم أهدافهما.

والحق أن كلّ ثورةٍ من هاتين الثورتين المجيدتين كناية عن مسلسل متّصل من الثورات الفرعية المتلاحقة داخل الواحدة منهما، فكأنما يشبه أمرهُما أمْرَ الزلزال العنيف الذي تتلاحق، بعد الضربة الكبرى، تردّداته الناجمة منها. لقد كانت الواحدة منهما عنواناً عريضاً لأربع ثوْرات حتى الآن، في وسعنا إحصاؤُها وتعيينُها على النحو التحقيبي الآتي:

اللحظة **الأولى** الكبرى في الثورتين هي لحظة الثورة الشعبية العارمة على نظاميْ بن علي ومبارك وإسقاطهما. وهي استغرقت من الزمن ما يزيد قليلاً على ثلاثة أسابيع في تونس، وما يقلّ قليلاً عن ذلك في مصر. كان ضغط هذه اللحظة هائلاً على النظاميْن، وأجهزتهما الأمنية، وقاعدتهما الحزبية، بسبب ذلك الاحتشاد الشعبي المذهل، وذلك الإصرار البطولي على الاستمرار في التظاهر والاعتصام حتى تحقيق هدف إسقاط النظامين، على الرغم من القمع الأمنيّ الدمويّ، وإرهاب جماعات الزُّعران (البلطجية) المرتبطة بالحزبيْن الحاكميْن. ومن النافل القول إن موقف المؤسّسة العسكرية ساعد، إلى حدّ بعيد، في تيسسر شروط نجاح الثورة في البلدين، سواء من طريق حيادها في المعركة بين الشعب والنظام، أو ـ أحياناً ـ من طريق حمايتها الثورة من اعتداءات أجهزة الأمن، وعصابات النظام الحزبية والأهلية، كما في مصر. غير أن هذه

اللحظة الثورية الكبرى لم تكن قد استكملت إنجاز هدفها حتى فتحت الآفاق أمام لحظات ثورية جديدة.

تمثلت اللحظة **الثانية** في الثورتين في عملية الإطاحة بالأجهزة الأمنية والحزبية للنظامين؛ بما هي احتياطه الاستراتيجي وذخيرته الحيّة القابلة للاستخدام في مشروع الثورة المضادة. حصل ذلك، على نحوٍ كامل، في تونس حيث جرت تصفية جهاز الحرس الرئاسي - الذي أداره عليّ السرياتي - وحلّ جهاز البوليس السياسيّ، ثم حلّ «التجمع الدستوري الديمقراطي» بقرار قضائي. وجرى مثيلُ ذلك في مصر، وإن على نحوٍ جزئي (علماً بأن «الحزب الوطني» لم يُحَلّ بعد)، من طريق حلّ جهاز «مباحث أمن الدولة». وليس من شكٍّ في أن الثورة على النظامَيْن الأمنيّ والحزبيّ ليست تَقِلُّ قيمةً ونتائج عن الثورة على النظامين السياسيَّين، بل إن هذه الأخيرة لا تكتمل إلا بإطاحة ركائز ذينك النظامين. وهو عين ما أنجزتْه الثورتان في لحظتهما الثانية هذه.

أمّا اللحظة **الثالثة** فيهما، فتمثلت في إسقاط الحكومتين المؤقتتين اللتين قامتا عقب سقوط نظامَيْ بن علي ومبارك: حكومة محمد الغنوشي في تونس، وحكومة الجنرال أحمد شفيق في مصر. ومع أن حكومة الغنوشي تشكلت بعد الثورة، وضمّت رموزاً من المعارضة الديمقراطية، وعُدِّل في تشكيلها فَسُحِبَ منها وزراء «التجمع» وجرى توسيعُها بما يُرضي أطرافاً عدّة منها «الاتحاد العام» النقابي العمّالي (وفي هذا تختلف عن حكومة شفيق التي عَيَّنها مبارك وثبَّتها «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» بعد الثورة)؛ إلّا أن مصيرها كان مصير حكومة شفيق تحت ضغط المظاهرات والاعتصامات، التي أصرّت جماهيرُها على أن الثورة لا تكتمل فصولاً إلّا بإسقاط حكومتين تشكّلتا من خارج بيئة الثورة.

وأخيراً، كان إنجاز اللحظة **الرابعة** من الثورتين دستوريّاً، أو قُل كان الدستور موضوعَها الذي عليه مدارُها. إذ بعد طولِ جَدَلٍ حول التعديلات الدستورية في البلديْن، تقرَّر (حتى مع الاستفتاء على التعديلات في مصر) أن يُعَاد صَوْغ دستور جديد يناسب الحقائق التي صنعتها الثورتان، وأن يقوم بأمر ذلك هيئة تأسيسية منتخبة، لتكتمل بذلك فصول انتصار الثورتين المجيدتين.

هي، إذن، أربع ثورات في ثورة. ويمكنك القول هي ثورةٌ من أربع لحْظات كبرى ومفصلية، لا فرق. المهمّ أن ما جرى في تونس ومصر يحمل صفات وسِمَات الثورات الكبرى في التاريخ الإنساني الحديث والمعاصر.

بيروت، ١/ ٤/ ٢٠١١

فرضيات بدّدتْها الثورة

بدّدت وقائع الثورتين التونسية والمصرية ونتائجهما في البلديْن، وفي مجموع الوطن العربي، جملةً واسعةً من اليقينيات والفرضيات في الوعي السياسي العربي؛ سواء لدى النخب الثقافية والسياسية المرتبطة بأنظمة الحكم، أو لدى المرتبطة منها بالمعارضات، بمقدار ما كشفت عن حدوده الاستكشافية المتواضعة في رؤية ما تحت سطح الواقع المرئي من قوىً، وعلاقات، وإمكانيات مضمرة لا تتبين إلا للتحليل الثاقب الرصين. مثَّلت «نازلةُ» الثورة ـ إنِ استعرنا مفردات الفقه ـ حقلَ اختبارٍ تاريخي لقدرة الوعي العربي على أن يُحْسِن إدراك الظاهرات، لكن حصيلة فاعليته أتت دون المطلوب؛ فما إنْ وقعتِ الواقعة في تونس، وأعقبتْها نظيرتُها في مصر، ثم تنقّلت بعدها في هذا المِصْر وذلك من أمصار العرب، حتى كان على ذلك الوعي المُفْجَإ أن يجد نفسه في حالٍ من الذهول لم يبرحها ـ أو تبرحه ـ حتى الآن! لنطالع سريعاً بعضَ ما تبدّدِ من فرضيات حاكمة.

استحالة الثورة

رَسَخ في الأذهان، لفترات متطاولة، أن الثورة الاجتماعية والسياسية باتت في حكم الممتنع، في الحياة السياسية العربية، بعد الإخفاقات المتعاقبة التي منيت بها محاولاتها في الماضي

القريب (في سودان ما بعد جعفر نميري مثلا، أو في انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر...)، وبعد نجاح النظام العربي في إحاطة نفسه بأسباب القوة والمدافعة التي تحمي سلطانه من احتمالات الثورة عليه. ومما زاد فرضية استحالة الثورة رسوخاً في الوعي العربي أن قواها المفترضة، من يسارية وقومية وتقدمية، تعرّضت للتصفية والتبديد في جوْلات من القمع المنظَّم والعشوائي في عصر الاستبداديات العربية، منذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم، وأن فراغاً في القوى نشأ في امتداد ذلك لم تملأْهُ إلّا قوًى غير محسوبة عادةً على معسكر الثورة (قوى التيار الإسلامي). ثم ما لبثت الفرضيةُ عينُها أن تعزّزت أكثر بعد انفراط الاتحاد السوفيتي، وانهيار «المعسكر الاشتراكي»، والانتصار الساحق للتحالف الرأسمالي الغربي في الحرب الباردة، وما أعقب ذلك من تراجُع حركات اليسار في العالم كلّه.

على أن أكثر ما كان دُوُره حاسماً في إنتاج هذه الفرضية، في الوعي السياسي العربي، هو **مفهوم الثورة نفسُه** في ذلك الوعي؛ فالذين حسبوا الثورةَ في حكم الاستحالة، إنما كانوا يفترضونَها على مقتضى هندسةٍ نظرية تنزَّلت من وعيهم منزلة اليقين الذي لا يتبدّل؛ فالثورةُ عندهم فعلٌ سياسيّ واجتماعيّ تنهض بأمره طبقات «ثورية». وهذه تقوم بذلك الأمر متى امتلكت وعيَها الطبقي بمصالحها. والوعيُ هذا وقْفٌ على وجود من يحمله إليها وينظّمها (= الحزب الطليعي أو الثوري)... إلخ. وبما أن هذه الهندسة النظرية لا تستقيم واقعاً، أو لا تجد في الواقع ما يشهد لها؛ وبما أن قوى اليسار والقوى الثورية في حال من الضَّعف والوهْن، بحيث لا تقوى على النهوض بأدوار ثورية، نَجَم من ذلك حكماً أن أفق الثورة مُقْفَل، وإمكانُها مستحيلٌ في الواقع العربي.

ومع أن سوابق عديدة أقامت دليلاً، في العقود الثلاثة الماضية، على أن الثورة الاجتماعيةَ ممكنةٌ بمعزل عن هذه الهندسَة النظرية العَقَدية، على مثال الثوْرات التي حصلت في أوروبا الشرقية، وفي أمريكا اللاتينية، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وسدّدت ـ بذلك ـ ضربة موجعة لتلك الخُطَاطة الافتراضية القائمة على نظرةٍ طليعوية أدواتية instrumentaliste للثورة. . .، إلّا أن الوعي السياسي العربي ـ ووعي اليسار العربي خاصة ـ لم يستفد من دروس تلك التجارب، ولا اشتق منها الخلاصات المناسبة، بل لم يكد يضعها موضع درس وتأمّل على الرغم من عظيم نتائجها ومكتسباتها!

الاستثناء العربي والامتناع الديمقراطي

لم تكن القوى السياسية التي انتقلت، في العقدين الأخيرْن، من فكرة الثورة الاجتماعية إلى فكرة التغيير الديمقراطي لِتَشُك في أن النضال من أجل الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية هو أصْوب خيارٍ سياسيّ، في المرحلة التاريخية الراهنة، لكفّ الاستبداد، من جهة، بعد أن استشرى في الجسم الاجتماعيّ فأهلكَ الحَرْثَ والنّسل، ثم لفتح الطريق، من جهة ثانية، أمام تحَوُّلٍ ديمقراطي يعيد تغيير علاقات السلطة، ويعيد السياسة إلى مكانها الطبيعي؛ كمجال عموميّ غير قابلٍ للاحتكار أو المصادرة من نخبة أو حزبٍ أو عائلةٍ أو فرد. . . إلخ. غير أن الذين خاضوا في هذا الخيار السياسيّ الجديد ظلت توقّعاتهم في إحداث التغيير الديمقراطي متواضعة إلى حدٍّ ملحوظ. ولم يكن تواضُعُها بسبب ملاحظة حال الاختلال في توازن القوى بين قوى الديمقراطية وأنظمة الاستبداد فحسب، بل، أيضاً، بسبب ملاحظة ضَعف انتشار الثقافة الديمقراطية في المجتمعات العربية، والتجدُّد المثير للأفكار التي تناصب الحداثةَ السياسيةَ عداءً ملحوظاً، فتَرْجمُها بتهمة

اللائيكية، والغربة عن «أصالة» فكرة السياسة والسلطة في الإسلام، وتَقْرن أحياناً بينها والكُفر!

ولمّا كانتِ البشرية المعاصرة شهدت، في العشرين عاماً الأخيرة، موجتين متزامنتيْن ـ متعاقبتين من التحوّلات الديمقراطية في بلدان شرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، أطاحت بنُظُم كلّانية (= توتاليتارية) وعسكرية فاشية، وفتحت مستقبل تلك البلدان على نُظم حكمٍ مدنية منتخبة. ولمّا كان الوطن العربي قد امتنع مصيرُهُ على مثل هذه التحوّلات، فقد ازدهرت فجأة فرضية «الاستثناء العربي» لدى كثيرن لم يكن الديمقراطيون في جملتهم طبعاً، لكنهم ما كانوا يملكون حجّة الردّ عليهم بما يدحض الفرضية تلك. كان يسعهم أن يقرأوا في الفرضية تلك مضموناً سياسيّاً لخطاب رسميّ رديء؛ يجْهَد كي يبرّر شذوذ السياسة في البلاد العربية عن أحكام الدنيا، ومحاولةً للتيئيس ونشر مشاعر الحبوط في المجتمع، غير أنهم لم يكونوا متأكدين، تماماً، من أن هذه الحال من الامتناع الديمقراطي تَقْبل الزوال في الأمد المنظور؛ فالوقائع أمامهم تشهد بأن قوى الديمقراطية ضعيفة، وجمهور قضيتها محدود، والاصطفافات الاجتماعية تزيد ميْلاً نحو التعبير عن نفسها عاموديّاً لا أفقيّاً، في صورة انقسامات عصبوية: طائفية ومذهبية وعشائرية، والفتن والحروب الأهلية تُطِل على الاجتماع العربي وتعيد عقارب الزمن فيه إلى ما قبل العصر الحديث. وبالجملة، كان الحديث عن ثورة ديمقراطية في مثل هذا المناخ يرقى إلى مكابرة لفظية تخفي كلّ ظواهر الامتناع هذا.

* * *

لم يكن الليبراليون، واليساريون، والوطنيون، المتمسكون

بالوطنيات القائمة كيانات نهائيةً، وحدهم من أخذهم الظن بأن الترابط بين الكيانات العربية لم يعد حقيقة سياسية واجتماعية ونفسية، بل مال إلى الاعتقاد بذلك قوميون كُثر، وإن اختلفوا عن الأوّلين في أنهم لم يفقدوا الأمل في أن يستيعد ذلك الترابط إيقاعه المتوقف، ووجودَه الماديّ المعلّق. ولقد كان الظن هذا بلغ ذراه في العقود والسنوات الأخيرة، ووصل مداه إلى الأقصى عشية اندلاع موجة الثورات الشعبية في الوطن العربي؛ إذْ بَدَا كما لو أن صلةً ما لم تَعُد تقومُ بين بلد وبلد، وشعب وشعب، خارج صلات الثقافة العليا العالِمة، واللغة والدين، وأصداءٍ في النفس لتاريخٍ ماضٍ مشترك.

والحقُّ أن الظن هذا لم يكن دائماً مبيَّتاً، ولا قُصِد به ترويج رواية إيديولوجية معادية للعروبة، لأنه لم يكن وعْيَ نخبٍ فحسب، بل شعور شعوب أو ـ على الأقل ـ قطاعات واسعة منها. كان في الواقع الموضوعي ما يَحْمل عليه ويفرضه، ومن ذلك أن مستوى التفاعل بين الكيانات العربية ضمُر وضَؤُل في المجالات كافة، الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلى حدّ العدم. ولم يكن ذلك دائماً بسبب سياسات رسمية قصدت إلى ذلك قصداً، ولو أن ذلك في حكم الثابت الذي لم يتبدل في تلك السياسات، وإنما أتى بعض ذلك التراجع في مستويات التفاعل من واقع رسوخ الوطنيات في البنى الاجتماعية والثقافية والنفسية العامة (بأثرٍ من تلك السياسات طبعاً)، أي من طريق استبطان واقع التجزئة المرسَّخة ونتائجه، وحسبانه طبيعيّاً، عند مَن نشأوا في كنف أحكامه، أو التسليم به كأمرٍ واقع يصْعُب دفْعُه.

ومن النافل القول إن بيئة الانغلاق الوطني ـ أو القطري إن استعملنا مفردات الخطاب القومي ـ أنتجت ثقافتها وإيديولوجياتها

بمقدار ما ولّدتْ بُناها النفسية الجمْعية؛ فلقد صار مألوفاً أن نسمع مفردات النخب الحاكمة ـ المتمسكة بنهائية كياناتها ـ تتردد على ألسنة الليبراليين واليساريين وكثير من الإسلاميين؛ ومن ذلك أن فكرة الأمّة العربية أزعومةٌ غير قابلة للتحقق، وأن الواقع الوحيد الصحيح هو عين ما نراه ممثَّلًا في الكيانات القائمة، وأن الوحدة دعوة غير واقعية... إلخ. ومع أن التحليل الموضوعي يُطْلعنا على حقائق من قبيل أن بعض الدول الوطنية يتمتع بشرعية تاريخية ولم ينشأ بفعل التجزئة الكولونيالية، وأن تعميم الحالة الشامية على مجمل الوطن العربي غيرُ جائز علميّاً، وأن الكيانيات الوطنية ـ حتى التي نشأت بفعل التقسيم مثل لبنان أو الأردن... ـ صنعت مع الزمن شرعياتها، إلّا أن الحقائق هذه ليست تقوم من العروبة مقام نقيضها، ولا تنتصب حوائل عازلة في وجه دعوةٍ إلى وحدةٍ عربية عصرية وديمقراطية. وهي، في النهاية، لا تبرّر كلّ ذلك السَّيل من عبارات الذمّ والقَدح في العروبة، التي سمعناها ونسمعها على ألسنة ممثلي ثقافة الانغلاق الوطني.

ما إنِ اندلعت الثورة الشعبية في تونس، وتداعت لها ساحات عربية أخرى بمظاهرتها والاقتداء، حتى بدأ يدبّ الوهْن والتآكل في معمار إيديولوجي كامل قام على فرضية الفواصل العربية الحاجزة. لم يكن صدفةً ولا تفصيلاً أن يقع ذلك؛ أن تنطلق ثورةٌ في بلدٍ عربي في المغرب العربي فتعقبها ثانية في بلدٍ آخر في المشرق العربي، وتتلوها ثالثة في المغرب العربي، فتزامِنُها رابعة في جنوب الجزيرة العربية، ثم تكرّ سبحة الانتفاضات هنا وهنا لتشمل ـ حتى كتابة هذه الأسطر ـ نصف البلاد العربية دون احتساب الانتفاضات القائمة التي لم تتلقَّ بعد أمراً من الإرادة الشعبية بالتحرّك. في بحر ثلاثة أشهر، صار الوطن العربي ساحةً واحدة كسرت إرادة الثورة

الحدود بين كياناتها السياسية المقفَلَة على بعضها. حتى لغة الثورة ومفرداتها وشعاراتها باتت واحدة؛ كما لو أنها من صنع حزب واحد يتحرك في الساحات العربية كافة، ويقود الحَراك الثوري.

ليس ذلك صدفةً إلّا في وعيٍ يعاني من عُسْرٍ حادّ في قراءة التاريخ وحقائقه، وفي قراءة الواقع العربي، كالوعي الذي ودّع العروبة، وبشَّر بنهايتها وأقام للوطنيات الصغرى مهرجاناً خطابيا في نصوصه، وصدّق مزاعمه، فحوّلها إلى يقينيات عَقَدية مطلقة. والوعيُ هذا مدعوٌّ اليوم إلى أن يجيب عن هذه «النازلة»: كيف تندلع ثورةٌ في بلدٍ عربيّ، فلا تلبث بعد أيام - لا أسابيع أو أشهر أو أعواماً - أن تنتقل إلى بلدٍ عربيّ آخر...؟ لماذا لم تحدث «عدوى» الثورة هذه قبل عشرين عاماً حين اندلعت الثورات الشعبية في بلدان شرق أوروبا، وحين كرّت سبحتها ثانية في بلدان أمريكا اللاتينية في التسعينيات من القرن الماضي؟ أليست هذه «العدوى» قومية الطبيعة والطابع؟ ألم تُثبت، إذن، أن العوازل والفواصل الحائلة بين المجتمعات العربية أوْهَى وأَوْهن من عوامل الوحدة والتواشج النفسية والثقافية التي تسري فيها وبينها؟ أليست تمثيلاً تاريخيّاً ناصعَ الوضوح لانتصار الأفقيّ على العاموديّ؟

بيروت، ٤/ ٤/ ٢٠١١

الجيل الذي أخطأنا اكتشاف طاقاته

قُبيل اندلاع الموجة الثورية في الوطن العربي، كان الانطباع السائد عن الأجيال الجديدة من الشباب العربي سلبياً وغير مريح في وجهته العامة. يذهب منطوقه إلى الظن أن هذا الجيل غيرُ مسيَّس، بل قليلُ العناية والاهتمام بالسياسة والشأن العام، قياساً بالأجيال السابقة له، وأن ثقافته الفكرية والاجتماعية ضحلة، وإنْ أبدى المتعلمون فيه تفوُّقاً في فروع أخرى من المعرفة كالعلوم، والمعلوماتية، وإدارة الأعمال. بل إن الظن إياه ذهب أحياناً إلى اعتباره جيلاً لا مبالياً بأية قضية خارج دائرة الفردية المجردة، وجيلاً متشبعاً بقيم النفعية، والاستهلاك، والغرائزية، والرغبة الجامحة في امتلاك أسباب الاستمتاع وفرصه، التي يوفرها المجتمع الاستهلاكي. ربما كان يقع بعض التعديل في هذا التنميط، أو هذه الصورة النمطية، حين يجري الحديث عن الشباب المتديّن، وخاصة الملتزم سياسيّاً في حركات إسلامية. إلا أن هذا الأخير لم يكن، في نظر التقدميين، ممّن يمكن التعويل عليه لإحداث التغيير الثوري أو الديمقراطي.

من النافل القول إن مقياس هذه الأحكام السلبية، على هذه الأجيال الجديدة، تقليديّ؛ فهو يستعير معايير عتيقة لقياس ظواهر المشاركة والعزوف والانخراط في الحياة العامة، وينزّلها تنزيلاً على بيئة اجتماعية وشبابية كان التغيُّر قد طَرَقَ نظام قِيَمِهَا من دون

أن يُلحظ على نحو دقيق؛ فإذْ يتوسل نِسَبَ المشاركة في الحياة السياسية، من طريق الانتماء إلى الأحزاب والمنظمات السياسية، معياراً، يقع تجاهُل حقيقة أن هذا المعيار ليس ميتافيزيقيّاً بل تاريخيٌّ، وأنه إنْ صحَّ أداةَ قياسٍ في زمن، لا يصحّ أن يكون كذلك في آخر. والحَقُّ أن استعارة منظومةِ قيمِ أجيالٍ سابقة لِعِيَارِ اتجاهات الرأي في جيل جديد إنما هي، فضلاً عن لا تاريخيتها كفعلٍ معرفي، تُضْمِرُ قدراً عاليَ الكثافة من الإسقاط والوصاية، وتفترض الحفيدَ على مثال الجَدِّ، والولدَ على مثال الوالد، ولا تقبل لهما أن يكونا غير ما كانَهُ مَنْ قَبْلهُما. هي النزعة المحافِظة، إذن، تُطلّ على الحياة المتدفقة من بين خرائب الماضي!

كان يُفترض في مَن يحاكمون جيل الشباب بأحكام إدانةٍ قاسية، لأنهم عازفون عن السياسة والأحزاب والشأن العام، أن يسائلوا هياكل ومؤسسات تلك السياسة والأحزاب والشأن العام عن أسباب عزوف أكثر المجتمع والناس عنها، وأن يتقنوا السؤال عن السبب والنتيجة، في هذه «النازلة»، فلا يضعون واحدَهُما مكان الآخر، ويخطئون التحليل والتقدير. كان حريّاً بهم أن يَتَفَطَّنُوا مبكراً إلى أن إعراض الشباب عن السياسة والانتماء الحزبي إنما يمثّل حكماً نقدياً لاذعاً في حقّ مؤسسات فقدت كل حياة فيها، وكل أسباب الجاذبية والإغراء. غير أنهم استسهلوا وضع المسؤولية على كواهل غيرهم حتى لا يَعْرِضُوا يقينياتهم للمراجعة، وعمرانهم السياسي لإعادة النظر.

ولقد يكون في جملة ما أنتج تلك الأحكام السلبية عن الشباب، في وعيهم، معاينة حجم التغيّر الذي طرأ في المجتمعات العربية، وفي بيئاتها الثقافية، منذ عقدين، وخاصة منذ بدء تسرُّب أحكام ثورة الإعلام والاتصال إلى مجتمعاتنا في مطالع عقد التسعينيات. فلقد

بدت تلك المتغيرات حاملةً في ركابها الغثَّ والسمين، ومُؤذِنَةً بإحداث تبدلات جوهرية في أنساق القيم وفي المعايير والأذواق، كما في الصلة بالذات والعالم. ربما كان صحيحاً ومشروعاً إبداء الخشية، آنذاك، من الآثار السيئة لقيم الاستهلاك التي انتشرت في أوساط الشباب، ولتراجع معدّلات القراءة عندهم، وللانغماس في استهلاك مادة «ثقافية» و«فنية» تفتقر إلى أية قيمة جمالية شجّعت عليها أكثر، ونشرتها على أوسع نطاق، فضائيات «فنية» تخصصت في ترويج التفاهة والسّخف باسم الغناء.. إلخ. كانت الخشية مشروعة تماماً وخاصة حينما تقترن مع، وتنهض على، ملاحظة الوهْن الذي دبّ في النظام الأسري والنظام التعليمي بما هُمَا نظاما التنشئة والتكوين الأساس.

غير أن الذي فاتنا جميعاً ملاحظتُه أن هذه الثورة الإعلامية والمعلوماتية، التي تَهَيَّبْنا نتائجها السلبية، حملت في جوفها إمكانات جديدة لاتصال الشباب بمصادر المعلومات، وتَوْسِعَة مداركهم للعالم والأشياء. لم نكن، في الغضون، نحرص على التفكير بمفردات نسبية ونحن نتحدث عن الشباب، كَأَنْ يجرفنا التعميم السهل إلى اقتراف الأخطاء في التقدير. لم ندرك، إلا متأخرين، أن ملايين الشباب العرب لم يكونوا جميعاً من جمهور «روتانا» وأشباهها، ولا ممّن استلبتهم منافسات كرة القدم، ولا ممّن يشمئزون من ممارسة عادة القراءة، ولا ممّن يعزفون عن الاهتمام بالشأن العام، وإنما كان في جملتهم شباب طليعي، واعٍ، ومثقف، وشجاع، هو ذاك الذي رأيناه في شارع الحبيب بورقيبة، وميدان التحرير، وساحة التغيير، وباب الحَدَّ، وسواها من الساحات والميادين.

الرباط، ١٨/ ٤/ ٢٠١١

هكذا كان في العالم موقف الثورة

لكل ثورة شعبية تاريخٌ تقطعه قبل أن تبلغ اللحظة التي يتحقق فيها منطقُها: التغيير الشامل. لا يتحقق ذلك في لحظة البدء، ولا دفعةً واحدة، مثلما تُعَلِّمُنا سوابق الثورة وتجاربُها في التاريخ الإنساني. ومثلما يسيء قراءَة الثورة من يختزلها في لحظتها الابتدائية، لحظة الهدم، فلا يرى منها غير ما تظفر به من نجاح في إسقاط نظام سياسيّ قائم، وتدمير أجهزته، وكأن ذلك وحده مَا في الثورة، أو ما يصنع منها ثورة، كذلك يسيء النظر إليها من يَحْسَب أن لحظتها الثانية الكبرى، لحظة البناء، قابلة للإنجاز دفعةً واحدة، أو أن مستويات البناء وأبعاده ومجالاته تتساوقُ، ويُزَامِنُ بعضُها بعضاً، في التبدل والحصيلة والنتائج، متجاهلاً قوانين موضوعية في التطور الاجتماعي: ومنها قانون **التطور المتفاوت** بين السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافي.

من النافل القول إن المستوى السياسي في البنية الاجتماعية أول المستويات تأثراً بفعل الثورة وقابليةً للتغيير، حتى إن تطلَّب التغيير فيه مدىً زمنياً أبعد مما يتوقعه عادةً من يصنعون الثورة من الناس والنخب. ومن المفهوم أن المجال الاقتصادي يشهد التغيير نفسه بعد السياسيّ، وإنْ بإيقاع أبطأ من الأول، لأن الديناميات

الاقتصادية موضوعية جداً وحَيِّزَ التدخل في قوانينها ـ ولو أنه ممكن ـ أقّل بكثير مما هو في السياسة: حيث مساحة الإرادة أوسع. ولكن، بينما يمكن للتغيُّرات في مجاليْ السياسة والاقتصاد أن تأخذ سنوات أو عقداً أو عقدين، بعد الثورة، فتتبيَّن ملامحُها، وتسري حقائقُها الجديدة في الواقع المادي، فإن نظيرتها في مجالي الاجتماع والثقافة تأخذ زمناً أطول، قد يستغرق جيلاً أو جيلين، قبل أن تبدأ في الإفصاح عن ثمراتها.

يمكن القول، إذن، إن زمن التطور في السياسة والاقتصاد غير زمن التطور في الثقافة والاجتماع، الزمن الأول **زمن وقائعي**، أو هو محكوم بزمنية الوقائع، أما الثاني **فزمنٌ ثقافي**، أي يتعلق بمنطق التطور الطويل الأمد الذي تقطعه الأفكار والقيم كي تتبدل أو تتغير أو تتحول. وبين الزمنين **تفاوتٌ في التطور**؛ لأن الزمن المادي، الذي تخضع له العلاقات السياسية والاقتصادية، أسرع إيقاعاً من الزمن الثقافي (الثقافة هنا مأخوذة بمعناها الأنثروبولوجي الأوسع)، ثم لأن قابلية البنى السياسية والاقتصادية للتحول والتغير أعلى من قابلية البنى الثقافية ـ الفكرية والاجتماعية، لذلك، على ما تُعَلِّمُنَا الخبرة التاريخية للثورات. إن الشعوب والأمم والمجتمعات تملك أن تغيِّر خياراتها السياسية والاقتصادية، واتجاهات رأيها حيال هذا النموذج أو ذاك من نظم السياسة والاقتصاد، في كل فترة زمنية منظورة، فتأخذ بغيرها، لكنها لا تملك أن تغيِّر ثقافتها، ومعاييرها، ونظمها القِيَمِيَّة، بالسرعة عينها التي تغيِّر بها نظرتها إلى السلطة والسياسة والاقتصاد؛ فالفارق كبير بين المبدأين اللذين تقوم عليهما علاقاتُ السياسيِّ والاقتصاديّ وعلاقاتُ الثقافي والاجتماعيّ، مبدأ الأولى هو **المصلحة**، أما مبدأ الثانية فهو **الاعتقاد** والاقتناع. والاعتقادات،

مثلما تُعَلِّمنا الأنثروبولوجيا الثقافية، لا تتغير من جيل لجيل، أما المصالح، فتتغير.

على أن التمييز هذا بين مستويات البنية الاجتماعية على صعيد دينامية التحول فيها، وبيان ما بينها من تفاوت في التطور، ليس يعني ـ حكماً ـ أن الثورة فعل مضمونُ النتائج وفَوْرِيُّهَا، على الصعيدين السياسي والاقتصادي كما قد يُظَنّ؛ ذلك أن نجاح ثورة ما في تغيير الأوضاع السياسية القائمة وعلاقات السلطة قد يأخذ من الثورة، ومن قواها، مدىً زمنياً طويلاً أحياناً، قبل أن تستتب لها الأمور، وتنتهي تماماً بُنَى النظام السياسي القديم. وفي الأثناء، قد تنجح في بلوغ أهدافها كاملة، وقد لا تنجح. كان على الثورة الفرنسية أن تقطع سبع سنوات من المخاض، ومن الصراعات الداخلية، قبل أن يَقِرَّ لها الأمر. وكان على الثورة الروسية (البلشفية) أن تقطع ثلاث سنوات من الصراعات الدموية قبل أن تستتب أمورها. وبينما نجحت الأولى في توليد نتائج ثقافية واجتماعية عميقة في فرنسا كما في أوروبا، بعد نتائجها الاقتصادية، فإن الثانية لم تتجاوز النظام السياسي والاقتصادي إلى النظام الاجتماعي والثقافي الذي بقيت التحولات فيه هشة وقابلة للزوال.

حين نقرأ وقائع الثورات العربية، ما تَحَقَّقَ منها وما هو في الطريق إلى التحقق، علينا أن نُحْسِنَ وعْيَ هذه الحقائق التاريخية والموضوعية، فندرك الفارق بين لحظتيْ الهدم والبناء في الثورة، وقانون التطور المتفاوت بين مستويات البنية الاجتماعية، وحاكميَّته بالنسبة إلى فعل الثورة ومفعولها، فلا نخلط بينها. هذه هي الطريقة الوحيدة لفهم ما جرى وما سيجري، وهي عينها الوحيدة الصحيحة للتحسب للآثار المحتملة التي تُوَلِّدُها عادة الثوْرات الكبرى التي

من هذا النوع والحجم، فترْبِك أو تُحْدِث الاضطراب في الوعي والسلوك، وقد تؤسِّس لصراعات يمكن تفاديها إذا ما أحسنَّا إدراك منطق الثورة.

* * *

بعد أربعة أشهر على نجاح الثورة في تونس، وثلاثة أشهر على نجاحها في مصر، وما في جوف هذه الفترة الزمنية القصيرة من مخاضات وتناقضات، يملك القارئ اليقظ في وقائعها أن يلحظ جملة من الظواهر المتباينة، في مشهد الثورتين، يمكن تصنيفها إلى **ثلاث ظواهر** كبرى، ليس بينها تناسُبٌ أو انسجام، وليس واضحاً حتى الآن أيها سيفرض أحكامه على المرحلة المقبلة، ولا كم ستستغرق الثورة من زمن حتى تتبدَّد لحظةُ الغموض في مشهدها، فتكسب الطور السياسي منها قبل أن تفتح طريق التغيير على مستويات البناء الاجتماعي الأخرى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الظاهرة **الأولى** والأساس، أن الثورة في البلدين لا تزال تعيش **لحظتها الانتقالية**، إنْ على صعيد وقائعها، أو على صعيد مؤسساتها. فأما وقائعها، **فهي** حتى اللحظة في حال من السيولة بحيث تنهمر مستجداتٍ من غير انقطاع، ولا يخلو بعضُها مما يَفْجَأ ويُرْبك التحليل، مثلما لا يخلو بعضها الآخر مما يعزز الاعتقاد بالتطور السليم والمفتوح لمجرى الثورة. وأما مؤسساتها، **فهي** حتى اللحظة مؤقتة و«توافقية»، وأحياناً قائمة بقوة الأمر الواقع، الحكومة مؤقتة، و«الرئاسة» مؤقتة، والتشريع بعد حل البرلمان استثنائي ومؤقت، والأحكام الدستورية مؤقتة. . . إلخ. ومعنى ذلك كلّه أن الثورة لم تَبْرح بعد لحظتها الأولى الابتدائية: لحظة الهدم.

بل الحقُّ أنها لم تنجز مهمات اللحظة هذه كافة. ومن النافل القول إن الوضع الانتقالي للثورة في البلدين يمكن أن يكون مفتوحاً على الاحتمالات كافة، بما فيها الأسوأ لا سمح الله، والاحتمالات هذه تطالعنا في الظاهرتين التاليتين:

الظاهرة **الثانية**، أن الثورة في مصر وتونس ما زالت مستمرةَ الدينامية والفعل، ولم تتوقف حركتها الإنتاجية، ولا استنفدت طاقتها الدافعة حتى الآن في البلدين. وهي علامةُ صِحَّةٍ ومؤشرُ إيجابٍ فيها، وتعبيرٌ أمين عن هويتها كثورة؛ فالثورة، أية ثورة، لا تنتهي بمجرد إطاحة نخبة سياسية حاكمة من موقع السلطة. وهي حين تتوقف عند هذه الحدود، لا تكون ثورة، ولا تستوفي شروط الثورة، أو ينطبق عليها معناها العميق والحقيق. وحالة الثورتين التونسية والمصرية إنما تَدُلُّنا على هذا المعنى العميق، فالثورتان ما توقفتا عند حدود إسقاط حاكمٍ وبِطَانةٍ سياسية فحسب، لكي تستبدل به حاكماً آخر، وإنما جاوزت ذلك إلى توليد ثوْراتٍ فرعية داخل الثورة، أنجزت من طريقها حلْقاتٍ أخرى مثل إسقاط المؤسسات السياسية الموروثة عن العهد البائد (البرلمان)، أو المعدَّلة لتبدو متساوقة مع الحقبة الثورية (الحكومة المؤقتة)، حلّ الأجهزة الأمنية المرتبطة بالنظام وذات التاريخ الأسود (مباحث أمن الدولة، الأمن الرئاسي، الأمن السياسي)، حلّ الحزب الحاكم كاحتياطي سياسي اجتماعي لبقايا النظام («التجمع الدستوري»، «الحزب الوطني»)، محاكمة رموز الفساد في العهد البائد والتحقيق مع الرئيس المخلوع وأفراد عائلته (كما في مصر)، التعديلات الدستورية الانتقالية في انتظار صوغ دستور جديد بعد انتخاب هيئته التأسيسية. والمؤكد أن هذه الاندفاعة الثورية لم تنحسر بعد على الرغم ممَّا يكبحها من

تطورات أخرى سلبية معيقة كالتي سنشير إليها في الفقرة التالية.

أما الظاهرة **الثالثة** في مشهد اللحظة الجارية من الثورة، فمجافية للظاهرة الثانية، ومجذِّفة ضد تيار مكتسباتها. وهي تتمثل في حالتين سلبيتين ومتفاوتتيْ النتائج:

أولاهما ما يعتمل في صفوف قوى الثورة من تناقضات حول خيارات السياسة والرؤية إلى شكل المستقبل السياسي لتونس ومصر في ما بعد المرحلة الانتقالية. وهي تناقضات طبيعية في كل ثورة، غير أن استفحالها إلى حدودٍ قَصّية، والعجز عن توليد قواعد سليمة لاستيعابها وحلّها، ثم سوء إدارتها بحكمةٍ وروحيةٍ ديمقراطية، كل ذلك يهدد بإدخال قوى الثورة في حالٍ من المنازعات السياسية التي قد تستنزفها، وتطيح بفُرص التنسيق والتفاهم بينها، بل قد تُوَسِّعُ من الشروخ والفتوق في نسيجها.

وثانيهما حال الأمن المستباح في تونس ومصر بعد الثورة، ودور بقايا قوى النظامين البائدين في الضغط على الاستقرار الهشّ في البلدين، وفي توتير الأجواء السياسية، أو الإيقاع بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، على مثال الإيقاع بين المسلمين والأقباط في مصر، وتحريك أدوات احتياط سياسية لإرباك حركة الانتقال الديمقراطي مثل الجماعات الدينية المنغلقة والمعادية للديمقراطية.. إلخ. وإذا كانت الحالة الأولى قابلة للاستيعاب متى عَلَا معدَّلُ المسؤولية والحرص على مستقبل الثورة في صفوف قواها، فإنه يُخشى من أن الفشل في استيعابها سيغذي الحالة الثانية، المتعاظمة اتساعاً، ويمكّنها من أسباب كسب رهانها التخريبي.

هذه ظواهر ثلاث تتنازع السيطرة في مشهد اللحظة الابتدائية

للثورة في مركزيْها التونسي والمصري. من المبكّر القطع في شأن الصورة التي ستستقر عليها الأمور في النصف الثاني من عام الثورة هذا (٢٠١١)، وكم سيأخذ غموض الوضع القائم من زمن قبل أن تكسب الثورة حلقتها الأولى السياسية، فتفتح أمامها سبيل الحلقات الأخرى المتبقية. إذا كان المستوى السياسي من مستويات الثورة سيأخذ وقتاً قبل أن تستقر نجاحاتُها على صعيده، فكيف بالحريّ نستعجل الحديث عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

الثقافة والمجتمع في مسيرة التغيير في تونس ومصر

من المؤكد أن تونس ومصر ما عانتا حكماً مستبدّاً غشوماً، وفساداً سياسياً ومالياً مدمّراً، ونهباً منظماً للثرْوات والمقدَّرات، وإفساداً شاملاً للحياة السياسية، واحتكاراً للسلطة من قبل أوليغارشيا تتربع على عرشها عصابة من الأهل والأقرباء فحسب، وإنما هما عانتا من نتائج ذلك على صعيديْ ثقافة المجتمع ومنظومة القيم فيه. إن إشاعة ثقافة الخوف، والخنوع، والتواكل، والاستسلام للقدر الاجتماعي، وقيم الانتهازية، والتَجِلَّة لأصحاب الجاه والنفوذ، والاستزلام لهم، وفقدان قيم التضامن، والشعور بالكرامة الفردية والجماعية، إنما هي من الأوضاع السلبية المدمّرة للنسيج الاجتماعي، التي ترمي إلى تحقيقها كل سلطة مستبدة، فاسدة وغير شرعية، بما هي أنجع الوسائل، وأقصر الطرق إلى ترسيخ سلطانها في المجتمع والناس للتعويض بها عن فقدان الشرعية، حيث الشرعية وحدها تبني لأيّ نظام سياسي قُوَّته إن توفّرت، وتصنع أسباب الضَّعف إن امتنعت.

ولقد أصاب تونس ومصر ما أصاب غيرهما من بلدان العالم

التي حكمتها نخبٌ مستبدّة فاسدة من ضروب التشويه والتخريب في النسيج الاجتماعي والقِيَمي، وفي البنى والقيم الثقافية. ومع أن الموضوعية العلمية تقتضينا القول إن ثقافةَ مجتمعٍ ومنظومةَ قِيَمِهِ ليست حصيلةَ عهدٍ سياسيّ، وإن امتد في الزمان قُرابة جيل، بل **حصيلة مواريث تاريخية** ضاربة الجذور في الماضي، وإن ما يصْدُق على بُنى السياسة والاقتصاد من ضروب التغيير والتحويل والتكييف والبرمجة، حسب مقتضيات النظام السياسيّ القائم ومصالح قواهُ وفئاته، لا ينطبق بالضرورة على بُنى الثقافة والاجتماع.. إلا أن الذي لا مِرْيَةَ فيه أن العهد السياسي السيّء لا يمكنه إلا أن يزيد تلك البُنى سوءاً، وسلبيات أوضاعها استفحالاً، وأن يُمْعِن في العودة بها إلى الوراء أكثر. وعندي أن مثل ذلك حصل، على نحو من الوضوح لا مزيدَ عليه، في تونس ومصر في عهد نظاميهما البائدين، وكان من الفظاعة بحيث أحدث تشوهات في بناهما الثقافية والاجتماعية.

مع انطلاق موسم الثورة الشعبية في الوطن العربي، وحصاد ثَمرةٍ أولى منها في البلدين، وبداية الاجتياز الناجح للثورتين طورَهما السياسيّ الأوّل، يصبح في الإمكان، من حيث المبدأ، أن يتساءل المرء: متى ستُنْتِج الثورة ثقافتها ومجتمعها ومنظومة قيمها؟ متى سيقع الانتقال من لحظة الثورة السياسية إلى لحظة الثورة الثقافية الاجتماعية؟ أو متى سنشهد ميلاد ثقافة الثورة ومجتمع الثورة؟ قلنا إن السؤال ممكن ومشروع، ولكن من حيث المبدأ لا بما هو واقعيٌّ وراهن. مَأْتَى شرعيته من أن الثورة حصلت في بلدين عربيين، وأن سؤال الاجتماع والقيم وسؤال الثقافة في جملة أسئلتها التي يطرحها الوعي، وتطرح نفسها على الوعي، شأن سؤال السياسة وسؤال الاقتصاد والتنمية. غير أن مشروعية السؤال تظل

مبدئية، حتى الآن، ويصعب الاعتقاد أنها واقعية أو راهنة. فالثورة في البلدين لم تستقر، حتى اللحظة، على نتائج قابلة لبناء الأحكام والتوقعات عليها بقدرٍ ما من الاطمئنان، واحتمالات حَرْفها عن مسارها أو تبديد رصيدها من المكتسبات مازالت قائمة، طالما بقيت قوى الثورة المضادة تعمل، جهرة وفي خفاء، على كبح جماح التغيير. وحين تكون الثورة في حالة سيولة إيجاباً وسلباً، مثلما هي حالها اليوم، وطورُها السياسي لم يُكْسَب بعد بشكل كامل، سيكون من المبكّر جداً أن نتوقع تفكيراً هادئاً في أسئلة الثقافة والاجتماع، حتى لا نقول أن نطرح هذه الأسئلة للبحث أصلاً.

ما معنى ثقافة الثورة ومجتمع الثورة في تونس ومصر؟

إنها لا تعني الثقافة التي تردّد مفردات الثورة السياسية وشعاراتها، ولا المجتمع الذي يشارك في المظاهرات، أو يصوّت لقوى الثورة في الانتخابات، وإنما تعني **الثقافة التي تعيش ثورة في داخلها** كثقافة تتغيّر بها قيمُها التقليدية المتأخرة: ثقافة النقد، والإبداع، والتفكير العقلاني، والاجتهاد، والنجاعة العملية. . إلخ. وتعني **المجتمع الذي يعيش ثورة في داخله** تعيد إنتاج القيم الإيجابية في منظومته: مجتمع المساواة بين الجنسين لا المجتمع الذكوري، المجتمع المتحرّر لا المجتمع البطريركي، المجتمع المدني الحديث لا المجتمع الأهلي العصبوي، مجتمع التسامح لا مجتمع التعصّب، مجتمع الإنتاج والمبادرة لا مجتمع الكسل والريع، مجتمع التضامن الوطني لا مجتمع التضامن العائلي والمناطقي والفئوي. . إلخ. وما أغنانا عن القول إن ميلاد هذه الثقافة وهذا المجتمع سيأخذ وقتاً طويلاً يُحْسَب بالعقود والأجيال،

ولن يكون حصيلة فورية لثورة سياسية مهما كانت عظيمة كثورتي تونس ومصر. ثم إن ميلادهما يقتضي ثورة حقيقية في التربية والتعليم ومناهج التدريس، وفي السياسات الإعلامية والثقافية، تماماً مثلما يتطلب نجاحات متواصلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي التوزيع العادل للثروة والفرص، واستقراراً في النظام الديمقراطي وتطويراً له.

مراكش، ٢٤/ ٤/ ٢٠١١

قليل من الحكمة يُذْهِبُ الشطط

كلّما سارع نظامٌ سياسيّ إلى الاستجابة لمطالب شعبه، في لحظة تَظاهُرٍ أو احتجاج، كسب أكثر ووفّر على نفسه وعلى الدولة والمجتمع المتاعب والمشكلات. وكلّما أبطأ في ذلك: متدرِّجاً من الإنكار، فالتعنّت، فالمماطلة والتسويف، فالتجاوب الاضطراري بالتقسيط، خسر أكثر، وجلب لنفسه من المشكلات ما يفيض عن قدرته على الاستيعاب. هذه قاعدةٌ سياسية جرتْ أحكامُها مجرى القانون في تاريخ حركات الاحتجاج الشعبية، في تاريخ الإنسانية المعاصر، وهي عينُها القاعدة التي تُطْلِعنا عليها اليوم تجربةُ الحَرَاك الاحتجاجي الشعبي العربي منذ انطلاقته في مطلع هذا العام.

شهِدنا الحالتين معاً في امتداد اندلاع الانتفاضات والحركات المطلبية الشعبية في الوطن العربي؛ شهدنا صوراً من التعامل الرسميّ الحصيف مع مطالب الشعب، وأخرى من التعامل الرسمي المتعنّت، والضيّقِ أفقاً، مع تلك المطالب. وشهدنا نتائج هذا السلوك وذاك: استقراراً هنا واضطراباً هناك. ظل النهجُ المَرِن العاقل استثناءً في كمِّه ونوعِهِ إن هو قيس بحالات النهج الأمنيّ المتعنت، المتكاثرة في المشهد السياسيّ العربي كالطحالب،

لكنّه ـ على زهيد كمِّه ـ قدَّم الدرس المفيد: شرعية أيّ نظام في أن يرضى عنه شعبُه، أمّا العِصِيُّ، والهراوات، وخراطيم المياه، والقنابل المُدْمِعة، والرصاص الحيّ. . . فلا تصنع شرعيةً لأحد.

شهدنا المثالَ الأوّل للأنظمة السياسية المتفهّمة لمطالب شعبها، المتجاوبة معها التجاوُب الحَسَن، في حالتين عربيتين فحسب هما: المغرب وسلطنة عُمان. لم تكن حالُ الحَرَاك الشعبي في البلدين قد بلغت حدوداً من الضغط كي يُبْديَ النظامان في البلدين الاستجابة السياسية المناسبة لحالة الضغط القائمة، وإنما هُمَا سارعا إلى إطلاق برنامج إصلاحات مبكّر حتى قبل أن تتبلور في الشارع خطوط المطالب السياسية. وتبيَّن من نتائج هذا الأسلوب الحصيف، في مقاربة أزمةٍ ناشئة، أنه حصد نجاحاً ملموساً على صعيد استيعاب الحالة الشعبية الناهضة استيعاباً إيجابيّاً، وفكّك أسباب التوترات الداخلية، وصان الاستقرار الداخلي، ومكَّن الدولة والنظام السياسي من موارد الإصلاح التي يحتاجانها، وأشاع الثقة فيها من جديد، ووفَّر القدر الضروري من الاطمئنان النفسي الجمْعيّ للمستقبل.

ما أغنانا عن القول إن النظامين في البلدين اجتازا ـ بهذه الاستجابة المرنة لمطالب المجتمع ـ امتحان الشرعية بنجاح، وبأقلّ الخسائر والأضرار على الدولة والمجتمع. فالأفق الإصلاحي الذي فَتَحَاه يعزز رصيدَ الشرعية لديهما في نظر الناس، ويرسّخ تقاليد الحوار المفتوح بين النظام والشعب، ناهيك بِتَوْسِعَتِهِ القاعدة الاجتماعية والسياسية للنظام بما هي ـ في عُرْف أيّ نظام سياسيّ عصريّ ـ حزامُ أَمَانِهِ الفعلي الذي يُغنيه عن حزام الأمانُ الأمنيّ (=القمعي) عند الضرورة.

لم تكن هذه حالُ بقيةِ الأنظمة العربية التي تظاهرت شعوبُها

مطالبةً بالإصلاح، قبل أن تثور في وجهها مناديةً بالإطاحة بها. بين لحظة التظاهر السلمي، وشعاراتها الإصلاحية المعتدلة، ولحظة الثورة العارمة، وشعاراتها الراديكالية، زمنٌ أخطأتْ تلك الأنظمة تقديرَ قيمته في مثل هذه الظروف. تَصَرَّف أكثرُها، منذ البداية، بقدرٍ غيرِ قليلٍ من اللامبالاة بمطالب المتظاهرين والمحتجين. وتطورتِ اللامبالاة إلى تَعَنُّتٍ وإصرار على عدم الاستجابة. ثم تحركت آلةُ القمع لتعتدي على النفوس والأبدان وحياة الناس، مثلما اعْتَدَتِ السياساتُ المستبدة والفاسدة على الحقوق والحريات. ولقد بلغتِ الاستهانةُ الرسمية بحركة الاحتجاجات الشعبية أن قادة بعض النظم - كما في مصر وتونس - لم يكلفوا أنفسهم حتى الحديث إلى الشعب، بعد أن سالت الدماء وأزهقت الأرواح، ولم يفعلوا ذلك إلّا بعد فوات الأوان ودخول الثورة عدّها التنازلي نحو النصر!

دفع نظامَا بن عليّ وحسني مبارك ثمن تلك السياسات الخاطئة، تجاه مطالب الشعب، غَرامات باهظةً كلّفتهما نظامَيْ حكمهما، ونهايةً شخصية دراماتيكية كانا يملكان تجنّبها بقليلٍ من الحكمة والتصرّف العاقل. ولقد كان في حكم المفتَرَض أن يَتَّعِظ آخرون من الدرسيْن التونسي والمصري، وأن يستفيدا من الدرسيْن المغربي والعُماني، فيتصرفوا بالحدّ الأدنى من الذكاء السياسي الذي يجنبهم مآلات تونسَ ومصر. غير أن الشواهد اليوم، ومِن أسفٍ شديد، تثبت أنهم يكرّرون الأخطاء عينَها من دون حسبان العواقب! ما زالوا متمسكين بالسلطة حتى آخر رجل؛ ومازالوا يتهمون المتظاهرين والمعارضين في وطنيتهم، واستقلال مطالبهم عن إرادة الأجنبي، وما برحوا يُنزلون أجهزة الأمن والجيش لقمع المظاهرات، ويزهقون أرواح المواطنين وكأنهم يقنصون الطرائد،

ومازالوا يتحايلون على المطالب والحقوق بالتنازلات اللفظية... إلخ. وهكذا ينحدرون ببلدانهم إلى المجهول، ويقطعون الشوط كاملاً نحو النهاية البائسة!

قليلٌ من الحكمة يُذْهِبُ الشطط، ويصنع الأمن، ويصون الاستقرار «ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

دبي، ٨/ ٥/ ٢٠١١

سورية وامتحان الإصلاح السياسي

منذ انطلقت حركة المظاهرات في سورية، قبل نحو شهرين ونصف، تتحدث الأوساط السياسية الرسمية والإعلامية، عن مؤامرات خارجية تحاك ضدّ البلد والنظام، ردّاً على دعمه للمقاومة ومواقفه من التسوية، وأن ما يجري فيها من مظاهرات إنما هو مُدَارٌ من خارج، وتَرْكبُه جماعات العنف في الداخل، لضرب الأمن والنظام والاستقرار، وأن الضغط على سورية لحمْلها على إجراء الإصلاحات لا يَلْحَظ هذا البعد الخارجيّ التآمري في ما يجري.

هذه روايةٌ تدحضُها خُطب الرئيس بشار الأسد وقراراته أثناء الأحداث، منذ خطابه في مجلس الشعب حتى اليوم. فهي خطب لا تعترف فقط بوجود مطالب إصلاحية لدى المتظاهرين فحسب، ولا تُقِرّ بمشروعية تلك المطالب فحسب، وإنما أيضاً تتصرّف معها ببعض أشكال الاستجابة: أيّاً يكن موقف المعارضين من مستوى تلك الاستجابة أو سقفها أو مضمونها. فأنْ يقع إقرار الحقّ القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحلّ الحكومة السابقة وتشكيل أخرى جديدة، والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور، المتعلقة بقيادة «حزب البعث» للمجتمع والدولة،

والدعوة إلى حوار وطني... إلخ، (أن يقع ذلك) لا يعني سوى أن رواية المؤامرة ضعيفة الحبكة من جهة، وأن النظام السياسي السوري يدرك طبيعةَ الأزمة السياسية في البلاد، ومركزيةَ مطلب الإصلاح فيها، ويتصرف على هذا المقتضى وإنْ بحذرٍ وتردُّدٍ ملحوظيْن.

على أنه إذا سلّمنا بأن في الرواية تلك بعضاً من الصحّة، وأن القوى الخارجية المعادية تكيد لسورية وتتربّص بها، وهذا قد لا يُسْتَعْبَد أو يُشَكّ فيه، فإن الردّ السليم على هذا التآمُر لا يكون بأدوات الأمن، بل بأدوات السياسة. والمستفاد من هذا أن على سورية، في مثل هذه الحال، كفّاً للتدخل الأجنبي، وقطعاً لدابره، وحرماناً له من الاستثمار في أوضاعها الداخلية، أن تُطلق برنامجاً شاملاً ومتكاملا للإصلاحات يُخْرس الألسُن الخارجية، ويُطَمْئِن النفوسَ في الداخل، ويعزل المندسّين والخائضين في الماء العكر. وحينها فقط لن يعود ثمة من أثرٍ للتدخل الخارجي في أمن البلد واستقراره، ولن يبقى لمتظاهرٍ من مبرِّر للتظاهر إنْ أجيبَتْ مطالبُهُ في الحرية ومحاربة الفساد.

وما أغنانا عن القول إن مثل هذا الخيار السياسي سيكون جزيل الفوائد على المجتمع والدولة في سورية؛ على المجتمع لأن الشعب السوري يستحق الحرية وحقوق المواطنة الكاملة، أُسوةً بغيره من الشعوب، خاصّة وأنه تحمّل الكثير في سبيل القضية الوطنية والقومية: من رغيف الخبز حتى الحقوق المدنية والسياسية. وعلى الدولة لأنها ستكون بالديمقراطية والحرية أقوى ممّا هي عليه اليوم، في مواجهة الضغوط الدولية والصهيونية، وستتمتع فيها السلطة بشرعية إضافية توفّر لها حزام أمان شعبي ومجتمعي لا توفّره أجهزة الأمن، وستصنع الاقترانَ الغائبَ، حتى

اليوم، بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية فلا يقع - مرةً أخرى - مقايضةُ الواحدة منهما بالأخرى. الشيء الوحيد الذي ستخسره سورية، إنْ أقدمتْ على هذا الخيار السياسي الإصلاحي، هو متاعبها مع الضغط، وعدم الاستقرار التي هي في غنًى عنها.

في وسع أبناء الشعب السوري أن يرفعوا ما شاؤوا من الشعارات في حركاتهم الاحتجاجية، فذلك من صميم حقوقهم كمواطنين. لكني أميل من جهتي إلى الظنّ أن الشعار الأنسب لظروف سورية هو الإصلاح السياسي، وأن الشعارات والمطالب القُصْوَويّة لن تشقَّ لنفسها طريقاً للتحقق، وقد تنتهي حتى بالمطالب الإصلاحية إلى الاصطدام بالحائط. ويحملني على هذا الظن اعتقادي بأن **المطالب الراديكالية**، التي تذهب إلى الإفصاح عن الرغبة في تغيير نظام الحكم، **لا تملك الحامل الاجتماعي الداخلي** الذي يُسْعفها بالتحقّق، ولا يسمح لها ميزان القوى الداخلي بذلك. وإلى هذا، فإن إمكانيات الإصلاح السياسي مفتوحة في سورية اليوم من البابيْن: الشارع (والمعارضة) والسلطة، ومن الخطإ إغلاقُها تحت وطأة إغراء أحلام أخرى أكبر تَنُوءُ بحمْلها أوضاعُ البلد، وتوازنات القوى فيه.

لا بدّ، إذن، من مشروع سياسيّ وطنيّ يكسر هذه الحلقة المفرغة، وينْأى بسورية عن خياريْن سياسيَّين خاطئيْن وغير مأمونيْ العواقب: خيار المواجهة الأمنية للمتظاهرين، وخيار الدعوة إلى إسقاط النظام، فَهُما خياران متحالفان موضوعيّاً في الذهاب بسورية إلى المجهول. والمشروع الوطني الذي نقصد هو مشروع الإصلاح السياسي الذي هو من مسؤولية النظام والمعارضة على السواء؛ الذين ينبغي أن يكونا شريكيْن في إنتاجه؛ من طريق حوارٍ وطني صادقٍ وجوهري. علائم هذا المشروع والإجراءات التي

تنتمي إلى سياقه باتت اليوم في حكم المعلن، وبعضُها تحقَّق مثل إلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ولم يَبْقَ إلّا استكمالُها بقرارات أخرى شجاعة من طريق الحوار الوطني.
بقيَ أن نقول إن أيَّ تأخير في ورشة الإصلاح يقود إلى تعقيد الأزمة السياسية الداخلية، ويمنح مزيداً من الوقت لِمَنْ لا يهمّهم إصلاح الأوضاع في سورية، وإنما استغلال تلك الأوضاع لمآرب آخرى.

الرباط، ١٥/ ٥/ ٢٠١١

عن عليّ عبد الله صالح
الذي لا يريد أن يرحل

سيرة عليّ عبد الله صالح ـ رئيس اليمن ـ كسيرةِ حسني مبارك وزين العابدين بن عليّ في الفساد، واحتكار السلطة، والتمديد في الحكم، مثنى وثلاث ورباع، وإهانة الشعب والوطن. غير أنّ بن علي ومبارك أكثر ذكاءً ومروءةً واستعداداً للاعتراف بحقائق الأمر الواقع. أدركا أن الشعب أنزل بعهدهما حكم الإدانة، ووقَّع عليه في المدن والشوارع والساحات العامّة، فانْسَحَبَا: الأوّل منهما فارّاً والثاني متنحِّياً. عليّ عبد الله صالح لا يريد أن يفهم أن عهدهُ انتهى كعهديْ صاحبيْه السابقيْن، على الرغم من عِلْمه بأن الذين ثاروا في وجه نظام حكمه هُمْ أضعافُ أضعاف الذين ثاروا في وجه بن علي ومبارك. مازال يخامرهُ اعتقادٌ، أو وَهْمٌ، بأن في جعبته من الحِيَلِ ما به يقاوم الضغط، ويَدُقّ الأسافين بين فئات الشعب، ويُنهِك المتظاهرين كي يَسْتَلّ شَعْرَةَ سلطته من عجين القيامة القائمة في البلد! لعلّه يصدّق أنّ ذكاءَهُ أمْضَى من إرادةِ شعبٍ اختار الحرية والكرامة، واسترخص في سبيلهما الأثمان كافّة: صغيرِها والكبير.

مصمِّم هو على صَمّ الأذنين، على الإيحاء بأنه جَبَلٌ لا تَهُزّهُ

الريح، ولا الأرضُ من تحته تَمِيد. يقف مخاطباً جمهوره الصغير في ساحة السبعين وكأنه ماوتسي تونغ أو جمال عبد الناصر. معارضوهُ «عملاء ومأجورون»، وشعبُه الثائر «شرذمة» قليلةُ العدد من «المُضَلَّلين» الذين لعبتِ الدعاية الشيطانية بعقولهم، والمنشقون عن نظامه ـ من قيادات عسكرية وأمنية وسياسية وحزبية ـ «انتهازيون» ولا يمثلون أحداً. وحدهُ الأحد، الذي سيبقى يحكم البلد «ولو كَرِهَ الكافرون»!

شعبه لا يريدُهُ، يقول له ببلاغة اللغة الواقعية: «ارْحَل». لكنه يَرْحَل في نفسه قاطعاً الشوطَ الطويلَ الطويلَ من وهْمٍ إلى وهمٍ فَوَهْم. وفي كلّ مرَّة يجرِّب وهماً فيَفْشَل. ثم يرحل من وعْدٍ إلى وعد آملاً في أن يكسب وقتاً إضافياً. يفعل ذلك حتى لا يَرْحل. إنه المستحيل يركبُه ويجرِّبُهُ؛ كَمَنْ يطبخ الحصى يتصرف، كمن يَعْجن الماء والهواء. الذكاء الحادّ لا ينفع إلّا إذا هو استُعْمل في مكانه المناسب، والمكان المناسب هنا هو الامتثال لإرادة الشعب. أمّا التذاكي، ممارسةُ الذكاء الزائد، فلا يعود فضيلةً، بل يرتد على صاحبه. وقديماً قالتِ العرب «إذا اشْتَدَّ البياض أصبح بَرصاً»، «والشيءُ إذا زاد عن حدِّهِ انقلب إلى ضدّه». ولَعَمْري ذاك مآلُ ذكاء صالح في هذه الأيام.

رمى له محيطُه العربيّ الخليجي ـ بمباركةٍ أمريكية ـ بحبْل نجاة من القصاص، فقَطَعَ الحَبْل بعد أن سوَّفَ وماطل وافتعل الشروط تِلْوَ الشروط، ثم خَذَل مَن وعَدَهُم بالتوقيع على المبادرة التي تحفظ له ماء الوجه. فَعَلَ ذلك لأنه لا يريد أن يرحل، حتى لو عُرِضَ عليه الرحيل بكرامة وقليلِ العواقب. أمّا إن شاءَ مَنْ شاء أن يضغط عليه من الأشقاء ضغطا معنوياً رمزيّاً، فزبانيتُه من المسلّحين الموتورين جاهزون؛ جاهزون لتطويق السفارات، وقطع الطرق

لمنع تنقُّل الوسطاء. ما هَمَّ إن كان في ذلك إخلالٌ بالأعراف الديبلوماسية، بل بآداب الضيافة وأخلاق العرب، المهمّ أن لا يرحل: أن يبقى رابضاً على صدور اليمنيين ماشاء له عنادُهُ أن يبقى كذلك. ومَن لم يَرُق له بقاؤُهُ في السلطة فليشربِ البحر.

حين يستنفد حاكم مستبدٌّ خياراته كافة، ويتناقص لديه معدَّل الذكاء السياسي، يجنح للعنف والقسوة الدموية. يصبح مثل الوحش الكاسر المُحَاصَر في وكره: أشدَّ شراسةً ومقاتِلاً حتى النهاية. الحاكم الذي من هذه الطينة يسكنه الشعورُ، في لحظة الضَّعْف، بأن إبداء القوة العمياء هو الحلّ السحريّ لدفع خصومه إلى الرهبة منه. إنه الكيّ الذي لا مهرب منه بعد أن لم ينفع علاجُ السياسة. إنه - باختصار - الحاكم الذي يعود إلى سجيته، وينصرف عن دورٍ سياسيّ تقمَّصه كَرْهاً. السلاح يَجُرّ السلاح، فَتَعُمُّ الفوضى. ومع الفوضى يجوز للدولة أن تفعل كلّ شيء من أجل «الأمن».

ماذا يفعل عليّ عبد الله صالح غير هذا في هذه الأيام؟ يزعجه كثيراً أن الثورة ضدّه بيضاء، وأن الملايين من شبابها يُنَازِلُون نظامه بالأدوات السلمية التي لا يُتْقنها، فلا يجد من وسيلة لتعديل قواعد الاشتباك غير إطلاق الرصاص والقذائف على المتظاهرين، عساهُ يستدرجهم إلى الميدان الذي يفهم فيه، فَيَرُدُّوا على عنفه بعنفٍ يتخذه ذريعة لإشعال اليمنِ كلّه! حيلةٌ مفضوحة عند ثوار اليمن، ولذلك لم يوفروا لها ذريعة تَحْرِفُ ثورتهم الرائعة عن خطها القويم الذي شقَّته لنفسها من البداية، والتزمَتْه حتى في الظروف الحوالك. وهُمْ، بذلك، يعلّمونه الدرسَ الذي لم يتعلّم: حَبْل الفَهْلَوَة كحبل الكذب قصير؛ فالإفراط في الذكاء يفضي بصاحبه إلى ارتكاب الأخطاء القاتلة على مثال ما يرتكب

صالح. إن من يأخذ الوطن إلى الدمار والحرب الأهلية، من أجل إشباع الرغبة المَرَضية في السلطة، لا يستحق البقاء، لا يستحق حتى الرثاء.

وحيدٌ هو في جنس الحكّام، لا أحد في الدنيا - غير القذافي - يُشْبههُ. السلطة والمال شهوتهُ، والحريةُ خصمُه، والقتلُ شريعتُه. شعبُه لا يريدُهُ، والمحيطُ والعالم ينصحُهُ بالرحيل، ويَأْبى إلّا أن يركب رأسَهُ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله.

الرباط، ٢٠١١/٦/١

العنفُ سلاحُ الضعيف

باستثناء ليبيا، التي حمل فيها المعارضون للعقيد القذافي السلاح في وجهه، التزمت الحركات الثورية والاحتجاجية العربية نهجاً مدنيّاً وسلميّاً لم تَحِد عنه: حتى حينما جنحت السلطة لاستخدام أقسى أشكال العنف القمعيّ وأقصاها. هذه نقطةُ قوّة في هذه الحركات لا نقطة ضَعف؛ **فالقويّ لا يحتاج إلى استعمال السلاح** لأنه في غير ما حاجةٍ إليه. والحركات هذه قويّة بما يكفي لكي لا ترتكب الخطأ الذي تنتظره السلطة الديكتاتورية منها؛ هي **قويّة بعدالة مطالبها** في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، **وقويّة بقاعدتها الاجتماعية** العريضة التي ائتلفت فيها طبقات المجتمع وفئاته وأجياله كافة، **وقويّة بالتماسك الداخلي للقوى المشاركة في صنع فصولها** البطولية، ثم **قويّة بِنَفَسها الثوريّ** الطويل الذي لا يكلّ، ولا يتقطع بأثَرٍ من عَياء. السلطة التي تمتشق السلاح، وتُنْزِل قواتها إلى الشوارع والأحياء، وتقمع المظاهرات بعنفٍ دمويّ، وحدها الأضعف في مواجهة شعبها.

إذا لم تكن الحركات الثورية والاحتجاجية قويّة في هذه المنازلة، إلّا **بتفوُّقها الأخلاقي** على سلطةٍ متوحشة، تُواجه شعباً أعزلاً بالنار، **فهي** قويّة بكل شيء. فالتفوقُ الأخلاقيُّ هذا إنما يعزِّز

صورةَ الثوار والمحتجين كمواطنين متحضرين، ينتزعون لأنفسهم حقوقهم المشروعة بالطرق الشرعية، السلمية والمتحضرة، في مقابل صورةٍ لِطينةٍ أخرى من البشر تستسهل إزهاق الأرواح، وسفك الدماء، وخراب البلد من أجل البقاء في السلطة ولو كَرِه الناس! ترفع الصورةُ الأولى من رصيد قوى المستقبل، وتؤسّس لشرعيتهم في نظر المجتمع والناس، فيما هي تأكل ما تبقّى من رصيدٍ لقوى الماضي الحاكمة: إنْ كان قد بقيَ لها من رصيد. ولا مِرْيةَ في أن هزيمةً أخلاقيةً تُمْنى بها سلطةٌ ونخبةٌ حاكمة هي أقرب الطرق إلى زوالها السريع: من سُدّة الحكم، ومن ديوان التاريخ وذاكرة الشعب.

على أن قوّة هذه الحركات ليست أخلاقية فحسب، وإنما سياسية أيضاً. لجوء المتظاهرين إلى العنف، حتى وإن أتى ذلك من باب الردّ على العنف الرسميّ، الذي تمارسهُ السلطة باسم حفظ الأمن وصوْن الاستقرار، ينال في الصميم من مضمون مطالبهم الديمقراطي، بل يطرح الاستفهام عريضاً عمّا إذا كانت الديمقراطية جوهر تلك المطالب؛ إذْ إنّ السعي في انتزاع الحرية والديمقراطية لا يستقيم مع توسُّل أدواتٍ ووسائل غير سِلْمية في سبيل ذلك. **لا بدّ من قَدْرٍ من التناسب بين الأهداف والوسائل** هنا، ولا معنًى لأية ميكيافيلية مبتذلة، في هذا الإطار. وعليه، حين تُحْجم حركةٌ احتجاجية أو ثورة عن استعمال العنف، باسم العنف الثوري المشروع أو الدفاع الذاتي في وجه عنف السلطة وأجهزتها القمعية، وتتمسَّك بأسلوبها النضالي السلميّ والنظيف، تحفظ لمطالبها صورتها الديمقراطية: ليس في نظر العالم الخارجي الذي يراقبها، وإنما ـ أساساً ـ في نظر شعبها. وما أغنانا عن القول إنّ تمسّكها بهذا الأسلوب يوفّر لها قاعدةَ مشاركةٍ شعبية أوسع، أمّا اللجوء

إلى العنف، فيِحْدِثُ فرزاً داخل المجتمع المحتَجّ تكون نتيجتُه أن المندفعين وراء أسلوب العنف يتحولون إلى أقلية معزولة تخوض معركةً غيرَ متكافئة مع أجهزة الأمن أو الجيش.

على أنّ وجْهاً ثانياً من وجوه القوّة السياسية للأسلوب السِّلميّ في الاحتجاج أو الثورة يَفْرض نفسَه، في هذا المعرض، **كامتياز تكتيكي** لا غنى عنه لكسب رهان المواجهة بين الإرادات، ومن الخطأ التفريط به تحت وطأة الاندفاع المحموم إلى ممارسة ردود فعلٍ غير محسوبة. فالذي تشهد به ـ وعليه ـ سوابق الثورات الاجتماعية، أو الحركات الاحتجاجية المطلبية، أن أفضل طريق للسلطة وأجهزتها لإخماد الاحتجاج الشعبي بالقوة هو دفْع ذلك الاحتجاج إلى ركوب مرْكب العنف، وتخريب الممتلكات والمنشآت العامّة، والصّدام الدمويّ مع أجهزة الأمن والجيش؛ إذْ يوفّر مثل هذا الانحراف نحو العنف، في عمل الحركات الاحتجاجية، ذريعةً مثالية للسلطة كي تستخدم القوة العمياء، بما فيها القوة النارية، لإخماد الاحتجاج بدعوى حفظ الأمن والممتلكات العامّة والخاصة. وحين تُسْتَدْرَجُ حركةٌ إلى تقديم هذه الذريعة إلى السلطة المستبدّة تَخْسَر كثيراً وعلى المستويات كافة: تَخْسَر المواجهة، لأن قواها «المسلّحة» دون قوى النظام تكافؤاً، وتَخْسَر صورتَها السِّلْمية والحضارية أمام الرأي العام في الداخل والخارج، فلا يبقى لديها إلّا أحد خياريْن مُهينيْن: الاستسلام أو الاستنجاد بالأجنبي!

كان بعضُ الماركسيين يتباهى بالقول إن العنف الثوري «قابلةُ» التاريخ التي تستولده. طبَّق بعض حركاتهم نظرية العنف في الثورة فوصل من طريقه إلى السلطة: كما في روسيا القيصرية وفي كوبا باتيستا. والنتيجة أن التجربة انتهت إلى إنتاج نظام كلّاني

(=توتاليتاري) واستبدادي بغيض. والسبب أن من يمارس العنف للوصول إلى السلطة، يمارسه للبقاء فيها، ولمنع خصومه من الوصول إليها. وعليه، لا يمثل العنف أسلوبا مشروعاً في التغيير السياسي لأنّه حمّال أوجه. **شرعيتُه الوحيدة تكون في مواجهة العدوّ الخارجي كالمحتلّ الأجنبي مثلاً.**

الرباط، ٦/٦/ ٢٠١١

الثوْرات العربية
من صُنْعٍ محليّ

على المرء أن يكون على درجةٍ محترمة من الغباء كي يصدّق الرواية الرائجة لدى جمهرةٍ من المثقفين، والذاهبة إلى دمغ جميع الثوْرات العربية الجارية بتهمة الصناعة الأجنبية! بدأت الرواية بدايةً محتشمة أثناء الثورتين التونسية والمصرية، ثم ما لبثت أن انتقلت من الهمس إلى العلن، من الخفوت إلى الذيوع، في الشهرين الأخيرين (أبريل ومايو ٢٠١١)، في امتداد خشية أهل هذا الخطاب المفزوع أن يمتدّ لهيب التغيير فيأتي على حقل النظام العربيّ كلِّه. ومع أننا لا نتَّهم القائلين بهذا الرأي، المروّجين لهذه الرواية، بأنهم من ألسنة هذا النظام العربي وأقلامه ـ فبعضهم يساريّ أو من أصول يسارية ـ إلّا أن مآل ما يقولونهُ قد يكون إلى الصّبِّ في رصيد ذلك النظام المتداعي أركاناً، والمرتَجف أوصالاً، في هذه الأيام، الباحث عمّا يلتمس لأزمته الأعذار بردّها إلى فعلِ فاعلٍ من الخارج يَكيد له ويتربَّص به.

من يقول إنّ الثوْرة من صُنْع الخارج يجهل ـ على القطع ـ معنى الثورة، وأسباب نزولها، وسائر ما يدخل في جملة تكوينها،

ويعاني من نقصٍ حاد في الوعي السياسي والاجتماعي والتاريخي. لسنا في حاجةٍ إلى التذكير بأن أكثر من يهرع إلى مثل هذا التفسير لظاهرة اجتماعية وتاريخية كبرى، مثل الثورة، إنما هو مسكون بفكرة المؤامرة. والفكرة هذه ـ كما نعلم ـ من أشدّ الأوهام فتكاً بالعقل السياسي العربي في تاريخنا المعاصر. ومع أنه قام من التاريخ الحديث أكثر من دليلٍ على مشروعية الأخذ بها، كفرضية للتحليل والتفسير، بسبب ما تعرّضت له البلاد العربية من تمزيقٍ وتقسيم طيلة الحقبة الكولونيالية، فإنّ الإدمان على العمل بها في كلّ الظروف والأحوال، وتحويلها إلى تَميمة سياسية وفكرة تأسيسية في كل تحليل، بل وإلى عقيدة ثابتة في الوعي، إنما يأخذ الوعي المسكون بها إلى حالٍ مَرَضية حادّة تفصمه عن الواقع فصاماً شديد الخطورة في نتائجه؛ وتلك اليوم حالُ الوعي الذاهب إلى حسبان الثورات العربية الجارية من فعل فاعلٍ خارجي!

لا تنطلق ثورةٌ، أية ثورة، بالضغط على الأزرار، فهي ليست مادة طبيعية أو اصطناعية صمّاء يمكن التأثير فيها، أو خلقها، أو إخضاعها للبرمجة الآلية. إنها ظاهرة اجتماعية ـ سياسية، وثقافية، ونفسية، محكومة بشروطها التاريخية، وظروفها الآنية وعواملها العميقة: البعيد منها والقريب. من دون العودة إلى أوضاع تونس ومصر، والتاريخ المعاصر للصراعات الاجتماعية والسياسية فيهما، وضغط مسائل الاستبداد والفساد في الحياة السياسية والاقتصادية فيهما، ومستوى نمو الوعي الديمقراطي لدى شعبيْهما، ودرجة تآكُل واهتراء هيبة النظام في الإدراك العام لدى الأجيال الشابة الجديدة. . .، لا يمكن فهم الأسباب التي قادت إلى الثورة في البلديْن، وأَظْفَرَتِ الشعبين بها. وقُلِ الأمرَ نفسَه عن الثوْرات الأخرى التي لم تصل بعد إلى نهايتها السعيدة، كما في اليمن

وليبيا، أو عن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والإصلاحية، التي ما تزال محتبسة في أنفاق الاستبداد والقمع الدموي، ولم تفرج عن نتائجها حتى اللحظة. . . إلخ. فهذه ـ مثل سابقتها الظافرة ـ إنما وُلدت من رحم ظروفها الاجتماعية، ولم تنشأ من أمْرٍ آمِرٍ فتنزل على مجتمعاتها بعملية إسقاط مظلّي.

على أننا إذْ ننفي، على وجْهٍ من القطع، أن يكون للتدخل الخارجي دورٌ في إنتاج حالة الثورة، أو حالة الاحتجاج الشعبي العارم في الوطن العربي، للأسباب التي ألمحْنا إليها، لا ننفي أن يحصل مثل هذا التدخل **أثناء** الثورة أو الاحتجاج **وبعد** انطلاق فصولهما. ولا يحتاج المرء إلى كبيرِ ذكاء للتمييز بين الأمريْن: بين أن تنشأ ثورةٌ في رحم ظروفها وشروطها الاجتماعية ـ السياسية، والثقافية، والنفسية، فتخرج إلى الوجود، وأن يحاول هذا الطرف أو ذاك استغلالها ومحاولة التأثير في مجرياتها ومساراتها بغية أخذها إلى نهايات يبتغيها، أو يرى فيها مصلحة له. المتدخِّل في هذه الحال لا يصنع ثورةً أو يُطْلقها، وإنما يجرّب أن يختطفها، أو يصادرها، أو يحصد بعض نتائجها، بعد أن يكيّفها على النحو الذي يناسب مَقْصِده. وليس في وسع أحدٍ أن يمنع قوةً خارجية من أن تدُسَّ أنفها في مجتمعٍ يشهد ثورةً، كالمجتمعين التونسي والمصري في حالتنا، وخاصة حينما تكون القوةُ الخارجية تلك ذاتَ تأثير على الصعيد الدولي. بل إن المنطق يقتضي الاعتقاد بأن مثل هذا التدخل من أبجديات السياسة، وبداهات الأمور، بالنسبة إلى قوى خارجية كبرى أسقطتِ الثورةُ أنظمةً حليفةً لها وللكيان الصهيوني، وقد تأتي بقوًى معادية لها إلى السلطة، وتلك على الأقل هواجس الولاياتِ المتحدة الأمريكية حيال الثورة في مصرَ وتونس، وهواجس فرنسا حيال تونس.

الذي يفترضون الثورة صدًى لنداءٍ (أو أمْرٍ) خارجيّ يخلطون عن عمد، أو من دون قصد، إذا ما نحن أحْسَنَّا الظّنّ بهم، بين الثورة كظاهرة اجتماعية، وإرادة استغلالها والتأثير فيها بعد أن تنشأ وتندلع. لكنهم، في الأحوال كافة، يحتقرون شعوبهم حين يستكثرون عليها أن تنتفض ضدّ حكّامها المستبدّين والفاسدين، حتى لا نقول إنهم يتهمونها بالعمالة!

الرباط، ٩/٦/٢٠١١

القرار السوري الذي ننتظره

يتحدث الأتراك، كما تتحدث التقارير الغربية، عن تيارين داخل النظام السوري اليوم متقابلين، أو مختلفين، في مواجهة حركة الاحتجاجات المندلعة في البلد منذ شهر مارس من هذا العام. تيار متشدد، وهم يسمون بعض رموزه القريبة من الرئيس بالأسماء. وتيار معتدل يضعون الرئيس على رأسه مع بعضٍ من السياسيين المخضرمين. يقود التيار الأول عملية إخماد الحَرَاك الاحتجاجي بالقوة النارية المجردة، فيما يطرح الثاني مبادرات سياسية (الإفراج عن المعتقلين، الدعوة إلى الحوار الوطني. . .) لاستيعاب الأزمة الداخلية، وتهدئة الموقف. معظم المعارضة السورية في الخارج، وبعضها في الداخل، لا يصدّق أن الأمور تجري على هذا النحو داخل النظام، ويذهب إلى أن موقفه من المظاهرات موحَّد سياسياً، وأما ما يبدو عليه من تباين بين تيارين، لا يعدو أن يكون تبادلاً للأدوار.

لا يُستبعد أن يكون التوصيف التركي - الغربي للوضع الداخلي للنظام في سورية صحيحاً في اتجاهاته العامة. وقد يشهد لصحته أنه، بمعنى ما، يبرّئ ساحة الرئيس بشار الأسد من حمّام الدّم الجاري في البلد، حين يضعه في خانة المعتدلين، والحال

إن قادة الدول الغربية تناصبه العداء من زمن، وترى في نظامه تهديداً لإسرائيل، وضغطاً مستمراً عليها من طريق دعمه للمقاومة. وما من شك في أن مصلحتها تقضي بالمزيد من تشويه قائد النظام، لا الإيحاء باعتداله. وإذا كانت فرنسا ساركوزي سارعت إلى إعلان سقوط شرعيته، فإن أمريكا وبريطانيا مازالتا ـ حتى الآن ـ تَحُثَّانِهِ على قيادة عملية الإصلاحات بنفسه، وتشاركهما تركيا النظرة عينَها.

والحق أن من يعرف الرئيس بشار الأسد، ونظرته العصرية إلى السياسة الدولية، وثقافته الواسعة، وأريحيته في الحوار، لا يمكنه أن يصدق أنه يعطي أوامره بإطلاق الرصاص على أبناء شعبه، وبإنزال الدبابات وطائرات الهيلكوبتر لتصفية المتمردين على نظام الحكم. إنه لا يستطيع أن يفعل ذلك من دون أن يعرِّض شرعيته السياسية لشرخ كبير. ومن الطبيعي أن يُحجِم عن ذلك إذا كان الثمن هو أن يفقد رأسماله الرمزي الكبير عند شعبه، أو أن يفقد كل رصيده من المكتسبات التي حققها منذ تولي السلطة في العام ٢٠٠٠، وخاصة صورته كقائد نجح في مواجهة موجة غير مسبوقة من الضغط الأمريكي والغربي على سورية وقرارها الوطني، طيلة الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، وصورته كرجل إصلاحي على ما بدا عليه في «خطاب القسم» قبل أحد عشر عاما.

أيّاً يَكُن أمرُ هذا التوصيف التركي ـ الغربي للخلاف بين تيارات الحكم وأجنحته في سورية، فإن الذي لا مراء فيه أن على الرئيس بشار الأسد مسؤولية التدخل لوقف حمّام الدّم في المدن والشوارع، ومحاسبة مرتكبي أفعال القتل المروِّعة للمتظاهرين، وسحب الجيش من المواجهات، للحفاظ على وظائفه الوطنية

وعقيدته القتالية، والسماح للمواطنين بالتعبير الحر عن مواقفهم، وبالتظاهر السلمي... مقدمة إجرائية وضرورية للحوار مع المعارضة الديمقراطية في البلد حول سبل الخروج من الأزمة، والتوافق على عقد اجتماعي ـ سياسي جديد يقوم عليه الاجتماع السياسي ونظام الحكم في سورية. لا أحد يملك أن يقوم بهذا، ويكسر حلقة العنف والقتل، غير بشار الأسد؛ لأنه رئيس الدولة وقائد النظام والمسؤول الأول عن مأموريه الكبار، الذين تتهمهم التقارير الدولية بالوقوف وراء تلك الارتكابات كافة. أما القول بعدم قدرته على ذلك، بدعوى ما يملكه المتنفذون في الأجهزة من قوة، فشكل آخر من الطعن في شرعية الرئيس، وتصويره بأنه رهينة رجال آخرين في النظام!

على الرئيس الأسد أن يتخذ قرارات شجاعة إزاء هذا الموت العبثي الجماعي شبيهة بقراراته الشجاعة في مواجهة الضغط الدولي، أو في دعم المقاومة. وعليه أن لا يستمع في ذلك إلى أحد ممن قد يصرفه عن واجب الإنقاذ الوطني: أكان حزباً يخشى على سلطته وامتيازاته، أم جهازا يخشى على نفسه من المحاسبة. عليه فقط تحكيم ضميره الوطني والإنساني والمصلحة العليا للوطن والشعب: في الحرية والاستقرار والازدهار. تدخله الحاسم لإنقاذ شعبه من الموت اليومي والتشرد والنزوح في الآفاق وحده يبرِّئ ساحته مما يجري، ويعيد إليه شرعيةً أصيبت إصابات بليغة كان يمكن تفاديها منذ ثلاثة أشهر. كلما تأخر الوقت، استفحل الأمر أكثر، واعتاص على الاستيعاب، وأصبح الحل في حكم الاستحالة. لابد، إذن، من سرعة المبادرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتقليل الخسارات على كثرتها، وشدتها وعِظم مآسيها الإنسانية.

لا أحد يريد لسورية هذا الذي هي فيه اليوم من محنة سوى

الأعداء. لا مناص من أن تتخطى محنتها باتفاق أبنائها جميعا لِتُقْفِلَ على المتربصين أبواب استغلال المحنة تلك. الرئيس وحده يملك مفتاح الوقوف على القدمين بقرار شجاع. قد يكون مؤلما لغيره ممن لا يريدون الإصلاح، لكنه ضروري للدولة والنظام والشعب. وفي اللحظة التاريخية، على القائد أن يكون تاريخيّاً، أي في مستوى تحدياتها.

الرباط، ١٦/ ٦/ ٢٠١١

الذين فضحتهم الثورتان التونسية والمصرية

فضحت الثورتان التونسية والمصرية كثيرين أُحيطت مواقفُهم بالغموض والأسرار لدى الرأي العام، أو كانت المعلومات المتداولة عنهم عامّة ويغلب عليها التخمين. وفي جملة هؤلاء من استفاد من العهدين البائدين، فَجَمَع ثرْوات خرافيةً، في بحر سنوات معدودات، على نحوٍ غير مشروع، ومَنْ ثبت ضلوعه في العدوان على الحريات العامة أو على الوحدة الوطنية، ومن قدّم السُّخْرَةَ السياسية والأمنية للعدو الإسرائيلي، فَسَاعَدَهُ في اغتيال قادة فلسطينيين كبار، وتدمير مقرّ منظمة التحرير (= في حمّام الشطّ في تونس)، أو في حصار غزة وضرب المقاومة فيها. . .

الذين فضحتهم الثورة في الداخل كثيرون: من أفراد أسرة الرئيس، إلى الأصهار، إلى البِطانة السياسية القريبة، إلى رجال المال والأعمال، إلى وزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية، إلى قادة الحزب الحاكم، إلى رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها، إلى أقلام مأجورة. . . إلخ. والمُعْلَن حتى الآن من أدوار هؤلاء وارتكاباتهم مازال في طوْرٍ ابتدائيٍّ منه، على ما تفيد معلومات التحقيق القضائي مع مَن وقع منهم في قبضة العدالة،

وما خفي أعظم. وحين تبدأ المحاكمات، سيكون في وسع الشعب أن يَعْلَم أكثر كمْ قد نُهِبَ من الثروة والمقدَّرات العامّة، وكم قد عِيثَ فساداً في الأرض، وامتهاناً في الكرامات، وعدواناً على الأبدان والنفوس والمصير في ذينك العهدين البائديْن.

المفضوحون من الثورة في الداخل ارتكبوا معاصي وجرائم لا يصدّقها عقْلٌ سويّ في هذا العصر؛ فالمرء يمكن أن يتخيَّل نهباً منظَّماً للثروة من حاكمٍ فاسد، كحاكم تونس ومصر، لكنّ خياله لا يتَّسع لتصور حجم ثروة الرئيس وعائلته حين يكون الحجم هذا معادلاً للدخل القومي! ويمكنه أن يتخيل سرقات بطانته من السياسيين ورجال الأعمال، كفعل غير مشروع من أفعال استغلال النفوذ، لكنه لا يملك أن يستوعب كيف تصل السرقات إلى مئات الملايين من الدولارات للفرد الواحد من هذه العصابات. وقد يمكنه أن يتخيل حجم الإفساد الرسمي للصحفيين والمثقفين، لكنه لا يقوى على أن يتجرَّع مهازل من قبيل تقاضي رؤساء تحرير صحف رواتب خرافية تبلغ، أحياناً، مائة وخمسين، ومائتيْ، ألف دولار في الشهر! ثم إنه يملك أن يتخيل المدى الذي يمكن أن يبلغه البطش القمعي بالمواطنين من قبل وزير داخلية وقادة الأجهزة الأمنية، لكنه لا يستطيع أن يتخيل كيف يمكن لمثل هؤلاء الجلاوزة أن يفجِّروا كنيسة، ويقذفوا بالتهمة في وجه الجماعات الإسلامية؛ قصد الإيقاع بين الأقباط والمسلمين، وإشعال الفتنة الطائفية!

لكن الذين فضحتهم الثورة لم يكونوا جميعاً من أركان النظام في الداخل (التونسي والمصري)، كان منهم مَن هُمْ في الخارج، وإن كان نفوذهم في الداخل شديداً، وهؤلاء هم قادة دول الغرب الأوروبي والأمريكي، الذين أنزلوا أنفسهم طويلاً ـ وأنزلتهم

وسائل الدعاية والإعلام - منزلة حُرَّاس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمُدَافَعَة عنها في وجه الاستبداد والفساد والطغيان! فلقد ظل هؤلاء يحيطون الأنظمة البائدة بالرعاية والحماية، مع علمهم باستبدادها وفسادها وفقدانها الشرعية الشعبية، ولم يتحلَّلوا منها إلّا في الهزيع الأخير من حياتها، بعد أن تبيّن لهم أن فرص صمودها أمام الثورة ضئيلة، بل مستحيلة!

كان في وسع الرأي العام الداخلي، في تونس ومصر، أن يعرف الكثير عن استبدادية النظام الحاكم من وقائع القمع اليومي المشاهَدَة: من الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الصورية، والقوانين الاستثنائية المقيِّدة لحرية الرأي وحرية الصحافة، إلى إفساد الحياة السياسية بتزوير الانتخابات، وتعديل الدستور، بين فينة وأخرى، لتأمين ولاية رئاسية جديدة، وتهيئة الأقارب لوراثة السلطة، ومصادرة الدولة من قِبَل الحزب الحاكم، وإسباغ الطابع الأمنيّ والمخابراتي عليها. غير أن ما لدى الرأي العام هذا من المعلومات عن استبداد نظامه لا يقاس بما لدى الدول الكبرى النافذة، وسفاراتها، واستخباراتها، من معلومات عن ذلك. ومع هذا، ما سمعنا رئيساً منها يتحدث بلهجةِ نقدٍ ضدّ أيّ من النظامين الحليفين قبل سقوطهما!

وكان في وسع الرأي العام الداخلي أن يعرف بعضاً قليلاً من المعلومات عن النهب والسرقات والفساد، عن المِلْكيات والامتيازات المفوَّتة للأقارب والمقرَّبين، وعن الأموال المهرَّبة إلى الخارج، والعقارات المملوكة لزيد أو عمرو في البلدان الأجنبية، وعن الذين اغتنوا بسرعة، وعلى نحو فاحش، وعن الفروق الخرافية في الدخل، والمحسوبية والاستزلام في الوظائف وفرص العمل... إلخ. لكنه لم يكن يسعه أن يعرف، على التحقيق، ما

تعرفه الدول الغربية عن حجم الأموال المهرَّبة والمودعة في حساباتٍ لدى بنوكها، ولا عن حجم الثروات الشخصية للحاكمين وعائلاتهم في الداخل! مع ذلك، أيضاً، ما سمعنا رئيساً «ديمقراطيّاً» في الغرب يتحدث يوماً عن النهب والفساد في تونس ومصر. كل الذي سمعناه كان إشادةً بـ «نموذج التنمية» في البلدين!

فضحت الثورتان نفاق الغرب وتواطُؤَهُ مع النخب الفاسدة المستبدة. كشفت عن أن قيمه التي يتباهى بها ليست أكثر من أدوات للاستعمال السياسي ضدّ من لا يقدّمون له الطاعة والسُّخرة، وهي قابلة للتعطيل تماماً متى تعارضت مع **المصلحة**: قيمة القيم في أخلاق الغرب الحديث وديانته الرأسمالية.

الرباط، ٢٩/٦/٢٠١١

الخوفُ المشروع على المستقبل الديمقراطي

في ميدان التحرير، في القصبة، يعتصم جيشٌ من شباب الثورة ليبوحوا بمخاوفهم من سرقتها أوّلاً، وليمارسوا ما يستطيعونه من ضغوط على حكومتيْ عصام شرف والباجي قايد السبسي ثانياً، وللاطمئنان إلى أن خطّ سيْرِ التجاوب مع مطالب قوى الثورة في تصاعدٍ ثالثاً، ثم ليشدّدوا على أن الضمانة الوحيدة لديهم، لكي تُسْفِر المرحلة الانتقالية عن لحظة الانتقال الديمقراطي ومؤسساتها، إنما هي يقْظتُهم ونفيرُ النهوض والاحتشاد فيهم للردّ على كل حَرْفٍ للثورة عن أهدافها رابعاً. يتكرر مشهد الاعتصام والاحتجاج كلما وفّرت رقابةُ شباب الثورة على الحكومة دليلاً على تَرَاخٍ، أو سوءِ أداء، أو اشتباهٍ في الدور. شيئاً فشيئاً، يتحوّل ميدانُ التحرير والقَصَبة إلى برلمانٍ للثورة في غياب برلمانٍ منتَخب يُحْصِي على الحكومة المؤقتة، هنا وهناك، أنفاسَها.

هذا هو الوضع المثاليّ الذي يمكن لشباب الثورة أن يكونوا فيه خلال هذه المرحلة الانتقالية. هُمْ مَن صنعوا فصول الثورة وتمسكوا بأهدافها الكبرى في أحلك الظروف. وهُمُ، اليوم، سدنَتُها وحرّاسُها الساهرون عليها من سرقةِ سارق. لا يمكنهم إلّا أن يلتزموا هذا

الموقع، لأنه الموقع الدفاعيّ الوحيد الذي منه ينهضون بحماية الثورة، ومكتسبات تضحياتهم وتضحيات من سقطوا شهداء. الثورة مستمرة؛ يدركون ذلك منذ ما بعد إسقاط النظام في البلدين: منذ أسقطوا حكومتيْ محمد الغنوشي الأولى والثانية، وحكومة أحمد شفيق، وفرضوا حلّ البرلمان، والدعوة إلى انتخاب هيئة تأسيسية، وفرضوا حلّ الحزب الحاكم في البلدين، وحلّ الأمن السياسي ومباحث أمن الدولة، وفرضوا محاكمة الرئيسين المخلوعيْن وعائلتيْهما ورجال عهدهما السياسي. . . إلخ. ثورتهم مستمرة وهُمُ عليها ساهرون.

لم يصل شباب الثورة في بلدان عربية أخرى إلى ما وصل إليه رفاقُهم في تونسَ ومصر من حيازة نجاحٍ في التغيير السياسي للأوضاع في بلدانهم. لكنهم يحرصون ـ مثلِ الأوّلين ـ على حماية شعارات الحَرَاك الشعبي الاحتجاجيّ من تدخُّل المتدخلين لتعديلها، أو تهذيبها، أو إعادة صوْغها على النحو الذي يفتح الباب أمام تسويةٍ لا تقتُل الذئب ولا تُفْني الغنم، فيقع بها اختطاف الانتفاضات ـ في رأيِ شبابها ـ ولَمَّا تبلغ ثمارُهَا لحظةَ القِطاف. لذلك تجد أشكالاً من الجفاء وعدم التفاهم بين المعارضات السياسية التقليدية، في تلك البلدان، وائتلافات الشباب والتنسيقيات التي أنجبتْها الحركات الاحتجاجية. تلك، مثلاً، حالُ الجفاء وعدم التفاهم بين حركة ٢٠ فبراير والأحزاب السياسية في المغرب حول الإصلاحات الدستورية التي وقع التصويت عليها في الاستفتاء الشعبي (١ يوليو ٢٠١١). وتلك، مثلاً، حال الجفاء بين ائتلاف شباب الثورة وأحزاب «اللقاء المشترك» في اليمن حول مصير النظام ورئيسه، وحول التسوية المعروضة في هذا الشأن. وهي عينُها حال سوء التفاهم بين الشباب والمعارضات في سائر البلاد العربية التي تشهد انتفاضات.

الخوف على الثورة والانتفاضة من سرقةٍ سياسية، تذهب بها إلى المجهول، أمرٌ مشروع تماما لحماية عَرَق الشعب ودمائه من التبديد. والخوف عليها من أن يصادرها أحدٌ، لصالح خياراته السياسية، أمرٌ مشروع تماماً لأنها مِلْكية عامة لفئات الشعب كافة. والخوف هذا ليس من قبيل الهواجس النظرية المجرَّدة، التي يمكن التعبير عنها على سبيل الافتراضات والاحتمالات فقط، وإنما يتغذى من ملاحظةِ أشكالٍ مختلفة من السلوك السياسيّ تجاه الثورة والانتفاضة لا يمكنها إلا أن تُشْعِل المخاوف في الأذهان والنفوس. ولقد يكون ممّا يشجع هذا وذاك على مدّ يده إلى نتائج الثورة وثمراتها أن قواها التي أوقدت فتيلَتها وقادتْها ليست أحزاباً أو قوًى سياسية منظمة، ناهيك بأن الاختلافات بين مجموعاتها ليست قليلة الشأن، وهو ما يُغري باقتناص هذه الحالة.

على أن خوف الشباب على ثمرات كفاحهم ما تزال، حتى الآن وفي أغلب بلدان الثورة والانتفاضات، منصرفاً إلى الشكّ في بقايا النظام البائد، المدسوسة في أجهزة الدولة، أو إلى الشك في مناورات السلطة في البلدان التي مازالت فيها الأنظمة في حالِ مواجهة مع الحركات الاحتجاجية. ومع أنّ هذا التوجُّس يجد له ما يبرّره في أفعال بقايا النظام البائد وفي أفعال النظام القائم بقوة العنف والقمع الدموي للشعب، فإن الذي لا ينبغي أن تذهل عنه حركة الشباب الاحتجاجية أنّ ما يعتور الأنظمة العربية من عِلَل، يعتور المعارضات العربية أيضاً، وأن الأخيرة قد تكون رديفاً للأولى في رؤيتها إلى السياسة والسلطة وإدارة الدولة، وبالتالي فإن الخشية تحتاج، كي تكون متوازنة ويقظة، إلى أن تكون مزدوجة.

ليس هذا طعناً في المعارضات العربية وتاريخها النضالي، أو

تحريضاً للشباب عليها، وإنما هو فعْلٌ من باب النقد السياسيّ الضروري الذي نحتاج اليوم إلى تسليطه على العمران السياسيّ العربيّ برمّته: دولةً ومجتمعاً ومعارضات. وهو أيضاً ليس كلاماً نظريّاً مثقفيّاً، بل يشهد على صحته أننا جرَّبْنا بعضاً غيرَ قليلٍ من هذه المعارضات في برلمانات وحكومات عربية، وثَبَتَ أنها على مثال النخب الحاكمة في سوء إدارة السلطة. إنها تشترك مع تلك النخب في **الثقافة السياسية عينها**: ثقافة التسلّط، واحتكار السلطة، والأوحدية في الرأي والقرار. لا ندري متى كان القوميون والماركسيون والإسلاميون العرب ديمقراطيين وهُمْ يحكمون شعوبهم كي نستسهل النظر إليهم، اليوم، بوصفهم قوى الديمقراطية البديل غداً؟ وتلك مسألة أخرى تحتاج إلى تفصيل.

مراكش، ٢/ ٧/ ٢٠١١

ثنائية الاستبداد والفساد
في انتفاضات اليوم

حين يتفحّص المرء في خطاب حركات الاحتجاج والثورة، الضمنيِّ والمعلن، ويُلقي نظراً على نوع الشعارات التي الْتَفَّ حولها الناسُ واحتشدوا، يكتشف أن أكثرها تردُّداً وتداولاً الشعارات المناهضة للاستبداد وللفساد. الهتافات الملايينية الصادحة، في المدن والساحات، بإسقاط النظام، أو بالإصلاح السياسي، تدور على رفض بنية الاستبداد الحاكمة للنظام السياسيّ العربيّ. تتفاوت الدرجات بين هذا النظام وذاك، فتتفاوت معها سقوف المطالب والشعارات، لكن الجوهر يبقى واحداً. والهتافات الملايينية بإسقاط الفساد تدور على رفض ظواهر النهب المنظَّم للثرْوات والمقدَّرات من قِبل عصابات المال والسلطة المتحالفة والمؤتلفة في شبكة مصالح مشتركة. تتفاوت درجات الظاهرة من بلد إلى بلد، لكنها تظل عامّة كسابقتها (= الاستبداد).

قامتِ الثورةُ، في البلدان التي قامت فيها، والحركةُ الاحتجاجية العارمة في وجْه نوعين من الاحتكار: **احتكار السلطة واحتكار الثروة**. بين الاحتكاريْن ألفُ صلةٍ وصِلَة، وصورٌ من التعالُق والتشابك مختلفة. لا غرابة، إذن، في أن تَجْمع شعارات

المتظاهرين والثائرين بينها في خطابٍ احتجاجيّ واحد، وأن يُصَار إلى التعبير عنها بلغةِ الترادف وأحياناً في شعار مُركَّب. ويُرَدُّ هذا التركيب، في خطاب الاحتجاج، إلى وعيٍ لِما بين الاحتكاريْن من تلازُم ماهويٍّ من وجه، وإلى وعيٍ بأن كَسْرَ إحدى الحلْقتين إنما يفترضُ كسْرَ الأخرى، حكماً، للترابط التكوينيّ القائم بينهما من وجهٍ ثانٍ. والوعيُ هذا لم يَعُد وعْيَ نخبٍ ثقافية أو سياسية فحسب ـ على ما تفيدنا تجربة الثورات العربية الجارية ـ بل وعيُ قطاعات اجتماعية واسعة من المجتمع العربي. وهذه واحدة من السّمات المميِّزة للحركات الاحتجاجية والثورية العربية الجديدة.

ترْجَم الاحتجاجُ على الاستبداد والفساد نفسه في مطلبيْن رئيسيْن غَلَبَا على غيرهما من المطالب، هما: **الحرية والعدالة الاجتماعية** منظوراً إليهما كأفق للخلاص من الحقبة الماضية، ومآسيها الاجتماعية المدمِّرة. سيكون من الخطأ أن نتحرى في المضمون السياسيّ لكلٍّ من المطلبين ـ الهدفيْن لنتبيَّن معناهُ وحدودَه؛ فنحن لسنا إزاء خطابٍ فكريّ يمكن تحليل مفاهيمه ووضعها في ميزان المعرفة النظرية، لعيار درجة تماسكها، ومستوى الوضوح النظري فيها، وإنّما نحن أمام حركةٍ اجتماعية يُفصح نضالُها عن تطلُّعٍ وهدف. والهدف هذا حين يتحقق سياسيّاً، بإنهاء حكم الاستبداد والفساد، مثلما تحقَّق في تونسَ ومصر، لا يُفْرِج عن مضمونه وحدوده فوراً، وإنما يأخذ اكتمالُ ملامحه فترةً زمنية طويلة نسبيّاً، هي عينُها الفترة التي تتبيّن فيها ملامح القوى الاجتماعية والسياسية ذات التأثير الأساس والحاسم في مجرى الثورة والتغيير الاجتماعي.

إذا توخينا الدقة أكثر، نقول إن شكل النظام السياسي الذي يُراد أن يَكون نظام الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية،

إنما يقرره ميزان القوى، داخل مجتمع الثورة، بين قوًى تختلف في الرؤية إلى ذينك الهدفين، تماماً مثلما إن نجاح الحركات الاجتماعية الشعبية في إنهاء حكم الاستبداد والفساد، في البلدان التي لم تنجح فيها الثورة بعد، يقرّره ميزان القوى الداخلي بين هذه الحركات ونظم الحكم التي انتفضت ضدّها. وعليه، ينبغي الانصراف مؤقتاً عن الانشغال كثيراً بمضمون هذه الأهداف، في المرحلة الحالية، والانصراف ـ بدلاً من ذلك ـ إلى التفكير في دلالتها؛ أعني في دلالة أن تكون الحرية والعدالة الاجتماعية في قلب مطالب الاحتجاج والثورة، وأن تكون لها كلّ تلك القدرة التعبوية والتحشيدية التي أنتجت حالةً من النهوض الجماهيري غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر.

يمثل الجَمْع بين مطلبيْ الحرية والعدالة الاجتماعية، في مجرى الحركات الثورية والاحتجاجية، اليوم، أوّل شكل من أشكال **الاقتران بين المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوعي العربي**، وفي حركات النضال المعاصرة. حَصَل مثل هذا الاقتران ـ قبل عقود ـ بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية، عند القوميين والماركسيين العرب. لكنها المرة الأولى التي يحصل فيها النظر، بعين التركيب، إلى السياسيّ والاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ معاً بعد طُولِ تمييزٍ ومُقَاطَبَةٍ بينهما. فلقد انقسم الوعي السياسيّ العربي ـ شأنه شأن الوعي السياسي في العالم قاطبة ـ بين مشدِّدٍ على الحريات **والحقوق السياسية** (= الديمقراطية) ومشدِّدٍ على **الحقوق الاجتماعية الاقتصادية** (=العدالة الاجتماعية). ارتبط الليبراليون بالمطلب الأول، بينما ارتبط اليساريون ـ ماركسيين وقوميين ـ بالمطلب الثاني. وكان الاستقطاب بين الفريقيْن حادّاً وشاملاً، يبدأ من المصادر والمراجع ولا ينتهي بانقسام العالم إلى

معسكريْن، منعكساً بنتائجه على الحركات الشعبية، المنقسمة بدورها إلى جمهوريْن متقابليْن.

لسنا ندرك الآن، على وجه التحقيق، إنْ كان تردُّدُ شعاريْ الحرية والعدالة الاجتماعية يجري داخل «شارع» موحَّدٍ ومُلْتَفٍّ حول المطلبين معاً، أم أن لكلّ مطلب جمهوره، والصدفةُ وحدها والمناسبةُ (=الاحتجاج) جمعتْ بينهما! في كلّ حال، حسناً أن «الشارع» اتَّسَع هذه المرة للجَمْع بين ما كان مفرَّقاً، ولو جَمْعَ جِوَارٍ وتَعَايُش. يبقى أن نتطلع إلى جَمْعٍ آخرَ **تركيبيٍّ** بين مطلبيْن ليسا منفصليْن في الماهية وإنْ بَدَا أمرهما كذلك إيديولوجيّاً، أي بعد أن وَقَع تزوير معنى الحرية والعدالة الاجتماعية في العالم المعاصر، فتحوَّلَتَا من مطلب إنساني إلى **إيديولوجيا سياسية** تقوم عليها نُظُم حكم ومعسكرات دولية! كَتَبْنَا، في مناسبات عديدة، أن العلاقة بين الديمقراطية (الحرية) والاشتراكية (العدالة الاجتماعية) علاقة **تلازُم ماهويّ** مأتاه من أن الإنسان لا يمكن أن يكون حرّاً إن لم يقع إنصافُه اجتماعيّاً، ولا يمكن أن تُؤْخَذ حقوقُه بالنَّصَفَةِ إن لم يكن حرّاً. الاستبداد يعتدي على حقه السياسي، والاستغلال والفساد يعتدي على حقه الاجتماعي، وهو لا يقبل المقايضة بين حقّين غير قابلين للمساومة بدعوى أن واحداً منهما أفضل من الثاني أو أَوْلى. هكذا دعوْنا إلى بناء معادلة تركيبية ـ جدلية بين المطلبين والهدفين على قاعدة رؤية نظرية مقتضاها أن **الديمقراطية توزيعٌ عادل للسلطة، والاشتراكية توزيعٌ عادل للثروة**، الجامعُ بينهما موضوعيٌّ وإنسانيّ، والفاصل بينهما إيديولوجيّ.

بيروت، ٨/ ٧/ ٢٠٠١

توازن الإرادات
في تجربة الثورات

أَوْحَتْ إلينا الثورتان التونسية والمصرية بيُسْرِ سلوكِ التغيير الثوري للأوضاع في البلاد العربية، وبأن سبيل ذلك التغيير مفتوحٌ أمام إرادة الشعب ما إنْ يكسر حاجزَ الخوف، ويمتلك إرادته، ويقرّر منازلةَ السلطة المستبدة في الشوارع والساحات العامّة. ذلك إيحاءٌ أغرتْ به، وبالاطمئنان إلى محموله، سرعةُ الإنجاز السياسيّ العظيم في تونس ومصر: وقد أخذ من الثورتين مجتمعتين مالا يزيد زمناً عن ستة أسابيع، ثم الكلفة القليلة نسبيّاً من التضحيات البشرية التي قدّمها الشعْبان قرباناً للحرية. ولقد كان للقيود التي ضَرَبَتْها الأحداث على وحشية السلطة في البلديْن، فَكَفَّت غريزة القتل وسفكِ الدماء لديها، أثرٌ في ترسيخ ذلك الاعتقاد، وفي تعميم الظنّ بأن ظرفيةَ الثورة العربية وضغطَ قواها الشعبية، وقيمَ العالم المعاصر وأخلاقياته، ستكبح جِماح غريزة العدوان الدموي، لدى النظام الاستبداديّ العربي، وتُفْسح مساحةً أمام الشجاعة العامّة في إعلان الخروج عن طاعة الحاكم الطاغية وجلاوزة أجهزة أمنه.

الانتفاضات والثورات المتعاقبة تكذّب اليوم، بكلّ أسف، ذلك

الظنّ الوردي الذي استقر في الأذهان والنفوس، غِبَّ نجاح الثورتين الكبيرتيْن. بعد خمسة أشهر من اندلاع الحركات الاحتجاجية العربية، في عِدَّةٍ من البلدان، وانتقالها من طور المطالبة بالإصلاحات إلى طور السّعي في إسقاط النظام، مازالتِ المواجهة بين إرادتيْ الحريّة والاستبداد لم تستقرَّ على مآلٍ نهائيٍّ أو مطاف أخير. مازالت وقائعُها في حالٍ من السيولةِ؛ بحيث تُنْجِبُ الأحداثُ الأحداثَ من دون أن تتبيَّن ملامحُ قابلةٌ للقراءة والاستنساخ. لم يسقُط نظامٌ عربيٌّ جديد، منذ مائة وخمسين يوماً من المعركة الطاحنة بين الشعب والنظام، لكن أحداً من الناس لم يتعب من ركوب حلم الحرية والانعتاق من أصفاد القهر، ولم يَعُد إلى بيته. كلّ الذي جرى ويجري أن دماءَ كثيرةً سالت، وآلافاً من الشهداء سقطوا برصاص السلطة، وأضعافَهم جُرحوا، وأضعافَ أضعافهم سِيقوا إلى السجون والمعتقلات. . . وما خفيَ أعظم؟

ليس من توازنٍ في القوى بين الفريقيْن: الشعبُ أعزلُ إلّا من إرادته وكرامته، والسلطةُ مدجَّجةٌ بالسلاح، والثورةُ مدنيةٌ سلْمية، والقَمْعُ مسلّحٌ. الذين لم يحملوا السلاح في وجه السلطة، لأنهم لا يملكونه، أو لأنهم لا يرغبون في استخدامه، دفعوا الثمن غالياً؛ وهو ثمنٌ موضوعي تدفعه كلُّ ثورةٍ مدنية عزلاء من السلاح، وخاصة حين تندلع في بلدٍ ترسخت ثقافةُ القمع وقيمُه في نظامه السياسي الحاكم. والذين حملوا السلاح في وجه السلطة الديكتاتورية، للردّ على وحشيتها في القمع والقتل الجماعيّ، وكوّنوا جيشاً أو مليشيات، دفعوا ثمناً أغلى لأنهم خاضوا المعركة التي يرتاح إلى خوضها كلُّ نظام فاشيّ دمويّ، ووفّروا لغريزة العدوان عنده الذرائعَ كافة. لكن الثورة، في الحاليْن، لا تتوقف شرعيتها على حيازتها التوازن في القوى، وما من ثورةٍ في التاريخ،

ولا من حركة تحرُّرٍ في وجه الاستعمار، انتصرت لأنها احْتَازت توازنا في القوى احتيازاً، ولو هي انتظرت ميزان القوى لَمَا تَحَرَّر شعبٌ من الاستعمار الخارجي، ولا تحرَّر من الاستعمار الداخلي.

لم يكن مثلُ هذا التوازنُ في القوى متوفراً في تونسَ ومصر، ومع ذلك فإن فقدانَه مَا مَنَعَ الشعب في البلدين من تحصيل النصر وإنجاز الثورة. وإذا كان من الجائز، في مثل هذه الحال، أن يتساءل المرء عن الأسباب التي تفسر نجاحَ الثورة في مهدها التونسي والمصري، وتعثُّرَها في بقية البلدان العربية الثائرة شعوبُها، على ما بينها جميعاً من تَشَابُهٍ في المعطيات الموضوعية، ومنها فقدان التوازن في القوى بين الشعب والنظام، فإن أسباب النجاح والتعثّر والمراوحة هناك لا تعود - قطعاً - إلى الفارق في التضحيات وكثافة الضغط الشعبي، بمقدار ما تُرَدّ إلى المعدّل المرتفع للقوة القمعية المستخدَمة في مواجهة الانتفاضات. وبيانُ ذلك أن سعة الاحتشاد الجماهيري والضغط الشعبي وطُولِ النَّفَس في المواجهة، وجسامة التضحيات في الأرواح والأبدان والأنْفُس. . .، إنما كانت أعلى في بلدان الانتفاضات الجارية اليوم ممّا كانتْهُ في تونسَ ومصر. ولذلك، قد يكون ممّا يفسّر هذه المفارقة أنّ نظاميْ بن عليّ ومبارك - على شراستهما - أَرْحَمُ من غيرهما من الأنظمة التي تُسْفِك اليوم دماء شعوبها من دون رادع سياسي أو أخلاقيّ، وتمارس طقوس القَتْل الجماعيّ وكأنها تواجه عدوّاً خارجيّاً، وتُخرج الجيش من ثكناته، أو من مواقعه على حدود الوطن، لتحوِّله إلى شرطةٍ تلاحق المتظاهرين في الساحات والشوارع والحارات!

إذا كان هذا الانفلات الأعمى والمجنون لغرائز القتل عند النظام العربي، اليوم، يُفَاقِم من حال الاختلال الفادح في توازن

القوى المادية بين السلطة والشعب، فإنه ليس يبرّر للأخير، ولا لبعض القوى السياسية الصغيرة والمغامِرة فيه، أن تلجأ إلى السلاح للردّ على العنف الدموي للسلطة، لأن في مثل ذلك اللجوء المغامر إخلالاً بالتوازن الوحيد الذي يملكه الشعب في هذه الملحمة، وأعني به **التوازن في الإرادات**. نعم، ثمة توازن في الإرادات هو وحده الذي يفسّر لنا هذه الكمية الخرافية من العزم والتصميم والإصرار لدى الشعب. إنه التوازن الذي يجعل كفَّة الحرية موازِنةً لكفَّة الاستبداد القائم...، بل أثقل منها في الميزان.

بيروت، ٢١/ ٧/ ٢٠١١

في تطور شعارات الاحتجاج

تُقْرَأ الثورات والانتفاضات من شعاراتها بمثلِ ما تُقْرأ من نتائجها السياسية والاجتماعية التي ولّدتْها. هذا تحصيلُ حاصل في تجارب التغيير، أو الحركات الاجتماعية في التاريخ الإنساني، وفي العالم المعاصر على نحوٍ خاص. إذِ الشعاراتُ، في العادة، عنوانها الرسمي الذي يَسِمُها، ويعرّف بها، وبحدود ما تطلُبُه لنفسها وتسعى فيه. وإلى أن للشعارات وظيفةً اجتماعية تعبوية وتحشيدية، لا غنًى عنها في أيّ حَرَاكٍ شعبي، فإن من وظائفها أن تكثِّف المطالب الشعبية - بل وحتى الرُّؤى البرنامجية - في جُمَلٍ قصارٍ شديدةِ الدلالة، ويسيرةِ الاستعمال والتّرداد. ولا يكاد احتجاجٌ شعبيٌّ، في عالمنا المعاصر، حتى في أبسط أشكاله النقابية المطلبية، أن يشذ عن قاعدة الانتظام تحت شعار ناظِمٍ وجامع.

ردَّدَتِ الساحات العربية في انتفاضاتها المتوالية، منذ مطلع العام ٢٠١١، سيْلاً عارماً من الشعارات السياسية كُتِبَ لبعضها أن يَفْشُوَ أمرُه أكثر من غيره، وأن ينتظم حوله إجماعُ المشاركين في المظاهرات والمسيرات الحاشدة، فيصير عنواناً جامعاً للحَرَاك. والحقُّ أن المرءَ لو جرَّب تدوين جُملةَ ما حمله ملايين المتظاهرين العرب من شعارات، على مدار الأشهر السبعة المنصرمة، لألْفَى

نفسَه أمام آلاف الجُمَل التي نُسِجَت للتعبير عن اللحظة ومطالبها، فَحُمِلت مكتوبةً على اللافتات، أو هَتَفت بها الحناجر. وهي شعارات متنوعةٌ بتنوّع الأطياف السياسية والاجتماعية لمن صاغوها ورفعوها وردّدوها. وربما كان في جملتها ما وُلِدَ ومات في لحظته، وما بقي منها حيّاً لأيام، وما حَمَلَهُ قسمٌ من المتظاهرين دون آخر. ولكنّ قليلاً منها عُمِّرَ، واستقامت له شروط البقاء، فأصبح في عداد الشعار العام الجامع: الممتد أفقيّاً في البيئات والأمكنة والأجيال.

يحكُم الشعارات مبدأ صراع البقاء الدارويني: لا يبقى منها حيّاً إلّا أقواها؛ وأقواها الشعاراتُ التي تتحَصَّل قبولاً عموميّاً أكثر من غيرها. وليس مَأْتَى قوَّتها من بلاغتها، أو إيقاعيَّتها، أو يُسْرِ تردادها، فهذه جميعُها، وإن كانت من مُعِدّات الحبكة الجيّدة وشروطها التيسيرية، ليست أكثر من إكسسوارات فنية خارجية، بل إن قوّتها من قدرتها التمثيلية والتعبيرية عن مطالب الناس المشاركة في طقس الاحتجاج الجماعي. والقوَّة هذه لا تُولَد على مقتضًى قَبْليّ منذ البداية، وإنما هي تنمو في رحم الحَرَاك الاجتماعي وتنضج. لذلك ما كان غريباً أن بعض الشعارات، الذي أصبح له الفُشُوُّ والإجماع والظهور على غيره من الشعارات، لم يكن أمرهُ كذلك في البدايات، بل أحياناً ما صُرِفَ النظر عنه، وتُعُومِلَ معه وكأنه يفرض على فعْلِ الاحتجاج الاجتماعي ما ينوءُ هذا بحمْله، قبل أن تنضج ـ في أحشاء الاحتجاج عينه ـ شروط صيرورتهِ شعار المتظاهرين جميعاً، بل أمّ الشعارات في يومياتهم.

والحاصلُ أن أكثر شعارت الاحتجاج العربي كان متواضع المطالب، في لحْظات الحَرَاك الأولى، ولم يَكَد أن يَبْرَح الحدود المطلبية الإصلاحية، في الأعمّ الأغلب من الساحات التي شهدت احتشاداً شعبيّاً؛ فلقد دار المعظم من شعارات الاحتجاج على

مطالب مثل: إطلاق سراح المعتقلين، وإلغاء قوانين الطوارئ، ومقاومة الفساد، وفك الارتباط بين الحزب والدولة، وإقرار التعددية السياسية، واحترام حرمة القضاء وإقرار استقلاليته. . . إلخ. وهذه مطالب كان يَسَع أيَّ نظام عاقل إجابتَها منذ الأيام الأولى للانتفاضات، فيستوعب الحالة الاحتجاجية التي نشأت، ويوفّر على نفسه مواجهة المجهول الذي تحبل به. غير أنه، وباستثناء حالتيْ المغرب وعُمان، اللذيْن أقدم النظام فيهما على ما ينبغي أن يُقْدِم عليه أيُّ نظامٍ عاقل من إصلاحات، تَكَفَّل الغباءُ، والتعنُّتُ، والشغفُ الأعمى باحتكار السلطة، واحتقارُ المعارضة والشعب. . . بتوفير المناخ الموضوعي لانعطاف الحركات الاحتجاجية نحو شعارات جديدة، راديكالية، تتخطى المطالب الإصلاحية وتَفيض عن حدودها.

وُلِدَت في هذه المناخات من يأس الفكرة الإصلاحية في اختراق قلاع التعنُّت الرسمي الشعاراتُ التي ستوقِد النار في الهشيم، وتحشد حولها ملايين الناس، وتتحول إلى لسانٍ واحدٍ جماعيّ ناطقٍ بإرادةٍ واحدة. وتلك كانت حال شعار «إرْحَل»، وشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وما في معناهما. وهكذا، وبسرعة، تحوّلت شعاراتٌ معزولة، حملتْها في البداية أقلية راديكالية في أوساط المتظاهرين، إلى شعارات ملايينية صاغت للشعب برنامجه السياسي، وللانتفاضات خطّ سيرها. هكذا بدأت الأمور وهكذا انتهت في تونس ومصر في بحر أسابيع معدودة. لم يكن أحدٌ من الذين تظاهروا يتخيَّل، في اللحظة الأولى للتظاهر، أن الأحداث ستتسارع بهذه الوتيرة التي تحركت بها، وأن الأمور ستنتهي إلى سقوط النظام القائم. أكثرهم طموحاً وتفاؤلاً كان يعتقد أن الضغط الشعبي سيُثمر بعضاً قليلاً من الإصلاحات يُشْبع حاجته

الدنيا، ويبرِّر له العودة إلى بيته ظافراً ببعض المكاسب. غير أن التعنُّت، وشهوة السلطة، والقمع الدمويّ، أنتجت نقيضها الموضوعي: الحالة الثورية. وهكذا كانت السياسة الرسمية هي نفسُها مَن صنع ذلك الانتقال في الحركة الاحتجاجية من الشعارات الإصلاحية إلى شعارات الثورة.

مرَّ الدرسان التونسي والمصري ولم يَتَّعظ بهما من كان عليه أن يتعظ؛ مازالت الأخطاء عينُها تتكرر من قِبَل السلطة، ومازالت الاحتجاجات تتعاظم حجماً، وتتَّسع نطاقاً، فتنتقل شعاراتها من المطالب الإصلاحية المتواضعة إلى النداءات الكبرى الحاسمة: «ارْحَل»، «الشعب يريد إسقاط النظام». إنه الثمن الفادح للتمسّك الأعمى باحتكار السلطة. . . والسلطةُ كالنَّفْس أَمَّارةٌ بالسوء.

بيروت، ٢٦/٧/٢٠١١

المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج

(١)

اجتمعت عواملُ مختلفة، متفاوتةُ الأثر، لتفتح أمام خيار الإصلاحات الدستورية في المغرب، إمكان التحقّق بعد أن حصل تردّدٌ في شأن الإقدام عليه، في السنوات العشر الماضية، على الرغم من تكرُّر الدعوة إلى ذلك في أوساط المجتمع السياسي ـ وقد حَمَلَ عليها تبيُّنُ الحدود المتواضعة للتعديلات الدستورية المصوّت عليها في العام ١٩٩٦ ـ وعلى الرغم من أن قيام عهدٍ جديدٍ في البلاد، غداة رحيل الملك الحسن الثاني وتولّي الملك محمد السادس مقاليد البلاد، يفرض مثل تلك التعديلات بما يتناسب وموجبات الحقبة الجديدة. والعوامل تلك ما اجتمعت حديثاً وعلى حين غرة، وإنما أكثرُها وُجد متصلاً بعضُه ببعض في فترة ماضية قريبة، لكن اقتران اجتماعها اليوم بظرفيةٍ سياسية جديدة وفّر لها مساحة إمكان لم تكن متاحة حتى زمنٍ قريب.

نميّز، في هذا المعرض، بين ثلاثةٍ من أظهرها وأفْعلها اليوم: إرادة القوى الديمقراطية، وجمهورٍ عريض من الشعب، ورغبتها في استكمال عملية التصحيح لأوضاع النظام السياسي في المغرب، التي انطلقت مع التصويت على التعديلات الدستورية للعام ١٩٩٦. وحاجة النظام إلى إصلاح نفسه وتعزيز صورته الديمقراطية التي حرص الملك على تكريسها منذ تصفيته بعض مواريث حقبة القمع السابقة لتوليد الحكم. ثم الضغط الشعبي الكثيف، المطالب بالإصلاح والديمقراطية، الذي شهد انعطافةً مفصلية منذ بداية العام ٢٠١١.

منذ وقّع رجالات الحركة الوطنية المغربية «عريضة المطالبة بالاستقلال»، في ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤، كان واضحاً أن شكلاً من أشكال التلازم بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية نشأ في الوعي الوطني على نحوٍ مبكّر، وعبّر عنه تشديدُ العريضة على وجوب تمتيع المغرب المستقل بمؤسسات ديمقراطية منتخبة. وما توقّف حزباها الرئيسان («حزب الاستقلال»، «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية») عن الإلحاح على المسألة الدستورية غِبَّ استقلال البلاد، وفي عز مشاركتهما في تشكيل حكومات العهد الأول للاستقلال (= حكومة الزعيم الاستقلالي الحاج أحمد بلافريج، وحكومة الزعيم الاتحادي عبد الله إبراهيم). غير أن «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بدعم من نقابة « الاتحاد المغربي للشغل» (بزعامة المحجوب بن الصدّيق)، وتيار المقاومة وجيش التحرير في الحزب (بزعامة محمد الفقيه البصري)، دفع بالمطلب الدستوري بعيداً حين شدّد على وجوب انتخاب هيئة تأسيسية لوضع الدستور، وهو ما رفضه النظام وأسقط المطالبة به ليفرض ما ظلّ يُنعت في أدبيات « الاتحاد الوطني» واليسار باسم الدستور الممنوح.

ومنذ وضع أول دستور للبلاد في العام ١٩٦٢، شهد المغرب ستة تعديلات فيه: أربعة منها أساسية في الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦، واثنان جزئيان حول سنّ ولاية العهد (١٩٨٠)، وحول توقيت عرض الميزانية الرسمية للدولة على المناقشات في البرلمان. وباستثناء تعديلات العام ١٩٩٦ التي صوّت «الاتحاد الاشتراكي» ـ بزعامة عبد الرحمن اليوسفي ـ عليها، فقد ظل الحزب طيلة الفترة الفاصلة بين العام ١٩٦٢ وبداية التسعينيات ـ في عهد قادته الثلاثة الكبار: المهدي بنبركة وعبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد ـ ممتنعاً عن التصويت على دستورٍ لم يَجِد عن اعتباره ممنوحاً: حتى وهو يشارك في كل الانتخابات النيابية، والبلدية، والقروية، التي نُظِّمت في نطاق أحكام الدستور عينه. ولم يكن عسيراً فَهْمُ سبب هذا التحوّل «المفاجئ» الذي طرأ على موقف الحزب من شرعية نصٍ دستوري ظل يطعن فيها طويلاً وباستماتةٍ وإصرار انهارت بهما الثقة بينه وبين النظام؛ فلقد كان على الحزب ـ حينها ـ أن يصوّت لصالح الدستور حتى تتشكل حكومة «التناوب التوافقي»: التي ترأَّسها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي في مارس/ آذار ١٩٩٨ بعد حصول الحزب وحلفائه على ثلث مقاعد مجلس النواب في انتخابات العام ١٩٩٧.

والحق أن هذا التحول ما بدأ هكذا بغتة في العام ١٩٩٦، بل أرهصت مقدماته في العام ١٩٩١؛ حين وجه كاتبه الأول الراحل عبد الرحيم بو عبيد والأمين العام السابق لـ «حزب الاستقلال» الأستاذ أمحَمَّد بوستة مذكرة دستورية إلى الملك الحسن الثاني، فُهم منها أن الحزبين مستعدان للتفاهم على صيغة دستورية تحظى بالتوافق، وتكسر قاعدة مقاطعة التصويت على الدستور، أو التصويت عليه سلباً، التي دُرج عليها. وليس من شك في أن الملك

كان في حاجة إلى كسر تلك القاعدة التي حرمت النظام من الاعتراف الجماعي بشرعية الدستور. وقد فتحت المذكرة الدستورية الطريق أمام تشكيل «الكتلة الديمقراطية» (= من «الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب الاستقلال»، و«الاتحاد الوطني»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» قبل انسحاب عبد الله إبراهيم منها)، مثلما فتحت الطريق أمام التعديلات الدستورية بتاريخ ٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، والتي لم تَرْضِ أحزاب الكتلة.

هذه لمحة تاريخية ضرورية لبيان المكانة التي شغلتها المسألة الدستورية في الخطاب السياسي للحركة التقدمية المغربية وتراثها النضالي، ثم لإضاءة جانب من جوانب التطور الذي سلكته المطالبات الدستورية وصولاً إلى الصيغة الدستورية الجديدة التي استقرت عليها في الاستفتاء الشعبي لليوم الفاتح لشهر يوليو/تموز ٢٠١١.

* * *

لم يكن لتكريس صيغة «التناوب التوافقي» التي أنتجت، حتى الآن، ثلاث حكومات تعاقب على رئاستها ـ منذ العام ١٩٩٨ حتى اليوم ـ عبد الرحمن اليوسفي وإدريس جطّو وعباس الفاسي، وسمحت لقوى «الكتلة الديمقراطية» بالمشاركة فيها وإدارتها، أن يضع فصلاً ختامياً للمطالبة باستكمال الإصلاحات الدستورية. صحيح أن التشديد على هذه المسألة تضاءل، حجماً وكثافةً، وتراخى حماسة عمّا كان عليه في سنوات التسعينيات وما قبلها، لكنه لم يكن يوفّر مناسبةً سانحة للجهر بنفسه: في مؤتمر حزبيّ، أو في اجتماع جهازٍ تقريريٍّ لحزب من أحزاب اليسار، أو في بيانٍ

سياسيّ مشترك. . . إلخ. ولقد كان مما فرض تجديد خوض الحديث فيه أن تجربة «التناوب التوافقي» عينَها، والتجربة النيابية الناشئة في أعقاب الانتخابات البرلمانية في الأعوام ١٩٩٧، و٢٠٠٢، و٢٠٠٧، اعتورتْها شوائبُ عدّة، وكشفت عن مواطن الخلل في البنيان الدستوري، الأمر الذي سوّغ العودة المتكررة إلى مطلب الإصلاحات الدستورية.

حين نشأت الظرفية المناسبة للذهاب بهذا المطلب من الخطاب السياسي إلى الشارع، وكان ذلك في سياق انطلاق مسلسل الثورات العربية، وميلاد حركة ٢٠ فبراير في المغرب، كان المطلب هذا يستقر على صيغة ـ وعلى شعار ـ **الملكية البرلمانية**، ويُنْتِجُ جمهورَه السياسي والاجتماعي الحامل له والذاهب به إلى مستوًى من الضغط الشعبي غير مسبوق. كان المطلب هذا سياسياً ومبكراً في أول مرة، ويعود تاريخه إلى المؤتمر الثالث لـ «الاتحاد الاشتراكي» في أوائل ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٧٨. ثم ما تلبث «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» (ثم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» بعد انقسامها) أن انفردت بحمله والتنظير له. لكن المطلب هذا تَحَيَّنَ وفَرَضَ نفسه منذ شباط/ فبراير ٢٠١١، وأمسى مطلباً شعبياً، الأمر الذي حَمَلَ أحزاباً أخرى من اليسار واليمين على تبنّيه، وتقديم مقترحاتها الدستورية على قاعدته، مثلما حمل لجنة التعديلات الدستورية على إثباته في مسوَّدة الدستور، وحَمَلَ على تثبيته في الصيغة النهائية المعروضة على الاستفتاء وإنْ قُرِن فيها وصفُ الملكية بالبرلمانية بأوصاف أخرى مترادفة (دستورية، ديمقراطية، اجتماعية. . .).

ومع أن الدستور المعدَّل الحالي حظِيَ بنسبة تصويت شعبيّ عالٍ في استفتاء ١ تموز/ يوليو ٢٠١١، وبموافقة الأحزاب السياسية

الأكبر والأهم في البلاد، ونُظر إليه كنصٍّ توافقيّ أخذ بمقترحات الجميع ولم يفرض نفسه على الشعب والمجتمع السياسي كدستور ممنوح...، إلّا إنه ظل في وسع أحزاب وجماعات سياسية أخرى أن تعارضه، وأن تقاطع التصويت عليه، أو أن تدعو إلى التصويت ضدّه، وأن تنتقده بشدّة وتصفه بأنه دستور ممنوح، وأن ترى فيه نكسةً سياسية وإحباطاً لمطالب التغيير، وأن تعثر فيه على ملامح صريحة أو مُضْمَرة للحكم الملكي المطلق... إلخ. وتلك حال أحزاب وجماعات سياسية وحركات احتجاجية مثل حركة ٢٠ فبراير، و«حزب الطليعة» و«الحزب الاشتراكي الموحّد». وليس للباحث الموضوعيّ، وأيّاً يكن موقفه من هذا النمط من الرفض الراديكالي للدستور الذي ينوء البلد وتوازناتُه السياسية والاجتماعية بحمْله، إلّا أن يستدمج هذا الرفض في التراث النضالي الديمقراطي المغربي، وأن يرى فيه مقدّمةً مبكّرة لطورٍ جديدٍ قادم من الإصلاح الدستوري، أو قُل من استكمال حلقاته وصولاً إلى الملكية البرلمانية.

* * *

حكمت النظام السياسي في المغرب ـ منذ وضع أول دستور للبلاد في العام ١٩٦٢ ـ مفارقةٌ مثيرة: **التشدُّد في النصوص** (الدستورية والقانونية) **والمرونة** ـ وأحياناً التسامح ـ **في التطبيق.** ومن داخل هذه المفارقة كان يمكن لكثير من الهوامش أن تُفْتَح أمام حياة سياسية مستقرة ومنتظمة إلى حدّ. من يقرأ الدستور المغربي في صيغته التأسيسية الأولى، وفي صِيَغه المعدّلة إلى حدود ما قبل الدستور المعدّل الجديد، أي خلال قرابة خمسين عاماً (١٩٦٢ ـ ٢٠١١)، قد لا ينتبه إلى الكثير من فصوله التي تقضي أحكامُها بإقرار حقوق سياسية ديمقراطية عديدة كالحريات،

والتعددية السياسية، والتمثيل، والرقابة على العمل الحكومي، والضمانات القانونية أمام القضاء، والمساواة في الحقوق والفرص بين الجنسين. . . إلخ، لكن الذي لا شك فيه أن الذي يشدّ انتباهه أكثر (هو) ما يتمتع به الملك من سلطات عدّة وغير مقيّدة، وخاصة تلك التي يتضمنها الفصل ١٩، فصل الفصول في الدستور المغربي. هذا ما كان في أساس النظرة النمطية إلى الملكية في المغرب كملكية مطلقة.

والحقّ أنه ليس من اليسير على من يعرف النظام المغربي من الداخل أن يقول، باطمئنان، إن نظام الحكم الذي ساد في المغرب، قبل الاستفتاء على الدستور الجديد في ١ يوليو/تموز ٢٠١١، هو نظام الحكم الملكي المطلق إلّا إذا اختار أن يستنتج ذلك من نصوص الدستور، أو شاء اختزال الدستور في الفصل ١٩. وفي الظّن أن مثل هذه **القراءة النصوصية** ليس سبيلاً صحيحاً لفهم طبيعة النظام السياسي القائم، ولا لإطْلاعنا على خريطة الممكنات السياسية فيه ممّا لا نجد في النصوص ما يقابله ويقضي به. وإذا كان في جملة ما تُخطِئُهُ هذه القراءة أنها تسقط في نزعة اختزالية (Reductionisme) حيث لا ترى في النص الدستوري سوى فصله التاسع عشر، وتضرب صفحاً عمّا سواه من فصول تقرِّر أحكامُها حقوقاً معتبرة، فإن مما تُخطئ الانتباه إليه هو أن **الدستور الضمني** غير المكتوب أفعل أثراً ـ في أحايين عدة ـ من الدستور المكتوب. وهذه حقيقة يقوم عليها أكثرُ من دليلٍ في المغرب وفي حياته السياسية منذ الاستقلال.

في ضوء هذه القاعدة، يمكننا أن نلحظ **حقيقتين** مترابطتين: **أولاهما** أن سعة السلطات التي تعود إلى الملك لم تمنع المغرب من أن يتمتع ـ منذ استقلاله ـ بأسباب حياةٍ سياسية مستقرة

ومنتظمة نسبياً، تَوَفَّرَ فيها الحد الأدنى من الحريات (حركة التعبير، والتنظيم، والتظاهر، وتشكيل الجمعيات والأحزاب. . .)، وانتظمت فيها المواعيد الانتخابية، وحصلت فيها المرأة على الكثير من حقوقها، والعمّال والفلاحون والمهنيون على حقهم في الانتساب إلى نقابات مستقلة عن السلطة. . . إلخ. **وثانيها** أن الصلة، التي ما انقطعت، بين الملك والحركة الوطنية أنضجت شروط تفاهمات متبادلة تجاوزت معطياتُها ونتائجُها نطاق النصوص الدستورية المكتوبة والأطر المؤسسية القائمة. وفي نطاق مثل هذه التفاهمات (= الدستور الضمني) أمكن ـ مثلاً ـ تدشين سياسة «التناوب التوافقي»؛ الذي سمح لأحزاب «الكتلة الديمقراطية» أن تشكّل حكومة بقيادة زعيم «الاتحاد الاشتراكي» عبد الرحمن اليوسفي، وأمكن إعمال قاعدة « المنهجية الديمقراطية» التي سمحت بتأليف حكومة عباس الفاسي الحالية.

ومع أنه ظل من المُستحَب أن يغطي هذا «الدستور الضمني» الثُّغَرَ ومَواطن الخلل في الدستور المكتوب، ظلّ من المأمول أن تُجْسَر هذه الفجوة نهائياً من طريق كتابة دستور عصريّ يُعاد فيه توزيع السلطة على نحو متوازن، وتنتقل به سلطات عدة للملك إلى الحكومة والبرلمان. وقد نُظر إلى العهد الجديد، منذ تولي الملك محمد السادس لمقاليد البلاد في تموز/ يوليو ١٩٩٩، بوصفه العهد المناسب لمثل هذه الثورة الدستورية التي ينتهي بها عهد الملكية التنفيذية لتحلّ محلّها ملكية برلمانية. وقد شجعت سياسات الملك محمد السادس على الذهاب في هذا الاعتقاد، وخاصة تلك التي تكرّست لتصفية مواريث الاستبداد والقمع، وإنصاف من أصابهم أذًى منها، أو سعيه الحثيث لتصحيح صورة الملكية في الوعي الجماعي، من خلال إسباغ الطابع الاجتماعي عليها كمؤسسة منصفة للفقراء، أو

دعوته إلى تبنّي «مفهوم جديد للسلطة». على أن هذه الانتظارات الدستورية طال أمدُها قليلاً قبل أن تضعها المتغيرات الثورية العربية على جدول الأعمال مسألةً للتنفيذ، ثم مدخلاً إلى استيعاب ذيول ما يجري خارجاً على داخلٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ جاهزٍ للاستقبال.

أُجيبَ عن هذه الانتظارات الدستورية جواباً رسمياً عميقاً في خطاب الملك محمد السادس في التاسع من آذار/ مارس ٢٠١١. ولعل خطاب ٩ آذار/ مارس ثاني أهم خطاب في تاريخ المؤسسة الملكية في المغرب، بعد خطاب جدّه الملك محمد الخامس الذي أعلن فيه استقلال المغرب قبل ستة وخمسين عاماً. وليس من باب المبالغة والتزيّد أن يقال إنه الخطاب الذي يفتح طريقاً نحو **إعادة تأسيس الملكية في المغرب** على نحوٍ عصري؛ إذْ ليس تفصيلاً أن يضع الملك سلطاته ـ ما عدا إمارة المؤمنين ـ أمام المناقشة الدستورية والتداول السياسي والتعديل، بعد أن كانت لعقودٍ منطقةً محرّمة على التفكير، وخارج أيّ نقاش عموميّ أو غمز ولمز؛ ولا أن يؤلِّف لجنةً للتعديلات، معظم أعضائها من غير المحسوبين على السلطة، وأن يطلب منها الاجتهاد خارج نطاق توجيهاته وبحرّية مهنية تامّة.

إن الذي يستفيده المرء من هذه السياقات هو أن من العوامل الرئيس في التمكين لهذا الإصلاح الدستوري، فضلاً عن النضال الديمقراطي للشعب وقواه، عامل **الإرادة الملكية**. إن أيّ محلّل موضوعي، عارف بسياقات السياسة في المغرب، لا يسعه إلا الاعتراف بأن إرادة الملك في التغيير اختصرت الطريق على الإرادة العامة للتغيير.

* * *

مثلما بدت حركات الشباب العربية مفاجِئَة للجميع: في زخمها الثوري، وقوة الإصرار لديها، ورباطة جأشها في مواجهة بطش أجهزة القمع، كذلك بدت حركة ٢٠ فبراير الشبابية المغربية حين انطلقت، وحين حشدت جموع الناس وراءها، وحين صاغت شعاراتها بجرأة، وواجهت أجهزةَ الأمن في مسيراتها والاعتصامات. كانت تعرف، منذ البداية، ماذا تريد، وأفصحت عنه في مفردات مطلبية في غاية الوضوح: الإصلاح السياسي، محاربة الفساد، إقامة الملكية البرلمانية. لم تبدأ بشعارات متواضعة لتنتهي إلى رفع أخرى أعلى سقفاً وأشدّ راديكالية، مثلما حدث في ساحات عربية أخرى، وإنما تمسكت بما به ابتدأت ولم تَحِدْ عنه. وهي، بهذا الحسبان، ما سقطت في تجريبيّةٍ هي عدوُّ كل حركة نضالية في التاريخ، لأن قدراً كبيراً من الوضوح كان لدى حَمَلَةِ فكرتها والقائمين على أمرها من القيادات الشبابية.

والقول بالمفاجأة إنما ينطوي على اعترافٍ بوجود فجوة بين الأجيال في المغرب، كما في البلاد العربية كافة، تفسّر وحدها لماذا لا يقع الحدّ الأدنى الضروريّ من التَّمَاسّ والتواصل الذي يسمح بحُسن التوقّع، أو بحُسن التقدير، أو - على الأقل - بتخفيف وقع المفاجأة على من وقعت عليهم من النخب والرأي العام. وقد يصحّ أن يقال إن الذي تفاجأوا بالحركات الشبابية، وطاقاتها الاحتجاجية والثورية، كُثْر: السلطة بأجهزتها واستخباراتها، والأحزاب السياسية والصحافة والإعلام، والقوى الدولية وسفاراتها. ويصحّ أن يقال ذلك عن البلدان العربية التي نجحت فيها الثورة، وعن التي ما برحت تعيش مخاضاتها، كما التي أُجهِضت فيها إلى حين. على أن الذي يعيد تصويب النظرة إلى المسألة، بعيداً عن مفردات المفاجأة والدهشة والذهول، أن

الثورات عادةً ما تأتي مفاجئة، وأن الحديث عن مقدماتها وإرهاصاتها يأتي بَعْداً وحين تستقيم لها الأمور؛ وهل كانت ثورات أوروبا الشرقية ـ مثلاً ـ إلّا هكذا؟ الثورات في التاريخ كالزلزال والبركان في الطبيعة؛ ظواهر كبرى قد لا تكون قابلة للتوقع.

وكما يكون للزلزال مركزٌ وتَعْقُبُه تردُّدات، كذلك كان لزلزال الثورة العربية مركز في تونسَ ومصر أعقب حدوثه، على الفور، تردّدات متفاوتةُ القوّةِ والأثر في الأعمّ الأغلب من المجتمعات العربية. ولقد وصلت آثار ما حصل عربياً إلى المغرب هزّةً عنيفةً لاطمئنانه السياسيّ الرتيب؛ وليس يمكن قراءة حركة ٢٠ فبراير إلّا بما هي لحظة في هذا السياق من النهوض الاحتجاجي الذي أطلقته الثورتان التونسية والمصرية، وفُكَّ به عِقال المستقبل المحجوز أو المعلَّق على حبل الترحيل والإرجاء، بسبب التردد أو بسبب امتناع ميزان القوى. وليس في هذا مَطْعَنٌ عليها ولا افتئاق؛ فالحركة وُلِدَت من رحم هذا الانعطاف التاريخي الكبير الذي شهدته الحركات الاجتماعية العربية، منذ مطلع العام ٢٠١١، ونَقَلَ الصراع ـ ولأول مرة منذ عقود ـ من صراع بين معارضات شائخة ومُنْهَكَة وأنظمة استبدادية شرسة إلى صراع بين مجتمعات ناهضة وأنظمة آفلة. وهي حملت معها روحية ذلك الانعطاف الكبير فتجلَّت حركةً ذاتَ **طاقة فعلية وافتراضية** تؤخذ في اعتبار أي حساب سياسيّ: من السلطة كان أم من الأحزاب.

فأما طاقاتها الفعلية، فأفصحت عن نفسها في قدرة تعبوية ملحوظة على حشد قطاعات عريضة من الشباب المغربي في المعركة الديمقراطية، على نحو ما تبيَّنتْ علائمُهُ في المسيرات التي دعت إليها ونظمتها، وفي اضطرار قوىً سياسية إلى الانخراط في تحركاتها. وأما طاقتها الافتراضية، فقد أُدْرِكَتْ إمكاناتُها

المخبوءة من سرعة الاستجابة الرسمية لمطالب الإصلاح التي حملتها، ومن الوعي **الاستباقي** بأن تجاهُلَها، أو التّباطؤ في إجابتها، سوف يمنحها فرصةً أوفرَ للتوسُّع، وكسب الكثير من القواعد والأنصار. وهو إدراك تقاسمته السلطة والأحزاب على حدٍ سواء، وخاصة بعد أن تبيَّن للفريقين حدود محاولتهما لاحتواء الحركة أو تكييف مواقفها مع هذا الخيار أو ذاك.

ربما كان أثمن رأس مال لدى حركة ٢٠ فبراير هو **استقلاليتها**؛ وهو ـ قطعاً ـ ما صنع لها فاعليتَها وتأثيرَها وصدْقيتَها، حتى أنها تكرّست ـ في لحْظات من الحَرَاك الديمقراطي ـ كمركزٍ لصناعة القرار السياسي المتعلق بالإصلاحات الدستورية، وحتى من دون أن تنوي النهوض بأدوار تفيض عن الدور الذي أرادته لنفسها منذ البداية، وهو استنهاض المجتمع والشعب، وتوليد قاعدة اجتماعية لمطالب ديمقراطية مزمنة، تكاد تختنق داخل الأطر الحزبية الضيقة، بسبب فقدانها قوة الضغط الخليقة بتوفير أسباب التحقق الماديّ لها. ويتصل باستقلالية حركة ٢٠ فبراير (عن أي مركز حزبي) تميزها عن المجتمع الحزبي في المغرب على صعيد أدوات العمل ووسائط التواصل والتعبئة؛ فهي تخطّت، بمسافات بعيدة، حدود العقل التنظيمي الحزبي المغلق على يقينيات أدواتية بالية، وأبدعت أساليب خلاقة، مما بين يديها من موارد تواصلية حديثة، مكّنتها من فُرص أوفر للتعبئة والتحشيد.

على أن بيان وجوه التمايز بين حركة ٢٠ فبراير والأحزاب والتنظيمات السياسية، والتشديدَ على ولادتها من خارج الهيئة الحزبية المغربية، والتنويهَ بأدائها التعبويّ والتنظيميّ المتميز. . .، ليست جميعُها قرينةً على أن الحركة منفصلة تمام الانفصال عن المجتمع الحزبي في المغرب، وجديدةٌ تمام الجِدّة على الحياة

السياسية في المغرب. نعم، إنها أحدثت قطيعة حاسمة مع الثقافة التنظيمية الحزبية وتقاليدها السيئة من حلقية، وانغلاق، وانفصال عن المحيط الاجتماعي، ومخاطَبَةٍ فوقية له. . . إلخ؛ وأعادت للسياسة حيويتها ونِصابَهَا كشأنٍ عام لا كحرفة تمتهنها نخبة صغيرة، وتنوب عن المجتمع والشعب في ممارستها، وحررتها من الموسمية (= الانتخابية غالباً)، ومن تقاليد المساومة والرسائل الرمزية المتبادلة بين المعارضة والسلطة، فجعلتها ناطقةً بعد خُرس، فصيحةً بعد تلعثُم. غير أن الذي لا مِرْيَةَ فيه أن ٢٠ فبراير خرجت، أيضاً، من رحم الثقافة السياسية الديمقراطية والتقدمية في المغرب، التي انتشرت في الثلاثين عاماً الأخيرة في البلاد، وساهم في نشرها الأحزاب والمثقفون والصحافة. وآيُ ذلك شعارات الحركة ومواقف وتصريحات رموزها القيادية من الشباب؛ فهي تنضح جميعها بملامح الشبه والنسب إلى الحدّ الذي يسوغ معه القول، من دون مبالغةٍ أو تزيّد، إننا نشهد ميلاد جيلٍ سياسيّ جديد في المغرب يؤسِّس علاقته بمن سبقه من الأجيال على **قاعدة الاستمرارية** والقطيعة معاً وفي الآن عينه: **استمرارية في التقاليد النضالية وفي الثقافة الديمقراطية، وقطيعة في وسائل العمل والأدوات ومفردات التعبئة.**

من النافل القول إن ميلاد هذه الحركة، في شروط النهوض الاحتجاجي والثوري العربي، كان ضرورياً حتى تُوضَع قضية الإصلاحات الدستورية في المغرب على جدول أعمال السياسة والمداولة. ليس لنزيهٍ أن يتجاهل السّهم الكبير للإرادة الرسمية ـ الإرادة الملكية خاصة ـ ولعمل أهل الخيار الديمقراطي جميعاً في المغرب: أحزاباً ونخباً وأفراداً، في فتح الطريق أمام التداول في تلك الإصلاحات ووضعها موضع التنفيذ؛ غير أن الذي لا مِرَاء فيه

أن الأمر احتاج إلى **حاملٍ اجتماعي** للفكرة وإلى **قوة ضغط** شعبية يصبح بهما في الإمكان إخراجُ البلاد والحياة السياسية فيها من الرتابة، والتردد، والأسئلة القلقة على المستقبل، إلى حيث تتناول مصيرها بشجاعة، وتفتح بعضاً من أكثر الملفات حساسيةً في النظام السياسي. ولقد كانت حركة ٢٠ فبراير مَنْ وفّر لمطلب التغيير هذا حامِلَهُ الاجتماعي وقوّته المادية.

* * *

هذه خلفية ضرورية لإضاءة المداخل الأساس إلى موضوع الإصلاحات الدستورية في المغرب، وأوّلها وأمْيزُها القوى التي كان لأدوارها الأثرُ الكبير في إطلاق عملية الإصلاحات تلك. سيكون من الخطإ نسبةُ ما جرى إلى فريقٍ بعينه دون آخر، حتى وإن كان من الواجب التسليم **بالتفاوت في القدرة التأثيرية** بينهم، ذلك أن الإصلاحات ـ على نحو ما أُعلن عن صيغتها الدستورية التي وقع الاستفتاء عليها ـ أتت **شراكةً** بين قوى متعددة (المؤسسة الملكية، الحركة الديمقراطية، حركة ٢٠ فبراير). أما حصة كل طرف في الشراكة، وحقوقُه فيها، ونسبةُ الشعور عنده بالإنصاف والرضا مما تَحَصّلَهُ منها، فأمور يُختلف فيها بين الناس، وسنأتي على بعضها بالبيان لاحقاً. المهم هنا، في هذا الصعيد من النظر إلى الموضوع، أن ما أُعلن عنه، حتى الآن، من إصلاحات لم يكن ترجمةً لرغبةِ فريقٍ من المجتمع السياسي واحدٍ، وإنما ثمرة **تفاعل بين إرادات** بَدَا بعضُها متباعداً، فيما بدت جسورٌ ممدودة بين بعضها الثاني واضحةً لا تُخطِئها العين. وما أغنانا عن القول إن ميلاد إصلاحٍ من رحم تفاعلٍ وشراكة ليس تفصيلاً عادياً يمكن الإشاحة عنه، أو استصغار شأنه؛ ذلك أنّا ما تعوَّدنا، في الحياة السياسية العربية، على النظر إلى ثمار الصراعات السياسية إلّا بما

هي مِنّةٌ من الحاكم وأُعطية، أو غلبةٌ لمعارضيه عليه وانتزاع، وليس بين الحدّين من منطقة وسطى. فثقافتنا السياسية تظل - حتى إشعار آخر - فقيرة إلى فكرة التعاقد والتوافق، ويتعصّى عليها، لذلك السبب، فهمُ «نوازل» سياسية كالنازلة المغربية.

(٢)

دخل مطلب الملكية البرلمانية حيّز التداول العمومي منذ شهر شباط/ فبراير ٢٠١١، غداة الثورة المصرية، بعد فترة مديدة ظل فيها مطلبَ أحزابٍ وتنظيمات من اليسار المغربي ضعيفةِ التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعية (أكبرها وأعرقها «الاتحاد الاشتراكي»). ويعود إلى حركة ٢٠ فبراير الدورُ الأكبر في إنعاش هذا المطلب، وإدخالِهِ النطاقَ المطلبيّ العمومي شعاراً رئيساً لتعبئة جمهور التغيير في المغرب. وهي شجعت، بزخمها واندفاعتها الأولى، كثيرين على كسر التردد حياله والتزامه هدفاً لمطالبها الإصلاحية. وهذه حال بعض الأحزاب التي تضاءل حجمُ مطالبها الديمقراطية بعد أن أُشركت في السلطة منذ بدء العمل بـ «التناوب التوافقي»، وباتت تستبطن الخطوط الحمر في السياسة، بل وتجتهد أحياناً في تصوّرها وتحديدها. فلقد أَلْفَت هذه نفسَها مدعوّةً إلى إعمال المطلب الذي كانت هي مَنْ نَحَتَه، قبل عقود، أو تبنّاه بشجاعة، في سنوات الظلام السياسي، حيث العبارةُ السياسية توزن بميزان الذهب وتُلْفَظُ بحسبان. . . في ذلك الزمان.

ولمّا كان مطلب الملكية البرلمانية فرض نفسه هدفاً للإصلاحات، وشعاراً للتعبئة السياسية والشعبية، وبرنامجَ عملٍ تقوم عليه هندسة المقترحات الحزبية، فقد أوحى ذلك - لمن قرأ هذه اللحظة السياسية - بأن سقف المطالب والتوقعات لدى

المعارضة في المغرب ما علَا وبلغ هذا الحد إلّا لأن الظرفية الثورية العربية الجديدة الناشئة، والحركة الاجتماعية الداخلية المنطلقة في امتدادها وبالتساوق معها، وفّرت إمكاناً تاريخياً وسياسياً لصيرورة هذا المطلب هدفاً قابلاً للتحقيق. ولقد ساعد الخطاب الملكي في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، وما أبداه من رغبة في رؤية إصلاحات دستورية عميقة، في تكريس الاعتقاد شبه العام بأن موعد الملكية البرلمانية في المغرب أزف، ودخل في حيّز «الأمر اليومي». غير أن بدء المشاورات حول التعديلات الدستورية، كَشَفَ بالتدريج، لأحزاب الحركة الديمقراطية الأكبر تمثيلاً الحدودَ الممكنة لمطالب التغيير، الأمر الذي ترجمته مقترحاتُها الدستورية المقدّمة إلى اللجنة المكلفة بالتعديلات.

القارئ في تلك المقترحات، التي قدمتها الأحزاب الكبرى والأكثر تمثيلاً (مثل «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب العدالة والتنمية»، و«الحركة الشعبية»، والتجمع الوطني للأحرار»...)، يَلْحَظ أنها إذ تذهب بعيداً ـ وعلى تفاوتٍ بينها ـ في اقتراح تعديلات تمس هيكلية الدستور السابق، والسلطات الممنوحة فيه للملك والحكومة والبرلمان، وإذْ تَحَدَّثَ بعضُها في مقترحاته عن نظام الملكية البرلمانية، فان الهندسة السياسية التي قامت عليها مقترحاتُها لم تكن تتصل بنظام الملكية البرلمانية على نحو ما هو متعارف عليه في الفقه الدستوري الحديث، وفي واقع الملكيات الحديثة في أوروبا؛ إذ تَجَاوَرَتْ فيها ملامحُ من هذه مع ملامح الملكية المألوفة في تاريخ المغرب المعاصر منذ الاستقلال. وليس مَأْتَى ذلك من قصورٍ لدى هذه الأحزاب في إدراك معنى نظام الملكية البرلمانية الحديث ـ فلها دستوريّوها الذين يعرفون عن الموضوع الشيء الكثير ـ وإنما مأتاها من

عامليْن أو دافعيْن متباينين في المنطلقات وإن تقاطعا في النتائج:

أولهما عدم رغبة قسم منها في رؤية تغيير حقيقيّ في بنية النظام السياسي في المغرب، وفي التوازنات التي رسا عليها منذ عقود، وكانت في أساس تمتُّعه بمكانةٍ ودورٍ ومصالح. ويتعلق الأمر في هذا بالأحزاب السياسية التي ارتبطت بالسلطة: ميلاداً ونشأةً وامتداداً، وكانت في جملة ذخائرها الاحتياطية في المعركة ضد الحركة الوطنية ثم ضد الحركة التقدمية. وأكثر ما تحسست منه هذه الأحزاب ـ وتَبَيَّن أمرُه في مقترحاتها الدستورية ـ هو المساس بالسلطات الواسعة للملك في الدستور السابق، من دون أن تلحظ أن الخطاب الملكي في ٩ مارس/ آذار ٢٠١١ لم يضع قيوداً مشدّدة على التفكير في تلك السلطات.

وثانيهما إدراك أحزاب الحركة الوطنية («الاستقلال»، «الاتحاد الاشتراكي») والإسلامية («حزب العدالة والتنمية») أن الأفق المفتوح أمام الإصلاحات الدستورية، وإن هو كان واسعاً وعميقاً، لن يأخذ البلاد نحو ملكية برلمانية على النمط الأوروبي؛ لأن حقائق الوضع السياسيّ في المغرب وتوازنات قواه لا تسمح بذلك، ولأن الحاجة إلى تكريس بعض السلطات للملك تفرض نفسها كضمانة للتوازن السياسي والاستقرار الاجتماعي. ولا يتعلق الأمر عندها، هنا، في تكريس سلطته الدينية كأميرٍ للمؤمنين فقط، وإنما في تكريس سلطته السياسية التحكيمية أيضاً.

في المقابل، تمسكت تنظيمات يسارية صغيرة بالدفاع عن مطلب الملكية البرلمانية مستفيدة من القوة السياسية والشعبية لحركة ٢٠ فبراير ولـ «جماعة العدل والإحسان» وتَحَوَّلَ دفاعُها ـ مع الوقت ـ إلى دفاعٍ عن مبدأ لا عن مطلب قابل للتحقّق الفوريّ. أما اللجنة المكلفة بصياغة الدستور المعدّل، فكانت محكومة

بالسقوف التي فرضتها مقترحات الأحزاب المقدّمة إليها، وبالتالي ليس عادلاً أن يُنسب إليها تقصيرٌ في إخراج نصٍّ دستوريّ أمثل، أو على مقاس القوى الأكثر راديكالية في مطلبها. فهي كانت مدعوة إلى أن تكتب دستوراً يشارك الجميع في هندسة السلطات فيه، وكان عليها ـ لذلك السبب ـ أن تجد الوسيلة المناسبة للتوفيق بين مقترحات عدة والبحث عن المُشْتَرَكَات بينها. وهكذا فرضتِ الأوضاع، وموازين القوى، وتضارب المصالح، وتعدّد الخيارات السياسية وتقابُلها، الوصول إلى نقطةٍ وسط ترضي البعض ـ وقد يكون الأكثر ـ ولا ترضي الآخر.

* * *

قَابَلَ كثيرون النصّ الدستوري المعدّل بالتهليل والتأييد، ثم الموافقة في استفتاء الفاتح من تموز/يوليو ٢٠١١، وأفرغوا الوسع ـ طيلة فترة الحملة التمهيدية للاستفتاء ـ للترويج له على أوسع نطاقٍ شعبيّ من طريق بيان محاسنه، وما حَمَلَهُ من مكتسبات نُوضِلَ في سبيلها لعقود خَلَتْ. ويتعلق الأمر في هؤلاء، المستقبلين له هذا النّحوَ من الاستقبال، بالأحزاب السياسية الكبرى في المغرب: المشارِكة في حكومة الائتلاف الحالية وغيرِ المشارِكة، «الحاكِمة» والمعارِضة، ناهيك بقسمٍ كبير من المنظمات النقابية، والحقوقية، والنسائية، والشبابية، المرتبطة بتلك الأحزاب أو القريبة منها. وخارج هذا الطيف السياسيّ الواسع، ثمة مجتمع مغربي أوسع، يقع خارج نطاق أيّ تمثيل حزبي، يشكل قاعدةً تاريخية تقليدية للمؤسسة الملكية: ليس فقط في الأرياف ـ كما اعتاد بعضُ الوسط المعارِض أن يقول ـ وإنما في المدن أيضاً وفي طبقات المجتمع كافة: من مُلّاك الرأسمال، وملّاك الأراضي الكبار، وكبارِ التجار، إلى المنتجين الكادحين مروراً بالطبقة

الوسطى. ومن الطبيعي أن يكون لمشاركة هذه القاعدة العريضة في تأييد تعديلات دستورية دعا إليها الملك بنفسه، وتَضْمَن الاستقرار في البلاد، الأثرُ الكبير في تقرير نتائج الاستفتاء لصالحها.

في مقابل هؤلاء، قَابَل آخرون النصَّ المعدَّلَ إياه بالاعتراض والنقد، فدعا منهم مَن دَعَا إلى مقاطعة الاستفتاء عليه، ودَعَا آخر إلى التصويت عليه بالرفض. وجَمَعَ بينهم ـ على اختلافٍ ـ الرأيُ الذاهب إلى أن التعديلات الدستورية أتت مخيّبةً للآمال والمطالب ومُلْتَفَّةً عليها بصورٍ وأشكال مختلفة، وأنها ـ بهذه المثابة ـ لا تفتح أفقاً أمام الإصلاح الحقّ للنظام السياسي في المغرب. غير أن مشكلة هذا الفريق من المجتمع السياسي، الذي مارس حقَّه الدستوري في الاعتراض والنقد بمبدئيةٍ وشجاعة، أنه لم يكن يملك الجمهورَ السياسيَّ والاجتماعيَّ الذي يَحْمل هذا الموقف المعارِض، ويغيّر صورة الموقف العام من الدستور. وباستثناء «جماعة العدل والإحسان»، ذات القاعدة السياسية الواسعة، فإن تنظيمات اليسار الأخرى التي قاسمتْها الموقف إياه («الطليعة»، «الاشتراكي الموحَّد»، «النهج الديمقراطي»)، لا تملك القاعدة السياسية الواسعة، ولا الجمهور الاجتماعي القمينيْن بتحويل موقف الاعتراض إلى قوّة مادية مؤثرة. ولعلّ هذا ما كان في أساس التعويل على حركة ٢٠ فبراير ـ غير المنتمية إلى أيّ تيار سياسيّ ـ لتكون تلك القاعدة الاجتماعية القابلة لتوليد الضغط الماديّ المؤثر.

يَجْمع بين الفريقيْن معاً، المؤيّد للدستور المعدَّل والرافض له، جامعٌ مُعْلن هو التسليمُ ـ على تَبَايُنٍ وتَفَاوُتٍ في المفردات والحجج ـ بأن التعديلات التي جرت على الدستور لم تُفْضِ إلى ميلاد نظام الملكية البرلمانية: الذي صدحَتْ به أصوات المتظاهرين وأقلام الكتّاب والصحفيين وخُطب السياسيين. ولكن بينما يرى

الموافقون على التعديلات أن ذلك من طبائع الأمور بالنظر إلى أن الأوضاع في البلاد لا تسمح ـ لأسباب مختلفة ـ بأكثر من هذه الصيغة الدستورية، يرى المعارضون بأن فرصة الانتقال إلى نظام الملكية البرلمانية في المغرب توفّرت على نحوٍ لا سابق له، وأضيعَت من قِبَل النظام والأحزاب التي توافقت معه على أنصاف الحلول. وبينما يرى الموافقون أن الدستور استجاب لمقترحات الجميع وأتى، لذلك السبب، **توافقياً**، يذهب المعارضون إلى حسبانه **دستوراً ممنوحاً** لأنه وُضِع من قِبَل لجنة معيَّنة من الملك، وليس من قِبل هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب وممثِّلة لإرادته العامة.

سيستمر هذا الجدل، داخل المجتمع السياسيّ المغربي، في الفترة القادمة ما استمرّت فكرة الإصلاح تستثير حَرَاكاً سياسيّاً في المغرب ومحيطه العربيّ، ولن يكون في الوسع تصوُّرِ إمكان اجتراح رؤىً مشتركة إلى المسألة بين أطرافٍ متباينةِ المنطلقات ومتباعدةِ الخيارات. غير أنّ **ملاحظتين** تفرضان نفسيْهما على كلّ قارئٍ في لوحةِ هذا الجدل السياسيّ المحتدم حول الدستور ونصابه:

تتصل الملاحظة **الأولى** بطبيعة هذا النصّ الدستوري وموقعيَّتِهِ في ثنائية: التوافقيّ/ الممنوح. من الممكن حسبانُ أيِّ دستورٍ لا تضعه هيئةٌ منتَخَبَة دستوراً ممنوحاً. غير أن معنى المنحة ـ في المجال التداوليّ للعبارة في استعمالها الدستوري ـ ينصرف إلى الدساتير التي يضعها الملوك على مقاس إراداتهم، وتُكْتَبُ مِن طرفِ مَن يُكَلَّفُون بكتابتها على هذا المقتضى. وقد يصحّ هذا على الدستور المغربي سابقاً. غير أن الدستور المعدَّل الحالي شذَّ عن هذه القاعدة، لأنه كُتِبَ معتمداً مقترحات الأحزاب وهندساتها المختلفة لفصوله وأحكامه، وأتى يوفّق بين تصوراتها. لذلك من

المبالغة وصفُه بالممنوح، إلّا إذا ابتغينا اعتبار «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» و«العدالة والتنمية» و«التقدم والاشتراكية» وغيرها مجرَّد أدوات وأصوات للنظام! وليس ذلك يَصِحُّ عندنا إنْ صَحَّ عند غيرنا. وعليه، لم يُخطئ مَن وصفوه **بالدستور التوافقيّ** في وصفهم إياه، حتى وإنْ لم يَكُنِ التوافقُ شاملاً الأحزاب كافة (لإبايةِ بعضِها ذلك).

وتتصل الملاحظة **الثانية** بمدى سلامة التعويل على الدستور المكتوب من قبل هيئة تأسيسية منتَخَبَة. نحن نشكك في أنه الدستور الأكثر شرعية من الدستور الممنوح والدستور التوافقي. لكن الأكثر شرعية ليس بالضرورة أكثر تقدُّماً وتوازناً؛ إذْ مَن يضمن للمطالبين بالملكية البرلمانية أن تفرز الانتخابات هيئة تأسيسية من هذا الرأي؟ أيُّ ميزان قوىً في المجتمع يسمح بإنتاج هيئة تأسيسية تقدمية وحداثية؟ ومَن يضمن أن يكون دستور هذه الهيئة أفضل من هذا الدستور التوافقي؟ بل مَن يضمن أن لا يكون أسوأ، أو أن لا يعيدنا إلى أسوإ ممّا مضى؟ لا مناص لهذه المبدئية الديمقراطية من أن تنتبه إلى حقيقة سياسية لا تقبل التجاهل: هي أن التوافق آليةٌ متقدمة من آليات الديمقراطية أيضاً.

*

يمكن الإفاضة والتنفيل في بيان محاسن الدستور التوافقي الجديد في المغرب، ففي فصوله وأحكامه الكثير ممّا يغري بذلك. ويمكن، من باب العطف على ذلك، أن نفتح باباً للحديث في فضائل التوافق في أيّ مجتمع سياسيّ تشتدُّ فيه الخلافاتُ بين المكوِّنات، وتتباعد بينهم مسافاتُ التفاهُم واللقاء، ويمتنع عليهم ـ وفيهم ـ إجماعٌ على مُشْتَرَكَات. ويمكن القطع بأن التوافق مطلبٌ

عزيزُ المنال في مجتمعات تعاني من نقصٍ فادح في قيم السياسة وقواعدها، وهي لا تَبْلُغُه إلّا متى بدأت تدخل فعلاً في عصر السياسة بما هي - في معناها العصري - القدرة على إدارة التنافس وضبطه بقواعدَ مُتَفَاهَمٍ عليها. كما يمكن القطع بأن الديمقراطية لا تنشأ دائماً في حِضن علاقات الغَلَبَة (بمعناها الحديث لا بمعناها الخلدوني)، التي يؤسِّسها الاقتراع وأحكام ثنائية الغالبية والقِلّة (= «الأقلية»)، وإنما قد تنشأ - وهي نشأت أيضاً - من علاقة التوافق بين المتنازِعِين... إلخ.

يمكن الاسترسال في بيان ذلك من وجوهه كافة، بمفردات الفكر والنظرية السياسية، الحديثة والمعاصرة، ومساجلة مَن يَلُوذون بمعنىً دارويني للديمقراطية قائم على افتراضها معركةَ تمثيلٍ يكون البقاءُ فيها للأقوى؛ الذي تأتي به أصواتُ الجموع في الاقتراع، وتكون له الغلبةُ على القليل باسم الشرعية الشعبية. ويمكن الاستدلال على حُجّية مذهبنا في الديمقراطية، المستحسنِ للتوافق والتراضي كآليةٍ أخرى شرعية، بما انتفعت به أمصارٌ من الدنيا، في هذا العصر، بإعمال شعوبها هذا المبدإ في مقاربة خلافاتها الداخلية، وتحكيمها إياه في فضّ منازعاتها على السلطة، وما دَرَّهُ ذانك الإعمال والتحكيم من جزيل الفوائد على صعيد تكوين السلطة فيها، والتأسيس الرصين للانتقال إلى الديمقراطية في مجتمعاتها (وآخر التجارب النموذجية جنوب أفريقيا). بل إنّه يَسَعُنا أيضاً أن نستصحب السوابق المغربية الحديثة - وآخرها تجربة «التناوب التوافقي» بِعُجَرها وبُجَرها - لبيان بعض الجوانب المضيئة في عملية التوافق...، لكننا نَعْرِض عن ذلك كِلّه لنهتم بجانب آخر فيها غيرِ محمود، وهو يتنزّل منها منزلة المضاعفات السلبية لدوائها، هو التلفيق بين ما لا يقبل التوفيق من العناصر،

وهو عَرَضٌ سقط فيه التعديل الدستوري على ما نزعُم.

كان على النصّ الدستوري المعدَّل، الذي أريدَ له أن يكون توافقياً، أن يجترح الحدَّ الأدنى المشتَرَك بين بيئات سياسية شديدةِ الاختلاف والتبايُن في المَشرب والمذهب: بين يمينٍ ويَسار، بين علمانيين وإسلاميين، بين دعاة الملكية البرلمانية ودعاة الحفاظ للملك على دورٍ تنفيذيّ فعّال، بين مستعجِلِ التغييرَ وناظرٍ إليه كسيرورةٍ سياسية طويلة الأمد، بين متمسِّك بمثالٍ كونيّ للديمقراطية ومدافعٍ عن فكرة الخصوصية، بين مؤمنٍ أن اللحظةَ تاريخيةٌ واستثنائية ومتشكك في أنها تكفي وحدها لإنضاج الثمرة، بين متمسّك بمبدإ الواجب ومتمسك بمبدإ الممكن... إلخ. ولم يكن في وسع مَن صاغوا نصّ الدستور أن يهتدوا، دائماً، إلى العثور على مساحة المشتَرَك والحدّ الأدنى. ولم يكن ذلك بسبب أن القوى السياسية، المشاركة في ورشة الصياغة من وراء حجاب، عزفت عن ممارسة نهج التنازل المتبادَل، الذي لا سبيل إلى تأسيس توافُقٍ من دونه، وإنما لأنّ الخلافات بينها كبيرة، ولم تكن لتساعد على اجتراح مثل ذلك الحدّ الأدنى، بيُسرٍ، ومن دون إشعار أحدٍ بأن رأيَه لم يؤخذ في الحسبان.

ولقد كان لهذا الاستعصاء أثرٌ بالغُ الوضوح في إتيان حلولٍ وصِيَغ أفقرت معنى التوافق وحوَّلته ـ أحياناً ـ إلى جمْعٍ اعتباطيٍّ بين ما لا يُجْمَع؛ فَبَدَا التوافقُ ـ بالمقتضى ذاك ـ ترضيةً من دون إحكام، وتزجيةً من دون ضابط، وتوزيعاً لحقوقٍ يَنال بعضُها من بعض، حتى أنّ بعض فِقْرات النصّ الدستوري غَشِيَها نوع من التركيب الفسيفسائي الخالي من أيّ تجانُس!

الأمثلة على ذلك كثيرة في التعديلات الدستورية، نكتفي بإيرادِ بعضٍ قليلٍ منها: التوزُّع بين مطلبين متقابليْن مثل المحافظة

على شيءٍ من ملامح الملكية التنفيذية، لدى قَسْمٍ يطلب ضمانات الاستقرار والوحدة الوطنية، ونَقْل الكثير من السلطات إلى الحكومة المنبثقة من البرلمان، لدى بعضٍ آخر تُخاتلهُ فكرة الملكية البرلمانية، أوْشَكَ أن يُوقِعَ النصّ الدستوري في منطقة الازدواجية في السلطة التنفيذية. والأدهى من ذلك أنه أَخَذَ سلطة رئيس الحكومة إلى حدود السلطة المطلقة، أو المتجاوِزةِ نطاق الانتظام تحت سقف السلطة التشريعية، إذْ ما معنى أن يصبح من مشمولات اختصاصه حلّ البرلمان إن لم يكن في ذلك قدْرٌ من التزيُّد في ممارسة سلطةٍ نُوضِلَ طويلاً من أجل تقييدها وإخضاعها للشعب عبر ممثليه المنتخَبين؟!

هذه واحدة، **الثانية** أن إرضاء مطالب ثقافية ولغوية هنا وهناك ـ وهو إرضاءٌ مشروعٌ من وجهة نظر الديمقراطية الثقافية ـ سَلَكَ مسلكاً لا يتناسب والغرض الذي من أجله قُورِبَتِ المسألة بفلسفة التنوُّع والتعدّد في الموارد والروافد الثقافية واللغوية؛ فقد وُضِعَت مطالب زيد مع مطالب عمرو في سلّةٍ واحدة من دون إعارة انتباهٍ إلى آثار ذلك على وحدة الكيان الثقافي. والنتيجةُ أننا أصبحنا أمام موزاييك لا شيء يبرّره سوى الرغبة في ترضية الجميع! يكفي المرء أن يقرأ في لوحة الهويّة المغربية، على نحو ما عُرِّفت به في الدستور المعدِّل، ليقف على ذلك بأبلغ البيِّنات وضوحاً، فالإصرار على تعريف الهوية الوطنية بإعادتها إلى روافدها العربية، والأمازيغية، والعبرية، والأندلسية، والمتوسطية، والإفريقية، لا يضيف شيئاً إلى حقيقة أن المغاربة شعبٌ واحد. وهو إلى ذلك تعريف خارجٌ عن المألوف في الدساتير، ولا وظيفة له سوى الترضية. ولنا أن نتصنور ـ مثلاً ـ لو أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية ينصّ على أن لغات أمريكا الرسمية هي الإنكليزية،

والإسبانية، والصينية، والهندية... إلخ، وأن روافد الهوية الأمريكية متنوعة: أوروبية (بريطانية، فرنسية، ألمانية، إيرلندية، إسبانية..)، وأمريكية (مكسيكية، كوبية...)، وهندية، وصينية، وعربية، ويهودية، وسلافية... إلخ. ماذا كان سيكون الرأيُ في مثل هذا التعريف؟ وقِسْ على ذلك في كلّ بقاع الدنيا.

أمّا ثالث الأمثلة على ذلك فهو تهجين القول في علاقة الدولة بالدين، والانجرار وراء تناقضات التعريف مثل النصّ على أن المغرب دولة إسلامية، ووصف الدولة عينِها بالمدنية وبأن الشعب مصدر السلطة فيها! وهو تهجينٌ حَمَل عليه ذلك المنزِع التوافقيّ الحادّ الذي حَكَمَ البناء الدستوري فَرَغِبَ عن ترجيح رأيٍ دون آخر، ورَغِبَ في الجَمْع بين رأيَيْن لا يبني الجَمْعُ بينهما معماراً متماسكاً، حتى لا نقول إنه يؤسِّس لخصومةٍ في النظرِ إلى المسألة دائمةٍ. ولقد كان يمكن أن يُكْتَفَى بما ورد تعييناً لوظائف الملك، كأميرٍ للمؤمنين، بياناً لنوع اتصال الدين بالدولة ولمستواهُ، وقطعاً لدابر الخلاف في المسألة بين العلمانيين والإسلاميين، فلا يوفّر النصّ الدستوري - بالْتباسات اللغتين فيه (أعني: اللغة الدينية واللغة المدنية) - ذريعة للأوّلين كي يحتجوا على خصومهم من وراء مفردات صريحةٍ في النصّ على مدنية الدولة، أو ذريعةً للأخيرين كي يحتجوا على خصومهم من وراء مفردةٍ صريحةِ النصّ على إسلامية الدولة.

هذه أمثلة قليلة من كثير لتلك المضاعفات السلبية لآليات التوافق والتراضي: التي تتحوَّل بها هذه إلى توفيقٍ هجين وترضية. ما دون ذلك، لا يمكن إلّا الدفاع عن التوافق لأنه الوسيلة الوحيدة التي يُدار بها النزاع على السياسة والمصالح. أمّا ما يقع خارج نطاق السياسة، مثل الدين والهوية واللغة، فلا يَقْبَل أن يُقَارَب بأدوات

السياسة لأنه لا يمكن أن يُنتِج تسوية، وحتى إذا ما أنتجها فهي تتحوّل إلى تسوية مغشوشة، إلى خداع متبادَل. الحكمة تقتضي، في مثل هذه الحال، أن يوضع في نطاق سلطات الملك ـ ومنها سلطة التحكيم ـ الأمور التي لا تقبل اتفاقاً سياسيّاً، لأنها الأمور التي ليست في جملة مسائل السياسة، مثل هذه التي أشرنا إليها.

(٣)

من يقرأ نصَّ الدستور المعدَّل بعينٍ مقارنة، يَلْحَظُ أنه خَطَا خطْوات حقيقيةً نحو هندسةٍ سياسية لنظامِ حكمٍ قائم على حدٍّ معقول من **التوازن في السلطة** بين مؤسسات الدولة الأساس، وأصاب حظّاً ملحوظاً من النجاح في إعادة **توزيع السلطة** بنقْلِ حيِّزات ومستويات منها إلى الحكومة المنبثقة من البرلمان: بعد إذْ كانت تقع ضمن مشمولات سلطة الملك في الدساتير السابقة.

وإذا كان عيار قيمة الدستور المعدَّل، في نظرِ كثيرٍ ممّن عارضوه، ينبغي أن يكون في ميزان الواقع والحاجات والمطالب لا في ميزان المقارنة بما مضى ـ وهي حجَّةٌ وجيهة ـ فإن المقارنة بما سبق تُطْلعنا على حجم ما طرأ من تغيُّر عميق على البناء الدستوري في المغرب، وتسمح بياناتُها والمعطيات بعرْض الجديد الدستوريّ على ميزان الواقع والحاجات لبيان مستويات الاستجابة فيه سلباً أو إيجاباً، مع التشديد على أن هذا النوع الثاني من القياس في حاجةٍ، هو نفسه، إلى قاعدةٍ سياسية صحيحة حتى يستقيم أمرُه، إذِ الفارقُ كبيرٌ بين الحُكْم على الدستور بمنطق **الممكن الواقعي** والحكم عليه بمنطق، **الواجب المبدئي**.

نسجّل هذه الملاحظة الابتدائية من دون الخوض في أيٍّ من المقارنتين، منصرفين إلى بيان ما يبدو لنا وجوهَ جِدَّةٍ وتقدُّمٍ في

الدستور المعدّل، غير غافلين ـ طبعاً ـ عمّا كان فيه من وجوهِ قصورٍ أو نقص. وأهمّ ما يَعْنينَا بيانُه هو ذلك الذي دعوناهُ **بالتوزيع المتوازن للسلطة** فيه، والمظْهرُ الأبْيَنُ لذلك التوازن هو تصويب الخلل الذي كان يقوم عليه النظام السياسيّ في المغرب، والناشئ من تركيز السُّلَط لدى الملك، وتقييد مساحة الاختصاص والمسؤولية لدى الحكومة، بل تكريس مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك، ميداناً رئيساً للسلطة التنفيذية بدلاً من مجلس الحكومة الذي يرأسه الوزير الأوّل، ناهيك بغياب قاعدة دستورية لتسمية رئيس الحكومة، وبهُلَامية صيغة التنصيب الرسمي للحكومة، التي توحي شكلاً وكأنها تعتمد مبدأ التنصيب المزدوج (Double Investiture) للحكومة، من قِبَل الملك ومن قِبَل البرلمان، ممّا كان يُفسح أوسع المجال أمام السلطة التقديرية للملك في تسمية الوزير الأول، وأوسع المجال أمام التساؤل حول ما إذا كانت الحكومة مسؤولة أمام الملك أم أمام البرلمان أم أمامها معاً، وبأية مقادير؟

يمكننا تلخيص صورة هذا التوازن الجديد بالقول إنه **توازن داخل السلطة التنفيذية**، بين سلطات الملك وسلطات الحكومة، وتوازن داخل سلطة التشريع، بين سلطات الملك وسلطات البرلمان، مع **شراكةٍ** ـ لا يمكن القول إنها متساوية ـ **في** سلطات أخرى كالسلطة الأمنية والعسكرية والقضائية. . . إلخ. وإذا رُمْنا الانطلاق، في رسم مشهد هذا التوازن النسبيّ الجديد، من سلطات الملك نفسِها أمكننا أن نستعرضها **تنازليّاً** من السلطات **الحَصْرية**، إلى السلطات **التشاركية**، إلى السلطات **المستقلة** التي تتمتع بها مؤسّسة التنفيذ والتشريع، على النحو التسلسلي التالي:

أ ـ **السلطة** الحصرية الرئيس، التي يتمتع بها الملك طبقاً لأحكام الفصل ٤١ من الدستور المعدّل، هي **سلطة إصدار الظهائر**

المتعلقة بالشأن الديني؛ بوصفه أمير المؤمنين. وهو من هذا الموقع يرأس «المجلس العلمي الأعلى»، المخوَّل بإصدار الفتاوى المعتَمَدة رسميّاً، ولا يشاركُهُ أحدٌ في التوقيع بالعطف على هذه الظهائر. وسلطة الظهير الملكي (الحصرية للملك) تمتد إلى حالات أخرى ينصّ عليها الفصل ٤٤ (المتعلق بمجلس الوصاية)، والفصل ٤٧ (في الفقرة الأولى منه المتعلقة بتعيين رئيس الحكومة، والفقرة السادسة المتعلقة بإعفاء الحكومة عند استقالة رئيسها)، والفصل ٥١ (الخاص بحقّ الملك في حلّ مجلسيْ البرلمان أو أحدهما في الحالات التي تحددها الفصول ٩٦ و٩٧ و٩٨)، والفصل ٥٧ (المتعلق بموافقة الملك على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية)، والفصل ٥٩ (الخاص بإعلان الملك حالة الاستثناء بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيسيْ مجلسيْ البرلمان)، والفصل ١٣٠ (المتعلق بتعيين المحكمة الدستورية)، ثم الفصل ١٧٤ (الخاص بعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور على الشعب قصد الاستفتاء).

ب ـ **السلطة التشاركية** بين الملك والحكومة والبرلمان، ومنها **سلطة إصدار الملك ظهائر تُوَقَّع بالعطف من قِبَل رئيس** الحكومة ما خلا الحالات التي سبق الإلماح إليها. لكن هذه الشراكة في السلطة تكاد تشمل المجالات كافة ما عدا ما يدخل في نطاق الشأن الديني الخاص بالملك، ومنها الشراكة في السلطة التنفيذية من خلال مجلس الوزراء ـ الذي تقلصت اختصاصاته بمقتضى الفصل ٤٩ وأُنيط معظمُها بمجلس الحكومة ـ وفي قرار حلّ مجلس النواب (حيث ينص الفصل ١٠٤ على أن «لرئيس الحكومة حلّ مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسومٍ يُتَّخذ في مجلس

وزاري»)، وفي مداولات «المجلس الأعلى للأمن» حيث يمكن للملك، بمقتضى الفصل ٥٤، أن يفوّض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع المجلس... إلخ ومنها ما بين الملك والبرلمان مثال مشاركتهما معاً في تأليف المحكمة الدستورية طبقاً للفصل ١٣٠؛ حيث يعيّن الملك ستة أعضاء وينتخب مجلس النواب ثلاثة ومجلس المستشارين ثلاثة، أو مناقشة البرلمان كلَّ اتفاقيةٍ أو معاهدة يعْرضها عليه الملك قبل المصادقة عليها.

ج ـ **السلطات المستقلة** للحكومة والبرلمان، ونقصد بها ما تقرّره أحكام الدستور من **اختصاصات حصرية للسلطتين** لا تتخلّلها سلطة الظهير الملكي، وهي زادت منسوباً ونطاقاً ـ وعلى نحوٍ لا سابق له ـ في الدستور المعدَّل، ولعلّ ما أصبحت تتمتع به السلطة التنفيذية الحكومية من اختصاصات، وما يتمتع به رئيس الحكومة من سلطة نافذة، يؤسِّس ـ ولأوّل مرّة في تاريخ النظام السياسي المغربي ـ لانتقالٍ حقيقيّ نحو **توازنٍ في** السلطة يخرُج به هذا النظام من حقبة **التوزيع الصوري للسلطات**؛ الذي طبعه منذ ميلاد أوّل دستور في عهد الاستقلال (دستور العام ١٩٦٢). وعلى النحو نفسه، باتت مساحة التشريع عند البرلمان أوسع من ذي قبل، وصِيَر إلى الحدّ من نِدِّيةِ مجلس المستشارين لمجلس النواب لصالح تعزيز سلطات الأخير، مثلما باتت سلطاته الرقابية على العمل الحكومي أوسع مما كانَتْهُ في الماضي.

والحقّ أن من يُمْعن النظر في النصّ الدستوري الجديد، سيَلْحظ أن الكثير من فصوله وأحكامه أتى يستجيب لمطالب ومقترحات أحزاب «الكتلة الديمقراطية» المعْلَنَة في العام ١٩٩٦، مع إضافةٍ نوعيةٍ لا يُخطِئُها لبيب؛ هي أن ما كانت الكتلة تتحاشى الإشارة إليه من حديثٍ عن سلطات الملك التي قال زعيمُها في

ذلك الحين (عبد الرحمن اليوسفي) أنه «لا يوجد اقتراح واحد من اقتراحاتنا يرمي إلى التقليص أو التعديل من اختصاصات جلالة الملك»، وأن «كل ما نريده هو تقوية المؤسسات الموجودة؛ أي البرلمان والحكومة. إن سلطات جلالة الملك غير قابلة للمساس بها» أضحى في حكم المتنَاوَل بالتعديل في الدستور الحالي، وعلى نَحْوٍ ربما لم تتوقعه تلك الأحزاب نفسُها.

*

لا تكتمل صورةُ هذا الجديد الواقع على المشهد الدستوريّ والسياسيّ في المغرب إلّا متى استدخل فيه المرءُ ما تكرَّس في الدستور المعدَّل من حقوق ومكتسبات، نُوضِلَ عنها طويلاً، وأخصُّها بالإشارة والتنويه ما تعلّق بالحريات العامّة وحقوق الإنسان وحقوق ديمقراطية أخرى تكادُ لا تُلْحَظُ ـ من أسفٍ ـ حينَ الحديث في الديمقراطية ودولة القانون والمؤسّسات، ومنها ـ بل على رأسها ـ **حقوق المعارضة**. ويمكننا اختصار الحديث فيها في عناوين **ثلاثة** كبرى:

أولها حقوق الإنسان والحريات العامّة بما في ذلك حقوق المرأة. تعيد ديباجة الدستور التشديد على أن الدولة «تؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارَف عليها عالميّاً»، وعلى «حماية منظومتيْ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. . . مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزّيء». وينصرف الباب الأول منه، المتعلق بالأحكام العامة، إلى التشديد على بعض المبادئ العامة في المجال هذا من قبيل أن «نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع»، وأن المواطنة أساس السياسة والتمثيل حيث «لا يجوز أن تؤسَّس الأحزاب السياسية على أساسٍ دينيّ أو

لغويّ أو عرقيّ أو جهوي. . . » (الفصل ٦)، وأنه «لا يمكن حلّ الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلّا بمقتضى مقرّر قضائي» (الفصل ٨)، كما لا يمكن حلّ جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية «إلّا بمقتضى مقرّر قضائي» (الفصل ١٢).

وينصرف الباب الثاني إلى النصّ على تلك الحريات والحقوق الأساسية، التي سبق النصّ عليها في الدستور السابق، أو التي يشار إليها لأول مرّة بهذا الوضوح، ومن ذلك الانتقالُ من مجرّد النصّ على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية إلى التشديد على أن الدولة «تسعى. . . إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجال والنساء»، وأنها «تُحْدث، لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز» (الفصل ١٩)؛ كما أنّ منها حسبانه «ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون» (الفصل ٢٢) أو نصّه على أنّ «الاعتقال التعسفي أو السريّ والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم وتعرّض مقترفيها لأقسى العقوبات» (الفصل ٢٣)؛ ناهيك بتجريم انتهاك «حرمة المنزل» و«سّرية الاتصالات الشخصية» (الفصل ٢٤)، وضمان «حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء السياسي والنقابي»، وضمان «حقّ الإضراب» على أن يَصدر قانون يحدّد شروط ممارسة هذه الحقوق والحريات الواردة في الفصل ٢٩.

وثانيها **حقوق المعارضة**، وهي حقوقٌ تَلْحَظُها الديمقراطيات الحديثة، وتُحيطها بالضمانات الدستورية والقانونية التي تكفلها وتحميها من غائلةِ احتكار القرار والسلطة، التي قد تصيب أيَّ نظام سياسيّ، أو أيّ جهاز حكومي، منبثق من غالبية نيابية. والحقّ أنّ

بعض ما ورد في الدستور المعدّل من أحكام خاصة بحقوق المعارضة لم يكن جديداً تمام الجِدَّة على الحياة الدستورية والسياسية في المغرب؛ فلقد عرفنا شيئاً منه في الماضي القريب مثل حرية التعبير والرأي والاجتماع، والحقّ في الاستفادة من حيّز زمني مناسب في وسائل الإعلام الرسمية، ومن التمويل الذي تقدّمه الدولة للأحزاب، والحق في مراقبة عمل الحكومة في البرلمان، وفي تقديم ملتمس الرقابة (= حجب الثقة) على الحكومة، ناهيك بتسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلس النواب ومجلس المستشارين. . . إلخ. غير أن الدستور المعدّل نصّ على حقوق أخرى مثل مساهمة المعارضة النيابية «في اقتراح المترشحين وفي انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية»، و«رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب»، فضلاً عن النص على حقّ المعارضة في «ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي. . في نطاق أحكام الدستور» وسوى هذه من الحقوق المبيّنة أحكامُها في الفصل العاشر من الدستور. ومن النافل القول إنّ تمتُّع المعارضة بهذه الحقوق يترجم معنىً جديداً لهذا الجسم السياسي في النظام، **ينتقل به من مجرّد جسم معترض إلى جسم مشارك في السلطة**، أي على نحوٍ لا يكون فيه صاحبَ رأيٍ فحسبُ، بل يصبح فريقاً يضمن القانونُ لرأيه فرصةَ الصيرورة قراراً أو جزءاً من القرار.

وثالثها حاكمية التشريعات الدولية؛ وبيانُها أن الدستور المعدَّل ما اكتفى بالنصّ على أن الدولة «تتعهد بالتزام ما تقتضيه» المواثيق الدولية «من مبادئ وحقوق وواجبات»، و«تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميّاً»، ولا اكتفى بالنصّ على أن الدولة تسعى إلى «حماية منظومتيْ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني»، وأنها تراعي «الطابع الكوني لتلك الحقوق،

وعدم قابليتها للتجزّئ» فحسب، وإنما هو نصٌ، أيضاً، على أن الدولةَ ملتزمةٌ «جَعْلَ الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، **تسمو**، فور نشرها، **على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءَمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة**». ومع أن في هذه الفقرة ما يوحي بأن الالتزام مشروط بالتلاؤم مع أحكام الدستور وقوانين البلاد وهويتها، مما قد يَحُدُّ من معنى الالتزام، إلّا أن هذا الاستدراك يُفْهَم في ضوء حقيقةِ خصوصية مجال الأحوال الشخصية المستقل عن القانون المدني الوضعي، كما في ضوء حقيقة أن غير المغرب من دول العالم، بما فيها دول الغرب، لا تسلّم دائماً بحاكمية التشريعات الدولية للتشريعات الوطنية والموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية مثال لذلك.

*

يمكن لمستريبٍ أن يقول: إذا سلّمنا، جدَلاً، بحصول بعضِ المكتسبات في الصيغة الدستورية الجديدة، فَمَن يضمن أن يقع تطبيق أحكامها، وأن لا يجريَ خرقُها كما خُرِقَ غيرُها في السابق، أو أن نعيش مجدَّداً تلك الفجوة ـ التي عشناها طويلاً في المغرب ـ بين النصوص والوقائع، بين القانون وإدارة السلطة؟ والسؤال مشروع؛ فهو يلْحَظ ما كان من أثرٍ سلبيّ في الماضي لتلك الفجوة في تبديد قسمٍ عظيمٍ من المكتسبات التي نوضِلَ من أجلها طويلاً. لكنه، على مشروعيته، لا ينال من النصّ وممّا فيه من مواطن الإيجاب. يمكنه أن يكون أنسب إن فَكَّرَ في المسألة السياسية بمعزل عن الدستور؛ فليس الأخير ـ لا في صيغته الحديثة ولا في صيغه السابقة ـ هو المسؤول عن تعطيل العمل بأحكامه، وإنما

المسؤولية في ذلك تقع على السلطة السياسية ومَن يديرونَها في المقام الأوّل. وعلى ذلك، فإن المعركة الحقيقية هي معركة ما بعد إقرار الدستور: المعركة من أجل تطبيقه وصوْن مكتسباته من أيّ سعْيٍ، جهيرٍ أو موارب، إلى مصادرتها بالتعطيل أو سوء التأويل. وما أغنانا عن بيان الحقيقة التي لا مجال لتغييبها في هذا المعرض، ومفادُها أن **معركة التأويل ليست معركة حِجَاج بالنصوص، ليست معركة فكريةً أو فِقْهَدُستورية، وإنما هي معركةٌ سياسية**؛ حيث لا روايةَ لأحكام الدستور تفرض نفسَها من دون ميزان قوىً يَرْفدها ويمكّن لها الوجودَ والغلبة.

(٤)

طَوَتِ التعديلات الدستورية، إلى حين، فكرة الملكية البرلمانية كمطلب قابلٍ للتحقيق على نحو ما افترض ذلك كثيرون من الذين صنعوا فصولاً من الحَرَاك الاجتماعي والمطلبي في المغرب، وتكرّستْ صيغةٌ دستورية أخرى قامت على توافقٍ واسع من قِبل قسمٍ من المجتمع السياسي، ما لبثت أن تَحصَّلت شرعيتَها الشعبية من طريق الاستفتاء عليها. والصيغةُ هذه غيرُ الملكية البرلمانية، لكنها في الوقتِ عينه تختلف عن سابقاتها في أنها أوسعتْ أرْحَبَ مجالٍ أمام توازنٍ في السلطة ونظام الحكم غيرِ مسبوقٍ في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر. على أن الحكم على هذه التعديلات هذا النحوَ من الحكم الذي تَقَدَّم لا يستقيم إلّا بالاستدراك عليه **بثلاث** ملاحظات:

أولاها أن التعديلات إياها لم تَطْوِ فكرة الملكية البرلمانية نهائيّاً وإلى الأبد، وإنما ـ كما قلنا ـ إلى حين. وهذه العبارة (= «إلى حين») إنما تعني إلى حين **نضج الشروط الموضوعية والذاتية**

الخليقة بتوفير إمكان الانتقال إلى نظام الملكية البرلمانية. ومعنى ذلك أن الفكرة ما طُوِيَتِ اليوم إلّا لأن تلك الشروط لم تكن قد تهيّأت بعد لتفتح أمام المطلب ذاك سبيل الصيرورة هدفاً قابلاً للتحقُّق، كما أمل ذلك كثيرون. وسنعود إلى هذه المسألة بقليلٍ من الإضاءة. . .

وثانيها أن التعديلات الدستورية لم تَأتِ صيغةً متحايلةً على مطلب الملكية البرلمانية، مثلما اعتقد البعض، وإنما أتت تعبّر ـ من جهةٍ ـ عن حصيلة توازنات القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المغربي، مثلما أتت توفِّر ـ من جهةٍ ثانية ـ محطةً انتقالية متقدمة نحو مراجعةٍ أكثر جذرية للنظام الدستوري في المغرب في مرحلة قادمة؛ قد تطول أو قد تقصر تبعاً لمستوى التراكمات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد وطبيعة وجهتها. والقاعدة في تاريخ المجتمعات أن قانون التطور محكوم دوماً بالتراكم؛ فلا بدّ للنهايات المنشودة من بدايات دافعة، ولا بد للنتائج من مقدمات، **والملكية البرلمانية** ـ بهذا الحسبان ـ **لا يمكن أن تولد إلّا من تاريخ تراكميّ** تمثّل فيه لحظةُ التوازن في السلطة حلقةً تاريخيةً رئيساً.

وثالثها أن التعديلات الدستورية، التي صنعها توافقٌ بين أطراف كثر في المجتمع السياسي، لم تُفْرَض على الشعب كَرْهاً، مثلما يوحي بذلك بعضُ من عَالَنُوهَا الاعتراض، لأنها صيغَت برضا قوىً ذاتِ تمثيلٍ وازنٍ وحقيقي هي القوى النيابية الأكثر تمثيلية في المجتمع (علماً أنه ليس لدينا معيارٌ لقياس حجم التمثيل سوى الانتخابات التي شارك فيها الجميع بمن فيها القوى السياسية المعارضة للتعديلات. . . ما خلا «العدل والإحسان» و«النهج الديمقراطي»)؛ ثم لأنها ـ ثانياً ـ عُرِضت على استفتاء شعبي حظيت

فيه بالشرعية. وإذا كان في مُكْن أحدٍ أن يطعن في نسب المشاركة والتصويت الإيجابي لصالح الدستور المعدّل، وهي عالية جدّاً، فإن الطعن هذا نظريٌّ لانعدام إمكانية إقامة القرينة عليه، وإنزالَ النِّسَب من عليائها الرقمي إلى ما دون ذلك لن يغيّر من حقيقة أن الشعب صوَّت لصالح التعديلات، وأن قرار المقاطعة ـ الذي أخذ به البعض ـ لا أثر كبيراً له في الواقع، ولا يمكن حَمْلُ نسبة عدم المشاركة عليه.

يَعْنينا من هذه الملاحظات الثلاث أولاها التي تتصل بمستقبل فكرة الملكية البرلمانية، ومطلبها في المغرب، بعد هذا التعثُّر الذي أصابها في تجربة الإصلاح الدستوري الأخيرة. والحقُّ إنّ هذا التعثّر لا يبدو كذلك، أي تعثّراً أو نكسة، إلّا لدى من ذهبت بهم التوقعات إلى حسبانها مسألة على جدول أعمال النضال الديمقراطي اليوم، قابلةً للتحقيق في مناخ الظرفية الثورية العربية الناشئة، وفي امتداد الحَراك الاجتماعي الذي أطلقه ميلاد حركة ٢٠ فبراير. وإذا لم يكن الجميعُ، في المجتمع السياسي المغربي، قد شاطر مَن حملوا هذا التوقُّعَ توقُّعهم ـ على الرغم من أن قسماً منهم من أحزاب الحركة الوطنية والتقدمية رَفَع مطلب الملكية البرلمانية ـ فلأن هؤلاء لم يكونوا على يقينٍ من أن الملكية البرلمانية أصبحت إمكاناً تاريخيّاً منظوراً. أمّا لماذا طالبوا بها بقوة (وخاصة «الاتحاد الاشتراكي»)، فلم يكن ذلك انتهازيةً منهم أو تملّقاً للشارع الشبابي، وهُمْ أوّل من حَمَل شعارها قبل ثلث قرن (في المؤتمر الثالث لـ «الاتحاد الاشتراكي»: ١٩٧٨)، وإنما هم فعلوا ذلك من منطلق النظر إليها كهدفٍ استراتيجي للنضال الديمقراطي قد يأخذ زمناً قبل أن يتحقق.

ستظل فكرة الملكية البرلمانية تُلحّ على الوعي الديمقراطي

المغربي؛ بوصفها هدفاً استراتيجياً قابلاً للتحقّق الماديّ إنْ توفرتْ شروطه. أمّا شروطه تلك، فلا يمكن اختصارها في أوضاع سياسية بعينها ـ على ما جَرَت العادة عند التفكير في المسألة السياسية ـ مثل تغيُّر ميزان القوى في المجتمع السياسي لصالح القوى الديمقراطية، أو نجاح حركة النضال الديمقراطي في ممارسة الضغط الكافي لإنضاج صفقة دستورية تؤدي إلى ميلاد نظام الملكية البرلمانية... الخ، ذلك أن الشروط التي نعني ليست سياسية فحسب، وإنما هي **اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية** أيضاً، وهي لا تتوفر كشروط سياسية إلّا متى تقدَّم المجتمع المغربي وقواه الحيّة في كسب كثير من مقدماتها الاجتماعية والثقافية. **لا يمكن لملكية برلمانية أن تنشأ في مجتمعٍ يعاني من نقصٍ فادح في الثقافة الديمقراطية في نسيجه العامّ من الأسرة إلى الحزب، مروراً بالمدرسة والمعمل والإدارة والنقابة والجمعيات المدنية؛ ويعاني من ثقل المواريث في الأفكار والذهنيات وفي البُنى والمؤسسات.** وحين يتوفر المغرب على ثقافة ديمقراطية عامّة ومهيمنة، وعلى مجتمع سياسيّ حيّ ونظيف، ومجتمع مدنيّ حديث حقّاً ومستقل حقّاً، وطبقة سياسية عصرية متشبعة بقيم المسؤولية والمصلحة العامة، يمكن حينها أن يكون على موعد مع الملكية البرلمانية.

ليست الملكية البرلمانية كلمةً تقال في معرض رأيٍ أو سجال، ولا إرادة يعبّر عنها فريق في المجتمع، إنها **بناء مستمر** للسياسة والاجتماع والثقافة. إذا كانت الملكيات الحديثة قد قامت في بقاع من العالم واستقرت، مثل بريطانيا وهولندا والدانمارك والنرويج وإسبانيا...، فلأن وراءها كل ذلك البناء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي صنعها ومهّد لها. والمسألة، بهذا المعنى، ليست سياسية إلّا في وعي **سياسويّ** يفْصِلُ السياسةَ عن

بُناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لا بدّ، إذن، من مقاربة أخرى مختلفة لهذا المطلب السياسي المشروع؛ مقاربة تتحلى بالنظرة التاريخية العميقة وتضع «الينبغيّات» في ميزان التاريخ والتطور والتراكم.

*

مستقبل حركة ٢٠ فبراير هو السؤال الأساس الذي يتولّد من المشهد الدستوري الجديد الذي رُفع الستار عنه في الفاتح من يوليو ٢٠١١: تاريخ الاستفتاء الشعبي على الدستور المعدَّل. لا مجال للشك في ما بين الحركة والمشهد الدستوري من تَلاَزُم؛ فهي مَن ذهب بالحَرَاك المطلبي إلى الحدود القصيَّة فأتاها مَنْ أتاها من القوى السياسية يناصرها أو يقاسمها حمْل المطالب؛ وهي من رَسَم للحَرَاك الديمقراطي هَدَفَه السياسي بإعلانها الملكية البرلمانية مطلباً؛ وهي من انتهى عنده أمْرُ الاعتراض على ورشةِ التعديل الدستوري: شكلاً وآليةً ومضموناً؛ ثم إنها هي من يجد اليوم نفسَه ومطالبَه خارج نطاق الاستجابة الرسمية والتنفيذ. وإلى هذا وذاك يضاف أنها القوةُ الاجتماعية التي كانت ذاتَ بال، من دون سائر قوى المعارضة الأخرى، وأُخِذت طاقتُها الواقعية والافتراضية في الحسبان، وتحركت آلةُ الإصلاح على إيقاع ندائها الصاخب. من الطبيعي، والحال هذه، أن يكون السؤال عن مستقبلها في قلب أسئلة السياسة اليوم في المغرب.

ومع أن النزاهة تقتضي الاعتراف بأن مروحة الاعتراض على الحصيلة الإصلاحية واسعة، وهي ضمّت قوىً سياسية مختلفة: إسلامية (= «جماعة العدل والإحسان») ويسارية («حزب الطليعة»، «الحزب الاشتراكي الموحّد»، تيار «النهج الديمقراطي»)، إلّا أن

هذه القوى لا تملك ـ باستثناء «العدل والإحسان» ـ أن تحشد القوة الاجتماعية الكافية للاعتراض بعيداً من حركة ٢٠ فبراير، وبمعزل عن الانخراط فيها. وهذا ما يفسّر لماذا ظلت متمسكة بإطار حركة ٢٠ فبراير كبيئةٍ واسعة حاضنة لمطالب المعارضة. بل إن الحركة الإسلامية نفسَها لم تَجد بدّاً من أن تخوض في ذلك الاعتراض من طريق توسُّل إطار الحركة الشبابية على ما بينهما من تباعُدٍ في المنطلقات والأفكار.

يُخطئ من يشيّع حركة ٢٠ فبراير أو يستخرج لها شهادة وفاة من الاستفتاء الشعبي الإيجابي على الدستور المعدَّل. نعم، لقد خسِرت ـ شأنها في ذلك شأن آخرين خرجوا إلى الوجود قبلها بعقود ـ رهانها على كسب معركة استيلاد نظام الملكية البرلمانية، وكان ذلك نتيجة سوء تقديرٍ منها للمعطيات السياسية ولموازين القوى، وسيكون عليها أن تقوم بمراجعة سياسية شجاعة للحقبة الماضية من عملها. لكنّنا نفترض، على ما نزعم، أن مسألة الإصلاح الدستوري مجرّد معركةٍ واحدة من معاركها الديمقراطية، وأنها لن تكون خاتمة مطافها كحركةٍ اجتماعية ديمقراطية. ولعلّ في سيرتها الذاتية، منذ ميلادها، ما يقيم دليلاً على أن حَراكَها النضالي على جبهة الإصلاح الدستوري ليس أكثر من فِقْرةٍ من فِقَر نضالها الديمقراطي؛ وآيُ ذلك أنها حملت مطالب أعرضَ مساحةً من مجرَّد الإصلاح الدستوري، وقبل أن يصبح هذا على جدول أعمال السياسة مع خطاب التاسع من مارس ٢٠١١. ولذلك، لا معنىً لاختصار تجربتها في المعركة الدستورية حصراً والحكم عليها ـ من ثمة ـ بهذا المقتضى.

في ضوء هذه المقدمات، لا بدّ من مخاطبة حركة ٢٠ فبراير بلغةٍ تجمع جمْعاً جدليّاً خلّاقاً بين مفردات النقد ومفردات التحفيز

على استكمال دورٍ بدأتْهُ بشجاعة، وشقّت به طريق المستقبل. لا ينبغي المقايضة بين النقد والتحفيز، أو تنزيل الواحد منهما منزلة البديل من الآخر، لأن أسوأ ما تنتظره الحركة من السياسيين والمثقفين أن يخاطبَها مَن يخاطبُها ممتشقاً لغة التبهيت والتحبيط، أو لغة المداهنة والتملّق؛ ذلك أن نقداً لا يرى في تجربة الحركة إلّا ركاماً من الأخطاء، ولا يلْحظ فيها مواطن القوة والأمل ينتهي إلى العَدمية ويتغيَّا إلحاق أبلغ الإساءة بها، إمّا من طريق التبخيس أو من طريق التّيئيس. ثم إنّ حَفْزاً لها على الاستمرار في ما هي فيه، من دون مصارحتها بحاجتها إلى نقد تجربتها ومراجعتها، يرقى إلى مستوى النفاق، ولا يدعوها إلّا إلى الاصطدام بالحائط على مثال اصطدامه ـ هو ـ به. وما أكثر مَن يريد شطبها من وراء نقدها غير المنصِف والنزيه، وما أكثر من يرغب في الحكم عليها بالانقراض على خلفية دعوتها إلى المزيد من الغرق في الأخطاء. ولنا أن نقول إن الفريقيْن معاً يتحالفان ـ على اختلافٍ ـ في السعْي بها إلى السقوط. من العداء ما قَتل، ومن الحب ما قَتَل!

جدلية النقد والحَفْز، بمفردات الصراحة الواجبة في مثل هذه الحال من المخاطبة، تدعونا إلى التعبير عن موقفين متلازميْن، أو دعوتين مترابطتين:

أوّلهما دعوة ٢٠ فبراير إلى وقفة نقدية شجاعة للتفكير في حصيلة عملها النضالي خلال نصف عامٍ من تجربتها، تلقي فيها نظراً على هذه الحصيلة بعين المراجَعة لجملةٍ متداخلةٍ من المسائل: المسافة الواقعية بين شعاراتها ومطالبها وبين إمكانياتها الذاتية في توليد الجمهور الاجتماعي الكافي لحمْل تلك المطالب وتحقيقها؛ مدى إمكانية ـ بل مشروعية ـ استنساخ التجارب الاحتجاجية العربية التي رفعت سقوف شعاراتها وأفلحت في

إنجازها، وما إذا كانت المعطيات الاجتماعية والسياسية متشابهة بحيث تتَّسع لذلك فعلاً؛ مدى نجاح الحركة أو تعثّرها في صوْن استقلالية قرارها النضاليّ من أشكالٍ مختلفة من التأثير فيه تحت عنوان المناصرة والتحالف والتنسيق والنصيحة (في الفترة الماضية)؛ أساليب المخاطبة والتعبئة في السابق وما قد تحتاج إليه مستقبلاً من تجديدٍ يتناسب ونوع المتغيرات التي طرأت منذ مطلع صيف العام ٢٠١١؛ برنامج العمل الديمقراطي الذي يَقْبَل التحقيق في المرحلة القادمة، والذي يجيب عن حاجات سياسية معلَّقة وممكنة الإنجاز، إنْ أُحْسِنَ تدبيرُه؛ مدى ما يمكن أن تُلْحِقَهُ الميول العفوية والشعبوية والخيارات القُصْوَوِيَّة مِن أذىً فَادِح بعمل الحركة ومستقبلها... إلخ. ولا غَنَاءَ للحركة عن إتيان هذه المراجعة النقدية لإعادة تأهيل عمرانها الداخليّ. وهي مراجعةٌ لا تكون مفيدةً ومنتجة إلّا متى نَهَضت بعبئِها الحركةُ نفسُها من دون أن ينوب عنها في ذلك نائب.

وثانيهما دعوة الحركة إلى الانتباه إلى جملة ما تفترض أنه ينتظرها من كبير المهمات في نطاق حَرَاكِها الديمقراطي الإصلاحي، والعناوين في هذا المعرض عديدة: تشديد التركيز على مطلب محاربة الفساد الاقتصادي والمالي والإداري، والتعبئة قصد توليد رأيٍ عامّ ضاغط من أجل ذلك؛ الانصراف إلى توفير شبكة أمان اجتماعية ضد إفساد الحياة السياسية والتمثيلية بالتزوير واستخدام المال السياسيّ، وخاصة على أعتاب الموسم الانتخابي في خريف هذا العام؛ إفراد مساحة حقيقية للمسألة الاجتماعية في عمل الحركة الديمقراطي يوازي، أو يتجاوز، مساحة المسألة السياسية فيها؛ تَوْسِعَةُ نطاق علاقات حركة ٢٠ فبراير بالقوى الديمقراطية والتقدمية قَصْد توسيع قاعدة أمانها الاجتماعي

والسياسي، وحماية استقلاليتها، ورفْع الشّبهة عن انحيازها إلى فريقٍ من المجتمع السياسيّ الديمقراطي على حساب آخر، ثم من أجل تَوْسعة نطاق التحالف الديمقراطي في المغرب.

هذه بعضٌ من الأفكار السريعة نصارح بها حركة ٢٠ فبراير من موقع الحرص عليها بمحبّةٍ لا تُضْمِر الخصومة، وصراحةٍ لا تَكْتَنِه التملّق. وعندي أن هذه هيِ اللغة المناسبة لمخاطبتها اليوم بَدَلاً من لغتيْن سيارتيْن: اللغة الكَيْدية ولغة المداهنة!

(٥)

أيةُ آثار ونتائج قد تنجم من تجربة الإصلاح الدستوري المغربية على صعيد نُظُمٍ عربية أخرى لم تنطلق فيها بعدُ عمليةُ إصلاحٍ تستجيب لمطالب الشعوب وانتظاراتها؟ وما عساها تكون تلك الآثار والنتائج على مستوى قسمٍ محدَّد من تلك النظم الحاكمة هو الذي تقوم فيه مَلَكيات (أو إمارات)؟

للسؤال أهميتُه من وجوهٍ مختلفة أَظْهَرُها، في ما يعنينا هنا، وجوهٌ **ثلاثة**:

أوّلها أن الإصلاح الدستوري، الذي أقدمت عليه المؤسّسة الملكية في المغرب، أتى في سياق مقاربةٍ سياسية **استباقية** نجحت في استيعاب لحظة الأزمة، وفي تقديم أجوبة سريعة عن مطالب شعبية مشروعةٍ، من دون تدفيع البلد والاستقرار الاجتماعي ثمناً مكلفاً. وهي حالةٌ بَدَتْ نموذجية في سياق عربيّ طَبَعَه تعنُّت النظم في مواجهة مطالب شعوبها، واندفاع بعضها في ذلك التعنت إلى حدود فتح البلاد على المجهول.

وثانيها أن الملكيات العربية لم تشهد ـ ما خلا في حالتيْ

المغرب والأردن ـ حياة سياسية حقيقية (= في الكويت حياة نيابية فحسب)، ولم تعرف شكلاً ما من أشكال توزيع السلطة، ناهيك بالطابع العشائري والعَائلي الغالب على النظام السياسيّ فيها، فضلاً عمّا يضيفه احتكار الثروة (=الرّيْعية) إلى احتكار السلطة من مشكلات في المجتمعات التي تحكمها تلك النُّظُم الملكية.

وثالثها أن الحَرَاك الاحتجاجي الذي اندلع، بتفاوتٍ، في مجتمعات الملكيات العربية، اختلف عن نظيره في مجتمعات «الجمهوريات» العربية في كونه لم يرفع سقف مطالبه إلى حيث يطرح شعار إسقاط النظام، وإنما ظل خطابه يتحرك وينتظم تحت سقف المطالبة بالإصلاح، ومحاربة الفساد، وكفالة الحقوق والحريات الديمقراطية.

تُطْلِعنا هذه الوجوه الثلاثة للمسألة على أهمية التفكير في مستقبل المَلَكيات العربية من وجهة نظر الحاجة إلى إصلاح أوضاعها، في ضوء المتغيرات السياسية الجديدة، وفي ضوء مطالب ديمقراطية شعبية متنامية لم يعد ممكناً الإشاحة عنها والإعراض؛ فاختيار سبيل التجاوب والاستيعاب الإيجابي، على مثال ما حصل في المغرب، هو أقصر الطرق أمامها إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي، وتجديد أسباب شرعيتها بعد الذي أصاب الشرعيةَ التقليدية القائمة من اهتزاز؛ وهو الخيار الأقلّ كلفة لإشباع الرغبة العارمة في رؤية نظام سياسي عصري في ظل هذه الملكيات يعيد توزيع السلطة والثروة على مقتضى قواعد جديدة. ولعلّها قد تكون فرصة أخيرة، تستثمر تواضُعَ المطالب الشعبية الإصلاحية، قبل أن تبلغ الحركات الاحتجاجية في بلدانها مبلغاً يَعْصَى على الاحتواء.

على أن التساؤل عمّا سيكون للسابقة المغربية من آثار

ونتائج، على الملكيات العربية الأخرى، ينبغي أن يَلْحظ جملةً من الحقائق غيرَ قابلةٍ للتجاهل، وليس يمكن مقاربةُ السؤال من دون أخذها في الحسبان:

أولى هذه الحقائق أن ثمة **تفاوتاً في الكثافة التاريخية** بين المَلَكيات العربية؛ فبعضها ـ مثل المغرب ـ تعود جذوره إلى ما قبل ألفٍ ومائتيْ عام، فيما بعضُها الآخر أبصر النور قبل عقودٍ قليلة. وليس الامتداد التاريخي ولا العراقةُ تفصيلاً في السياسة، إذ من مقتضيات الدول أعمارُها. وكلَّما عُمِّرَتْ دولةٌ، كان ذلك ممّا يُحْسب لها ككيان في نظر شعبها. والملكية، كشكل من أشكال النظام السياسي، تكون حظوظها من التمكّن أعلى، ومن الشرعية أوفر، كلما ضربت بجذورها عميقاً في التاريخ؛ وهذا ممّا ينفرد به نِظَامَا الملكية في المغرب وفي عُمان.

وثانيها أن بين الملكيات (بما فيها الإمارات) **تفاوُتاً في التطوُّر السياسي** وفي التراكم التحديثي والإصلاحي لا يقبل الإنكار؛ ففيما يعرف بعضُها حياةً دستورية منذ ما يزيد عن نصف قرن (الأردن والمغرب)، لا يعترف بعضها الآخر بالحاجة إلى دستور؛ وفيما ينتظم الحياةَ السياسية في بعضها العملُ بمقتضى النظام التمثيلي (= النيابي) والاقتراع الانتخابي (المغرب، الأردن، الكويت، البحرين)، يكتفي بعضها الآخر بمجالس شورى أكثر أعضائها معيَّن؛ وفيما يعرف بعضها تعدديةً سياسية وحياةً نقابية وجمعوية منتظمة، تُمنَع الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية في بعضها الآخر من الحق في الوجود القانوني؛ وفيما شهدت ملكيةٌ منها شكلا أوّلياً من أشكال التداول الديمقراطي على السلطة (تجربة «التناوب التوافقي» في المغرب منذ العام ١٩٩٨)، لم تَعْرِفِ البواقي مثل ذلك... إلخ. وفي الظن أن التفاوتَ هذا ليس تفصيلاً

عادياً لأنه يترجم الفارق بين ملكيات تعرف ظاهرة السياسة وأخرى تنعدم فيها السياسة انعداماً كلّياً أو شبهَ كليّ.

وثالثها أن الملكيات التي نشأت في بيئة سياسية مفتوحة أمام المشاركة الحزبية والشعبية تعلّمت كيف تعطي وتأخذ، وتتكيّف وتستجيب، ونشأت في ثقافتها بالتدريج قيمُ التسوية والتنازل المتبادل والتوافُق، وتراكمت لديها إرادة إصلاحية ولو من طريق الاضطرار الموضوعي. وليست هذه حال ملكيات أخرى نمت في مناخ احتكار السلطة وتجريم السياسة وتحريمها.

ورابعها أن ثمة فارقاً بين ملكيات قامت على عصبية القَبيلِ والعشيرة والعائلة، فضاقت قاعدتُها الاجتماعية والسياسية، وأعادت إنتاج السلطة داخل أطرها الضيقة تلك، وبين ملكيات أخرى انعدمت فيها الروابط العصبوية (= المغرب) أو تخففت منها مع الزمن إلى حدّ كبير (الأردن)؛ فكان من نتائج ذلك اتساعُ نطاقِ المشاركة الاجتماعية في السلطة، ودخول قوىً عدّة في المجال السياسي، بل تكوُّنُ **مجالٍ سياسيّ** نتيجةً لذلك.

وخامسُها أنّ ثمة فارقاً بين ملكيات تحتكر فيها النخبةُ العائليةُ الحاكمةُ الثروةَ، وتوزّع أقساطاً منها على الدولة والمجتمع، وفق معايير وقواعد الولاء والقرب والبعد من مركز السلطة، وبين ملكيات أخرى تعرف شكلاً ما من أشكال توزيع الثروة، وتعرف ـ خاصة ـ أشكالاً من الرقابة على المال العام ووجوه صرفه، من خلال مؤسسات الرقابة المالية الرسمية، والمساءلة النيابية، وضغط الصحافة الحرّة والرأي العام.

وسادسُها أن البَوْنَ شاسع بين مجتمعات سياسية عربية تحقَّق فيها، على مدى عقود طويلة، قدْرٌ معتَبَر من التراكم النضالي:

السياسي والنقابي والمدني، ونجحت فيها الحركات الديمقراطية في تحقيق مطالب وانتزاع حقوق، وبين مجتمعات تفتقر إلى تراكمٍ سياسيّ (بسبب انعدام شروط العمل السياسي فيها) وتُوَاجَهُ مطالبُهاً بإشباعٍ اقتصادي واجتماعي يَحْرِفُها عن وجهتها السياسية.

من البيّن، إذن، أن أية مقاربة بين الملكيات العربية، والتفكير في مستقبل الإصلاح والتحديث فيها، يصطدمان بحقائق هذا التفاوت بينها كملكيات، والتفاوت بين المجتمعات السياسية التي تقوم فيها، على نحوٍ لا سبيل إلى تجاهُله. وعلى ذلك، فإن تناول السؤال المتعلق باحتمال تأثير الإصلاحات السياسية المغربية في الأنظمة العربية الأخرى يفترض حسبان هذه الفروق والفواصل بين البُنى والتجارب والتراكمات. ويمكن في ضوء هذا، فقط، أن نميل إلى ترجيح الاحتمالات **الأربعة** التالية:

الاحتمال **الأوّل** أن تنطلق تجربة إصلاحات، متفاوتة المدى والدرجة، في بعض الملكيات العربية التي تعرف مجتمعاتُها قدراً ما من الحيوية السياسية، نتيجة ضغط اللحظة الثورية الجارية كما في ضوء نتائج التجربة المغربية. وأكثر الملكيات العربية المرشحة لأن تشهد ذلك هي القائمة في الأردن؛ وهي شرعت فعلاً في ذلك على صعيد الإصلاحات الدستورية التي ستقرّر شكلها درجةُ الضغط الشعبي في البلاد، ومساحة إرادة الإصلاح لدى النظام. وقد تكون الملكية في البحرين والنظام الأميري في الكويت وسلطنة عمان في جملة ما سيضطر إلى إجراء إصلاحات تستوعب حالة الحَرَاك الشعبي، لكنها ـ قطعاً ـ ستكون جزئيةً ومحسوبة، وربما رمزية.

الاحتمال **الثاني** أن تظل السياسة الاستيعابية لدى بعض الملكيات العربية تدور في نطاق التقليد الدارج فيها، والقائم على

شراء المطالب السياسية ببضعة تنازلات اجتماعية ـ اقتصادية مثل الهِبَات والعطايا ورفع الأجور، أي معاملة هذه المطالب السياسية وكأنها مطالب نقابية! وليس يَبْعُد أن يقترن ذلك مع بعض التحسينات السطحية لنظام «التمثيل» المحلي والوطني لا تخرج عن نطاق الرقابة، ولا تفتح الباب أمام ميلاد حياة انتخابية حقيقية. ويتوقف رجحان هذا الاحتمال على استمرار حال الخمود في الحركة الاجتماعية في هذه البلدان.

الاحتمال **الثالث** أن يشتد الضغط الشعبي، كلما استمرت حالة الاحتجاج في الوطن العربي واستمرت مفاعيلها السياسية والنفسية في البلدان المحكومة من أنظمة ملكية، فيتولّد من ذلك واقعٌ جديد يُجبر هذه الملكيات على إجراء إصلاحات سياسية. والاحتمال هذا قد لا يكون مستبعداً في الأردن والبحرين، إلّا أنّ حظوظه تبدو ـ في المدى المنظور ـ أقل في ملكيات وأميريات عربية أخرى.

الاحتمال **الرابع** أن تبادر قوىً دولية ـ على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى ممارسة عمليات من الضغط والإقناع على بعض الأنظمة الملكية والأميرية لإجراء بعضٍ من الإصلاحات القمينة بامتصاص حال النقمة الواسعة على احتكار السلطة والثروة، قصد حفظ استقرار هذه الأنظمة من خطر الزوابع المحدقة.

هي مجرّد احتمالات تجْمع بينها **حقيقتان**: لحظةٌ ثورية عربية عارمة، وخوفُ نخبٍ حاكمة من طاقةٍ افتراضية في مجتمعاتها قابلة للتفجّر، في أية لحظة، بتأثير ما يجري في المحيط العربي. من البيّن، إذن، أن السؤال عمّا في وسع السابقة المغربية أن تولِّدَهُ من نتائج على صعيد الملكيات العربية يصطدم بحاجزيْن اثنين: بثروةٍ قادرةٍ على جَبْه تحدّي المطالبات الداخلية (وهو ما لم يتوفر لأنظمة

أخرى مثل تونس ومصر)، وبتواضُع إمكانيات التغيير الذاتية لدى مجتمعات مجرَّدة من السياسة وأسبابها. وإلى ذينك الحاجزيْن لا ينبغي أن ننسى ما تتمتع به الملكيات العربية الغنية من حمايةٍ وتأييد من دول الغرب الكبرى (لا ينطبق ذلك على أنظمة ليبيا وسورية واليمن)، ويكفي مثلاً لذلك كيف وقَع الاستيعاب الدولي والإقليمي للانتفاضة في البحرين وأمْسَك الجميع عن الحديث في أمرها!

بيروت، ١ ـ ١٥/ ٨/ ٢٠١١

مشكلاتُ ما بعد سقوط «نظام» القذافي

لا يشرّف أحداً في العالم أن يذرف دمعة على «نظام» العقيد الليبي معمّر القذافي، أو أن يتحسَّر على عهده؛ فالرجل لم يترك ما يُذكَر به ذكْراً حسناً، ولم يخلِّف عهدُهُ الطويل المُظْلم غيرَ الفقر والتخلّف والبداوة، وقوافل اليتامى والثكالي والأرامل، والمُصابين في الأبدان والنفوس من ظُلْمٍ أنْزَلَهُ بهم في السجون والمنافي. لذلك، لم يكن يَسَعُ أحداً من الليبيين أو العرب، من المقرّبين منه ومن المؤلَّفَةِ قلوبُهم - ممّن استفادوا من بعض فُتَاته - أي يدافعَ عن عهده ولو من باب التلميح. بل إن أقرب رجال نظامه إليه تخلّى عنه، قبل سقوطه، وانضمّ إلى صفوف المعارضة بعد أن فتحت ثورة الشباب في ١٧ فبراير أفقاً أمام التغيير كان يبدو قبلَها مسدوداً، بل شبه مستحيل. وكذلك فَعَلَ عربٌ (سياسيون وصحفيون وكتّاب) كانوا إليه يشدّون الرّحال، ومن أمواله يقتاتون، وإيّاهُ يمدحون!

لا عجب، إذن، من أن تجتمع ليبيا على إشهار الفرح الغامر من رؤية نظامه ينتهي تلك النهاية المأساوية التي لا يتمناها المرءُ لعدوِّه، ومن أن يشعر الليبيون - ولأول مرة منذ أربعة عقود -

بأنهم أصبحوا بشراً: لا جرذاناً ولا عبيداً كما أرادهم العقيد وصحابتُه وآلُ بيته. ولا عجب أن يعيد سقوطُه الثقة لدى الشعوب العربية بقدرتها على تحرير أوطانها من الطغاة والسفاحين، وأبنائهم وأصهارهم، وعلى إمساك مصيرها بيدها، بعد أن تعثّر أمل التغيير وطال أمدُهُ في ليبيا، لما يزيد عن ستة أشهر، حتى كاد اليأس أن يستوطن النفوس وينال من الإرادات.

غير أن في أوضاع ليبيا اليوم، ومن أسفٍ، ما يُخْشَى من أن يخطف هذا الفرح العارم الذي ولَّدَهُ رحيلُ الطاغية وفرارُهُ. وأسباب هذا الخوف عديدة ومتنوعة: أمنية، سياسية، سيادية، اجتماعية، ليس من سبيلٍ إلى تغطيتها باحتفالية النصر، أو بترديد القول إنّ أيّ نظام سياسيّ في ليبيا سيكون ـ قطعاً ـ أفضل من النظام السابق. والخَشية الأكبر هي مِن ألّا تكون المعارضة الليبية ـ ممثلة في «المجلس الوطني الانتقالي» ـ قادرةً على جبْهها واستيعاب آثارها وتداعياتها. لِنُشِر هنا، وعلى سبيل التمثيل، لبعضٍ من تلك الأوضاع والمشكلات بقدر من الاقتضاب.

أوّلها أمنيّ، ويتمثل في **فوضى السلاح والقرار العسكري**؛ وبيانهُ أن عدداً من المجموعات المسلّحة تعمل بعيداً عن الإمْرَة العسكرية المركزية التي تخضع لـ «المجلس الوطني الانتقالي». تبيّن ذلك، ابتداءً، في مقتل اللواء عبد الفتاح يونس أثناء استدعائه إلى بنغازي للتحقيق معه. لكن أمْرَ ذلك استفحل، أكثر، بمناسبة معارك طرابلس يوميْ ٢٠ و٢١ غشت ٢٠١١، وما تلاها من اندحار الكتائب الأمنية للقذافي وسيطرة قوات «المجلس العسكري» على معظم أحياء العاصمة. نذكر جميعاً صرخة التحذير التي أطلقها مصطفى عبد الجليل، رئيس «المجلس الوطني الانتقالي»، احتجاجاً على التسيُّب الأمني والتفلُّت الميداني من أي ضابط أو قرار، مِن

قبل مَن أسماها بالمجموعات المتطرفة، مهدّداً بالاستقالة إنْ لم يتوقف ذلك التسيُّب. ثم إننا نعلم أن «المجلس الانتقالي» طالب المسلحين الوافدين إلى طرابلس من خارجها بمغادرتها. وهو ما يعني أن العاصمة باتت تحت سيطرة قوًى غير محكومة بقرارٍ وطني مركزي. وقد يكفي دليلاً على خطورة الوضع الأمني أن «المجلس الوطني الانتقالي» لم يستطع بسهولة، وبعد أسبوع من سقوط العاصمة، أن ينتقل إليها من بنغازي ويباشر مهماته في إدارة شؤون البلاد منها بحسبانها رمزَ الدولة السياسي والسيادي!

وثانيهما سياسي ـ اجتماعي، ويتمثّل في ما يحتمل أن يفرض نفسه على الاجتماع السياسي الليبي، في مرحلة ما بعد «نظام» القذافي، من مشكلات قد يكون منها ضَعف البنى السياسية التي ستقوم (من الأحزاب والنقابات. . . إلى الدولة الوطنية) أمام البنى الاجتماعية التقليدية، بسبب تضخم السلطة، وغياب الدولة، وإعدام الحياة السياسية في البلاد لما يزيد عن أربعين عاماً، مع ما يستتبعه ذلك من ظواهر التقابل بين سلطة الدولة الوليدة والسلطات الأهلية التقليدية وربما التعارض بينها. ومنها ما قد يكون على علاقة بالفجوة المفترضة بين فكرة الدولة المدنية الديمقراطية واجتماعٍ أهليّ قَبَليّ: أعادت «الجماهيرية» الراحلة إنتاجه وتظهيره كاحتياطيٍّ استراتيجي للدفاع عن نظام يفتقر إلى شرعية سياسية، ماخلا شرعية القوة (=الأمن) وتحريك العصبيات. وهو عين ما فعله القذافي منذ ١٧ فبراير حتى اليوم وما برح يفعله ـ حتى الآن ـ من وكْرِهِ الذي يختفي فيه. والخشية (هي) من أن يؤدي اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بهذا الاجتماع الأهليّ التقليدي إلى اضطرار النظام السياسي القادم إلى التنازل أمامه، قصد تجنّب الإخفاق في إدارة سلطة الدولة. قد لا يكون مثل هذا الاحتمال

السيء وارداً في حالتيْ تونس ومصر لأن البلديْن، وإن عانى شعباهما من الاستبداد، قامت فيهما دولة، وكانَ للحياة السياسية فيهما هوامش، بينما كان على الشعب الليبي، وما يزال، أن يقيم ديمقراطية وأن يقيم دولة في الوقت عينه.

وثالثها سياديّ، ويتمثل في مستقبل قرار الدولة والنظام القادميْن في ليبيا في ضوء حقيقة سياسية لا سبيل إلى تجاهلها، ومفادها أن «حلف شمال الأطلسي» كان شريكاً أساسياً لـ «المجلس الوطني الانتقالي» ومقاتليه في إسقاط نظام الطاغية. و«ليس معلوماً» ما إذا كان الحلف فَعَلَ ذلك «لوجه الله تعالى»، من دون أن يطلب «حقوقه» كشريك، وإن كنا لا نجد في سيرة الحلف ما يقوم به دليلٍ على أنه حريص على حرية الشعوب إلى هذا الحدّ من التعفّف عن طلب أثمان سياسية! وسيكون على الشعب الليبي، ونظامه الذي سيختاره بحرّية، أن يخوض فصولاً من المعاناة كي يحفظ لنفسه استقلالية قراره الوطني.

هذه مشكلات لا تَقْبَل استصغاراً أو تهويناً تحت أيّ عنوانٍ سياسي. فجَّر شبابُ ليبيا ثورةً شجاعة، بل فدائية، في السابع عشر من فبراير؛ ثم أتت خاتمة الأحداث تحمل في حصيلتها ما يُطْمَأَن إليه وما يُخْشى منه. ما يُطْمأن إليه أن الديكتاتور سقط وخرج من السلطة ومن التاريخ إلى غيرِ رجعة. أمّا ما يُخْشى منه، فهو ما بعد سقوطه؛ أعني هذه المشكلات ـ وغيرها كثير ـ ممّا أتينا على ذكره بالإشارة والتلميح.

بيروت، ٢٧/ ٨/ ٢٠١١

الثورة
والأسئلة المشروعة

ليس لأحدٍ أن يتشكك في الثوْرات والانتفاضات التي انهمرت على قحطنا السياسيّ الطويل، وأحْيَتِ المَوَات، إلّا أن يكون مناهضاً للتغيير، مدافعاً عن الاستبداد والفساد، وعن قواهُ التي اندحر منها مَنِ اندحر وما زال الباقي منها ينتظر. ليس له أن يتشكك فيها، وهي تتسع نطاقاً وتشحذ المزيد من العزائم والإرادات، إلّا أن يكون ما يزال في نفسه بقيَّةٌ من أملٍ في أن يرى قوى الثورة المضادّة تنهض من تحت رماد الحريق العظيم، الذي أشعلته الشعوب في الحقبة السياسية النكراء البائدة، كي تعيد عقارب الزمن إلى وراءٍ قريب. ليس له أن يتشكك في ما هو اليوم في حكم الحقيقة الفاقعة: نهاية عهد مظلم وبداية عهدٍ جديد. الشك اليوم (هو) في مقام الشبهة ـ حتى لا نقول البَيِّنَة على سوء الطّويّة ـ أو شيءٌ بهذه المثابة.

ليس له أن يتشكك في الثوْرات والانتفاضات: استقلالِ قرارها، وعدالةِ مطالبها ورحابةِ الآفاق التي تفتح، ولكنّ له أن يخشى عليها كلَّ خِشية، وأن يضع يده على قلبه وهو يتابع الفصول الجديدة منها وهي تتلاحق أمام ناظريْه، وتنهمر أخبارُها على

مسمعه. والخشيةُ هذه مشروع ومبرَّرة تماماً لأن في الوقائع والحقائق والتطورات ما يحْمل عليها. وهي، إلى ذلك، نابعة من شعور الحرص على مستقل هذه الثوْرات والانتفاضات، وعلى رؤيتها تنتهي إلى إحراز الأهداف الكبرى التي من أجلها اندلعت، وعلى طريقها قدَّمتِ التضحيات. ما أغنانا، إذن، عند بيان الفارق بين شكٍّ يُحْبِطُ ويُخَذِّل، وخِشيةٍ تَرُومُ أن تنبّه وتُحَذِّر.

ثمة الكثيرُ ممّا يُخْشى على الثورات والانتفاضات منه: ممّا يكيدُه الكائدون لها عن تصميم وإصرارٍ وسبْق ترصُّد، وأكثرهم في الخارج، وممّا يرسُمُهُ لها من مسارٍ ومآل بعضُ من لا يُحْسِنون إدارة مرحلة التغيير، وأكثرُ هؤلاء في الداخل. قُلنا «الأكثر» في الحالين، لأن في الخارج مَن لا يَعْنِيه كثيراً أن يرى هذه الثوْرات والانتفاضات تسْقُط أو تُخْفِق في مسعاها إلى تغيير الأحوال، حتى لا نقول إن في ذلك الخارج من يُبدي أشدَّ التعاطفِ مع ـ والمناصرة لهذه ـ الثورات كما هي حال القوى الديمقراطية والحيّة ـ الشعبية والمدنية ـ في العالم؛ ولأن في الداخل قوى الثورة المضادّة ـ وفي جملتها فلول العهد البائد ـ مِنَ التي تتحيَّن فرصة الانقضاض على مكتسبات الثورة، أو توليد أسباب إغراقها في تناقضات لحظة التغيير، أو المرحلة الانتقالية بعد إنجاز التغيير. وإذا كان يَسَعُنا أن نسمّي القوى المعادية للثورة ـ في الداخل والخارج ـ بقدرٍ من اليُسْر لأنها تقليدية ومعروفة، فإن الذي قد يحتاج إلى جَهْدٍ ويَقْظَة أكبر هو معرفة من يُسَاعد بأفعاله تلك القوى المعادية، فيوفّر لها الأداة المحلّية: حتى وإن حصل ذلك على نحوٍ غيرِ موعًى به! وما السياساتُ والخيارات الخاطئة في الداخل تلك التي تضع مستقبل هذا «الربيع العربيّ» على كفّ عفريت!

•

لهذا الخوف ما يبرّره اليوم؛ يكفي المرءَ أن يلقي نظراً على

بعض ما يُقْلِق في أوضاع هذه الثوْرات والانتفاضات كي يتبيّن حاجتنا إلى شدّ الانتباه إلى أقصاه، وإلى تدارُكِ ما يَقْبَل التدارُك:

ليس في أوضاع تونسَ ومصر ما يريح في هذه الأيام. نجح الشعبان الكبيران في الإطاحة بطاغيتين فاسديْن مُفْسِدَيْن، وبالكثير من أركان نظاميْهما ورموزهما، وفي فتح الطريق أمام تدفّق التاريخ في بلديْن أَقْفَلَ الطغاة أبوابهما أمام تيارات التطور. لكن الثورتين ما بَرِحَتَا، حتى الآن، تعانيان تناقضات الميلاد وأوجاعَه، وتشهدان صنوفاً من المنازعات المبكّرة على السلطة ولَمَّا تستوفيا شروط العبور من المرحلة الانتقالية! ولسنا نشير، بهذا، إلى ما تَلْقَيَانِه من ضروب التخريب والتعويق من قِبل قوى الثورة المضادّة، من بقايا النظامين البائديْن، وإنما نقصد إلى الإشارة إلى ما بين الشركاء في الثورة من فقدان ثقةٍ بينهم، ومن تهيُّب متبادَل لا يقدّم دليلاً طيباً على استقامة العلاقة بينهم في المستقبل، على ما تقتضيه حاجة البناء المشترك للمستقبل، وواجب العبور بالبلدين من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة البناء الديمقراطي، ومن ضِفّة الشرعية الثورية إلى ضفاف الشرعية الديمقراطية. إن الجدل البيزنطي، القديم والمتجدد، بين الإسلاميين والعلمانيين حول أسس الدستور، والقيم الحاكمة، وعلاقة الدولة بالدين، مؤشّرٌ سياسيّ غيرُ مريح، ويهدّد استفحالُه بتوليد نزاعاتٍ قد تأكل رصيد الثورة برمّته لا قدَّر الله، وقد تبني العلاقة بين الفريقين ـ في أفضل أحوال هدوئها ـ على غِشٍّ متبادَل ما أغنى تونس ومصر عن تَبِعاته.

ومع أنه يَسَع المرء أن يقول إن هذه تناقضات عادية تعيشها كلُّ ثورة في المراحل الأولى منها، وخاصة حينما تكون ثورة شعبية عفوية من دون قيادة، مثلما هي حال الثورتين التونسية والمصرية، فإن حال الفراغ، التي خلّفها سقوط النظامين، قد

تستفحل أكثر إذا لم يَقَع سدُّها بتوافُقٍ وطنيّ صادق ومبنيّ على فكرة الشراكة، وما يستتبعه العملُ بها من إقدامٍ شجاع على تنازلات متبادلة لبناء القواسم المشتركة، ومن تصفيةِ حسابٍ جريئة مع منازع الاستئثار بالقرار، أو احتكار السلطة والمستقبل. وهذا هو اليوم عنوان التحديّ السياسيّ المصيريّ الذي يواجه الثورتين في تونس ومصر.

إذا كانت هذه أحوال الثورتين، اللتين نجحتا في أكثر البلاد العربية تمتُّعاً بالتجانس الاجتماعي والوطني (=تونس ومصر)، فكيف بانتفاضات أخرى لم تظفر بنهاية سياسيةٍ نظيرَ تلك التي ظفرت بها الثورتان المومأ إليهما، وكيف بها في مجتمعات عربية شديدة التنوّع في التكوين الاجتماعي، حتى لا نقول إنها تعاني نقصاً فادحاً في التجانس والاندماج، وتعاني معارضاتها انقساماتٍ وتشرذماً (ما خلا في اليمن) وضَعْفاً حادّاً هو من مواريث عقود من غياب حياة سياسية في بلدانها؟!

ليست وظيفة هذه الملاحظات والأسئلة أن تطعن في الثوْرات والانتفاضات، أو أن تنشر اليأس في النفوس من إمكان نجاحها؛ لكنها تبغي التنبيه على خطورة استسهال ما يجري على مسرح السياسة اليوم، أو تصويره بمفرداتٍ انتصارية وتبشيرية، وإلى حاجتنا إلى وقفةِ مراجعةٍ للتفكير في كلّ ما جرى، وكيف يجري، وإلى أين يتجه، وما السبيل إلى صَوْنِ المُكْتَسَب وطلبِ الأفضل، وتفادي غيرِ المرغوب فيه. إن التغيير الديمقراطي حلم عظيمٌ ومُلْهِم من دون شك، لكنه ليس سَهْلَ المنال كما قد يُخَيَّل إلينا في لحْظة النشوة.

بيروت، ١/ ٩/ ٢٠١١

رأسمالُ النظافة
في الثورة اليمنية

يُسَجَّل للشعب اليمني، وشبابِه المذهِل، أنه أنجز أنظف ثورة شعبية يمكن للمرء أن يتخيّلها. قطرة دمٍ واحدة لم يَسفكها شبابُهُ الذي سُفِك دَمُهُ في الساحات العامّة. حجَرٌ واحد لم يُلْقِهِ أحدٌ على أحد، وإن كان الأمن لم يتوقف عن إلقاء حُمَم الموت على المتظاهرين. رَابَطَ الشبابُ حيث رابط، منذ ما يزيد عن مائتيْ يوم، في حشود بشرية أسطورية، متمسّكاً بحقه في صُنْع مستقبلٍ مشرّف يليق بوطنٍ تاريخيّ صَنَعَ شعباً تاريخيّاً. لم يفعل أكثر مِنْ أن قال لرئيسه: إرحلْ، وبمطلبه هذا تمسَّك ولم يتنازل. عزيمتُه قُدَّت من صخرٍ، ومن صبْرٍ طويل نُسِجَت خيوطُ إرادته. حاول تيئيسَهُ مَن حاولَ، لكن أمْرَه اعْتَاصَ على من راهنَ على تعبه. وحدهُ في الميدان، لا أحد معه؛ لا أمريكا ولا أوروبا ولا أهل ولا جوار. لكن إرادتَه والتصميم وحدهما كان يكفيانه كي يبقى حيث هو: يرعى نبتة الثورة، ويرويها بعرقه ودمه، إلى أن تحين لحظة الحصاد القريبة.

تقتضي الأمانة اعترافاً بأن الثورتين التونسية والمصرية تشبهان رفيقتهما اليمنية في النظافة والروح المدنية السلمية. غير أن

الفارق، الذي يلقي الضوء على مثالية الحالة اليمنية، أن الحظّ الطيب ساق للثورتين التونسية والمصرية نهايةً سريعةً من مسلسل المواجهة مع الطغاة، وأجهزتهم، وفّرت عليهما احتمال أن تَسْلكا دروبا أخرى متعرجة، بينما كان قَدَرُ الثورة في اليمن أن تنتظر مثل تلك الخاتمة الطيبة، وأن يمتد انتظارها في الزمان لما يزيد عن نصف العام، من دون أن يداهمهما يأسٌ من حضاريَّة أسلوبها السلمي، أو نزق يأخذها إلى ركوب العنف أو تأييد من يركبه.

نجحت الثورة اليمنية قبل أن تنجح. نجاحها الأخير أن تطوي صفحة هذه اللحظة العبثية التي يوجد فيها رئيسٌ ليس موجوداً، ويستمر فيها نظام لم يَعُد يحكم، ويتمسّك فيها عهدٌ بما لم يَعُد يملكه. نجاحُها الأخير في أن تنتقل من هذه الحالة الخرافية إلى بناء النظام السياسي المطابق لأهداف الثورة. لكنها أحرزت نجاحات كثيرةً قبل هذا النجاح الأخير؛ نجحت ـ ابتداءً ـ في أن تحقّق تحقيقاً مادياً معنى الثورة؛ الثورة تكثيفٌ للإرادة العامة، والإرادة هذه ـ في التجربة اليمنية ـ إرادةُ شعبٍ بفئاته وقواهُ كافة في التغيير. لم يكن مفاجئاً، إذن، أن توفّر هذه الثورة كلّ هذا النصاب الشعبي الملاييني في مسيراتها واعتصاماتها، في المحافظات والمدن كافة، وأن تَلْقى التأييد والمساندة من اليمنيين جميعاً: في الداخل والخارج، وأن تصل صيحتُها ورسالتها إلى داخل النظام نفسِه، فتستصرخ الضمائر الحية فيه، وفي أجهزته ومؤسساته (جيشاً وبرلماناً وجهازاً ديبلوماسيّاً)، فتَحْمِلُها على فكّ الارتباط مع عهدٍ أجمع الشعبُ على طيّ ذكراه.

والثورةُ فعلٌ اجتماعيٌّ وتاريخي ينهض به شعبٌ لا نخبةٌ تَنُوب مَنَابه أو تدّعي تمثيلهُ باسم «الطليعة الثورية» أو «الطليعة المقاتلة»، وهو شعبٌ، في غير حاجة إلى أن يتصرف في مواجهة النظام

وأجهزته تصرُّف أقليةٍ ضعيفة تعوّض عن ضعفها بقوة السلاح، إذ هو يملك قوته التي تكفيه ـ كأكثرية في المجتمع ـ وتُغْنيه عن سلاح أو عن عنف. لا يُسْتَخدم العنف المسلّح إلّا في مواجهة العدوّ الخارجي للدفاع عن النفس في وجه عدوانه. لا يستعمله في الداخل إلّا من يختلط لديه معنى الثورة بمعنى الفتنة والحرب الأهلية. إذا استعمله النظام، فذلك لأن هذا من أخلاقه أوّلاً، ثم لأن هذه طريقته المثلى لِحَرْف الثورة عن مسارها المدني المتحضر وجرّها إلى ضفة الحرب الأهلية.

والثورةُ وطنيةُ المضمون والمحتوى بالضرورة، وقرارُها مستقلٌّ استقلال إرادتها، وليس من ثورةٍ تندلع فتنتظر من أحدٍ أن يستكمل ما بدأته، أو يشاركها شرف التغيير، وخصوصاً حين يكون «النصير» من المتربصين! لذلك ما سمعنا أحداً في ثوار اليمن يلتمس عوناً من مجلس الأمن، أو من عاصمة دولية، أو من حلف عسكري عالمي، ولا رأينا وفوداً من الثورة تَفِدُ على هذه الدولة أو تلك من الدول الكبرى لتستنصرها، ولا عقدت قواها السياسية مؤتمرات لها في هذه العاصمة أو تلك من العواصم الأجنبية المعادية لنظامها، ولا هي لمّعت سياسة دولةٍ خارجية لمجرّد أن زعماء هذه أيدوها في مطالب التغيير، ولا أتت شيئاً من ذلك الذي شهدناه في غيرها من حركات الاحتجاج العربية. إنّ كلّ رأسمال مصداقية الثورة اليمنية يكمن في وطنيتها، واستقلالية قرارها، واستعصائها على الاختراق الخارجي: الأجنبي وحتى العربي. وهذا ما يفسر لماذا وحدها لم تتمتع بالعناية الدولية الفائقة، وبكرم التصريحات والقرارات المساندة. وهي وحدها التي تمتَّع نظامُها ورموزُه بالراحة الدولية والتسامح الغربي، فلم تصدر في حقه بيانات إدانة عالمية، ولا مسَّتْه عقوبات أمريكية وأوروبية، ولا

لَاحَقَتْه إدارة أوباما ووصيفاتها الأوروبية بأوامر التنحّي! لم يحصل شيء من ذلك إلّا لأن ثورة اليمن العظيمة وطنيةٌ، ومحصَّنةٌ ضدّ أي اختراق، ومستقلةُ الإرادة والقرار. وثورةٌ من هذا الطراز ليس مرغوباً فيها إلّا من أهلها.

نجحتِ الثورةُ اليمنية قبل أن تنجح؛ نجحت في أن تعيد إلى وعينا المعنى الحقيقي للثورة: موارد الثورة تُصْنَع ولا تستورَد، وفِعْلُ الثورة فعل بالأصالة لا بالنيابة ولا بالشراكة. ونجحت في أن تكون ثورةً نظيفة؛ نظيفةً في الشكل بحيث لا يستدرجها القمع إلى تلويث صورتها المدنية بالعنف، ونظيفةً في الهوية والمضمون بحيث لا لبْس ولا شَوْبَ في وطنيتها وقرارها المستقل. وهي ـ وإنْ أصابها من العالم تجاهلٌ وإنكار ومن العرب والمسلمين إجحاف ـ تبقى درّة التاج في هذا الربيع العربي، والترمومتر الذي يُقَاس به معنى الثورة في دم الحَرَاك الاجتماعي.

بيروت، ٥/ ٩/ ٢٠١١

عن خوف «الأقليات»
في المشرق العربي

لم تبرح تصريحات البطريرك الماروني، بشارة الراعي، المعلنة في زيارته باريس، تثير ردود فعل متراوحة بين الترحيب والاستنكار في لبنان وخارجه؛ بين من يرى فيها موقفاً متوازناً من النظام في سورية، وحرصاً على مصير المسيحيين و«الأقليات» فيها، وفي لبنان والمشرق العربي، ومن يقرأ فيها تبرُّعاً مجانياً منه بصكّ براءة للنظام السوري من وراء إبداء الخوف على مستقبل المسيحيين والعرب بعده.

سيستمر مثل هذا السجال في مثل هذه الظروف التي تمرّ بها سورية. وهو كان قد بدأ قبل تصريحات البطريرك الراعي تحت وطأة شعورين متضاربين في سورية: شعور بالمخافة من تدفيع المسيحيين و«الأقليات» ثمن صعود نظام سياسي إسلامي («سنيّ»)، على أنقاض نظام علماني تمتَّع فيه هؤلاء بحقوقهم الدينية وأمنهم، وشعورٌ مقابلٌ بالمخافة من استغلال النظام السوري هواجس «الأقليات» لكسبها، إلى جانبه، في مواجهة الضغط الداخلي والخارجي الذي يتعرض له منذ نصف عام. ولم تفعل تصريحات بطريرك الموارنة سوى أنها سمحت لِجَمْر ذلك السجال بين الفريقين في المسألة أن يزند أكثر.

من النافل القول إنه يمكن الردّ على منطق البطريرك بشارة الراعي من موقعين فكريَّين معارضيْن: طائفي وعلماني، وهو رُدَّ عليه فعلاً من ذينك الموقعين المتباينين ثقافياً، المتآلفيْن سياسيّاً:

يمكن أن يقال له طائفيّاً ـ وقد قيل له ـ إن «السُّنّة» جزءٌ من نسيج المجتمع السوري، وهُم القوة الاجتماعية الأكبر عدداً، وأن أحزابهم (مثل «الإخوان المسلمين» والجماعات السلفية والصوفية) جزء من النسيج السياسي السوري، وهي الأقوى والأكثر تنظيماً. وبالتالي، كيف للبطريرك أن ينازع أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السوري في حقه السياسي في بناء نظام جديد بدعوى أن المسيحيين العرب، والعلويين، والدروز، والشيعة، وسواهم، يخافون على مصيرهم من أكثرية سنية قد يؤول إليها تقرير مستقبل سورية؟ ولقد سمعنا، قبل حديث البطريرك بشارة الراعي، من يجاهر بالقول إن حقوق «الأقليات» في سورية من علويين، وشيعة، ودروز، وأورثوذكس، وموارنة، وسِريان، وكلدانيين، وأرمن... إلخ لا يضمنها إلّا نظام حكم إسلامي على مثال ما ضمِنَها في الماضي، وقبل قيام الدولة الحديثة، وأنها لا تملك أن تخشى على نفسها من دولة «تطبِّق شرع الله» على الجميع. وغنيّ عن البيان أن مثل هذا الدحض الطائفي («السنيّ»)، النقيض لدعوى الخوف على «الأقليات»، لا يُطَمْئِن هذه الأخيرة على أمنها، وحرياتها، بمقدار ما يزيد من رفع درجة مخاوفها مما تعتبره أصولية متشدّدة صاعدة.

يمكن أن يقال له من الموقعِ عينِه، ولكن هذه المرّة بمفردات علمانية غير طائفية، قرأنا منها الكثير، إن الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة في سورية وحدها ستُنهي إيجابيّاً مشكلة «الأقليات» ومخاوفها، وتوفّر لها الاطمئنان الكامل إلى أمنها وحرياتها الدينية، واستقلالية شخصيتها الروحية؛ فالدولة القادمة ـ على ما يأمل

القائلون بهذا الرأي ـ هي دولة القانون والحريات والمواطنة، والمواطنة مبدأ لا يتحدد بجنس، أو دين، أو طائفة، أو مذهب، وإنما بعلاقة الانتماء إلى الوطن الواحد، والتابعية للدولة الوطنية المحكومة بالقانون. وهكذا تصطدم فكرة الخوف على مصائر «الأقليات» بحقيقة الضمانات الديمقراطية التي تقدّمها المواطَنة في الدولة المدنية لجميع من ينتمون إليها، أيّاً تكن منابتهم وبيئاتهم، وكائنة ما تكون عقائدهم أو روابطهم الروحية. وقد يوجد من يصف كلام البطريرك الماروني، وقبله كلام البطريرك الأورثوذوكسي في سورية اغناطيوس الرابع هَزيم، بأنه كلامٌ طائفي لا يعنيه مصير مجتمع برمّته، وإنما مصير طوائف بعينها من ذلك المجتمع. ولقد كُتب مثل ذلك في المناسبتين، وشدّد في النقد على أن المسألة سياسية وطنية لا مسألة طائفية فرعية، وأن المستفيد الوحيد من اللغة الطائفية هو النظام في سورية، لأنها تناسبه لتخويف «الأقليات» من أيّ تغيير سياسي في البلاد.

لسنا، هنا، في معرض المفاضلة بين خطابين: خطاب طائفي بغيض ومتخلف ـ إسلاميّاً كان أو مسيحيّاً ـ وخطاب ديمقراطي ومدني ووطني يتحدث بمفردات العصر الحديث المتحضرة؛ إذ من تحصيل الحاصل عندنا أن الدولة المدنية الحديثة دولةُ مواطنين متساوين أمام القانون، بمعزل عن أصولهم وخصوصياتهم، وأنها الدولة التي تُنهي العلاقات العصبوية فيها، ومنها الطائفية، والمذهبية، والأقوامية (Ethniques): التي يتعَسَّر بوجودها الاندماج الاجتماعي والوطني، وهو شرط قيام مجتمع سياسيّ حديث، ومجتمع مدنيّ حديث. ثم من تحصيل الحاصل عندنا أنها الدولة التي ينبغي أن يُنَاضَل من أجل استيلادها ووضع خطابها في موقع السيادة من الثقافة السياسية في المجتمع. ولكن، مَن يضمن أن

هذه الدولة المدنية الحديثة: دولة الحقّ والقانون والحريات والديمقراطية والمواطنة والفصل الحاسم بين الزمنيّ والدينيّ، هي حقّاً الدولة القادمة في سورية وفي غير سورية؟ ماذا لو أن الحامل الاجتماعي والسياسي والثقافي لهذه الدولة الموعودة لم يُولَد بعد في مجتمعاتنا، أو هو وُلِدَ في بيئات صغيرة محدودة يَغْمُر مساحاتها الحُرّة طوفانُ قوى التقليد المتجدّدة؟ ماذا لو أنه ما يزال في جوف مجتمعاتنا جيش عرموم من الناس يُعَرِّفون أنفسهم طائفيّاً، ويحملون في عقولهم مفردات مِنْ قبيل «أهل الذمة»؟، ومن يضمن ألّا تكون الدولةُ غداً دولتهم؟

مَنْ يُحَوِّل الممكنات الذهنية (العلمانية، المواطَنة...) إلى كائنات واقعية حاصلة لا محالة؛ مَنْ يَنْسى تلك الفصول الرهيبة من المآسي الإنسانية التي حصلت لمجموعات سكانية عريقة في العراق، لمجرّد أنها تختلف ثقافياً ودينياً عن الأكثريات الجديدة في البلد المحتل...، يمكنه فقط أن يَرُدَّ على مخاوف المسيحيين العرب وعلى سيّد بْكَرْكِي. كم من أمور قضيناها بتركها باسم الطبقات والتكوين الطبقي للمجتمع، قبل ثلاثة عقود. والخشية من أن نكرّر الشيء نفسه اليوم فنتحدث عن مجتمع خلدوني بلغة جون لوك وطوكفيل وماكس فيبر!

بيروت، ١٢/٩/٢٠١١

مفارقات في خطاب السلطة والمعارضة في سورية!

تتكافأ حُجَج السلطة والمعارضة في سورية في ميزان الإقناع، أو قُلْ ـ للدقة ـ في ميزان عدم الإقناع. من يستمع للواحد منهما دون الآخر يقتنع بحجّته، وقد ينحاز إليه. أمّا إن أصغى إلى الإثنين معاً، فقد يتولّاهُ الذهول من اتساع رقعة المفارقات في رواية كلّ فريق منهما عن الأحداث الجارية في البلد. السماع بأذنين، والنظر بعينين، أفضل، في مثل هذه الحال، وأدْعَى إلى الاطمئنان على سلامة استقبال الإفادات من مصادرها، أو أَدْعَى ـ على الأقل ـ إلى الاطمئنان إلى أن نسبة الخطإ في ذلك الاستقبال ستكون أقلّ.

لنقرأ عَيِّنَةً سريعةً من تلك الحجج المتكافئة في تناقضاتها والمفارقات:

تقول السلطة إنها لا ترى في الأحداث الدامية غيرَ مسلحين يقتلون رجال الأمن والجنود، ويحرقون مؤسسات الدولة، ويخرّبون الممتلكات العامّة، ويعبثون بالأمن العام، ويَنْصُبُون حواجز التفتيش داخل المدن وعلى الطرق، ويخطفون الناس على الهوية، ويمثّلون بجثث قتلاهم...، ثم تُقدِّم ذلك بالصور، على

شاشة التلفزيون الرسمي، مقرونةً بأشرطة اعترافاتٍ لبعض الموقوفين في المواجهات. وتقول المعارضة إنه لا وجود لمسلحين إلّا في خيال السلطة، وأن المسلحين الوحيدين الذي يمارسون التقتيل اليومي، والإرهاب، والتمثيل بالجثث، هم رجال الأمن، والجنود، و«شبّيحة» النظام، وأن التظاهرات سلمية ونظيفة، ولا وجود لقطعة سلاح فيها. ثم تُعَزِّزُ ذلك ببَثٍّ مشاهد من المواجهات الدموية، ومن إطلاق الرصاص، على الشبكة العنكبوتية فتنقلها الفضائيات عنها نحو نقْلها إفادات «شهود العيان».

هي، إذن، معركة الخبر والصورة في الروايتين. تُحَاكُ حياكة مُتْقَنَةً في حين، لكنّ خروقاً تنتاب نيسجَها في أحيان أخرى. مَن يصدّق رواية السلطة عن أحداث ليس فيها إلّا مسلّحون فحسب؟ قد يكون هؤلاء بالعشرات والمئات، ولكن ماذا عن مئات آلاف المتظاهرين: هل خرج الشعب كله في انتفاضة مسلحة؟! هي نفسُها لا تصدّق روايتَها؛ وإلّا لماذا تراها تتحدث عن إصلاحات سياسية، وعن حوار وطني، إنْ لم تكن تعترف، ضمناً، أنها تخاطب بهذا مطالب سياسية مدنية تحاول استيعابها! ثم مَن يصدّق رواية المعارضين عن ثورة شعبية سلمية ونظيفة لا سلاح فيها إلا سلاح السلطة؟ هل يَقتُل النظام جنودَه ويمثّل بجثثهم، ويُحْرق مقار الأمن والمحافظات، ويدمر أنابيب النفط وخطوط السكة الحديد، لمجرّد أن يُوهِمَ العالم بأن هناك جماعات مسلّحة يبرّر بوجودها خياراته الأمنية في مواجهة المظاهرات؟ على خيال المرء أن يكون خيالاً فوقَ ـ سينمائي أو فوق ـ هوليودي حي يصدّق روايتيْن على طرفيْن قصيَّين متقابليْن تضيع في تضارُبهما الحقيقة.

هذه واحدة، الثانية أنّ المفارقة تسكن الروايتين الرسمية والمعارِضة عن صلة العامل الخارجي بما يجري في سورية. تُصرّ

السلطة على تفسير ما يجري من مظاهرات في البلاد، منذ ستة أشهر، بردّه إلى «مؤامرة خارجية» يهدف حائكوها إلى زعزعة الاستقرار في سورية لمعاقبتها على مواقفها من السياسات الغربية في المنطقة، وعلى دعمها المقاومة في لبنان وفلسطين. لا معنًى لهذه الرواية سوى أن مئات الآلاف من المتظاهرين السوريين إمّا عملاء للأجنبي، أو أدوات له يحركها من وراء ستار! والأهمّ من إيحائها الضمني هذا أنها لا تعترف لهؤلاء بشرعية مطالبهم في الحرية والديمقراطية، لأنها لا تعترف بأن ثمة مشكلات داخلية تدعو الناس إلى التظاهر! لا تختلف رواية المعارضين كثيراً في هذا الباب: تعكس زاوية النظر إلى ما يجري فتُصِرّ على أن فرضية الخارج فرضية خيالية في عقل النظام، ومجرّد تِعِلّة لتبرير رفضه مطالب الشعب ومواجهته إياها بالرصاص، وأن الحراك الجماهيري في المدن والبلدات، وتحركات المعارضين في الخارج. . . جميعُها محكوم بجدول أعمال سياسي وطني مستقل. . . إلخ. لكن الرواية هذه تتجاهل الأنوف الفرنسية والتركية والأمريكية المحشورة في الشأن السوري، وفي مؤتمرات المعارضة في باريس، وأنطاليا، وإسطنبول، بما في ذلك محاولات جمعها على طاولة واحدة في هذه العاصمة أو تلك، و«التنسيق» معها للضغط على النظام. كما تتجاهل مطالبات بعضها مجلسَ الأمن بإصدار قرارات بالتدخل وقد وصل صداها إلى مظاهرات مطالِبة بـ «الحماية الدولية»!

الثالثة أن السلطة توحي إلى السوريين، وإلى العالم، أنها تميّز في سلوكها تجاه المتظاهرين بين ما هو منها مشروع وما ليس منها بمشروع؛ وأنها إذْ تواجه الثانية بحزمٍ أمني، تردُّ على الأولى بالتجاوب السياسي وبالدعوة إلى الحوارِ الوطني. أما المعارضون فيتهمونها بانتهاج سياسية قمعية واحدة، وبإسقاط أي خيار سياسي

آخر غير إسقاط النظام الذي يفرضه عليهم كخيار رفضها مطالب الإصلاح السياسي. من يصدق أن «حوار المحافظات»، الذي أطلقته السلطة، حوار وطني؟ أين مضمونه الوطني الشامل والسياسي؟ أليس هو يتعامل مع مطالب الشعب وكأنها مطالب اجتماعية موضعية؟ ثم من يصدق أن شعار «إسقاط النظام» تبلور بعد أن أُنسدَّ الأفق أمام الإصلاحات السياسية ورَفَضَ النظام التجاوبَ مع مطالب الإصلاح؟ أين نضع إجراءات مثل إلغاء قانون الطوارئ، وإلغاء محاكم أمن الدولة، ومنح الجنسية للمواطنين الأكراد، وإقرار قانون الأحزاب والصحافة، وتشكيل لجنة صياغة الدستور؟ هل تدخل هذه في خانة إغلاق أفق الإصلاح السياسي والحوار الوطني حوله؟! وإذا كانت هذه لا تكفي، فليُناضَلْ من أجل الاستزادة من طريق حوار وطني، أو من طريق نضال شعبي تحت سقف الإصلاح السياسي الذي تسمح به موازين القوى الداخلية ولا ينتظر فيه الشعب من يتدخل من خارجٍ لتغيير نظامه!

نحن أمام مضاربة إيديولوجية بامتياز بين فريقين لا يقولان كل الحقيقة، وإنما بعضها الذي يصب في رصيد روايتيهما. ليس في المشهد ملائكة وشياطين، ثمة مصالح تتضارب، ورهانات تتنازع. قطعاً المسؤولية ليست متكافئة بين القوَّتين في الأدوات. لكن ذلك لا يمنع من أن تكون متكافئة في المفردات السياسية وأخلاقها.

بيروت، ١٨/ ٩/ ٢٠١١

سقط القذافي،
وماذا بعد؟!

بدأ الليبيون يتصارعون على جلد الذئب قبل صيده! لم ينته نظام معمّر القذافي بعد، مازال في جعبته جيوبٌ للمقاومة يستند فيها إلى ولاءِ جمهورٍ خليط من ذوي القرابة القَبَلية، وممّن نجح العقيد في تربيتهم عقائديّاً على أفكاره. مدنٌ لم تسقط في يد المسلّحين بعد (= في الوسط والجنوب خاصة)، وأخرى سقطت عسكريّاً لكنها ليست مضمونة الولاء لسادة ليبيا الجدد، وعقيدٌ مُخْتَفٍ في مكانٍ لا يعلم أحدٌ أين يوجد، ومنه يُطْلق خُطَبَهُ بين حينٍ وآخر... إلخ. مع ذلك، يبدأ صراعٌ على السلطة: صامتٌ، ابتداءً، ثم جهيرٌ في النهاية. يسلّم «المجلس الوطني الانتقالي» بأن «التحرير» الكامل لم يتمّ بعد، لكنه لم يستطع أن ينفيَ وجود مثل ذلك الصراع، فيقرّر أخيراً إرجاءه إلى ما بعد «التحرير» الكامل.

مدار الصراع في ليبيا على السلطة، بعد أن سقطت بعملية عسكرية شارك فيها كثيرون: حلف شمال الأطلسي، مقاتلو «المجلس الوطني الانتقالي»، مقاتلو «الجماعة الإسلامية المقاتلة»... إلخ. الشركاء كثر، ولكلّ شريكٍ مطالبُ وبُغْيةٌ في مقدارٍ من الحصّة يتناسب وحجم الدور الذي نهض به في إطاحة

نظام العقيد. جَمَع بينهم عدوٌّ مشترك يؤلّف وجودُهُ بين مَن لامياه تجري بينهم. ويفرّق بينهم الصراع على تركة العدوّ السياسية من سلطةٍ ونفوذ. أين ثورة ١٧ فبراير الشبابية الشعبية في هذا كلّه؟ لا نكاد نتعرف إليها إلّا اسماً مكتوباً على عربات عسكرية يقودها مسلّحون لا نعلم من أيّ المِلَل والنِّحل هم! وفي خضمّ هذا المشهد الرمادي الغامض لصراع الشركاء على سلطةٍ لم تَخِرَّ تماماً، على المرء أن يبحث في الركام عن مصلحة الشعب بَجَهْدٍ خرافيٍّ يشبه جَهْد من يبحث عن إبرة في كومةِ قشّ!

لماذا يجري مثل هذا الصراع بينما أجيزَتْ عملية إسقاط النظام الليبي من طرف النظامَيْن الدولي والعربي؟ هل كان كلّ المطلوب إزاحة العقيد ونظامه وترك ليبيا للفوضى الخلّاقة؟ هل استند قرار تنصيب «المجلس الوطني الانتقالي» ممثّلاً لليبيا إلى نقصٍ دوليّ وعربيّ في المعلومات عن خريطة القوى في البلد، أم أن التعايش ـ الدوليّ والعربي ـ مع المجموعات الإسلامية المقاتلة قام على قرار مسبق ولم يكن خياراً اضطرارياً؟ أسئلة عدّة يفرضها اليوم التفكيرُ في هذا الذي يجري في ليبيا على الجبهة منذ الزحف على طرابلس، قبل ستة أسابيع، والذي أفضى إلى ترحيلٍ ثانٍ لفكرة تشكيل حكومة انتقالية إلى مرحلة قادمة.

نظريّاً؛ «المجلس الوطني الانتقالي» هو «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الليبي، في عُرْف القوى الدولية والعربية، التي سلّمته أجهزة التمثيل الديبلوماسي في عواصمها، من سفارات وقنصليات، وبدأت في تسليمه بعض الأموال الليبية المحجوزة في بنوكها. عمليّاً؛ ثمة مَن ينازعه التمثيل في الداخل الليبي، ويكبح جماح سلطته: المسلحون الممسكون بالمدن، والعاملون تحت عناوين سياسية وعسكرية أخرى. كان هؤلاء مَنِ اغتالوا عبد الفتاح

يونس، القائد العسكري العضو في «المجلس الوطني الانتقالي»، وهم الذين زحفوا على العاصمة طرابلس من دون أن يكون لِـ «المجلس الوطني» دور في إدارة المعركة أو توجيهها. وهؤلاء هم الذين وصفهم مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس، بالمتطرفين، وهدد بالاستقالة إنْ لم يتوقفوا عن فرض شريعتهم على طرابلس. وما يزال هؤلاء اليوم هُمْ مَن يفرض على «المجلس الوطني» أمراً واقعاً على الأرض، من طريق سيطرتهم العسكرية على أجزاء واسعة من ليبيا ـ أوّلها العاصمة ومحيطها من المدن ـ وفَرضِهِم شروطَهم السياسية التي تَحُول دون قدرة المجلس على تشكيل حكومة انتقالية عملاً بمقررات «مؤتمر باريس» في فاتح سبتمبر ٢٠١١. واليوم، لم يعد يخفى على أحد أن «الجماعة الإسلامية المقاتلة» فريق سياسي وعسكري كبير، في المشهد الليبي الجديد، لا يمكن إلغاؤُهُ أو شطبُه من دون المرور من حرب أهلية لا تتحملها ليبيا المنكوبة بحرب الأشهر الستة المنصرمة.

تتحدث التقارير الغربية، الاستخبارية والإعلامية على السواء، عن تجاوزات المسلّحين الإسلاميين في المدن والمناطق التي وقعت تحت سيطرتهم، تردّ قيادات من التيار الإسلامي على الاتهامات بأنها مغلوطة ومصنوعة بإيحاء من أطراف داخل «المجلس الوطني الانتقالي» تريد إقصاء الإسلاميين. وتتحدث تقارير استخبارية، بريطانية وأمريكية، عن علاقات نُسجت بين مخابراتها وبين شخصيات قيادية في «المجلس» منذ سنوات، ساعدت على ترتيب الأمور بعد انتفاضة ١٧ فبراير. يردّ المتَّهمون في «المجلس» بأنه لا وظيفة لمثل هذه المعلومات سوى تعزيز اتهامات الإسلاميين لهم كمتعاونين مع مخابرات الدول الغربية. في الأثناء، لا يرى الإسلاميون في أعضاء المجلس سوى زمرة من

أركان نظام القذافي يُعَاد إرجاعها اليوم إلى السلطة، بعنوان ديمقراطي وثوري، فيما يستمر هؤلاء في اتهام الإسلاميين بأنهم قاتلوا في أفغانستان، وارتبطوا بجهات إرهابية مشبوهة. والنتيجة: حرب كلامية تنذر بما هو أوخم في التبعات والعواقب!

كمن يشتري السمك في البحر ـ على ما يقول المَثَل المغربي ـ يراهنون على ما لم تتبيّن ملامحُه حتى الآن. نعم، سقط نظام معمّر القذافي، ولم يعد يُمسك بشيء في ليبيا ينتمي إلى السلطة والثروة والتمثيل الخارجي. لكنه مازال يحتفظ ببقايا منه هنا وهناك: من أجهزة، وسلاح، ومقاتلين، وأتباع، وربما من جمهور أهليٍّ موالٍ لأسبابٍ عصبوية. ومازال في وسع هذا الجسم الباقي منه أن يثير الكثير من المشكلات الأمنية التي لا تملك طائرات الأطلسي أن تخمدها، لأنها لا تتعلق بمطارات، ومنصّات صواريخ، وقواعد عسكرية، ومخازن سلاح، وأرتال دبابات، وسواها مما يمكن تدميره مِن علٍ. وقد يتغذى هذا الجسم الباقي من النظام السابق من خلافات مَنْ شاركوا من الليبيين في إسقاطه، ومن سوء الصلة بينهم وبين أهالي المدن والمناطق التي سقطت تحت سيطرة مسلحيهم، ومن تدافعهم إلى كسب معركة التمثيل، وإقصاء بعضهم بعضاً. الدليل الفاقع اليوم أنهم شكلوا مجلساً وطنياً بعد أيام من اندلاع انتفاضةٍ شعبية حتى من دون أن يكون لدى أحدٍ يقينٌ بأنها ستنجح. لكنهم لم يَستطيعوا تشكيل حكومة انتقالية بعد سقوط النظام بشهرٍ ونصف، ولا استطاع «المجلس الوطني» أن ينتقل بكامل أعضائه إلى العاصمة الرسمية للدولة!

إنّ إعلان «المجلس الوطني الانتقالي» إرجاء تأليف الحكومة إلى ما بعد «التحرير الكامل» للبلاد لا يعني سوى أحد أمْريْن: إمّا أنّ مقاومة بقايا نظام العقيد قوية فعلاً بحيث يتعذر معها إعادة بناء

مؤسسات الدولة، قبل إنجاز تصفيتها نهائيّاً، وإن كان هذا الاحتمال يصطدم بحقيقية أن حكومةً شكّلها محمود جبريل فعلاً ورُفِضت، وإمّا أن التناقضات مستفحلة بين المنتصرين في الأزمة الليبية إلى الحدّ الذي يمتنع معه اتفاقٌ سياسيّ بينهم على المرحلة الانتقالية ومؤسساتها وقواعدها، وقد يجتمع الأمران معاً ويتضافران في إنتاج هذه الحال من الانسداد السياسي في الوضع الليبي. وسواء كان السببُ هذا أو ذاك أو ذلك، فالنتيجة واحدة؛ هي أن ليبيا لم تخرجِ بعد من أزمتها السياسية، وأن إسقاط النظام السابق بالقوّة المسلّحة لم يُنْه تلك الأزمة، والأملُ - كلُّ الأملِ - أن لا يكون ما خَفِيَ أعظم.

بيروت، ٥/ ١٠/ ٢٠١١

التسوية السياسية
التي لا مهْرب منها في سوريا

موقفان سياسيان يُؤْذيان سورية، اليوم، أبلغ الأذى: موقف الانحياز الكامل للسلطة ضدّ مطالب الشعب، وموقف الانحياز الكامل للشارع والمعارضة ضد النظام. يصادق كلٌّ من الموقفين على روايةٍ لا يدقّق فيها بما يكفي ليتبيّن وجه الصواب فيها من التزييف. يأخذها كما وُلِدَتْ ودُبِّجَتْ في أجواء صراعٍ طاحن لا يرى كلّ فريقٍ نفسَه فيه إلّا صاحب حقّ. من المفهوم أن يكون الأمر على هذه الحال بين السوريين: سلطةً وشارعاً، حيث لا مصلحة لأحدٍ في أن يعترف بأنه على خطأ، وحيث الاعتراف يرتّب عليه نتائج ليس أقلّها أن يتراجع عن موقفه، ويسلّم بشرعية موقف خصمه. لكن ذلك من غير المفهوم لدى مَن يعنيهم مستقبل سورية الديمقراطي ودورها الوطني والقومي من العرب، أي ممّن يُفْتَرَض فيهم أنهم ليسوا طرفاً في الصراع الداخلي حول السلطة، وليسوا مُجْبَرين على أن يركبوا الكذب كي يصلوا إلى السلطة أو يحتفظوا بها.

بين الموقفيْن المتقابليْن، مع احترامهما، مساحةٌ للتأمُّل في ما يجري في سورية، على نحوٍ أكثر موضوعيةً وتأنّياً، وأقلّ اندفاعيةً وقطْعية. والتأمُّل هذا مبناهُ على الفهم الصحيح لما يجري

ابتداءً، والغايةُ منه سعْيٌ صادق إلى تجنيب البلد تَبِعات الخطإ في معالجة أزمته، من خلال المساهمة في توليد رؤية متوازنة إلى مستقبله السياسي تَلْحَظ مصالح الجميع فيه. وعلينا، هنا، أن نقول ـ بمنتهى الصراحة ـ إن من يتناول الأوضاع في سورية، اليوم، بالتحليل أو الاستشراف لا بدَّ واجدٌ نفسَه أمام خيارَيْن لا ثالث لهما: إمّا التفكير في تسوية ما ممكنه للأزمة، تُفْرِج عن خيار الإصلاح الديمقراطي المتدرج، على نحوٍ يجيب مطالب الشعب وقواه الديمقراطية، ويحفظ لسورية وحدتها الوطنية ودورها الوطني والقومي، أو التفكير في حل جذريّ للأزمة المديدة لن يكون بغير المزيد من الدماء، ولن يكسبه أحد، في المطاف الأخير، حتى لا نقول إن سورية ستخسر فيه من استقرارها، وربما من وحدتها وسيادتها لا قدّر الله.

الذين يدافعون عن الحلّ الراديكالي ـ من السوريين والعرب ـ كثيرون، ومِنْ أسفٍ هُمُ الأكثر. وهؤلاء فريقان: فريقٌ صغير يريدهُ حلاًّ أمنيّاً لتصفية المظاهرات في البلاد؛ وفريقٌ أكبر يريده إسقاطاً للنظام وإنهاءً لعهده. يعتقد الأول أن الحلّ الأمنيّ يردٌّ على مؤامرةٍ خارجية تستهدف البلاد وتَرْكب موجة المطالب الشعبية لتأخذها إلى إنجاز ما تبتغيه من أهداف. التنازل أمام الشارع والمعارضة، في حسبانه، تنازلٌ أمام مَن يحرِّك الأحداث من خارج وتسهيلٌ للمؤامرة. ويعتقد الثاني أن إسقاط النظام هو السبيل الوحيد إلى الخلاص، لأن التراجعَ لم يعد ممكناً، ولأن الضغط الدولي والإقليمي عليه يشتد. النظام لا يريد إصلاحاً، يقول، والبقاء تحت سقف الإصلاح انتحار بعد كل تلك التضحيات التي قُدِّمت.

الناطقان بمفردات الحلّ الجذريّ، من الطرفين، لا يقترحان على سورية سوى المصير الغامض والراهن الثخين بالجراحات؛ إذْ

ليس في وُسْع القبضة الأمنية أن تعيد جحافل الشباب السوريين إلى بيت الطاعة، وستكلفها المحاولة المستحيلة لذلك أنهاراً من الدماء، ونزيفاً سياسيّاً وأخلاقيّاً في صورة سورية النظام عند شعبها والعرب والبشر أجمعين. والخشية أن المزيد من القمع سيولّد المزيد من العنف والتطرف، ويترك الأزمة الداخلية مفتوحة في الشارع إلى ما شاء الله. كيف يمكن للدولة والمجتمع أن يعيشَا في مناخ هذا المشهد الدمويّ اليوميّ الطويل؟! في المقابل، لن تكون «استراتيجية» إسقاط النظام نزهة سياسية في شوارع سورية! جَرَّبَ حَمَلَةُ الشعار هذا تنفيذ خيارهم منذ نصف عام، ماذا حَصَلَ؟ سَقَط النظام؟ انشقَّ نصفين؟ تبخّرت قاعدته الاجتماعية؟ فَقَد السيطرة على المدن ومراكز الدولة؟ فَرَّ أركانُهُ من البلد؟ لم يحصل من ذلك شيء. ينبغي قراءة ذلك عند مَن حملوا الشعار، وفرضوا على الحَرَاك في البلد أن يأخذ وجهة وحيدة! أمّا التعويل على إسقاطه من خارج، ففي ذلك منتهى البؤس السياسي: وهو خيارٌ غيرُ ديمقراطي ولا يشرِّف من يُعَوِّل عليه أو يسير في دهاليزه الكالحة!

لا بدّ من حلٍّ سياسيٍّ ممكن يقع بين مستحيليْن، أو قل بين إمكانيْن انتحاريَّين. والحلّ هذا مبناهُ على التنازل المتبادَل بين الفريقين السياسيَّيْن عن التمسك بالخيارات القصوى. والتنازل المتبادل يفرضه ميزان القوى في المجتمع السوري، اليوم، بعد هذه الجولة المديدة من المواجهات، التي نيّفت على المائتيْ يوم من دون حسم، ورسمت معطياتُها الحقيقة المزدوجة التالية: ليس في وسع النظام إنهاء الانتفاضة وإخماد مطالب التغيير الديمقراطي، وليس في وسع الانتفاضة - بإمكانياتها الذاتية - إسقاط النظام. وفي مثل هذه الحال من توازن القوة، ليس من حلٍّ سوى من طريق تسوية سياسية تقود إلى تحقيق تغيير ديمقراطي متدرج: بشراكةٍ

متوازنة بين النظام والمعارضة. أدوات مثل هذه الشراكة معروفة: الحوار الوطني، الشراكة في وضع أسس النظام الديمقراطي البديل، الشراكة في حكم البلاد وفي إعادة توزيع السلطة، وصولاً إلى انتخابات ديمقراطية حرّة وتعددية، وإلى تداوُلٍ سلميّ على السلطة. الفرضية ما زالت متاحة، والتباطؤ في الإقدام على هذا الخيار سيكون عالي الكلفة على الجميع.

تُخطئ السلطة إن هي أساءتْ قراءة قرارِ الفيتو الروسي - الصيني المزدوج في مجلس الأمن، وركنت إلى الظن بأنه يوفّر لها حزام أمان، لأن حزام أمانها الوحيد هو ترميم شروخ شرعيتها الداخلية المتصدّعة بالتجاوب مع مطالب التغيير. وتخطئ المعارضة إنْ هي انتشت بالاحتفاء الغربي بـ «المجلس الوطني السوري»، أو راهنت على دعم دول الغرب لمطالب التغيير الديمقراطي؛ لأن الشعب السوري وحده من يملك أن يصنع مستقبله بيده، بحريته وإرادته، بعيداً من التدخل الأجنبي. إن أقصر طريق كي يجد النظام نفسه بين مطرقة العنف الداخلي وسندان «الحماية الدولية» هو أن يمعن في خياره الأمني، وأن يتجاهل مطالب الشعب السياسية المشروعة، ويتجاهل صوت المعارضة الوطنية الديمقراطية في الداخل، وخاصة بعد أن وفرت لنفسها عنواناً سياسيّاً جبهويّاً هو «جبهة التنسيق الوطنية». لعلها الفرصة الأخيرة قبل فوات الأوان على الجميع!

بيروت، ٧/ ١٠/ ٢٠١١

الخائفون من التغيير والخائفون على التغيير

مَلَك «الشارع» العربي عصمته بيده. هي المرة الأولى منذ عقود لا يكون هناك من هو وليٌّ عليه. استعاد الولاية على نفسه، أو هكذا بَدَا أمرُه في تونس ومصر على نحو من الوضوح لا مزيد عليه. وربما كانت تلك حالُهُ، في بدايات أمره، في اليمن والبحرين وسورية وليبيا قبل أن تنعق أصوات شؤم من الخارج، فتُمْلِي عليه ما «ينبغي» عليه أن يفعله، وتعكّرً صفو غضبه الديمقراطي الأصيل. إن أول ما جهرت به الانتفاضات والثورات هو العصيان المادي الشامل لأوامر الصمت التي قضت بها مشيئة من قاموا على أمور شعوبنا من دون رخصة منها ولا استئذان. إن الكمية الخرافية من الهتاف وصرْخات الغضب، التي قذفتها ملايين الناس من دواخلَ تغلي كالمرجل، في شوارع المدن والعواصم والساحات العربية، إنما يفسرها ذلك التاريخ المديد من الصمت الذي ظل ينوس لعقود، ويغشى الناس في حياتهم، ويفرض عليهم خُرْساً عمومياً، أو نطقاً بالهمس في لحظة الشجاعة.

الصمت لغة الخوف المنطوقة، لكنها من المنطوق الذي لا يُسْمَع، بل يُرَى ويُقرأ في العيون والأفعال والعلاقات. أنتج تاريخنا المعاصر، منذ جيلين، امبراطورية خوف حقيقية. لعلها أضخم

إمبراطورية سياسية خرساء في العصر الحديث. مفردة واحدة وحيدة مباحة فيها هي: «**نعم**» نعم للحاكم العربي، لابنه، لأحفاده، لولايات رئاسية تتعدد: مَثْنى وثُلاث ورُباع، ويزيد عددها بما ملكت الأيمان. نعم لسياساته، لتحولاته: من الاقتصاد الدولتي الموجه إلى الاقتصاد الحر، من حرب «إسرائيل» إلى مصالحتها أو مفاوضتها، من معاداة سياسات أمريكا إلى شراء رضاها بالكرامة الوطنية. إن لم يكن يسعك أن تستخدم هذه المفردة السياسية الوحيدة المباحة في إمبراطورية الخوف، فللخوف لغته التي بها تلوذ: الخُرس! وإن أنت «شئت» أن تُطَلِّق الصمت، حين تخشى من أن تَسْأَل عنه، أو حين يكون الصمت مُشتبَهاً فيه، فما عليك إلا التصفيق في معرض التأييد. فهي طريقة للإفصاح عن تلك الـ «نعم» من دون تحريك لسان.

خرج التونسيون إلى الشوارع فأطاحوا «جدار برلين العربي» (الخوف). اكتشفوا أنه وحده وُضِعَ حائلاً بينهم والتاريخ، فتدفقوا سريعاً إلى المستقبل، جارفين عهد الطاغية وصحابته وآلِ بيته. التقط المصريون سرّ الثورة وإكسيرها سريعاً، فتدفقوا في الساحات، ومنها إلى التاريخ، بعد أن كنسوا الحقبة العجفاء التي امْتُهنت فيها آدميتُهم، وسُرق فيها مجدُهم. ثم لم تلبث شعوب الأمة أن شربت من كأس الثورة، الواحد منها تلو الآخر، لكن يداً ما امتدت، من هنا ومن هناك، كي تُعَسِّر المفعول، وتُدْخِلَ ملحمة التغيير في منعرجات وسراديب لا تنتهي.

غير أن الخوف الذي كان شريعة حاكمة تَفْرض على شعوبنا أحكام الذِّلَّة والصّغار، وتكرِّس فينا حكم الطغاة والبغاة والغزاة، ما لبث أن رَكِبَ نفوس من أطلقوه في مجتمعاتنا، وبمفعوله حكمونا؛ فلقد ارتعدت فرائص من كان الشرر يتطاير من عيونهم،

حتى بات احتشاد جمهورٍ في ملعب رياضيّ يخيفهم فيحسبون له الحساب. وها هم يقفون اليوم مشدوهين أمام مشهد الحشود تحتل الساحات، وتواجه الرصاص بالصدور العارية، وكأنهم يكتشفون، لأول مرة في حياتهم، أنهم أمام شعوب حقيقية لا أمام رعية من رعاع! لم يألفوا أنْ يروا الناس يحتشدون إلا لاستقبالهم في المواكب الرسمية، أو لتجديد مبايعتهم في استفتاءات التسعة والتسعين في المئة. ثم إنهم لم يألفوا أن تستمر الحشود لأشهر من دون أن يدبّ في الناس تعب، أو أن يتسرب إلى نفوسهم يأس. ثم ها هم يسمعون الملايين تقول: «الشعب يريد...»، فَيَعْجبون كيف أصبح هذا الشعب يريد، ومتى ولدت في نفسه إرادةٌ وهُمْ روّضوه طويلاً على أن يقبل، فقط، ما يريدونه هُمْ! ثم ها هو يريد «إسقاط النظام»، يقول ذلك ولا يمزح، يفعله بسخاء من دمه. أليس هذا أكثر ما يخيف؟!

يذوقون اليوم، ولا شماتة، من الكأس المُرّة التي تجرّعتها شعوبنا منذ أربعين عاماً. صنعوا إمبراطورية الخوف، فانقلبت عليهم الأحوال وصاروا من رعيتها بعد إذ كانوا سادة فيها. على الشعب، اليوم، أن يثبت لهم أنه لن يكون من طينتهم، ولا على شاكلتهم، حين يأخذ أمره بيده من صناديق الاقتراع. على الثورة أن تُطَمْئِنَهُم إلى القصاص العادل، القانوني، الذي يترفّع عن الثأر ويتوسّل الشرعية.

لكنّ ثمّة خوفاً ثالثاً يستبد بنا هذه الأيام: **الخوف على الثورة** وعلى مستقبل تضحيات شعوب أمتنا، ومصادر الخوف هذا ومبرراته ودواعيه مختلفة ومتنوعة ومشروعة؛ فنحن أينما أَجْلَنا البصر، أَلْفَيْنَا أمامنا ما يُخشى منه على الثورة والمستقبل: المكائد، والمؤامرات، والتناقضات، والأخطاء، والحسابات

الصغيرة وما شاكل. مَنْ ذا الذي يتجاهل أن قوى الثورة المضادة تعيد تنظيم صفوف بقاياها لتعود إلى الغد من النوافذ، بعد أن خرجت من الباب، وتنفخ في جمر الخلافات لإضعاف قوى الثورة؟! مَن ذا الذي يُنكر أن القوى الدولية، التي أصابها في مقتلٍ سقوطُ أنظمةِ عملائها، تدخل، اليوم، على خط الأحداث كي تحفظ بقاء من تشاء، وكي تُسقط من تشاء، راكبةً موجة المطالب الديمقراطية؟! من ذا الذي يستصغر شأن التناقضات المستفحلة بين قوى الثورة على عُدة الاشتغال السياسي في المستقبل: الدستور، الانتخابات، شكل النظام السياسي، علاقة الدولة بالدين؟! ثم من ذا الذي يستهين باحتمال حَرْف الانتفاضات الجارية عن مسارها الديمقراطي السلمي وجرها إلى العنف بهذه التّعِلّة أو تلك؟!

نعم، ثّمة ما يُخاف عليه مما يُخاف منه، في هذه اللحظة الحرجة من اشتباك إرادة التغيير مع نقائضها في الداخل والخارج. واليقظة والحِذْر لا يكفيان، في مثل هذه الحال، إن لم يتسلح جمهور التغيير الديمقراطي **برؤية سياسية رشيدة** إلى المرحلة وتناقضاتها وتحدياتها.

* * *

بين نهاية خريف العام الماضي، حين أشعل البوعزيزي جسده، فأضاء وطناً عربياً غارقاً في ظلام دامس، وبداية خريف هذا العام، حيث مخاضات الولادة تشتد وآلامها تزيد، جرت مياه كثيرة تحت جسر العبور إلى المستقبل: سقطت أوثان سياسية عُبِدَتْ وقُدِّمتْ لها القرابين، وتكسرت أحزابُها ومؤسساتُها المزيَّفة على صخرة إرادة التغيير، واحتل الشباب التاريخ بعد إذْ أُخْرِجوا منه بالقوة وسابق تصميم، وفرّ من الحكّام مَنْ فرّ، واختبأ منهم

مَنِ اختبأ في الأوكار، واحترق منهم من احترق بالنار، وأحسن صنعاً من انحنى منهم أمام الإعصار، وسِيق مَنْ سِيق إلى المحاكمة ليقول الشعب عدالته فيه، وتعنّت آخرون في إجابة النداء، وهبّت خفافيش الظلام لتسرق الثورة من أهلها، وتدخّلَ الأجانب في مستقبلنا باليد أو باللسان، ودبّت الحياة في أوصال أحزاب تخشبت من فرط عطالة، وتكاثر نسلها التنظيمي في مجتمعات أخرى عاقر، وأطلّتِ القبائلُ والطوائف والمذاهب، بعد ردح طويل من الخمول، كأنها «خلايا نائمة» بلغها الأمر بالتحرّك، وحافظت الانتفاضةُ على سلْميتها في مكانٍ، وفقدت أعصابها في آخر، وتكاثرت عناوين المعارضة وقَلَّ خراجُها، وسكت رجال السياسة وتكلم الرصاص، وتزايد الشهداء ومواكب التشييع، وارتفع في الأعلى سؤال الغد واشتدّ القلق... إلخ. جرت مياه ذلك كله وما برحت، لكن شيئاً واحداً وحيداً أحداً لا يتسرب إليه الشك، وهو اليقين الذي لا يقين يُشْبهه: إن غَدنا لن يُشْبه أمسنا، وإن القادم غيرُ الذي انصرم، فلقد تغير في حياتنا ويومياتنا الشيء الكثير.

بيروت، ١٢/ ١٠/ ٢٠١١

في مديحِ شباب الثّوْرات العربية
«أنقذونا من هذا الحبّ القاسي»

ينهض الشباب في كلّ حقبة من التاريخ بدورٍ سياسيّ واجتماعي وثقافي تتعاظم مكانته، أو تتضاءل، تبعاً للظروف التي يعملون فيها، والمستوى الثقافي الذي تحصَّل لهم، ولحجم التحديات التي تَعْرض لهم وتحْمِلهم على أداء ذلك الدور. وليس في هذه الحقيقة ما يثير غرابة؛ فالفئة هذه هي الأكثر حيوية في فئات المجتمع كافة، والأكثر معنيَّةً بإثبات ذاتها، وإمساك مصيرها بنفسها، من أية فئة عمرية أخرى. ولأن طموحها في أدائها دوراً كبيراً في المجتمع طموحٌ مشروع وموضوعيّ، فإن تمتيعها بفرص أداء ذلك الدور يقع في صلب واجبات المجتمع؛ ليس فقط من باب إنصافها، وهي تمثل أكثرية المجتمع، في حقوق لها على المجتمع لا تَقْبل التفويت، بل أيضاً لأن المجتمع ذاك يغتني بذلك الدور أكثر ويستفيد من ثمراته كل الاستفادة، ويكتشف في أدائه من قبل الأبناء والأحفاد قانون الاستمرارية والتجدُّد فيه.

ليس في ما قام به الشباب العربي من ثوْرات وانتفاضات واحتجاجات، منذ الهزيع الأخير من العام ٢٠١٠، ما يبعث على الاستغراب وإن هو كان مفاجئاً. وقد يكون مَأْتَى المفاجأة من

الاعتقاد الذي ساد، خطأً، عن جيلٍ جديد غيرِ مبالٍ بالسياسة والشأن العام، بدليل عزوفه عن المشاركة السياسية طويلاً. غير أن المفاجأة ليست الاستغراب، وحتى الذين فاجأتهم الحركات الشبابية العربية بنَفَسها الثوريّ إنما تفاجأوا لأنهم استغربوا طويلاً كيف تقاعست عن أداء دورها الاجتماعي المُفْتَرَض. وهكذا لا غرابة إنْ نهض الشباب بما نهض به أخيراً. الغرابة، كل الغرابة، في أن لا يفعل. ولقد فَعَل فأسقط كلّ حجّة عليه ممّن آخذوه. أمّا إذا كان ثمة ما يُسْتَغرَب له، في هذا الباب، فهو تصوير انتفاضة الشباب العربي وكأنها حدثٌ غيرُ طبيعي أو خارق للنواميس؛ وهذا عينُ ما نَلْحَظُه في كثير من الخطاب السياسيّ الاحتفالي عن ثوْرات الشباب في بعض الخطاب السياسيّ والإعلاميّ العربيّ، بل في المعظَم المتداوَل منه! وهو كلامٌ فقير إلى الحصافة وإلى النظرة التاريخية، وإلى الحدّ الأدنى من المعرفة بتاريخنا السياسي الحديث والمعاصر.

ربّما اكْتَهَلَتِ الحركات السياسية العربية القائمة الآن، أو حتى شاخت، وطنيةً كانت، أو قوميةً، أو يسارية، أو ليبرالية، أو إسلامية، لكنها - عند قيامها قبل عقود - إنما أنشأها مناضلون شباب في العشرينيات أو الثلاثينيات من العمر؛ والحركات الوطنية التي قاومت الاحتلال الأجنبي في ديارنا العربية، وقاتلته بالسلاح ودحرتْه، وانتزعتِ الاستقلال الوطني، إنما كانت شبابية مَوْلِداً وقيادةً وعملاً. ثم هل ننسى أن الذين أطلقوا الكفاح المسلح الفلسطيني، قبل قريبٍ من نصف قرن كانوا شباباً بين الخامس والعشرين والخامس والثلاثين من العمر؟ وهل ننسى أن أعمار الذين صنعوا ملحمة انتفاضة العام ١٩٨٧ في فلسطين لم تتجاوز الثمانية عشر، كما لم تتجاوز أعمار أبطال انتفاضة الأقصى للعام ٢٠٠٠ العشرين عاماً؟ وكيف ننسى أن الذين حرروا جنوب لبنان

ودحروا الاحتلال الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠، والذين ألحقوا الهزيمة بإسرائيل في حرب ٢٠٠٦، طلبة مقاتلون لا يتجاوزون العشرين عاماً إلا بقليل؟ مَن يعرف تاريخنا السياسي يعرف ما الذي فعله الشباب في المعركة الوطنية والديمقراطية ضد الاحتلال الأجنبي والاستبداد الداخلي. وهل دَخَل السجون العربية في الثمانين عاماً الأخيرة غير الشباب في زهرة العمر العشرينية؟

لم يكن الشباب العربي خارج أحداث السياسية، أو بعيداً من منعطفاتها الكبرى حتى يهجم علينا، اليوم، هذا السَّيْل من المديح الايديولوجي الاحتفالي، الذي يكيله لهم مَن لا يبدو على وعيه بعضٌ قليلٌ من المعرفة بتاريخنا السياسي. والحق أن القارئ في النصوص المدبَّجة في مديح الثوْرات الشبابية يَلْحظ أنها من نوع النصوص المسمومة، أو قل إنها من جنس النصوص التي تدسّ السّمَّ في العسل. يكفي القارئ اليقظ أن يُقَشِّرَهَا من مفردات المجاملة، ومن إخراجها الاحتفالي الزائف، حتى يكتشف أنّ لبُّها فاسد ومفتقر إلى ماء الحياة، وأنها تنطوي على مقدارٍ مزدوج من الاحتقار واللؤم في النظر إلى الحركات الشبابية، يُسَاق لأهداف أخرى ليس منها ـ قطعاً ـ إنصاف هذه الحركات الشبابية، ولا تزويد نضالها الديمقراطي بأية رؤية سياسية يستفيد منها اليوم وفي المستقبل.

فأمّا ما في ذلك المديح اللئيم من احتقارٍ، فَبَيِّنٌ في غير مكانٍ منه؛ فهو إذْ يصوّر شباب الثورات والانتفاضات جمهوراً اجتماعيّاً يستردّ وعْيَه، ويصحو، يُسَلِّم ضمناً أنه كان فاقداً ذلك الوعي، سادراً في سباته، مُسْتمرِئاً كَسَلَه وخموله. هل ثمة من احتقار للشباب أكثر من هذا الاحتقار الذي يُضمره ذلك النوع من المديح اللئيم؟ إنه الذّمّ في معرض المَدْح إذن! الذّمّ الذي لا يكلف نفسه

حتى تفسير كيف يمكن لذلك الشباب أن ينتقل انتقالةً سحرية، ومن دون مقدّمات أو أصول، من اللامبالاة والغرق في التواكل والكسل إلى المشاركة السياسية من بوابتها التاريخية الكبرى: الانتفاضة والثورة! مديحٌ ساقطٌ هو ذلك المديح في مُضْمَرِهِ الأخلاقي، وفي مبدئِهِ التفسيري، لحدث الصحوة الثورية الشبابية.

وأمّا ما في المديح ذاك من لؤم، فَمَبْنَاهُ على قصْديةٍ سياسية بائسة مؤسِّسة له هي: دقّ الأسافين بين الشباب ومن يكبرهم سنّاً من كهول وشيوخ: كان لهم في النضال الديمقراطي والسجون والمنافي والتشرّد نصيب، وتحريض الشباب عليهم بدعوى إخفاقهم في مشاريعهم السياسية، وإيهامهم بأنهم تخطّوهم وتخطّوا أحزابهم وبرامجهم وأفكارهم، وأنهم باتوا البُدَلَاء الوحيدين في ساحة سياسية قَفْراء إلّا من نَبْتهم وزَرعهم. والهدف؟ بثّ الفرقة بين الأجيال في المجتمع السياسي والمدني، والتأسيس لحرب أهلية صامتة، و... حرمان الحركات الشبابية من خبرات القوى الوطنية الديمقراطية؛ قصد دفع انتفاضاتها إلى الاصطدام بما تنوءُ به الإمكانيات ويخْرُج عن نطاق الممكنات! لئيم هو أم خبيث ذلك المديح؟ لافرق في النتائج...

حين تكاثر المديح للثورة الفلسطينية وشعبها قبل أربعين عاماً، لاحظ الراحل الكبير محمود درويش خطورة ذلك المديح على القضية، فأطلق صرخته الشهيرة: «أنقذونا من هذا الحبّ القاسي». ونحن هنا، أمام هذا السَّيْل من المدائح المُشْتَبَه في طويّتها ومقْصِدِيَّتها، نقول ما قال محمود.

الرباط، ١٩/ ١٠/ ٢٠١١

القــذافــي:
لماذا اغتياله؟

أن يُقْتل معمّر القذافي شرَّ قِتْلَة، بعد القبض عليه حيّاً، وأن يُعَذَّبَ وتُمْتَهن آدميَّتُهُ بالضرب الوحشي، قبل قِتْلَتِهِ، على ما نطقتْ بذلك مشاهدُ الصور المبثوثة، فتلك بدايةٌ سيّئة ومخيفة لعهدٍ سياسيّ جديد في ليبيا! في وُسْع أيِّ إنسان يتحسّس عذابات شعب ليبيا، إبّان حكم هذا الطاغية، أن يشعر بالارتياح لأن عهده انتهى، ولو أن إسقاطه كان بأيدي زيدٍ وعمرو وبرنار! وفي وسعه أن يهنئ الليبيين بالتخلّص من حكم عصابته من الأبناء والأقرباء والأزلام، لكن إنساناً في صدره قلبٌ، وفي رأسه دماغ، وفي ثقافته قيمٌ إنسانية متحضرة، لا يمكنه أن يقبل بهذه النهاية الوحشية التي اختيرت لعقيد ليبيا السابق؛ لأنها بعيدة من الشرائع، والقوانين، والأخلاق، والأعراف، وقيم المروءة والشهامة في الحروب والثوْرات! كلّ ما تعارفتْ عليه البشرية من مكارم الأخلاق، عبر العصور كافة، يتأبّاها ويَمجُّها.

لكن المسألة ليست أخلاقية فحسب، ولو أن وجْهها الأخلاقيّ شديدُ الدلالة، وغيرُ قابلٍ للاستصغار أو الابتخاس، وإنما هي سياسة في المقام الأول؛ وبيان ذلك أن عملية القتل قام بها أفراد،

أوجهة سياسية ما أوعزت بذلك، فَنَابَ القاتلِ عن الشعب كلِّه في ممارسة القصاص على رجلٍ لا يملك أحد أنْ يُصَادِره من الشعب: صاحب ذلك الحقّ الحصري في القصاص العادل. لو لم يكن القذافي رئيس دولة، بل مجرّد مجرم عادي قاتلٍ وسفّاح، لَما حقَّ لِقَتَلَتِهِ قَتْلُه، لأن الحقّ هذا عام، يمارسه الشعب عبر قوانين البلد ومؤسساته الشرعية، ومن يقوم به منفرداً من دون صفةٍ شرعية، يُحَاكَمُ على جريمته المزدوجة: ضدّ القتيل وضدّ الشعب الذي سرق منه حقه في محاكمته محاكمة علنية عادلة.

كانت محاكمة القذافي، في ما لو حصلت، فرصةً نادرة لمعرفة الكثير من خبايا حقبة النيّف والأربعين عاماً التي مرّت على ليبيا؛ على الاختطافات والاغتيالات ونهب الثروة، وعلى العمليات الخارجية ومن كانوا من فرسانها من السياسيين والأمنيين الأحياء، وعلى علاقات زعماء الدول الغربية بالعقيد، والصفقات التي أبرِمت معه لطيّ صفْحات العمليات الإرهابية، وعلى دعمه لحركات الانفصال في المغرب والسودان وبلدان عدّة من أفريقيا، وعلى تعاونه الاستخباري مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل... إلخ. كانت ستكون فرصة مثالية لمعرفة هذه النوعية من أنظمة الحكم الديكتاتورية في بلادنا العربية، وفرصة لكلّ أولئك الذين عارضوه ليقيموا الدليل بأن قضيتهم عادلة، وبأن نظاماً هذه سيرتُه - يرويها على الملإ رأسُه وزعيمُه - لا يمكن إلّا أن يجتمع الليبيون لإسقاطه.

قطع اغتيال القذافي الطريق على حقّ الشعب الليبي في معرفة هذه الحقائق والتفاصيل كافة، وهو يتهيّأ لاستقبال حقبة جديدة. لن يكون في وسعه - بعد اغتياله - أن يعرف الكثير عن عهد الطاغية ماخلا ما سيُروى بلسان آخرين من غير الشهود! هل كان اغتيالُهُ ضرورياً، في مكانٍ ما، حتى تُطْوى مع الرجل أسرارُهُ إلى الأبد؟!

من ذا الذي لديه مصلحة، يا ترى، في مَحْو أسرار تلك الحقبة وعدم إفشائها؟ هل صدفةً أن ابنَه المعتصم ـ مخزن أسراره ـ قُبض عليه هو أيضاً واغتيل مثل والده؟ أسئلة مشروعة يثيرُها إنهاء حياة مجرمٍ بجريمةٍ سياسية نكراء!

لكن للجريمة ما تقوله أيضاً: ثمة شركاء دوليون فيها. ليس صدفة أن ساركوزي وبيرلوسكوني وكامرون ومركل وسواهم، لم يَعْنِهم من الموضوع كلِّه سوى أن عهد القذافي انتهى. أمّا كيف انتهى، ولماذا أعدِمَ من دون محاكمة، وهل فِعْل الاغتيال قانونيّ؟. . . ، فتلك أمورٌ لا تستوقفهم. وهي لا تستوقفهم على الرغم من أن دماء بعض مواطنيهم سفِكت في عمليات أمَر بها القذافي، وطُويَت في صفقات مشبوهة أبرمت بينه وبينهم! هل كان لديهم ما يرغبون في إخفائه وفي إخراس صوت من كان على العدالة أن تنتزع منه الاعتراف به؟ هل أوعزوا بالقتل، أم اكتفوا بالقول: ما أَمَرْنَا به ولا نَهَيْنا عنه! الشيء المؤكّد أنهم يعرفون، على التحقيق، أن موقفهم المبارِك عمليّاً لجريمة الاغتيال ينتهك القانون الدولي انتهاكاً صارخاً، وأن الأحْرَى بهم في عُرْفِ هذا القانون ـ والأحرى بأمينهم العام بان غي مون المستبشر خيراً بدم المقتول! ـ أن يدعوا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف ملابسات الجريمة، خاصة والمقتول مطلوبٌ بمذكّرة جَلْب للعدالة الدولية على اتهامات بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وأن اغتياله من طرف مَنِ إغتالوه يتطاول على حقوق العدالة الدولية، مثلها تطاول على حقوق العدالة الليبية!

كان حريّاً برجال ليبيا الجدد أن يقدموا مثالاً لنوع النظام السياسي الجديد، من طريق تطبيق القانون والعدالة في حقّ رمز النظام السابق، وابنه المقتول، وأن يقنعوا المترددين من الليبيين،

أو الخائفين، بأن ليبيا الغد تختلف عن ليبيا الأمس. ومِنْ أسفٍ أن تعذيب القذافي وقتلَه، وابنه، لن يكون له من أثر سوى رفع هواجس قسم من المجتمع الليبي على أمنه وأمن أبنائه. ولقد كانت البلاد في غنًى عن أن تدفع من صورتها كلفة هذا الاغتيال بعد أن نجحت في إزاحة نظام الديكتاتور. كان يمكنها ـ بكل بساطة ـ أن تتصرف مع رئيسها مثلما تصرَّف الشعب المصري، بشكل متحضّر وقانوني، مع رئيسه المخلوع وابنيْه المتورطين فقدّمهم إلى العدالة، وضَمِن لهم حقوق الدفاع التي تحفظها لهم القوانين، بل تسامح معهم إلى حدّ رفع علنية المحاكمة عنهم.

الرباط، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١١

خطابٌ صريح
إلى الحركات الشبابية العربية

بعد أن ينتهي موسم المديح المسهب للحركات الشبابية العربية وإنجازاتها الثورية، وقد آنَ له أن ينتهي، سيكون علينا أن نخاطب شبابنا مخاطبةً صريحة، لا مداهنة فيها ولا نفاق، لتنبيهه على ما قد يعترض سبيل نضاله الديمقراطي من معوّقات وامتناعات موضوعية، قد لا تُلْحَظ في الخِضَمّ الحركي، وقد تُلْحَظ ويُسْتَسْهَلُ أمرُها؛ وتنبيهه، في الوقت عينه، على ما قد يقع فيه نضالُهُ من أخطاء ارتكبتها أجيال وحركات قبله، وكان لها عظيم الأثر الارتداديّ السلبي على نضالاتها. على خطاب الصّدق والصراحة والحرص أن يَعْلُوَ مقاماً في مواجهةِ، وعلى أنقاض، خطاب الرياء والمجاملة وشراء المودّة، إن كنّا حريصين حقّاً على نجاح عملية التغيير الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية، وحرصين على صوْن المكتسبات النضالية لحركاتنا الشبابية من التبديد ومن السرقة والاختطاف، وإسناد مجهودها التاريخي العظيم بالرأي الصادق والنصيحة المفيدة، من دون ادّعاءِ وصاية أبوية على حركات راشدة اختارت طريقها بشجاعة، ومن دون أن تأخذ إذْناً من أحدٍ منّا: ممّن يداهنونها، وممّن يصارحونها على حدّ سواء.

تقتضينا هذه الصراحة، التي نزعُمها، ولكن صادقين، أن ننبّه شبابنا المنتصر في ساحات عربية، والمكافح في ساحات أخرى على سبيل الانتصار، على ثلاثةٍ من أكثر الأخطار التي تتهَدّد عملهم ومكتسباتهم النضالية؛ **التجريبية السياسية، العدمية القصووية، ثم الاختراق الخارجي.** قد تجتمع الأخطار الثلاثة في حركة واحدة، وفي مرحلةٍ من النضال واحدة، وقد تتفرّق؛ لكنها ـ قطعاً ـ تمتحن مصير حركاتنا السياسية أسوأ امتحان يصل بها إلى الابتلاء: تجمّعت فيها أو تفرّقتْ.

التجريبية من أكثر الأمراض فتكاً بالسياسة والعمل النضالي؛ وهي كناية عن إقامة الفعل السياسي على مقتضى تحريره من أيّ «قَيْدٍ» نظري أو فكري، وتمكينه من اختبار خيارات مختلفة بدعوى أن الواقع هو ما يحدد للسياسة برنامجها. ولسنا هنا في معرض تحليل فلسفي وإيبيستيمي لمفهوم الواقع، للقول إن **الواقع مفهومٌ نظري وليس معطًى امبيريقيا** (Empirique)، أو هو معطى مبني (Instruit) بناءً نظريّاً،... وإنما نحن في معرض تحليلٍ سياسيّ لظاهرةٍ، شديدةِ الأذى للسياسة، مفَادها فصل العمل السياسي عن الرؤية الفكرية ـ السياسية التي تؤسِّسه أو ينبغي أن تؤسِّسَه. قال مَن قال في الماضي إن النظرية عرجاء من دون سياسة، والسياسة عمياء من دون نظرية؛ ولقد صحَّ ذلك في التاريخ ومازال يصحّ، حتى اليوم. من دون نظرية للسياسة، أو رؤية سياسية، كما بتْنَا نقول اليوم من باب تخفيف الوطأة، يمتنع اشتقاق البرنامج السياسي الذي هو بوصلة العمل السياسي وخريطة طريقه. وأخشى ما نخشاه من أن تصاب نضالات شبابنا بِدَاءِ التجريبية، وانعدام الرؤية، والافتقار إلى برنامج العمل.

قد يُحْتَجّ علينا بالقول إن لحركاتنا الشبابية برنامجاً سياسيّاً

معلناً في الشوارع والساحات، وعلى المواقع الالكترونية، وفي تصريحات كبار نشطائها؛ وهو هو التغيير الديمقراطي وإقامة دولة المواطنة. نستدرك بالقول إن **الشعار ليس البرنامج**، لأن البرنامج **رؤية سياسية** تفصيلية وخطة عمل سياسية جامعة. وإذا كان لنا أن نسلم بأن قوةً اجتماعية تستطيع إسقاط فئة حاكمة من دون أن يكون لها برنامج سياسي، فإن القوة إياها لا تستطيع إدارةَ ثورةٍ أو بناء دولةٍ من دون برنامج. لقد نجح شباب تونس ومصر في إسقاط نظاميْ الطاغيتين من دون مساعدة حزبٍ أو مجموعة أحزاب. لكن الحقيقة التي يعرفها الجميع، وأوّلهم شباب تونس ومصر، هي أن الأحزاب السياسية في بلديْ الثورة هي من ستقرّر صورة البلد والدولة في مرحلة ما بعد الانتخابات، حتى وإن لم يكن لها تأثير يُذكر في صناعة حدث الثورة. التجريبية قاتلة، وعلى شبابنا تدارُكُها للحفاظ على مكتسبات ثورةٍ قدّموا من أجلها الشهداء والجرحى والمعتقلين.

يناظر التجريبية خطراً المَنْزع إلى **العدمية**، وخاصة حينما تركب مَرْكب التفكير **القُصْوَوي** (Maximaliste). فقد يُغري الكثيرين أن ينساقوا ـ تحت وطأة حماسة الحَرَاك الثوري ـ إلى اعتقادات سياسية مدمّرة، من قبيل أن اللحظة الراهنة بِنْتُ شروطها المباشرة، وأنّ ما قبلها عدم، وأن لا شيء تراكَمَ في السابق ويُبْنَى عليه، وأن أيّ شيء من المكتسبات لم يتحقق في الماضي، وأن أرض السياسة بِكْرٌ لم يَطَأْها جيلٌ ولا حركةٌ ولا فكرةٌ قبل، كما لو أن التاريخ يبدأ اليوم: في مطالع العام ٢٠١١! قد يكون الشعورُ هذا مفهوماً في أول انبثاقه، حيث بِشارات النصر تتلاحق من ساحة عربية إلى أخرى، غير أن إدمانه مخيف لأنه يهدّد مَنْ يحملُه بالاصطدام العنيف بحقائق الواقع، وأوّلها أن معارضات

الأمس، المستضْعَفَة في ظل الديكتاتوريات، هي الأقوى شعبيّاً في الاقتراع العام، وأن الأفكار الديمقراطية التي راجت في البلاد العربية، منذ ثلث قرن، هي سقف الثقافة السياسية الأعلى بين السقوف اليوم. نحذّر من هذه النزعة لأن كثيراً من الكلام قيل، في غير محلّه، عن معارضات سابقة أكل الدهر عليها وشرب كما يُظَن، وعن أفكارٍ وبرامجَ لم تَعُد تقدّم للمجتمع شيئاً كما يُعْتَقد. لقد كان على هذه العدمية أن تقرأ الواقع جيّداً حتى لا تتفاجأ به، مثلها فاجأها في انتخابات المجلس التأسيسي في تونس قبل يومين.

تتضاعف معضلة العدمية حين يفكّر أصحابُها تفكيراً قصوويّاً؛ التفكير هذا هو الوليد الشرعيّ للعدمية: إذا كان عليك ألّا ترى في الصورة إلّا نفسَك، أن لا تعترف للآخرين بسهْم أو حصّة، أن تَنسُبَ إلى نفسك كل شيء جرى، يكون لك حينها أن تطلب الحدّ الأقصى. لا مكان، هنا، لحقائق الأمر الواقع، لميزان القوى، للممكن السياسي والتاريخي، الكلّ أو لا شيء! وهذا معنًى **أسطوريّ** للثورة يُحِلّ الإدارة محل الواقع. ولقد وَقَع بعض الفعل الثوري الشبابي العربي في هذا المَطَبّ حين رفَع سقف المطالب بما يَنوء الواقعُ، وبما تنوء الامكانياتُ والشروط الذاتية، بحَمْله! وكانت النتيجة أن الهندسة السياسية لحقبة ما بعد الثورة، التي فرضت نفسها كجدول أعمال، لم تكن تلك التي وضعها الشباب في الساحات العامة، وإنما تلك التي وضعتها القوى السياسية القائمة والمعارضات السابقة. وهو عين ما يقال في البلدان العربية التي شهدت حَراكاً شبابيّاً عارماً تحت سقف مطالب قصووية اصطدمت بحاجز الواقع السياسي!

أمّا المطبّ الثالث والأخطر، فهو **الاختراق الخارجي** لحركاتنا

الشبابية من طريق «المساعدات» المالية، والتشبيك، والحوارات التي تفتحها السفارات الأجنبية معهم تحت عنوان معرفة رأي قوى الحَرَاك، والاستماع إلى مطالبهم، واحتضان مؤتمرات المعارضات في الخارج... إلخ. ليست هذه سياسة جديدة حيال مجتمعاتنا، وإنما جُرّبت في الماضي القريب مع معارضات سابقة، وضُخّت أموال للمنظمات غير الحكومية (التي يُسَمُّونها عندنا مؤسسات المجتمع المدني!!!)، وتلقت وفود شبابية دورات تدريبية أو تكوينية على «العمل الديمقراطي» (في أمريكا خاصة)! ومع أننا لم نكن يوما في جملة من شكّك في استقلالية الحركات الشبابية، وأصالة ثورتها في تونس ومصر، وفي بلدان الحراك الاحتجاجي العربية الأخرى، إلا أننا كنا ـ وما نزال ـ في جملة من يتنبهون كثيرا إلى مخاطر ذلك الاختراق الأجنبي الذي يتوسّل المال، مستثمراً الضائقة المادية للجمعيات غير الحكومية، والذي يزعم نصرة الديمقراطية: التي وقف ضدّها في جزائر العام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني حين أتت بحركة «حماس»، والذي لم يناصر قواها حين ثارت ضدّ نظام بن علي المخلوع إلا بعد أن بلغت الثورة شوطها النهائي في يوميْها الأخيريْن!

إن مقتل حركاتنا الشبابية هو الاختراق الأجنبي لصفوفها عبر المال والعلاقات العامة. وهو الذي يجري، اليوم، باسم المصلحة المشتركة في الديمقراطية بين الجهات المانحة والمؤسسات والجمعيات الممنوحة. وإذا كان من الواجب القول إن الحركات الشبابية العربية مستقلةُ القرار في معظمها، ومدفوعةٌ بنداء الواجب الوطني لتحرير بلدانها من الاستبداد السياسي، وبناء النظام

الديمقراطي، فإن من الواجب التنبيه على أن صفوفها مخترقة بالعديد من الجمعيات العريقة في العلاقة بقوى التمويل الأجنبي، الذي لا يُدفَع لوجه الله، وعريقةِ الصلة بالسفارات الأجنبية والمؤسسات السياسية الرسمية في الولايات المتحدة وأوروبا! والمشكلة تَعْظُم أكثر حين يصبح بعض هذه الجمعيات في موقعِ مَن يقود الحَرَاك الشبابي أو يتحدث بإسمه.

الرباط، ٢٦/ ١٠/ ٢٠١١

مكرمة «ثورة الإنقاذ» في السودان!

في خضمّ الثورات والحركات الاحتجاجية العربية، مرَّ انفصال جنوب السودان في صمت، وكأنه حدثٌ سياسي عادي في البلد وفي مجموع الوطن العربي. كأن الأمر يتعلق بشأن داخليّ صرف كانتخابات البلديات والأقاليم، أو إضراب عمّال معمل، لا شأن للعرب ولِمِصْرَ به، ولا يمسّ أمنهم القومي، ولا يضع تحت تصرف الكيان الصهيوني مساحة من السيطرة على منابع النيل، ولا موطئ قدم بمحاذاة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر. انشغل الجميع بالأصنام السياسية، وهي تتساقط واحداً تلو آخر، عن قطعةٍ من الأرض العربية تُسْرَق في جنح الظلام، وعن وحدةِ شعبٍ تتمزق باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، وبرضا سلطةٍ مركزية كوفِئَتْ على التعاون من أجل تسهيل الانفصال بإقفال ملف محكمة الجنايات الدولية!

كثيرون خططوا لفصل جنوب السودان عن الوطن؛ أوّلهم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وسادتُه في الكيان العنصري. وكثيرون قدموا مساهمتهم في إنجاح مشروع الانفصال أولهم الطاغية المقتول ـ ببشاعة همجية ـ معمر القذافي، وثانيهم

كبير وسطاء أمريكا وإسرائيل المخلوع حسني مبارك. أوَّلهما لم يكن يكفيه ـ على عادته في دعم حركات الانفصال مثل بوليساريو في الصحراء المغربية ـ أن يقدّم الدعم لجون غارانغ و«الجيش الشعبي لتحرير السودان»، من أجل إعادة توحيد السودان على أسس الشراكة الديمقراطية في السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، وإنما تراءى له أن الانفصال هو الحل الأمثل، فسانده مادّياً. ثم لم يلبث أن كرّر سيرته في دعم حركات التمرد والانفصال حين التفت إلى إقليم دارفور على حدوده الشرقية، ومَدَّ يد العون والإسناد لحركاته المسلَّحة. والثاني كان متواطئاً مع الأمريكيين والإسرائيليين، فضغط من أجل استفتاء الانفصال، وأقام أوثق العلاقات مع قواه!

لكن أيّاً من الرئيسيْن البائديْن لم يكن لينجح في مسعاه التخريبي لو لم يكن الوضع السوداني الرسمي قد تفسخ إلى الحدود التي أنضجت ثمرة الانفصال، وسَهَّلَتْ قِطَافَها الدولي والإقليمي. كانت الخشية من اتفاقٍ يُفْضي إلى انفصال جنوب السودان هي الذريعة، التي تذرعت بها قيادة الجيش، للقيام بانقلاب عسكريّ أطاح بسلطة مدنية منتخَبة، منذ الثورة الشعبية على نظام جعفر نميري، هي حكومة الصادق المهدي وشريكه «الاتحادي الديمقراطي» عثمان الميرغنيّ. ولقد نجحت «ثورة الإنقاذ» ـ متحالفةً مع «الجبهة القومية الإسلامية» لحسن الترابيّ ـ في إيهام قطاعات واسعة من الرأي العام السوداني بأن وحدة السودان خطٌّ أحمر لدى المؤسسة العسكرية، ولدى نخبتها الحاكمة الجديدة. وكان التشدّدُ في حكم البلاد، وفي إعدام مظاهر الحياة السياسية فيها، يُسَاق بوصفه تمسُّكاً استراتيجيّاً بوحدة السودان. وبالتِّعِلَّة نفسها قُمِعت المعارضة الديمقراطية بدعوى

انخراطها في تحالفات مع الانفصاليين، بل بالتِّعِلَّة عينِها أقصى عمر حسن البشير شريكَه في السلطة، حسن الترابي، وأودعه السجن.

لكن ادّعاء الحرص على وحدة السودان اصطدم بسياسات لم يكن من شأنها سوى أن ترفع من معدّل فكرة الانفصال لدى الجنوبيين؛ وأكثر تلك السياسات أثراً مدمِّراً ـ إلى جانب سوء توزيع الثروة وتهميش الجنوب ـ سياسة أَسْلَمَة الدولة في بلدٍ متنوّع الديانات والاعتقادات الدينية! وإذا كان إسباغ الطابع الإسلامي على السلطة في السودان محاولة للتعويض عن الشرعية الديمقراطية ـ المُنْقَضّ عليها ـ بالشرعية الدينية، عملاً بسابقة «الرئيس المؤمن» جعفر نميري، سليل المؤسّسة العسكرية ذاتها، فإن نتائجها على وحدة السودان كانت شديدة السلبية، وفتحت أوسع الأبواب والمداخل أمام تنامي حركة الانفصال في الجنوب، وتراجُعِ أصوات الداعين فيه إلى إعادة توحيد البلد على أسس ديمقراطية. وهكذا لم يكن مشروع الانفصال قد نضج في السياسة الدولية ـ الأمريكية بوجه خاص ـ حتى كانت شروطه الداخلية قد تهيّأت من سياسات السلطة المركزية، وخاصة مع الاندفاع المتمادي في التورط العسكري في دارفور، وما قدّمَتْه سياسات الإبادة الجماعية في الإقليم من فرص أمام الضغط السياسي الدولي، من طريق تحريك الاتهام بارتكاب مجازر ضد الإنسانية، والمساومة بها على وحدة السودان.

وقد يكون أكثر ما يُسْتَغْرَبُ له، في هذا المعرض، أن القوى الديمقراطية السودانية، وهي مُجْمِعة على معارضة النظام منذ عقدين، وتتمتع بقوة تمثيلية هائلة، وبرصيد من الرموز السياسية العريقة، مثل المهدي والميرغني والترابي، لم تنهض بالدور المفتَرض منها في حماية وحدة السودان من مشروع الانفصال، ولم

تقطع على النظام طريق التفريط بالجنوب! والمستغرَب أكثر أنها لم تستفد من رياح التغيير العاصفة في الوطن العربي لتفرض إدارة الشعب في التحوّل الديمقراطي، وفي تصحيح أوضاع سلطة انتهت بالوطن إلى التقسيم. لقد كانت أوضاع السودان ترشّح هذا البلد، أكثر من غيره، إلى الانخراط في موجة التحولات الجارية، ليس فقط بسبب احتكار السلطة من قبل نخبة انعقد الإجماع في الداخل على معارضة سياساتها، وإنما أيضاً لأن البلد تتقطع أوصالُهُ بسبب تلك السياسات، وتنهار وحدةُ تُرابه وشعبه! هكذا يخرُج جنوب السودان من التاريخ والجغرافيا وكَأنَّ شيئاً في البلد لم يحصل!!!

«ثورة الإنقاذ» «أنقذت» السودان من تجربة الحكم المدني الديمقراطي، و«أنقذت» السودان من وحدته ومن جنوبه! لكن ضَعف المعارضة لم يسمح لها، حتى الآن، أن تستثمر ظرفية التغيير العاصف فتُنقذ السودان من سلطة «ثورة الإنقاذ». . .

الرباط، ٤/ ١١/ ٢٠١١

الإضراب عن السياسة:
في دعْوات المقاطعة ومكارِهها في المغرب

يمكن لظاهرة العزوف السياسي، المتَّسعةِ نطاقاً في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المعاصرة، أن تجد مبدأً تفسيرها في طائفة واسعة من العوامل؛ كفقدان ثقة المواطنين بالمجتمع السياسي، سلطةً وأحزاباً، أو فقدان الثقة بالسياسة كسبيل إلى التنمية والتقدم وتحسين الأوضاع العامّة، أو بسبب اليأس من إمكانية التغيير، أو بسبب ضَعف الثقافة السياسية في المجتمع، وسوى ذلك من العوامل الموضوعية والسياسية والنفسية، التي تَحْمل الناس على الإضراب عن السياسة في وجوهها المختلفة. وقد يأخذ هذا الإضراب شكلَ استنكافٍ متمادٍ عن المشاركة السياسية، من جنس الامتناع عن الانتماء السياسي إلى الأحزاب والمنظمات السياسية، وهذا هو الغالب على السلوك العامّ للمواطنين، أو من جنس عدم المشاركة تصويتاً في الانتخابات والاستفتاءات العامة، كما قد يأخذ ـ عند الفئات المتعلّمة ـ شكلَ مواقف عَدَمِيَّة من الحزبية ومن الظاهرة الانتخابية، مع ما يرافق ذلك من دعوة إلى الاحجام عن التصويت ومقاطعة الاقتراع. لكن النتائج، في الأحوال كافة، هي عينُها وإنِ اختلفتِ الأسبابُ والدوافع.

قلنا إنّ في الوُسع تفهُّم جملة العوامل والأسباب الحاملة على إضراب المواطنين عن السياسة. غير أنه ليس في الوُسْع تبرير هذا السلوك الانكفائي السلبيّ؛ لفداحةِ النتائج التي يفضي بالمجتمع إليها. لكي نكون أكثر دقة، ولا نصطدم بالمبدأ الأساس في الديمقراطية، وهو حقّ المواطن في الاختيار الحرّ المستقل، نقول: في وسعنا أن نسلّم بحقّ الناس في عدم الانتماء الحزبي، لأن هذا ـ بكلّ بساطة ـ ليس شرطاً من شروط المواطنة تسقُط بغيابه، ولكنّا نملك أن نجادل في سلامة العزوف عن المشاركة في الانتخابات: المحلية والوطنية، مثلاً، وفي الأضرار العديدة التي يستجرها عدمُ المشاركة فيها تحت أيّ عنوان وبمقتضى كلٍّ حسبان.

قد لا تكون شروط الانتخابات محطَّ رضاً أو مدعاةً إلى ارتياح قطاعات واسعة من المجتمع والرأي العام، إما بسبب ما قد يَعْتَور قانون الانتخاب من شوائب، أو بسبب انعدام الضمانات بنزاهتها وحياد الإدارة فيها، أو بسبب افتقارها إلى آلية إشراف محايدة ومستقلة أو قضائية، أو بسبب آليات الإفساد التي تحكمها مثل المال السياسي والعصبية الأهلية والمناطقية، أو بسبب عدم الرضا عن البرامج الانتخابية للأحزاب والكتل المتنافسة. . . إلخ، لكن مواجهة هذه الشروط النابذة، أو غير الجاذبة، بسياسة انكفائية مثل الدعوة إلى المقاطعة، أو مثل ممارسة هذه المقاطعة على مقتضى اللامبالاة، وبمعزل عن أية قناعة سياسية، لا يمكنه إلّا أن يُنْتِج تبعاتٍ سياسيةً ضاريةَ السوء على المجتمع والسياسة، وعلى مستقبل النضال الديمقراطي.

ومن النافل القول إن المقاطعة سلاح سلبيّ ليس من فائدةٍ ناجمةٍ منه سوى تسجيل موقف للتاريخ؛ ذلك أنها لا تغيّر شيئاً من الواقع السياسي، فالانتخابات تجري ويُعْلَن عن نتائجها، حتى لو

شارك فيها خُمُسُ الناخبين، والمؤسسات التمثيلية التي أفرزتْها عملية الاقتراع تقوم وتباشر عملها كمؤسسات شرعية، وقد يلجأ إليها المقاطعون أو يطلبون منها غداً تفعيل دورها في مراقبة السلطة والاحتساب عليها، أو لإصدار قوانين يطالبون بها. والمقاطعون، في الأحوال كافة، يتجاهلون أنهم شاركوا في صنع تلك النتائج، بعُجَرها وبُجَرها، حين أحجموا عن المشاركة في الاقتراع، وحين لم يختاروا السبيل الأكثر تشبّعاً بروحيّة التراكم الديمقراطي، وهو الحدّ من الخسائر وتحسين شروط قوى التقدم في المؤسسات. بل لعلهم لا يدركون أن موقف الإحجام عن المشاركة عندهم هو أفضل وأثمن هدية سياسية يقدّمونها للقوى المعادية للديمقراطية، حيث يرفعون عنها عبء المنافسة، ويفتحون أمام ممثليها طريق السيطرة على المؤسسات بيُسْرٍ كبير!

وإلى ذلك فإن مَن يقاطع لا يمكن إلّا أن يكون خائفاً من المنافسة. القويّ لا يقاطع عادةً لأنه قويّ، ويملك الثقة بالنفس، ويعرف كيف يدافع عن أصواته وحقوق مرشحيه؛ بجمهوره ووزنه السياسي، وكيف ينقل المعركة السياسية إلى داخل المؤسّسات فيوفّر لمطالب جمهوره والشعب حيّزاً وصوتاً ناطقاً في مواجهة مطالب قوى المصالح. إنه لا يقاطع بدعوى أن شروط المشاركة غير متوفرة، لأنه يؤمن بأنها لن تتوفر من تلقاء نفسها، ولا من طريق مِنَّةٍ تمنّ عليه بها السلطة، وبأن عليه هو أن يوفّرها، وأن يفتح الطريق إليها: من داخل المؤسسات ومن خارجها. لا تكون المقاطعة ناجعة وذات أثر إلا متى كان الداعون إليها أقوياء، وذوي قاعدة شعبية معتَبَرة، وقادرين على وضع النظام السياسي في أزمةِ شرعيةٍ بمقاطعتهم مؤسساته، أمّا حين يكونون ـ مثلها هم ـ معارضين متواضعي القوة والإمكانيات والتمثيل، فلا معنًى

لمقاطعتهم غير إخفاء ضَعفهم وقلّة حيلتهم، ومحاولة البُدُوّ ـ ولو إعلامياً ـ بمظهر المبدئيّ الحازم!

مَن يخشى المشاركة يخشى رأي الشعب فيه، ويصطدم بأهمّ مبدأ تقوم عليه الديمقراطية: ممارسة الشعب السلطة ـ وهو مصدرها ـ من مدخلها الابتدائي وهو الاقتراع، أي الفعل السياسي والمؤسَّسي الذي تتجسّد فيه الإدارة العامة والحقوق السياسية المترتبة على المواطنة. الديمقراطيون الحقيقيون يثقون بالشعب وبحسن خياراته ويحتكمون إليه، ويرضون بما اختارَهُ حتى لو أتى يعاكس مصالحهم. وإذا ما الشعبُ صوَّتَ لخصومهم ولم يصوِّت لهم، فعليهم أن يحاسبوا أنفسهم أوّلاً، قبل أن يضعوا المَلاَمَةَ عليه، لأنهم لم يقنعوه بأفكارهم وبرامجهم، وأطعموه شعارات لا تُشْبِع، فَازْوَرَّ عنهم ازْوِراراً باحثاً لنفسه عمّن يمثّله. قد يخطئ، لكنه قطعاً يتعلم من أخطائه. فعسى أن يتعلّم المقاطعون العقائديون من أخطائهم.

الرباط، ١٠/١١/٢٠١١

سوريـة
وخطة العمل العربية

حسناً فعلتْ سوريةُ حين وافقت على مبادرة جامعة الدول العربية. لم يكن يَسَعُها أن ترفض مبادرة من هذا النوع؛ بعد أن طالت أزمتُها وامتدت حتى بلغت من الاستفحال مبلغاً. كانت تستطيع، قبل شهرين، أن لا تتجاوب معها لو أنها باشرت بنفسها حلّ أزمتها من طريق الحوار مع المعارضة الوطنية الديمقراطية التي ائتلفت، في أواسط سبتمبر الماضي، في جبهة سياسية هي «جبهة التنسيق الوطنية». وكان يمكن، حينها، أن يقال إن مبادرة الجامعة تنتمي إلى محاولة للوصاية أو للتدخل في شأنٍ داخليّ سيادي يناقشه النظام والمعارضة. أمّا أن لا يكون شيء من ذلك قد حصل، وبقيت دار لقمان على حالها، ودائرة الأزمة والنزيف تدور من دون توقّف، فلم يكن لسورية من حل آخر سوى توسيط الدور العربي، أو قُل القبول به ولو على مضض.

ولأن سورية تأخرت كثيراً في معالجة أزمتها بنفسها، فغلّبت وصفة العلاج الأمني على السياسي، لم يعد في مُكْنِهَا أن تفرض شروطاً على القرار العربي أو تناقش مضمونه وعناصره، بما في ذلك مكان الحوار وأطرافه. أخطأت حين تأخرت فأصبح على

سورية أن تحاور مواطنيها في القاهرة بدلاً من دمشق أو حلب أو اللاذقية أو حمص، وأخطأت حين تأخرت فأصبح عليها أن تحاور من تعيّنهم لها الجامعة العربية كمحاورين، بدلاً من أن تحاور المعارضة الوطنية الديمقراطية التي مدّت اليد طويلاً من دون جدوى. وها قد بات عليها أن تسمع شروطاً أخرى من بعض المعارضة بدأت باسم معادلة التفاوض بدل الحوار، ولم تنته باسم تكريس التفاوض لتنفيذ هدف واحد هو نقل السلطة، وما خفي أعظم! ولقد قلنا في مقالات سابقة إن الشاطر من يعرف كيف يتنازل، ومتى يتنازل، وأن يفعل ذلك مبكّراً قبل أن تكرّ سبحة تنازلاته فتصير، هي نفسها، عديمة الجدوى أمام مطالب مقابلة تعلو وتزيد ويفيض معدّلها عن التوقّع!

مع ذلك، في وسع سورية، إن أحسنتِ التصرّف، أن تستفيد من عناصر الإيجاب في المبادرة العربية، وهي كثيرة، وأن تعمل على تعظيمها من أجل كسب الاعتراف بصدق التزامها بالحوار الوطني، وبالرعاية العربية له، وإضعاف موقف الداعين إلى خيارات أخرى قصوى خارج نطاق أحكام المبادرة العربية. ويمكن إحصاء **ثلاث** إيجابيات لخيار الحل العربي، سيكون في مصلحة دمشق اغتنامها:

الأولى أن التدخل العربي يتحرك تحت سقف حماية استقرار سورية ووحدتها الوطنية، وصوْن سيادتها من استباحة خارجية ما. وهو يُطْمَئِنُ فريقيْ النزاع داخلها: النظام والمعارضة على السواء، ويَعْرض عليهما تسويةً عادلةً ومتكافئة؛ فهو يسلّم باستمرارية النظام القائم، ولا يُشَايع مطلب إسقاطه من جهة، وهو يشدّد، من جهة ثانية، على وجوب تجاوُبه مع مطالب الإصلاحات السياسية والديمقراطية على النحو الذي يغيّر من علاقات احتكار السلطة

فيه، ويفتحه على المشاركة السياسية، ويرضي حقوق الشعب والمعارضة. وتبدو هذه التسوية المتكافئة واضحة في حديث المبادرة عن العنف حديثاً متوازناً، وذلك من طريق إدانته والمطالبة بإيقافه من الجانبين.

والثانية أن التدخل العربي في الأزمة السورية، من خلال جدول الأعمال هذا، يقطع الطريق ـ ولو مرحليّاً ـ على تدخّل دولي تسعى فيه تركيا وفرنسا والولايات المتحدة، بجدول أعمال سياسيّ آخر لا يَلْحَظ فيه مكانةً للنظام القائم، وتتوسّل فيه أدوات قانونية («القانون الدولي»)، وأدوات «تمثيلية» داخلية، ومطالبات سورية معارضة بـ «الحماية الدولية». وإذا كان مشروع التدخل الدولي قد انكفأ، مرحليّاً، بإطلاق المبادرة العربية وموافقة سوريةَ عليها، فإن انكفاءتَه قد تكون مؤقتة إذا لم ينجح الحلّ العربي للأزمة السورية، وإذا لم يستفد النظام السوري من الفرصة الأخيرة التي وفّرها له الحلّ العربي لإسقاط مشروع التدخل الأجنبي.

أمّا **الثالثة**، فهي أن المبادرة العربية تضع بعض المعارضة السورية في موقفٍ حرِج، بين أن ترفض الحوار مع النظام وتتمسك بشعار إسقاطه، أو أن تحاوره مرغمةً فتُسقِط شعارها القُصوويّ. وهي ستكون، في الحالين، أمام امتحان عسير: امتحان أمام المنظومة العربية، إنِ امتنعت عن التجاوب معها بالمشاركة في حوار القاهرة، وامتحان أمام جمهورها الداخلي، ورُعاتها الإقليميين والدوليين، في حال خذلانهم والدخول في حوار مع النظام. وقد يكون الكاسب من المبادرة العربية فريقان سوريان: النظام و«جبهة التنسيق الوطنية» المعارضة؛ اللذين سيتجاوزان عقدتيْ التدخل الأجنبي وإسقاط النظام: الذي يعني حينها حرباً أهلية.

إن مبادرةً من هذا النوع ينبغي القبض عليها بالأسنان والأظافر

لئلّا تضيع أو تتبدّد، فقد تكون الفرصة الأخيرة المتاحة أمام سورية لإنجاز توافقٍ وطني هادئ على برنامج الإصلاحات، قبل أن يَنْقض عليها التدخل الدولي الذي تسعى فيه فرنسا وتركيا بشكلٍ محموم. لن تخسر سورية كثيراً إن استقبلت المراقبين العرب ومكّنتهم من العمل الحرّ على أراضيها، لأن ذلك شرط من شروط تطبيق المبادرة قد تتعثر هذه بعدم تنفيذه. وإذا كانت سورية تعاني من عنفٍ مسلّح لجماعات معارضة مثلما تقول، فهذه فرصتُها لإشهاد العرب والعالم على ذلك العنف المسلح، وإقامة الحجة عليه، وتبديد الاعتقاد السائِد عند العرب والعالم، بأن جنودها يطلقون النار على المتظاهرين المدنيين العزل.

لقد حان الوقت ليرتفع صوت السياسة على صوت الأمن في سورية بعد زمنٍ طويل هُدِر في أوهام الحسم الأمني. وإذا كان قرار مجلس الجامعة في الثاني عشر من نوفمبر ٢٠١١ شديدَ القسوة في حقّ النظام السوري، وشديدَ الحزم تجاه تلكُّئِه في وقف قتل المدنيين والوفاء بالتزاماته بمقتضيات المبادرة العربية، فإنّ إبطال مفعوله بيد النظام في سورية؛ فالنظام وحده يملك أن يحْمِل الجامعة العربية على العودة عن قرار تعليق عضوية سورية، وعلى عدم تنفيذ العقوبات الاقتصادية، وعلى عدم سحب السفراء العرب من دمشق، وعلى عدم الاعتراف بممثل آخر للشعب السوري. وهو لا يملك أن يفعل ذلك بمزيد من المماطلة ووهم كسب الوقت، بل بالوقف الفوري للقمع، وبسحب الجيش من المدن، والسماح للمراقبين العرب بحريّة الحركة. أي من طريق الالتزام الكامل ببنود خطة العمل العربية.

ثمة كثيرون في العالم، وفي البلاد العربية، يريدون رأس سورية. لا ينبغي لها أن تقدّمه لهم على طبق من ذهب، بأخطائها

الفادحة التي أودتْ نظيرتُها بنظام ليبيا السابق. تصرّفت سورية بذكاء سياسيّ في أزمات سابقة، فما بالُها اليوم تستهين بالموقف الرسميّ العربي؟ نعم إنه موقف ضعيف، مثلما كان منذ أربعين عاماً، لكنه قد يُؤْذي دمشق أشدّ الأذى إن فرض عليها العزلة من محيطها القريب، وقد يكون أذاه أَقْتَل إن تصرّف معها بمثل ما تصرف مع العراق وليبيا حين سوَّغ للعقاب الدولي.

الرباط، ١٢/١١/٢٠١١

بداياتُ النظام العربي ومآلاته

لم يكن النظام الناصري يعتمد المال مورداً أو سلاحاً يتوسَّله لقيادة النظام الرسمي العربي، ولحمْل الجميع على الاعتراف به مركزاً لصناعة القرار العربي، وقيادةً لمنظومته السياسية، وعلى منحه التأييد والثقة. كان نظاماً صاحب مشروع سياسيّ في التنمية والنهضة والأمن القومي والتقدم. وهو مَنَحَ المشروع إياه للنظام العربي، أو حاول أن يمنحه بالقدر الذي تسمح به الممكنات والممانعات، التي لم تكفّ عن معالنته الخصومة. وكأيّ صاحب مشروع كبير، كالذي كَانَهُ مشروع عبد الناصر، في تاريخ العرب وفي التاريخ العالمي المعاصر، ما كان يَسَع خصومه، وهم يناهضونه، غير أن يسلّموا له بالدّور. . . ولو على مضض، في انتظار أن يُوسِعَ لهم هوامشَ الشراكة.

أرفع مستويات التضامن في النظام الرسمي العربي هي تلك التي شهدها في الحقبة الناصرية، على الرغم ممَّا تخلَّلها من نزاعات عربية حاول فيها، مَن حاول، أن يكبح جماح الفكرة العربية الناصرية مخافةَ أن تتهدّد موقعه. وإذِ اهتدى عبد الناصر، بعد حرب ٦٧، إلى طمأنة الجميع وتبديد مخاوفهم، وإلى التشديد على التناقض الرئيس والعدوّ المشترك، ونقل المعركة من الداخل العربي إلى التخوم القومية، فقد اهتدى إلى إعادة بناء منظومة

التضامن العربي، على نحوٍ جديدٍ يناسب اللحظة السياسية المستجَدَّة بعد الهزيمة، ويفيد من الموارد العربية كافة، ويجنِّدها في خدمة القضية الجامعة. ولقد كان يمكن لهذا النموذج من التضامن أن يستمرّ وجوداً، حتى بعد رحيل مهندسه وقائده، ومثلما حصل في حرب أكتوبر ٧٣، لولا أن حلفاً جديداً قام داخل النظام العربي، في عهد السادات، غيَّر من مضمون ذلك النظام العربي، في معنى التضامن ووجهته...

غير أن أهمّ ما تميَّز به النظام الرسمي العربي، في حقبته الناصرية، وهو ما منَح التضامنَ فيه مفعولاً وأثراً، (هو) مضمونه التحرُّريّ بالمعنى الشامل للتحرّر: التحرّر من الاحتلال الأجنبي وقواعده، والتحرّر من التبعية الاقتصادية للخارج، من طريق التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل، والتحرّر من الإملاءات الخارجية المُهِينَة للكرامة العربية، والمستبيحة للسيادات... إلخ. ولم يكن لمثل هذا المضمون التحرّري أن يوجد ويتحوّل إلى خيار برنامجي إلّا لأن النظام العربي كان يملك، ساعتئذ، قراره السياسيّ المستقل، ويفرض على العالم، بواسطته، أن يحترم إرادته ومصالحه وسيادة دوله.

من النافل القول إنّ الرجل الذي قاد هذا النظام العربي، نحو التعبير عن مصالحه الجماعية القومية، هو عينه الرجل الذي قاد ـ إلى جانب ثلة من رفاقه الكبار ـ منظومة دول الجنوب و«العالم الثالث» (= منظومة عدم الانحياز). كان يريد الوطن العربي مساحةً مصغَّرة لتحريره من روابط الهيمنة، بما هو جزء من منظومة الجنوب تلك، يقع عليه عبئ مواجهة قوى الهيمنة تلك في الموقع المتقدم لها. وكلما نجح محيط عبد الناصر الأقرب في التحرّر، نجح محيطه الأبعد بالتَّبِعَةِ في التحرّر.

تلك كانت سيرةُ نظام إقليميٍّ عربيّ مضى وانقضى، وتلك كانت الظروف الاستثنائية الّتي أمكن فيها لجامعة الدول العربية أن تحظى باحترام الشعب هنا، والرأي العام في الخارج، وأن يُحسب لرأيها وقراراتها حساب في كل مكان. أما اليوم فقد اهتزّ بنيان ذلك النظام باهتزاز بنيان أطرافه، وانغماسها الشديد في قطرياتها، وتفكك الروابط الأفقية: التعاونية والعروبية، التي كانت تشدّها إلى بعضها قبل أربعة عقود، ودخولها في شراكات أخرى إقليمية ودولية: متوسطية، أمريكية، وانقطاع حبل الجامع بينها الذي كان يصنع روابط التضامن العربي في ما مضى! لكن أكثر ما أصاب النظام العربي في مقتل، وقاده إلى هذه الأوضاع الدراماتيكية، (هو) حالة **الفراغ القيادي**، الممتدة منذ أربعين عاماً، وفقدان قراره الاستقلاليّة السياسية والمضمون العربي.

بدأت حالة الفراغ منذ سبعينيات القرن الماضي، واستفحلت منذ مطالع التسعينيات منه. وكان ذلك من أسباب نشوء الاستقطاب والانقسام والشلل داخل النظام العربي. ولقد ثبت بأن أحداً لا يمكن أن ينهض بالدور القيادي الذي نهضت به مصر الناصرية لعامليْن اجتمعا فيها: عامل الدولة التاريخية الكبرى بميراثها الحضاري، ومكتسباتها النهضوية الفكرية والسياسية، وثقلها السكاني، وموقعها الجغرافي... إلخ، وعامل القيادة الكاريزمية للشخصية التي محضتها الشعوب العربية كافة التأييد والولاء. ومثلما دفعت مصر الثمن الباهظ لذلك الفراغ، منذ أربعين عاماً، وباتت دولةً عادية لا يقيم أحدٌ اعتباراً لقرارها، بات النظام الرسميّ العربي كذلك، عادياً لا أحد يقيم له الاعتبار.

وامتداداً لحالة الفراغ القيادي، وبأثرٍ منها، فقد النظام العربي استقلالية قراره بالتدريج، حتى بلغت حالة الاستتباع للقرار الدولي

مداها في العشرين عاماً الأخيرة. واليوم لا تستطيع قمّة عربية، أو اجتماع لمجلس وزراء خارجية دول الجامعة، اتخاذ قرار مستقل عن الإرادة الأجنبية، وفي أيّ شأن من الشؤون: القضية الفلسطينية، العلاقات العربية ـ العربية، الأمن القومي! والأنكى والأَمَرّ أن إطار الجامعة العربية لم يعد فقط إطاراً عاجزاً عن توليد مواقف عربية استراتيجية حاسمة لحماية الأمن القومي ضد الكيان الصهيوني والتدخلات الأجنبية، والاحتلالات (فلسطين، العراق، أجزاء من جنوب لبنان، الجولان)، والتقسيم (السودان)، وإنما تحوَّل إلى إطار لشرعنة سياسات التدخل الأجنبي، واستقدام قواها، وتصفية حساباته الداخلية بسلاح أجنبي!!!

الرباط، ١٥/ ١١/ ٢٠١١

الثـورة:
عنفوان البدايات، تواضُع النهايات

أسوأ شيء أن يناضل المرء عن قضيةٍ عادلة بعقلٍ مُغَفَّل، فتأتي ثمْراتُ نضاله عنها لتقع في سِلال آخرين لم يبذروا بِذَاراً، ولا سَقَوْا بالعرق والدّم نَبْتَةً، ولا صبروا وصابروا انتظاراً لبِشارة الميلاد، إنما جاءوا في الهزيع الأخير من الموسم كي يحتصدوا لهم ما ازْدَرَعَه الآخرون! وما أكثر الأعصر والأمكنة والثوْرات التي حصل فيها هذا النوع من عدم التناسب، بل من التجافي، بين المقدمات والنتائج، بين نضال شعبٍ عن قضية ومآلات نضاله عنها! فما استجرَّ ذلك على النفس سوى الشعور بالخيبة والحسرة والمرارة... بعد أوانٍ فاتَ وأمرٍ قُضِيَ.

تُشبه هذه الحال حالاً أخرى نظيرةً وصفها ماركس وانجلس وهما يحلّلان الديناميات العميقة التي يتطور التاريخ الإنساني بمقتضاها. يقضي التناقض المحتدم بين قوى الإنتاج المتسارعة وعلاقات الإنتاج الكابحة بكسر إطار هذه العلاقات الإنتاجية، وإرساء أخرى متناسبة وتطوُّر قوى الإنتاج. هذا معنى الثورة عندهما. وترجمتها السياسية أن صراعاً طبقيّاً يجري، داخل البنية الاجتماعية، بين الطبقتيْن الرئيسَتين اللتين يرشّحهما موقعهما في

عملية الإنتاج لأن تكونا الطبقتيْن الأساس. وهذا قانون سَرَى مفعوله ـ في نظرهما ـ في المجتمعات التي سادت فيها أنماط الإنتاج العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية. لكن التاريخ جرى بغير ما تقتضيه مصالح الطبقات المحرومة من وسائل الإنتاج والمعرَّضة للاستغلال؛ إذ لم ينجح العبيد في تحطيم النظام العبودي وإقامة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي البديل، وإنما نجحت طبقة الإقطاعيين في بناء نظامها وإقامة سلطتها. ولم ينجح الفلاحون في تحطيم النظام الإقطاعي والصيرورة طبقة مسيطرة في النظام الجديد، وإنما ورثت البرجوازية نضالهم وسرقت ثمراته. ثم لم تنجح البروليتاريا في حصاد نضالاتها والصيرورة طبقة مسيطرة في «النظام الاشتراكي»، بل سيطرت الطبقة الوسطى (البرجوازية) وقادت النظام. . . إلى حتفه.

هل هذا من مكر التاريخ إذ «تشْمت» حقائقُه في البشر وإرادتهم، أم مِنْ غفلة مَن يَنْتَوُون التغيير، ويخوضون فيه بسخاء، فيَلْفَوْن أنفسهم ما فعلوا غيرَ أن استبدلوا زيْداً بعمرو، فأتاهم مِنَ الأمْر خطبٌ ما حسبوه؟

ليس التاريخ قدراً أعمى يَفْجَأ ويأخذُ الناسَ غِلَاباً، إنه الناسُ، والعلاقاتُ، والمصالِحُ، والأفكارُ، والإراداتُ، وقد تقابلت وتصارعتْ وانْحَكَمَتْ بقانون القوة. وهو يتغيَّر، قطعاً، كلما توفَّرَتِ القوةُ الاجتماعية القادرة على تغييره. ولأن التاريخ اليوم، ومنذ زمنٍ سحيق، مجتمعات ودول، فقد باتتِ السياسةُ ميدانَ تغييره أو تثبيته في الوضع القائم. والسياسة ليست تسير بمقتضى الإرادة حصراً، ولو أن هذه من مقوّماتها، وإنما تنتظمها قوانين وعلاقات أخرى كالوعي، والعامل الاجتماعيّ، والرؤيةُ الجامعة، والمشروع السياسي، والتنظيم الاجتماعي للقوة (= الأداة الوظيفية). . . إلخ.

ومتى تُجُوهِلَ هذا كلُّه، وانْصُرِف عنه إلى التشديد على عاملٍ وحيد كالإرادة، انتهى التغيير إلى عكس ما سعى فيه دعاتُهُ وكتائبُه الاجتماعية الأولى التي أطلقته! وكم من مرّة في التاريخ كان على الإرادوية (Volontarisme) أن تدفع ثمن حساباتها السياسية الميتافيزيقية، فتقذف بنفسها في «غَيْبٍ» سياسيّ يعود بها إلى عالم الشهادة ليقيم عليها الحجَّة من نفسها.

ما يجري منذ قرابة العام، بمناسبة ما يُسَمَّى في الصحافة الأمريكية والأوروبية بـ «الربيع العربي»، يشهد بشيءٍ من «مكر» التاريخ ذاك! ناضل ملايين الشباب والمواطنين العرب عن قضية عادلة هي الحرية والديمقراطية، وتدفقوا إلى الشوارع والساحات العامة، فاعتصموا لأسابيع وأشهر، وواجهوا قوات الأمن المدججة بالرصاص والقنابل المُدْمِعة، وسقط منهم الشهداء والجرحى، وسِيق مَن سيقَ منهم إلى السجون. كانوا وحدهم هناك حين اختفتِ الأحزاب والمنظمات، أو حين ذهبت تتحاور مع الأنظمة. ثم ما لبثت أن انضمَّت إليهم، وانتشرت، واتسع نطاق تأثيرها مستفيدة من حالة الفراغ التنظيمي والرؤيويّ والبرنامجيّ التي كانت تعانيها الحركات الشبابية العربية. وحين أزف موعد الحصاد السياسي، حصدت نتائج ما زرعه الشباب. كانت قسمةً ضيزى تلك القسمة التي حصلت بين الفريقين: أطاح الشباب بالأنظمة القائمة، وأتى مَن يرثُها في السلطة من خارجهم. «العدل» الوحيد، الشكلي، في هذه القسمة أن الشباب أسقطوا أنظمة لا يملكون القيام مقامها، وأن الآخرين الذين لم يكونوا يملكون إسقاطها باتوا يملكون القيام مقامها. **نَابَ الشباب عن الأحزاب في تدمير سلطة، وتنوب الأحزاب عن الشباب في إقامة سلطة!**

هذه الكلمات تختصر مشهد ما جرى، منذ عشرة أشهر، في

غير بلدٍ من بلدان الانتفاضة والثورة في الوطن العربي. ليست دعوةً إلى النظر بعين اليأس والخيبة إلى ما جرى، ولا إلى تلاوة فعل الندامة عن عدم إمساك مصير الثورة من قِبَل من أطلقوها ابتداءً، وإنما هي دعوة إلى عدم الإفراط في التفاؤل، وإلى عدم الإمعان في ركوب حماسةٍ لا نملك السيطرة على نتائجها. بدأت الثورة بالأحلام الكبيرة، التي لم تكن تَسَعُها لغةٌ تقولُها، وتنتهي اليوم بما تنتهي إليه من الْتباسات مصيرٍ ديمقراطي غامض! بين البداية والنهاية وقعت أشياءُ كثيرة: سيحين الوقت الذي سيكون علينا جميعا أن نحاسب أنفسنا فيه على تقصيرٍ، وأخطاءَ، وارتكاباتٍ، وارتكاباتٍ مضادة، أخذتِ الثورة إلى مكانٍ غير مِريح.

هل قُضيَ الأمرُ واخْتُطِفتِ الثورة من القوى الشبابية التي أطلقتها؟

ما زال أمام قوى التغيير فرصة لتصحيح المسار، واستعادة ما ضاع منها، إن أفلحت في إعادة تنظيم نفسها، واشتقاق الرؤية السياسية المناسبة.

الرباط، ١٨/١١/٢٠١١

المفارقات التركية
تجاه الأزمة السورية

لا تستطيع تركيا أن تتحدث طويلاً، وبلغةٍ مبدئية، عن أوضاع حقوق الإنسان في سورية من دون أن يستغرب لذلك الناس. قد يصدّقها من لديه مصلحة في نتائج ما تقوله، ولكن أكثر الناس ـ ومنهم أتراك ـ يعلمون أن الحرص على حقوق الإنسان آخر ما يمكن أن يشغل النخبة الحاكمة في أنقرة. من لديه مشكلة قومية، ومأساة إنسانية نازفة في بلده، مثل المشكلة الكردية، لا يعرف لها من طريقةٍ للمعالجة سوى هضم الحقوق القومية لملايين الناس، وعدم الاعتراف لهم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية، ناهيك بالقومية، وقمع حركتهم الوطنية بالعنف المسلّح، بدعوى مواجهة «الإرهاب»، لا يملك حقّاً أخلاقيّاً في البكاء على أطلال حقوق الإنسان المنتَهكة في سورية. ما يفعله النظام السوري بمواطنيه المدنيين ـ غير المسلّحين ـ شنيعٌ ومُدان، لكن ما يفعله النظام التركي بالملايين من المواطنين الأكراد أكثر مدعاة إلى الاستشناع والإدانة، وهو، في كل الأحوال، واحدٌ من الأسباب التي منعت تركيا من الانضمام إلى «الاتحاد الأوروبي»، على الرغم من كلّ الجراحات التجميلية التي خضعت لها صورتُها،

بمساعدة الأصدقاء الأمريكيين، في السنوات العشر الأخيرة!

لم تفكر تركيا، مثلاً، في مأساة حقوق الإنسان في ليبيا طيلة حكم النخبة القائمة في أنقرة، وحين كانت طائرات القذافي وكتائبه الأمنية تحصد أرواح آلاف الليبيين في بنغازي، ودرنة، والبيضا، والبريقة، والزاوية، ومصراتة. . .، ظلت تدعم نظام العقيد وتُسْنِدُهُ إلى أن تبيَّن لها الأفقُ المسدود لسياستها، فاضطُرت مرغمةً لمجاراة الأوروبيين. كانت المصالح عندها أهمّ من دماء الليبيين المهدورة بغير حقّ، ولم تكن لتجد حرجاً أخلاقيّاً في التغطية على جرائم نظام طرابلس مادامت المصالح محفوظة! أمَّا حقوق الإنسان، فلتذهب إلى الجحيم إن كان لها أن تعارض المصالح القومية التركية. وهي، في الأحوال كافة، مقبولة ومرغوب فيها إن كانت مطيةً مريحة لتلك المصالح: تَرْكَبُها نحو الظفر بالبُغْيَة.

تتكلم تركيا الأردوغانية، في شأن حقوق الإنسان، لغةً أمريكية صرفة. وليس مردّ ذلك إلى أن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم حزبُ موالٍ لأمريكا، ومرضيٌّ عن إسلامه، كما كان يتهمه الزعيم الإسلامي التركي الراحل نجم الدين أربكان، وإنما لأن منطق مصالح نخبتها الحاكمة، اليوم، يقضي باستخدام ورقة حقوق الإنسان لتصفية الحسابات مع خصوم إقليميين، ولدعم حركات سياسية، من السلالة الإيديولوجية والسياسية عينها، للوصول إلى السلطة بأيّ ثمن. ليست حقوق الإنسان في جملة المبادئ الحاكمة للسياسة التركية، تماماً كما هي لا تحكم السياسات الصهيونية والأمريكية، وإنما هي في جملة أسلحة الضغط السياسي المستعمَلة بانتقائيةٍ مفضوحة وبمنطق المعايير المزدوجة. والأمر الأدْعى إلى الغرابة أنِ تستسهل تركيا أمر التدخّل المعلَن في شؤون سورية

الداخلية، وأن لا يتحرّج رئيس وزرائها في القول إن الأوضاع في سورية جزء من الأمن القومي التركيّ! وإذا صَرَفْنَا قليلاً النظرَ ـ الذي لا يمكن أن يُصْرَف ـ عن الإيحاء العثماني في كلامه، وكأن سورية ولاية تابعة للباب العالي، فإن موقف زعيم «العدالة والتنمية» لا يتناسب وموقف تركيا التقليدي من سياسات التدخل الدولي في شؤونها الداخلية، ورفضها الدائب له. فلقد ظلت صورتُها في العالم الخارجي غير طيّبة بسبب انتهاكاتها لحقوق الكرد. وحين كانت الاحتفالات في أوروبا والعالم بمأساة إبادة الأرمن، في الحرب العالمية الأولى، تجري في العواصم في شكل تظاهرات استنكار أو استذكار، من الجاليات الأرمنية التي أباد الأتراك أجدادها، ومن منظمات حقوق الإنسان، كانت ثائرة تركيا تثور بالمناسبة، وترفع العقيرة للقول إن هذه الحملات تدخُّلٌ سافر في شؤون تركيا، ومحاولة لتشويه سمعتها في العالم. حلال على تركيا أن تتدخل في شؤون جوارها، حرام على غيرها أن يتدخل في شؤونها!

هل تستطيع تركيا الأردوغانية أن تضع نفسها، اليوم، موضع سوريَّة، وتَقْبَل بما لم تتوقف عن مطالبتها سورية بالقبول به؟ هل ترتضي تركيا أن تقوم دولة مجاورة لها بالتحريض اليومي للمعارضة الكردية، المسلحة والمدنية، فيها؟ وبالدعوة إلى فرض منطقة حماية في شرق الأناضول وتأمين غطاء جوّي يَقي الكرد جرائم القتل والإبادة؟ وباستقبال قيادات المعارضة الكردية في أراضيها واحتضان مؤتمراتها؟ أو بدعم أحزاب المعارضة العلمانية فيها ودعوتها إلى إسقاط النظام الإسلامي فيها بالمظاهرات والمسيرات؟ سوف ترفض تركيا ذلك بشدّة وتقاومه بكل ما أوتيت من قوة. ستقول عن المسلحين الأكراد إنهم إرهابيون، وقتلة ومجرمون، وليسوا طلّاب حقٍّ شرعيّ، وأنها حين تقاتلهم إنما

تفعل ذلك دفاعاً عن أمن الشعب ووحدة الوطن واستقرار الدولة. ومع أن ديمقراطيّاً لا يمكنه أن يوافق تركيا على سياساتها تجاه حقوق الإنسان الكردي، إلا أنه لن يجادلها كثيراً في حقّها في حفظ أمن مواطنيها وجنودها ومؤسساتها من العنف المسلّح. لكن تركيا لا تقرأ نفسها في مرآة سورية، فترى في مواجهة الجيش للمسلحين سعيا من الدولة في حفظ أمن الوطن والمواطنين، وإنما ترى في عمل المسلَّحين تمرُّداً مسلَّحاً مشروعاً لإسقاط النظام!

حتى الآن يختلط الأمر على المرء في شأن تصرُّف رئيس وزراء تركيا تجاه دمشق: هل يتصرّف كزعيم دولة إقليمية ذات مصالح أم كزعيم حزب عقائدي حاكم؟!

بيروت، ٢٦/ ١١/ ٢٠١١

الربيع العربي
والغاز السياسيّ

ليس صحيحاً أن النِّفْطَ أعلى كعباً من الغاز في حساب الاقتصاد والسياسة، وإنِ اقترن به معنى الثروة في الواقع الموضوعي والمتخَيّل الجماعي على السواء. يكفي أنّ النِّفط ما كان يَسَعُه، في أفضل أحواله، أن يصنع أكثر من الثروة وبعض متعلقاتها كالجاه والنفوذ. أمَّا الغاز، وليُّ عهد النفط ووريثُ عرشه وصَوْلَتِه وصولجانِه، فبات يملك أن يصنع الثروة و«الثورة» معاً! مع متعلقات أخرى به مثل الصَّلف والتقمُّص الكاريكاتوري لأدوارٍ لا تسمح بها النواميس!

لا بأس من أن يكون الغاز أقلّ نظافةً وجَوْدةً من النِّفْط، وأَدْعى إلى الاعتداء على البيئة الطبيعية، إذا كان أجزلَ عطاءً لدى من فاضَ فائضُه على قليلِ سكانه. وعطاؤُه الجزيل لا يُحْسَب بعدد الوافد من المال فحسب، وإنما بما يتخلّق عن فائضه من موارد قابلة للاستخدام السياسي، وقابلة لتظهير دورٍ (سياسي) لا تسمح به الطبيعةُ، والديموغرافيا، والموقع، والمستوى العقلي للنخبة الحاكمة! أمَّا أن يتَّهمه من يتهمه بتلويث السياسة والثقافة، وتدمير البيئات الاجتماعية والسياسية، مثلما يتهمه مناهضوه، فلا شيء في

ذلك يضيره إذا كان قد أجرى تمريناً على ذلك ابتدائيّاً في البيئة الطبيعية؛ فالحياة الثقافية والسياسية، في النهاية، ليست أشرف من الحياة الفيزيقية التي يسكت الساكتون عن تدميرها بالغاز، ربما لأن مَن يسيطرون على سلعته ينفحون المحتجِّين المفترضين ببعض ما تيسَّر ممَّا يُشْتَرَى به الصمت، وتُؤَجَّر به الألسنة! ثم إنَّ إفساده البيئةَ السياسية والثقافية والدينية العربية ما كان ليكون في مُكْنِهِ إلّا لأنه وَقع على بيئة فاسدة مهيَّأة سلفاً للمزيد من الإفساد! وآيُ ذلك أن الذين امتنع على الغاز السياسيّ شراء ذممهم وضمائرهم، وألسنتهم، وأقلامهم، من المثقفين، والسياسيين، والإعلاميين، ورجال الدين، ليسوا قليلين عدداً، رغم نجاحاته الباهرة في اختراق بيئاتهم منذ مطالع هذا القرن، وهم يجذّفون عكس تيار إغراءاته مثلما جذفوا أمس عكس تيار إغراءات أخرى سابقة.

تَكِلُ السياسةُ الأمريكيةُ، اليومَ، دوراً للغاز السياسي في المجال العربيّ، في سياق التطبيع السياسيّ الأمريكي مع الحركات الإسلامية بفروعها الإخوانية، والسلفية، و«الجهادية» المُراجِعَة. والدورُ هذا دورُ رعايةٍ مالية وإعلامية تقترن بتأهيل سياسيٍّ أُوكِل أمرُهُ إلى تركيا الأردوغانية. ولم يكن هذا الدور قد بدأ أداؤُهُ مع انطلاقة ما يُسمَّى، في الخطاب الأمريكي، بـ «الربيع العربي»، وإنما تعود أولى مراسيم تنفيذه إلى النصف الأول من العقد الماضي، في سياق عملية تطويع وترويض للمشروع الإسلامي ـ في البلاد العربية ـ ليتأهل لأدوارٍ سياسية إقليمية قادمة أرهصت بها المباركة الأمريكية لحكم «العدالة والتنمية» في تركيا، وما حظي به من تعميدٍ وتطويب، ومن حماية في مواجهة المؤسسة العسكرية العلمانية فيها. لكن لحظة انعطافه، وانكشافه كدور، إنما بدأت مع انطلاق الحركات الاحتجاجية، التي تَوَفَّرَ لها الحامل الإعلاميّ

والدعويّ المناسب، ومع إمساك أمْر إدارة المرحلة من قِبل الوكيل العربي الصغير والوكيل الإقليمي (التركي) الكبير، وتَنَزُّلهما فجأة منزلة الناطق باسم «الثورة»، والراعي لقواها وتحالفاتها ومؤتمراتها، والمكلّف بإعداد مسودّات القرارات الدولية والعربية ذات الصلة!

على أنه في الكثير من القرارات العربية والدولية، التي تزكم الأنوف رائحةُ الغاز السياسيّ فيها، لا يكون معلوماً لقارئها، على التحقيق، إن كانت تَتَغَيَّا إسقاط نظامٍ أم إسقاط دولة! فإلى أنها تضع مؤسسات سيادية كالجيش موضع اتهام، لا تتحرَّج في التشجيع على العنف الأهلي المسلّح، والحرب الأهلية، بِتِعِلّة أن «الثورة» المدنية والسّلمية مُجْبَرَة على الدفاع الذاتي أمام قسوة النظام، ومباركةِ شرعيةِ سلاحها! ولا تتحرَّج في إعادة قسمة الشعب الواحد إلى تكويناته الأنثروبولوجية العصبوية، من طريق إحياء المفردات البغيضة للطائفة، والمذهب، والقبيلة، والعشيرة، والإسهال في الحديث عن احتكاريةِ هذه ومظلوميةِ تلك، وتحريض الأهل على الأهل! مثلما لا تخجل من طلب التدخل الدولي وشرعنته في مكان، ثم الإيحاء بالسعي في طب ذلك والدعوة إليه في مكان آخر. ومع أن قوى الغاز السياسي لا تملك ذرّة واحدة من المشروعية السياسية - فكيف بالمشروعية الديمقراطية - فإنها تجادل غيرها في المشروعية السياسية! مجنِّدةً لذلك ميليشيات سياسية وثقافية رثة تنوب عنها في القول عبر منابرها المرئية والمكتوبة.

وقد نفهم كيف يستطيع الغاز السياسيّ أن يشتريَ ضمير كُتَّابٍ يدورون دورة المائة وثماني درجةً كاملة! وكيف يستطيع أن يطوّع قرارَ حزبٍ أو جامعة سياسية، أو جمعٍ من الفقهاء ورجال الدين،

فتشتغل أفكارُهم مواقفُهم السياسية وفتاواهُم بطاقةِ الغاز المحرِّكة، لكنه يتعَسَّر على وعينا ـ تماماً ـ أن نفهم كيف يَسَع الغاز السياسي أن يتحكم في مجمل النظام العربي، ويملي عليه قراره، ويشتري ذمّة موظفيه الكبار! والحال إنّ الغاز هذا لا تقف وراءه دولة بالمعنى العصري للدولة: ليس المعنى الفلسفيّ والقانوني والسياسي، وإنما بالمقياس الكميّ البدائي فقط... وفقط وفقط! وقد يظل على المرء منّا أن يتولّاهُ استغرابٌ من هذه النازلِةِ، وبُهْرٌ بها، إن لم يُدْرِك أن هذا الغاز السياسي مَا مَلَكَ دوراً سياسياً من تلقاء نفسِه وقوَّته، وإنما أوتِيَ الدورَ من غيره، ليقوم به نيابةً عن غيره، فاستُخدِم وقدَّم السُّخْرَةَ لآمِرِه على مثال ما طَلَب من مأمورِه (الثقافي، والحزبي، والديني) أن يقَدِّم له السُّخْرَةَ عينها!

بيروت، ٢/ ١٢/ ٢٠١١

المنتصرون في الاقتراع والمنتصرون في الثورة

على أعتاب عامٍ من انطلاق موسم «الثورة» في الوطن العربي، من بَّوابته التونسيةِ المُرهِصة والمُلهِمة، وبعد بدايةِ تبيُّن ملامح النظام السياسي القادم في بلدان ثلاثة جرت فيها انتخابات حرَّة، عقب ثورتين وحركةٍ احتجاجية (تونس، مصر، المغرب)، ثم تبيُّنها في بلديْن يعيشان لحظة ما بعد الثورة وما قبل الانتخابات (ليبيا، اليمن). . . ، يمكن القطع بأن ملايين الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات العامة والميادين في أحدَ عشرَ بلداً عربيّاً ـ في العام ٢٠١١ ـ فأسقطوا، حتى الآن، ثلاثة أنظمة، واحتال الرابع عليهم، وامتنع عليهم الخامس، وتجاوب معهم السادس، وظلَّتِ الخمس البواقي تُنْكر عليهم حقّ التظاهر. . . إلخ، لم يكونوا ليتوقعوا أن تنتهي بهم «ثوْراتُهم» إلى هذا الحصاد السياسيّ المتواضع، بل الهزيل، الذي يرونه أمامهم وقائع متلاحقة لمشهد سورياليّ فجائعي! كأن الذي جرى ويجري الآن، في نهاية العام ٢٠١١، لم تبدأ مقدماته قبل سنة، ولم يكونوا هُمْ صُنَّاع تلك المقدمات، وما أعقبها ونَجَم منها من فصول، ولا كانت أهدافُها أَعْلَى سقفاً وأبعد مدىً ممَّا عنه تمخَّضتِ الآن: في يومِ الناسِ هذا!!!

وقد لا يكون مبعث الحبوط عند الحركات الشبابية أنها لم تحصل - في البلدان التي شاركت فيها ائتلافاتُها في الانتخابات مثل تونس ومصر - على نسبةٍ تمثيلٍ في الأصواتِ والمقاعدِ تُنَاسِب صورتها عن نفسها، كقوَّةٍ صانعةٍ للتغيير، ولا أنّ حلفائها المفتَرضين لم يَحْصلوا على ما ينبغي أن يحصلوا عليه في انتخابات فُرضت بشروط «الثورة»، وإنما حَمَل على الأسَى والحُبُوط أن الذين صبَّتْ الانتفاضاتُ والثوْرات رصيدَها فيهم هُمْ ممَّن لا تحسبهم القوى الشبابية حلفاء ولا في جملة «قوى الثورة»، إنْ لم نقل إن بعضها ظل ينعتهم بأنهم من معسكر «الثورة المضادة»؛ ذلك أن هؤلاء - ومعظمهم من التيارات الإسلامية - نظروا، بغيرِ قليلٍ من الريبة، إلى الشعارات المدنية والمطالب العلمانية للقوى الشبابية، ولم يُخفُوا برمهم بها وتوجُّسَهم منها، ثم لم يلبثوا أن انتقلوا سريعاً من الاستخدام الاستهلاكي العام لمقولة «الدولة المدنية» - مجاراة للعلمانيين وللشباب وطمأنةً لهم - إلى التشديد على مرجعية الشريعة في التشريع، ليرفعوا بذلك من هواجس جميع من صنعوا فصول التغيير من خارج التيار الإسلامي. وإلى ذلك يضاف أن الذين يكسبون اليوم نتائج «الثوْرات»، من طريق صناديق الاقتراع، اختلف أمرُهم اليوم عن أمس، حيث لم يعودوا حلفاء في المعركة ضدّ نظام ينبغي إسقاطه، وإنما باتوا خصوما في معركةٍ جديدة من أجل نظامٍ سياسيّ ينبغي بناؤُه.

والحقّ أن هذا الشعور بالإحباط من نتائج الثورة لم يكن ينبغي أن يفاجئ من أَصَابَهُم، حتى لا نقول إنهم كانوا في غنىً عنه لو حكّموا الواقعية السياسية في التفكير، وتجاوزوا بالتحليل معطيات لحظة «الثورة»، وضغطَها العاطفي والنفسيّ؛ فالقوى الاجتماعية التي أطلقت الثورة، وصَنَعَتْ فصولَها، وقام على كاهلها عبءُ

تحقيق أهدافها، لم تكن تملك مشروعا سياسيّاً، وبرنامجَ عملٍ للتطبيق، وأدواتٍ تنظيميةً قادرة على التأطير السياسي، وتوليد القاعدة الاجتماعية المرتبطة بالمشروع السياسيّ والحاملة له... إلخ، وإنما هي (كانت) قوّة تدميرٍ هائلة للنظام السياسي القائم تَقْوَى عليه، ولا يَقْوَى على كفِّ قدرتها التدميرية. لكنها لم تَعْدُ ذلك إلى ما هو أكثر من إسقاط سلطةٍ لامتناع أسباب ذلك. وهذا ما فسَّر لماذا توقَّفت قدرة الثورة على الإطاحة بسلطةٍ قائمة وغاشمة، ولم تَعْدُ هذه اللحظة إلى توليد حالٍ بديلٍ، وتكوين سلطة جديدة كان في حكم المؤكّد أن قوى الثورة ليست جاهزةً ذاتيّاً كي تذهب بثورتها إلى النهايات الطبيعية، فتحصد ثمار ما زرعت، وأن الفراغَ السياسيَّ، الذي سيَعْقُب نجاحها في إسقاط نظامٍ، سيجد ـ حُكْماً ـ من سيملأه من خارجها: أي من القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي. ثم كان واضحاً، على نحو لا غبار عليه، أنَّ مثل هذه القوى موجود، وجاهز للنهوض بالدّور الذي لا مَهْرب من أدائه. وهذا عين ما حصل منذ بدأ الموسم الانتخابي، في العشر الأواخر من شهر أكتوبر الماضي، حتى هذه الجولة الثانية من الانتخابات المصرية.

سيكون فعلاً من أفعال الإجحاف أن لا يأخذ المرء في الحسبان هذا الشعور الضاغط بالأسى والإحباط، الذي يتملَّك قوى الثورة، وقوى الحَرَاك الشبابي خاصة، وهي تعاين كيف تنفلت مياهُ الثورة من بين أصابعها، فلا تستطيع القبض عليها أو السيطرة، وكيف يأتي البعضُ ـ في الهزيع الأخير من الملحمة ـ كي يوقّع اسمه على نصٍّ لم يكتبه، وعلى ميراثٍ لم تُكْتَب له وصيةٌ به. لكنه سيكون مجحفاً، بالقَدْر نفسه، أن يطعن المرء في شرعية شراكة المنتصرين في الاقتراع للمنتصرين في الإطاحة بالنظام الاستبداديّ

القائم. فالفريقان شريكان في الثورة، وإن كانت حصّةُ الشباب أكبر وأضخم، وشريكان في التضحيات الجسيمة التي انتهت بإسقاط الأنظمة البائدة، وإسقاط الحكومات المؤقتة التي أُنشِئت للحفاظ على بقاياها وكبح جِماح التغيير. وهما شريكان في تفكيك المنظومة الأمنية والاستخباراتية والحزبية لتلك الأنظمة. غير أن هذه الشراكة في الثورة لم تُتَرْجِم نفسها، حتى الآن، شراكة في نتائجها السياسية! فلقد انفرد فريقٌ بالسلطة من دون آخر، وهو انفرد بها باسم الشرعية الديمقراطية وصناديق الاقتراع، فيما الحاجة كانت تدعو إلى قيام سلطة وطنية ائتلافية من قوى الثورة كافة لا يُقْصَى فيها أحدُ باسم الديمقراطية.

إن ما جرى من «إقصاء ديمقراطي» للحركات الشبابية من السلطة، أو من إقصاء لها بالأدوات الديمقراطية، يشكّل حَيْفاً وإجحافاً بالغيْن بحقّها: هي التي إليها يعود الفضل في تخليص المجتمع والشعب والدولة من حكم طغمة الطغاة المستبدين في تونس ومصر. أمّا الذين أعطتهم صناديقُ الاقتراع الحقَّ في وضع دستور جديد، فلن يكون في وسعهم أن يطْمئنوا إلى أن غالبية الناس منحتهم رخصة ليكتبوا دستور المنتصرين في الاقتراع، **لأن الدستور الوحيد الذي سيتمتع بالشرعية، وسيحظى بالرضا، هو دستور المنتصرين في الثورة**، كلِّ المنتصرين فيها، ذلك أن **شرعية المنتصر في الاقتراع ليست أعلى من شرعية المنتصر في الثورة**، والأخذ بقاعدة التكافؤ بينهما هو وحده الذي يجنبنا صراع الشرعيات.

دبي، ٦/ ١٢/ ٢٠١١

في عدم جواز الخلط بين الدولة والنظام السياسي: أمثلةٌ من تاريخنا الراهن

تعاني الثقافة السياسة العربية السائدة خلطاً حادّاً بين معنى الدولة ومعنى السلطة والنظام السياسي. نكتشف الالتباس بينهما في النصوص «الفكرية» للنخب الثقافية، من الاستخدامات غير الدقيقة نظريّاً للمفهومين، ومن حَمْل معنى الواحد منهما على معنى الثاني، مُرَادَفَةً ومماهاةً وكأنهما من المحْتِدِ عينِه. لكنَّا نكتشفه، أكثر، في الخطاب السياسيّ الحركيّ الدّارج عند الكافة من حَمَلَتِه من القوى الإيديولوجية - السياسية العربية القائمة: اليسارية، والقومية، والليبرالية، والإسلامية. والخَلْطُ والالتباس إذْ يَرُدَّان إلى ضَعْفٍ شديد، ونقْصٍ فادح، في الثقافة الفلسفية والنظرية للنخب الفكرية العربية، يُطْلِعُنَا أمرُهما، في التداول السياسي الحَرَكيّ، والإعلامي، على فوضى مفرداتٍ لا تعكس غير حالٍ من التضخم في اللّغْو الإيديولوجي يمتنع معها وضوحٌ.

ليست المشكلة معرفية فحسب، لكنها تستولد مشكلات سياسية في غاية الخطورة، وتُرَتّب على السياسة وعلى مجتمعاتنا أكلافا

وغرامات عالية، وخاصة حينما تتفجر فيها أزْماتٌ سياسية من جنس هذه الأزمة التي انفجرت، منذ مطلع العام ٢٠١١، في قسم كبير من البلدان العربية، فأثمرت ثوْرات وانتفاضات ونُذُرَ حروب أهلية. فلقد كانت مشكلة السلطة والنظام السياسي في قلب هذه الأزمة، وفي أساس انفجارها. لكنها، وبسبب الخلط الذي أشرنا إليه، سرعان ما انتهت إلى استيلاد أزمةٍ سياسية أشدٍّ وطأةً وخطورة هي أزمة الدولة والكيان! وإذا كان انفجارها، على هذا النحو، من فِعْلِ السياسةِ لا من فعل الفكر، إلّا أنَّ أحداً ليس يستطيع أن يُنْكِر أن الخلط بين السلطة والدولة في الوعي هو الذي ينتج - ويقود إلى - ذلك الخلط بينهما في السياسة والممارسة السياسية.

شهدنا في السنوات الماضيات، مثالات لذلك الخلط في السلوك السياسي لبعض المعارضات العربية تجاه الأنظمة القائمة في بلدانها؛ فإذْ هي أخفقت في إنجاز التغيير السياسي بإمكاناتها الذاتية، من طريق ثورة شعبية أو ما شاكل، ولأنها لم تتبيَّن - على نحوٍ من الوضوح - الفارق بين النظام السياسي والدولة، ولم تُقِمْ بينهما فصلاً وتمييزاً، فقد استسهلت استقدام الأجنبي والتحالف معه لإسقاط النظام لمصلحةٍ جَمَعَت بينها والأجنبي للتخلص منه. لكن إسقاط النظام انتهى إلى إسقاط الدولة والكيان، وتفكيك الوطن، وتمزيق نسيجه الاجتماعيّ، والعودة بالشعب الواحد إلى تكويناته العصبوية: القبلية، والعشائرية، والأقوامية، والطائفية، والمذهبية، والمناطقية. والمثال العراقي أشدّ دلالة على ذلك الثمن الفادح الذي تدفعه مجتمعاتنا من الخلط بين السلطة والدولة فيها. وهو مثال لم يَبْقَ معزولاً وشاذّاً في تاريخنا المعاصر، بل سرعان ما بُنيَ على سابقتِهِ وتكرَّر، والخشية اليوم من أن يتحوّل إلى خيارٍ عند معارضات عربية أخرى على ما تُرْهِص بذلك مواقفُها المعلَنَة!

الخلطُ هذا (بين النظام السياسي والدولة) هو عينهُ الذي يعيد، اليوم، إنتاجَ نفسه في الوعي والواقع بمناسبة ما جرى ويجري من تغييرات في بعض نظم الحكم العربية، وخاصة في تونس ومصر، حيث نجحت الثورة في إسقاط النظامين القائمين فيها. تَرْجَمَ هذا الخلطُ نفسَه في موقف قوى الثورة من الدستور، وقد انتقل سريعاً إلى مطلب انتخاب مجلسٍ تأسيسي يضع دستوراً جديداً، اعْتُقِدَ أنه سيكون «دستور الثورة»، قبل أن تتبيَّن النتائج غير المحمودة لهذا الخيار! والغريب في الأمر أن القوى التي دفعت في اتجاه خيار المجلس التأسيسي لم تكن هي المستفيدة منه، حتى في حدود الاستفادة الرمزية، وإنما أفادت منه قوىً أخرى كانت مطالبها الدستورية، بعد الثورة، شديدة التواضع، وكانت ترتضي، مثل سائر القوى السياسية التقليدية، صيغة التعديلات الدستورية من طريق لجنة متوافَق عليها، وهو ما بدأ العمل به في حكومة محمد الغنوشي المؤقتة في تونس، حين اختيرت لجنة تعديل الدستور برئاسة حقوقيّ مرموق، وفي قرار «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» في مصر، حين شكلت لجنة لتعديل الدستور ترأسها مستشار قضائي نزيه ومحطّ إجماع.

اندفاع قوى الثورة ـ من الشباب خاصة ـ وراء مطلب انتخاب مجلس تأسيسي يعبّر عن موقفٍ قُصْوَويّ منفلت من كلِّ عِقال سياسي واقعي، فإلى أن المتمسكين بهذا المطلب لم يكونوا يملكون مشروعاً سياسيّاً، ولا أداة حزبية ذات خبرة تعبوية وتنظيمية، ولا قاعدةً اجتماعيةً متجانسة ومرتبطة بالأداة ومشروعها، وـ بالتالي ـ لم يكن ميزان القوى يسعفهم بكسب معركة خيار المجلس التأسيسي. . . ، فإن انغماسهم في ترديد المطلب والإلحاح عليه إنما ينطوي على وعي خاطئ بالفارق بين الدولة والنظام السياسي؛

فالبَلَدَان اللذان شَهِدا ثورة ليسا على موعدِ مع بناء نظام سياسيّ جديد داخل نطاق استمرارية الدولة والكيان، والدولة هذه لها تاريخ، وتراكم سياسي ودستوري، وهي لا تبدأ من الصفر (إلّا في وعي عَدَميّ غير تراكميّ وغير تاريخيّ ومهجوس بفكرة القطيعة!). وكان يكفي أن تقع تعديلات جوهرية في الدستور تزيد الحريات والحقوق ضمانات، وتكرِّس الفصل والتوازن بين السلطات، واستقلالية القضاء، وضمانات التداول الديمقراطي للسلطة. . . ، لإنتاج دستور حديث وديمقراطي يؤسّس لنظام سياسيّ عصريّ وشرعي. فالدستور السابق ليس دستور بن علي أو حسني مبارك، وإنما هو دستور الدولة في تونس ومصر، وإذا كان فيه حضورٌ لِطَيْفِ بن علي ومبارك ـ وهو موجود ـ فيمكن نزعه وإلغاؤُه لا إلغاء الدستور برمّته، ورمْي الطفل مع ملابسه الوسخة كما يقول المَثل الفرنسي الشهير! لأن البديل اليوم المعروض ـ والذي يفرض نفسَه بقوَّةِ نتائجِ الانتخابات ـ هو دستور جديد تضعه أغلبية اقتراعية جديدة يعيد النظر في هويّة الدولة، ويؤسّس لنزاعات جديدة في المجتمع!

الرباط، ١٥/ ١٢/ ٢٠١١

أسئلة عن الثورة
لم ننتبه إليها قَبْلاً

بعد لحظةٍ عابرة خِلْنا فيها، واهمين، أن مسلسل الثوْرات العربية المتّصل يفتح أفقاً عربيّاً جديداً للتحرّر من مواريث الحقبة الأمريكية ـ الصهيونية، ويضع أمريكا وإسرائيل في موضعِ حرَجٍ، بعد الإطاحة بأنظمةٍ حليفة لها، نتفاجأ بالحماسة الأمريكيةَ ـ الأوروبية ـ الإسرائيلية لما يجري من تغييرات، وبمواكب الكلام عنها بوصفها إيذَاناً بميلاد «الشرق الأوسط الجديد»، حتى أن قائداً صهيونيا نافذاً لم يتورّع عن القول، جهرة، أن سقوط النظام السوري سيكون خيراً وبركة على منطقة «الشرق الأوسط»! والأغرب، في سيرة تلك الحماسة الغرْبية للثورات العربية، أن تُسْتَقْبَلَ نتائج الاقتراعات العربية بحفاوة، على الرغم من أنها حملت إلى سدّة السلطة نخباً سياسية كانت أمريكا وأوروبا، إلى عهد قريب، تُعَالِنُها الخصومةَ حتى لا نقول إنها كانت تعاديها، وتتوجّس منها، وتتهمها بنشر مشاعر الكراهية للغرب، وبمعاداة قيمه الحضارية!

من النافل القول إن الاعتقاد الذي ساد لدينا، في أوّل أمْرِ الثوْرات، بحتمية التناقض بين نتائج الثورة والسياسات والمصالح

الغرْبية والصهيونية في الوطن العربي، ظَنِيٌّ وفَرَضي أكثر مما هو مبني على قرائن مادية، فالثورة ـ بهذا المقتضى ـ لا يمكن إلّا أن تنتهي إلى توليد نظم سياسة شرعية مناهضة للسياسات الأمريكية وللاحتلال والعدوانية الصهيونيَّين، أَلَمْ تُطِح بحلفاء أمريكا وإسرائيل؟ أَلَمْ تَنْشُدُ الديمقراطية التي وقف الغرب في وجه ميلادها بنشدانه الاستقرار وحمايتِهِ أنظمة الاستبداد؟ ألم تكن ثورةَ شباب متعلِّم تطلَّع إلى استعادة الكرامة الوطنية التي يعرف، يقيناً، مَن ذا الذي امتهنها ومرَّغها في الأوحال؟ ألا تُنْذِر الثورةُ عواصمَ الغرب والكيان الصهيوني بقيام نُظم حكمٍ جديدة سيكون لأعدائهم فيها حصّةٌ ونصيب؟

أسئلة مشروعة تماماً، لكنها لا تسمح بأكثر من إجابات فرضية، وإن بدَتْ يقينية أو بديهية. ولقد فاَتَنَا أن نلاحظ كيف شعارات الثورة أو الانتفاضة، في الميادين والساحات العامّة، دارت على مطالب سياسية كالحرية والديمقراطية، وعلى مطالب اجتماعية كالعدالة الاجتماعية، بينما هي لم تستدمج في منظومة المطالب شيئاً عن المسائل الوطنية والقومية، كتحرير الأراضي المغتصبة، وتحرير القرار الوطني من الهيمنة الأجنبية، والتحرّر الاقتصادي من التبعية للمراكز الإمبريالية، وحماية الأمن القومي المستباح بالتدخل العسكري والقواعد والأساطيل الأجنبية. . . إلخ، حتى أن شعاراً واحداً لم يُرفع في وجه أمريكا والغرب وإسرائيل، وكأن هذه لم تكن مسؤولة عن بؤسنا السياسي والاجتماعي، وتخلفنا المادي، والديكتاتورية في بلداننا، وكأنها لم تكن تدعم تلك الأنظمة التي سقطت!

كان مثيراً ذلك التجاهل الكامل للمطالب الوطنية والقومية، في وجه أمريكا والدولة والصهيونية، في شعارات الشباب والثوار.

وكان يُرَدّ على الملاحظة، في حينه، بأن ذلك مقصود بذكاء لئلّا يُسْتَنْفَرَ الغرب ضدّ الثورة، أو من أجل كسب حياده السياسي في معركةٍ سيجد نفسَه مُحْرَجاً في مناهضتها، هي المعركة ضد الاستبداد والفساد، ومن أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولم يكن المبرّر أكثر من ذريعةٍ غير مقنعة، ذلك أنّ أحداً لم يرفع الصوت ضدّ تدخلات أمريكا وأوروبا، السياسية والعسكرية، في شؤون الثورة ومسارها ومصيرها، لكن أكثرهم احتجّ على روسيا والصين، وأحرق علميْهما لأوّل مرة في تاريخ وطنٍ عربي لم يتعوَّد أن يُحْرِق أجياله السابقون غير أعلام «إسرائيل» والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا! أليس في الأمر، إذن، ما يثير الريبة والشك؟!

تلك وقائعُ حدثتْ أمام أنظارنا لم ننتبه إليها حين حدثتْ، أو قُل لم نَشَأْ أن ننتبه إليها حتى لا يُفْسِدَ الانتباهُ إليها لحظة الفرح بالانتصار: الذي عشْنَا بالجوارح كلِّها فصولَه الكاملة في تلك الأسابيع الأولى من نجاح الثورتين التونسية والمصرية. آثَرْنَا، تحت ضغط اللحظة العاطفية، أن نَلُوذ بالافتراضات، وبحُسْن الظنّ، ونحن نقرأ فنجان الثورة، ونستبصر وعودها ومستقبلها، مُعرضين عن الوقائع والقرائن، وضاربين صفْحاً عن أسئلةٍ حارقة قذفها في وجوهنا بعضٌ قليلُ ممّن تَمَالَكَ نفسَه أمام انهمار أمطار الثورة، فتحوَّط من الوقوع في شِرَاك الاحتفالية، مُوثِراً البعض القليل من الانتظار إلى أن يتبدد عجاج الواقعة، ويتبيَّن الخيط الأبيض من الأسود.

واليوم، في وسع أي منا أن يتساءل جهراً: أين فلسطين في كل هذا الذي جرى ويجري؟ من ذا الذي قال في حق شعبها وقضيتها ما يبشر ويُطَمْئِن؟ أين الخطر الصهيوني المحدق بأمن الأمة واستقراها وتنميتها في خطابات زيد وعمرو ممن كانوا يبلون

بلاء حسناً في مواجهة هذا الخطر، ولو باللسان؟ لماذا لا نسمع من «قوى الثورة» سوى رسائل الاطمئنان بأن «إسرائيل» بعيدة عن حدودنا، أو إننا سنحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية المبرمة؟! ولماذا تتسابق هذه القوى إلى كسب ودّ وثقة أمريكا، وتسعى في إقناعها بالأهلية للمحالفة، وتبديد الصور النمطية السلبية التي كوّنتها أمريكا عنها؟ ولماذا يجاهر مَنِ يجاهر بطلب مساعدتها لإنقاذنا من هذا النظام أو ذاك؟

أسئلةٌ في غاية المشروعية أمام هذه النازلة المحيرة التي يتعسر استخراج حكمها!

الرباط، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١١

عن مآلات الثورة
والفجوة التي لا ينبغي أن تصنع جَفْوَة

بين الثورة ونتائجها السياسية فجوة كبيرة، كما حاولنا أن نشرح ذلك في مقالة سابقة. من قام بالثورة لم يصل إلى السلطة، ومن وصل إلى السلطة التحق بالثورة ولم يكن في جملة من أطلق شرارتها، وقاد فصولها وصولاً إلى إسقاط النظام. والفجوة هذه إنما تولَّدت من عوامل مختلفة، بعضُها على صلة بضَعف البنى التنظيمية للقوى الاجتماعية التي نهضت بعملية التغيير الثوري، وبما تعانيه من صور مختلفة من التشتت والتوزّع في جماعات مدنية متباينة، مقابل قوة البناء التنظيمي للأحزاب التقليدية. وبعضُها الثاني ـ وهو ما يعنينا الآن ـ على صلة **بالهندسة السياسية** التي اختارتها القوى الحزبية للمرحلة الانتقالية، وبمفهومها القاصر للمرحلة الانتقالية، ورغبة كثيرٍ منها في اختصارها زمنيّاً، أو في اختصارها أدواتيّاً في الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

نسلّم،ابتداءً بأن جميع من أيَّد الثورة وحَمَلَ مطالبها، ينتمي إليها وإن التحق بها متأخراً، أو فاوض النظام على حلول ترقيعية حين كان الشباب الثائر يعتصم في الساحات العامة. ومِنْ أَبْدَهِ البداهات أن الشراكة في فعل الثورة، وإن اختلفت الأسهم

والحصص، وتفاوتت المشاركةُ والتضحيات، تفترض شراكةً نظيراً في النتائج والثمرات. وإذا كانت قوى الثورة من الحركات الشبابية قد سلمت لغيرها من القوى الحزبية بشراكتها الأصيلة في عملية التغيير، فإن الأخيرة لم تقابل سلوكها بما يناسبه من اعترافٍ بشراكة القوى الشبابية في حصاد نتائج الثورة. فهي حين ذهبت إلى الاقتراع، لم تأخذ في الحسبان أن قوى الثورة ليست متكافئة تنظيمياً، وأن **المرحلة (= الانتقالية) ليست مرحلة غالب ومغلوب، بل مرحلة وحدة وطنية ومشاركة جماعية في بناء السلطة الجديدة**، واشتقاق التفاهمات الضرورية بين الجميع حول قواعد ذلك البناء.

نصطدم، هنا وابتداءً، بحقيقة لم تعد تقبل جدلاً، هي أن من تحدثوا عن مرحلة انتقالية بعد الثورة، وهم كثر، لم يكن لديهم تصور دقيق لمعنى المرحلة الانتقالية، المشهور في كل الثورات، وأن كل الذي أدركوه من هذه المرحلة، أو من معناها، هو أنها وضع استثنائي تتعطل فيه المؤسسات، التمثيلية والتنفيذية والدستورية، ويُلجَأ فيه إلى قواعد إجرائية انتقالية ومؤقتة قبل الشروع في إعادة بناء تلك المؤسسات من طريق الانتخابات. وإذا كان الإدراك هذا صحيحاً، فهو عام ومبهم، ناهيك بأنه لا يلْحظ ما هو جوهريّ في أية مرحلة انتقالية: التوافق الوطني على قواعد البناء السياسي وإدارة السلطة. ولذلك، خلت المرحلة الانتقالية، في تونس ومصر، من الخيارات والسياسات التي تمنحها معناها كمرحلة انتقالية ثورية، فلم تشهد حواراً وطنياً عميقاً ومتصلاً، ولا شهدت اتفاقاً سياسياً بين قوى الثورة. أما الخلافات العميقة التي تدور بين الجميع في مسائل مصيرية كهوية الدولة، وشكل النظام السياسي، والدستور. . . إلخ، فلم تُبْحَث بحثاً مناسباً، وإنما سُورِعَ إلى تسويتها شعبوياً من خلال «الاحتكام إلى الشعب» عبر

الاقتراع، أي من طريق توسُّل الشرعية الشعبية للبتّ في مسائل لم يوضع تحت تصرف الشعب تصورات واضحة حيالها، ولم يُمَكَّن من الأدوات الضرورية للبتّ فيها بصوته.

لقد حرمت هذه «**الشعبوية الديمقراطية**» المجتمعيْن التونسي والمصري من إنجاز ما لم ينجزه، قبلهما، أي مجتمع عربي، وما يتوقف على إنجازه كلُّ تقدم ونهضة وبناء للدولة الوطنية الحديثة، هو **العقد الاجتماعي** الحاكم للشعب والأمّة، وللدولة والاجتماع السياسي. وهو العقد الذي به وحده تَتَبَرَّرُ المنافسةُ السياسية الديمقراطية، فَتُنْجِب غالبيةً وقِلَّةً (=أقلية) في البرلمان والنظام السياسي، وبه وحده يتأمّن التداول على السلطة، والحقوق الديمقراطية المشروعة للمعارضة، ويقع به كف غائلة ما كان جون ستيوارت ميل قد سماه بديكتاتورية الأغلبية راجع كتابه (*On Liberty*). وغنيّ عن البيان أن العقد الاجتماعي هذا شأنُ نخبٍ لا شأن جماهير، وأنه يتولد من تفاهمات وتوافقات بين الأفكار والمصالح، لا من صناديق الاقتراع. وهكذا كان أمره حين قام في المجتمعات الغربية قبل قرنين.

ويتعلق بسوء فهم معنى المرحلة الانتقالية عدمُ توليد المؤسسات المناسبة لها، وأولها السلطة الوطنية الجامعة لقوى الثورة كافة؛ فالمستغرب، هنا، أن الحكومات التي قامت بعد الثورة، في تونس ومصر، لم تكن حكومات مَنْ صنعوا الثورة، وإنما حكومات مزيج من قوى المعارضة والسلطة في النظام السابق. ولقد فرَّطت قوى الثورة بحقها الطبيعي في تشكيل حكومة انتقالية يتمثل فيها جميع أولئك الذين كانوا شركاء في عملية التغيير، وارتضوا ـ بدلاً من هذا ـ أن يَكِلوا الأمر إلى غيرهم، على الرغم من علمهم بأن هندسة مستقبل النظام السياسي تتقرر

داخل مؤسسات المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من علمهم أن الحكومة الوطنية الجامعة يمكن أن تكون الإطار المناسب للحوار الوطني، وللتوافق والتراضي على المبادئ المؤسِّسة للعقد الاجتماعي! ولقد أُرْجِئَ أمرُ تشكيل الحكومة إلى ما بعد الانتخابات، ليتكرس به مبدأ حق الفائزين في الاقتراع في تشكيلها، لا حق المنتصرين في الثورة! هكذا لا تعود السلطة الجديدة سلطة الثورة، وإنما سلطة المنافسة الانتخابية، والثوار والمعارضون، الذين كانوا شركاء في الثورة، يتحولون إلى فريقيْن متواجهيْن: غالب ومغلوب: باسم الشرعية الديمقراطية التي تلغي رأسا الشرعية الثورية!

هذا ما حَمَلَنا على نقد أسباب هذه الفجوة، التي قد تتحول إلى جَفْوَة، بين من سمّيناهم - في مقالة سابقة - المنتصرين في الثورة والمنتصرين في الاقتراع. وهو ما يدعونا، اليوم، إلى التحذير من نتائج هذا «الإقصاء الديمقراطي» لقوى الثورة من السلطة الجديدة المتكونة حثيثاً، وإلى التنبيه على التّبعات التي ستُلقيها على المستقبل. وسيخطئ من يعتقد أنه يمكن سرقةُ نَصْرٍ «بالديمقراطية» والانتخابات، أو من ينسى أن الذين ظلوا لعقود خارج السلطة، في النظام السابق الذي أسقطوه، يقبلون بأن يظلوا خارج سلطة جديدة خرجت إلى الوجود بتضحياتهم، وبمواكب الشهداء الذين قدموا.

الرباط، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١

ثوْراتٌ وخيْبات

في التغيير الذي لم يكتمل

ليس تفصيلاً عادياً ما جرى، على امتداد العام ٢٠١١، من وقائع وأحداث، في الوطن العربي، في سياق ما بات يُعْرَف بالثورات والانتفاضات العربية؛ فالأحداث تلك غيَّرت في الكثير من معطيات مشهد السياسة والسلطة، وكان سقوط أنظمة، وصعود نخب جديدة إلى السلطة، من أظهر تلك التغييرات التي طرأت على المشهد ذاك. ولكن من المبكّر جدّاً الحكم على ما جرى من تحوّلات عربية، لأن سياقاتها ما تزال ممتدة، وتأثيراتها متنقلة، ومن المبكّر الحكم على ما جرى ويجري قبل أن تستقر ملامحه، غير أنه يسعنا، منذ اللحظة، أن نشدّد على جملة حقائق: **أوّلاً أن مفهوم الثورة، يعني التغيير الجذري للنظام الاجتماعي ـ الاقتصادي، وثانياً أن الديمقراطية هي اتفاقٌ وتعاقد على نظامٍ سياسيّ مدنيّ، وثالثاً أن الثورة لا تتحصّل مشروعيتها إلا** متى كانت بإرادة من الشعب.

في هذا الكتاب يقدم الدكتور عبد الإله بلقزيز قراءة في أحداث الثورة والحركات الاحتجاجية العربية؛ محترماً تاريخيةَ الأحداث تاركاً لقارئها فرصةَ **الحكم على وعيٍ في تاريخيته**، في احتفاليته وحزنه، في أمله وخيبته، في إيمانيته ونقديته.

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb

ISBN 978-614-428-009-6

9 786144 280096